هذه هي
أندونيسيا

رسالة علمية شاملة عن أندونيسيا المجاهدة
قدمت الى كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول بعنوان :

أثر المواد الأولية في مستقبل أندونيسيا السياسي

ونال بها المؤلف درجة الماجستير في التجارة - شعبة العلوم السياسية

وكانت لجنه الحكم مؤلفة من حضرات :

الأستاذ حسين بك كامل سليم عميد كلية التجارة

الأستاذ الدكتور أحمد سويلم العمرى أستاذ العلوم السياسية بالكلية

الأستاذ الدكتور عبد المنعم الشرقاوى وكيل كلية الآداب

تأليف

فهر الدين يونس الاندونيسي

خريج كلية المعلمين الإسلامية بسومطرة
بكالوريوس فى الإقتصاد السياسى ودبلوم فى العلوم السياسية
من كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول بمصر

(١٣٦٧ هـ — ١٩٤٧ م)

مطبعة الشبكشى بالأزهر بمصر

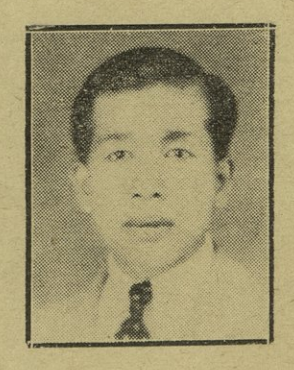
الاهداء

إلى الذين زرعوا لغيرهم والذين استشهدوا فى جهادهم

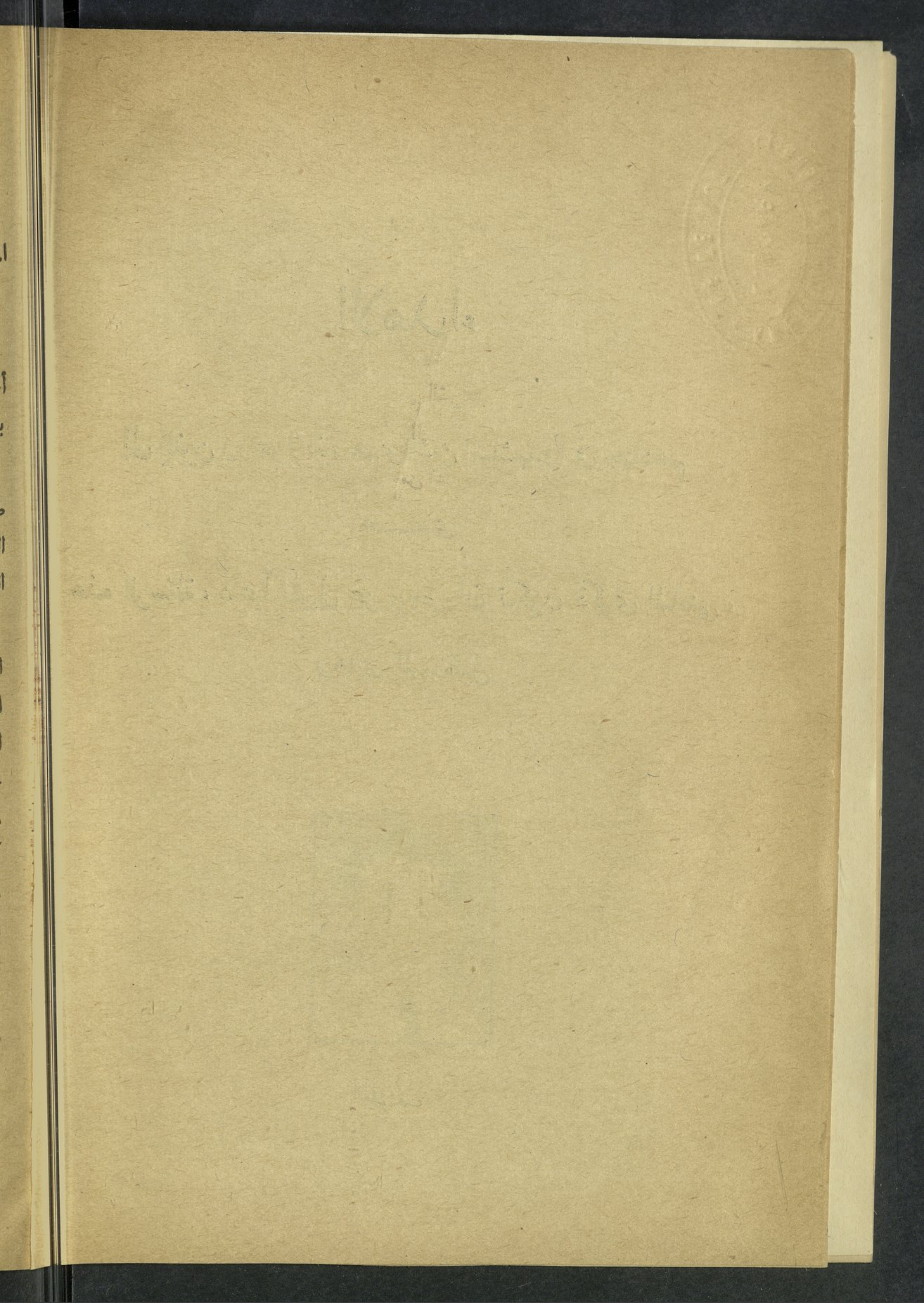
أهـــدى

هذه الرسالة ، داعياً المولى عز وجل أن تكون ذكرى للماضى ،

وهدى للمستقبل



المؤلف



شكر وتقدير

أقدم أجزل الشكر وأطيبه ، وأصدق الثناء وأكرمه ، إلى ذوى الفضل فى إخراج هذا المؤلف إلى عالم الوجود .

فالى .....

حضرات أساتذتى الكرام : الأستاذ حسين بك كامل سليم عميد كلية التجارة ، والدكتور أحمد سويلم العمرى ، والدكتور محمد عبد المنعم الشرقاوى ، الذين تكرموا واعتنوا كثيراً بإسداء الإرشادات القيمة إلىّ أثناء تحضير هذه الرسالة .

وإلى حضرة السيد الحاج عبدالغفار عطية من أعيان السويس ، لما له من الفضل الكبير فى طبع هذه الرسالة . وإلى حضرة صاحبة العصمة السيدة الجليلة هدى هانم شعراوى زعيمة النهضة النسائية فى مصر ، وهى التى شجعتنى كثيراً وأوحت إلىّ أن ألمح فى كتابى هـــذا إلى النهضة النسائية فى اندونيسيا ، وإلى أثرها فى حياة الشعب الإندونيسى الاقتصادية والسياسية .

وإلى إخوانى الكرام الأستاذ عبد الرحمن البانى ، عضو بعثة وزارة المعارف السورية للدراسة العالية فى مصر ، وخريج تخصص كلية أصول الدين بالجامع الأزهر ، وليسانس فى الفلسفة من كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول بمصر ، والأستاذ محمد الحسينى عبد الغفار ، خريج تخصص كلية الشريعة بالأزهر الشريف ، والمفتش بوزارة الشؤون الاجتماعية ، والأستاذ محمد أمين شرف الدين خطاب بكالوريوس كلية التجارة ، والأستاذ سليمان أحمد سليمان ، ليسانس كلية الآداب وطالب معهد الآثار بجامعة فؤاد الأول ، وجميع إخوانى وأصدقائى الذين شجعونى دائماً وعاونونى كثيراً مادياً وأدبياً ، فإن حبهم لنشر الثقافة ولوقوف العرب والمسلمين على أحوال إخوانهم مسلمى اندونيسيا ، وغيرتهم الإسلامية على ذلك الوطن الإسلامى ، الذى عانى - عدة قرون - استغلال المستعمرين السياسى والاقتصادى ، وحماستهم الوطنيـة للدفاع عن حقوق ذلك الوطن ، ولمشاركة إخوانهم الإندونيسيين فى كفاحهم الدامى وجهادهم المرير ضد المستعمرين الذين يشنون عليهم الآن غاراتهم وهجماتهم العدوانية ..... لأقوى باعث وأكبر مشجع لى على طبع هذه الرسالة ونشرها .

فإليهم جميعاً أقدم خالص شكرى وجميل تقديرى ، جزاهم الله عنى خيراً ، ووفقنى وإياهم إلى العمل لخدمة العلم والوطن ؟

فهر الدين يونس الاندونيسى

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

الجزء الثانى

محاصيل اندونيسيا وسياستها الاقتصادية وآثارهما فى مستقبلها

كلمة التقديم

للأستاذ الدكتور أحمد سويلم العمرى

أستاذ العلوم السياسية فى كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

والمشرف على هذه الرسالة

هذه الرسالة بعنوان « أثر المواد الأولية فى مستقبل اندونيسيا السياسى » التى تقدم بها حضرة قهرالدين يونس أفندى للحصول على درجة الماجستير فى التجارة شعبة العلوم السياسية - فريدة فى نوعها ، فقد حوت المستطرف من البيانات التى تهم الشرق ، وجاءت حججها فى إيضاح مساوىء الاستعمار ، وخطر استغلال الدول المستعمرة ، واستنزاف دمائها وأموالها - مفحمة دامغة .

ولقد عرض الكتاب لما تحويه بلاده - اندونيسيا - من ثروات دفينة وكنوز كثيرة ، وحبسُها عن سائر الأمم ، واستئثار الحاكم بها ، والإثراء الفاحش عن طريق تحويلها دون استفادة أصحابها منها ، يزيد بُعد الشقة بين الأمم ، ويؤدى إلى استفحال أسباب النزاع ، ويذكى نيران الحروب . أما جعلها فى متناول سائر البلدان فى عزة وكرامة ، عن طريق معاملة الند للند ، يؤدى إلى استتباب الأمن ونشر السلام فى ربوع جنوب شرقى آسيا ، وكذا على ظهر الأرض كلها .

وخليق أن يترتب على حسن توزيع المواد الأولية ، مراعاة العدالة فى خروجها ودخول البضائع بعد تحويلها ، إلى بلدان الشرق الناشئة فى غير جشع واستئثار بالمنفعة ، واستغلال لليد العاملة ، وفرض أجور زهيدة : نعم خليق أن يؤدى حسن توزيع البترول والمطاط والقطن والتوابل والزيوت وغيرها من المواد الأولية (واندونيسيا غنية بهذه المواد) إلى استبعاد سبب هام من أسباب الحروب - من سجل المنافسات الدولية .

والحرب العالمية الثانية خير عظة وعبرة ، بل والنزاع القائم اليوم بين هولندة الصغيرة الضئيلة السكان التى تريد أن تفرض إرادتها قسرا على شعب يزيد عدده على السبعين مليوناً

يمثلنا حماسة وحمية وفتوة ، وهو شر مستطير ينذر - إذا لم تصل الهيئة المشرفة على السلام وعلى حسن سير العلاقات السياسية الدولية إلى حل شريف - بأوخم العواقب وبأبشع الحروب .

والرسالة خير نموذج للوطنية ولحب الشرقى لبلاده وعظمتها ، وتدل على حسن استعداد صاحبها لتفهم مغزى السلام فى ظل حرية وطنه ورفعته . وحبذا أن تختلج هذه الروح فى صدور سائر المثقفين من أبناء الشرق الناهض الفتى .

وأخيراً فما تمتاز به الرسالة ، هو الوطنية فى غير نزق وشطط ، وحب السلام فى غير غرور، ودون تعلق بأهداب السراب التى « يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً » .

دكتور أحمد سويلم العمرى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم ، الذى اصطفاه لنشر تعاليمه ، ولحمل رسالته الخالدة ، هدى ورحمة للعالمين . وبعد ، فقد بدأت فى تحضير هذه الرسالة العلمية فور ثورة اندونيسيا الحديثة فى أغسطس سنة ١٩٤٥ ، راجياً أن تكون عاملا من عوامل مكافحة الاستعمار . ثم تقدمت بها إلى كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول بمصر ، منبع العلم ومهبط الطلبة الشرقيين ، متمنياً أن تكون هذه الرسالة نواة طيبة للرسائل والبحوث العلمية الخاصة بالشرق الأقصى .

وقد فحصتها لجنة الحكم فحصاً دقيقاً ، ثم ناقشتها علناً ، فى مدرج أحمد عبد الوهاب باشا بكلية التجارة ، فى ٢٥ يونية ١٩٤٧ ، ووافق مجلس الكلية بجلسته المنعقدة فى اليوم التالى للمناقشة على تقرير لجنة الحكم منح مؤلفها درجة الماجستير فى التجارة بقسم العلوم السياسية من درجة جيد ، كما وافق على هذا القرار مجلس الجامعة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ يولية ١٩٤٧ .

وقد أضفت اليها شيئاً من التذييل والبيانات الجديدة ، زيادة فى الفائدة وتكملة للإيضاح ، وزينتها بكثير من الخرائط والصور والرسوم البيانية ، رغبة فى تخفيف الجفاف العلمى المحض ، ولتكون فى متناول الجميع .

والآن أقدم هذه الرسالة المتواضعة إلى القراء الكرام ، معتقداً أن الطرق التى رأيتها صالحة لحل المشاكل الخاصة باندونيسيا ، صالحة كذلك لعلاج أحوال البلدان الأخرى ، التى لا تزال تعانى مرارة الاستعمار السياسى أو الاقتصادى . وإن ما قاله البعض فى الأيام الأخيرة من «أن الاستعمار قد أصبح يحتضر» نوع من المبالغة فى التفاؤل ، له ضرره وخطره ، لأن المستعمرين قد بذلوا ولا يزال يبذلون جهودهم الجبارة ، ويستخدمون قواتهم المختلفة المادية والأدبية ، بغية الاحتفاظ بمستعمراتهم . فالاستعمار لا يزول ولن يزول من الوجود إلا بجهود متواصلة ، وبقوة أكبر من القوة التى يلجأ اليها المستعمرون . وأن العلاقات الدولية

رغم ما ظهر فى الأفق الدولى ، منذ أواخر الحرب العالمية الثانية ، من آمال براقة فى حياة السلم والحرية - قد أصبحت اليوم متلبدة من جديد بالغيوم الكثيفة لأن الأطماع الاستعمارية لاتزال سافرة متعمقة فى نفوس المستعمرين ، فإن هذه الحالة ، تنذر بقيام حرب عالمية ثالثة ، وهى إن وقعت - لا قدر الله - كارثة على العالم والمدنية .

وإن المواثيق والمؤتمرات الدولية ، وهيئة الأمم المتحدة ، وغيرها من التنظيمات الدولية الحديثة ، التى تمخضت عن الحرب العالمية الثانية - وإن عظم شأن تلك المؤسسات - فهى لن تجدى نفعاً فى تحقيق السلم العالمى الدائم ، وتدعيم الرخاء الشامل ، ما لم تكن شعوب العالم تساير اتجاه هذه التنظيمات الدولية ، وما لم يكن أفراد كل أمة من الأمم يتعاونون معا ، ويسيرون فى تفكيرهم وتصرفاتهم متجهين إلى تحقيق تلك الغاية المنشودة .

ولا شك فى أن مصادر المواد الأولية ، والأسواق الخارجية لتصريف المنتجات الصناعية ، هما مشكلتان من المشاكل الدولية الرئيسية ، التى نشأت عنهما المشاكل الأخرى الكثيرة . فعلاج هاتين المشكلتين الرئيسيتين علاج للمشاكل الأخرى . وقد حاولت فى هذه الرسالة معالجتهما على ضوء التعاليم الإسلامية والقانون الدولى ، مستهدفاً لا لصالح اندونيسيا فحسب ، بل لصالح جميع الشعوب والدول التى تربطها باندونيسيا شتى الروابط .

والأمل كبير فى أن تتعاون الشعوب الإسلامية ، بل وتتجاوب الأمم جميعاً فى التفكير وفى العمل على الوجه الذى ينبغى أن نفكر ونعمل به ، ليستقر السلم فى العالم دائماً ، وليعيش الناس كافة فى جو من صفاء النفوس والحرية ، وفى حياة كلها هناء ورفاهية .

وإلى الله سبحانه وتعالى نضرع أن يوفقنا جميعاً للعمل بما فيه خير للجميع ؟

المؤلف

ولا يفوتنا أن نثنى على مطبعة الشبكشى لصاحبها محمود افندى الشبكشى وعمالها الذين تحملوا بالصبر وبذلوا ما وسعهم من جهد فى طبع هذا الكتاب طبعاً أنيقاً بديعاً . وقد كان لكفايته وحسن تنسيقه ومعاملته مايدعو إلى التنويه عنه - هدانا الله جميعاً إلى ما فيه خير العلم والوطن ؟

الجزء الأوّل

العوامل الطبيعية فى حياة اندونيسيا الاقتصادية

ونبذة عن كل عصر من عصور

تاريخها مع بيان حالتها

الاقتصادية

تمهيد

المواد الأولية ، هى المواد التى يحصل عليها الناس من الطبيعة ، سواء كان ذلك عن طريق الصيد أو الرعى أو الزراعة أو التعدين ؛ والتى يُعدونها لإنتاج سلعة جديدة ، عن طريق الصناعة التحويلية أو الكيماوية. ولقد تطورت الصناعة على أنواعها تطوراً كبيراً، فتطور بذلك معنى « المواد الأولية » علاوة على تطوره الناتج عن تقدم المواصلات ، وعن تغير وسائل الحصول على هذه المواد نفسها .

فبينما كان الناس قديماً فى عصرهم البدائى ، يستهلكون مباشرة بعض هذه المواد ، فى طعامهم ولباسهم وآلاتهم البدائية ، إذا بهم يتطورون شيئاً فشيئاً ، فيغيرونها تغييرا يدوياً ، من حيث الشكل والاستعمال وطرق الاحتفاظ بها ، ثم يحولونها - بواسطة آلة أو مادة - من المواد الخام إلى سلعة جديدة . فقد يمزجون مادة بمادة أخرى ، لينتجوا - منهما مادة جديدة ، تختلف عن عناصرها فى الشكل أو فى المتانة أو فى الفوائد . ويستخرجون من مادة واحدة عدة مواد مختلفة . وبهذا التطور التدريجى ظهرت الصناعة ، وتقدمت تدريجياً ، حتى وصلت إلى ماهى عليه فى عصرنا هذا ، العصر الذى نرى فيه سلعاً ، كانت تعتبر فى الماضى طيبات - أى سلعاً تستهلك مباشرة - قد أصبحت مواداً خاماً ، لاتستهلك مباشرة ، وإنما تصنع منها سلع أخرى ، أو تستخرج منها عدة مواد مختلفة .

وكان الإنسان فى عصر الرعى والزراعة البدائية ، يستعمل ماينتجه من المحاصيل لسد حاجاته ، ثم تطور شيئاً فشيئاً ، إذ حين فاضت هذه المحاصيل عن حاجاته سعى إلى استبدالها بسلع أخرى . فنشأت بذلك المقايضة ، التى تطورت أيضاً بعد ذلك إلى مانسميه « بالبيع والشراء » بواسطة شىء اتفق عليه أفراد المجتمع ضمناً أو صراحة ، ذلك الشىء هو النقود . وهذا الأخير قد طرأ عليه التطور أيضاً ، والحديث عنه لايعنينا فى هذه الرسالة .

وقد زادت أهمية هذه المبادلة زيادة مطردة ، نظراً لاختلاف محاصيل البلدان من ناحية ، ولاختلاف حاجيات الناس من ناحية أخرى ، والناس يعملون دائماً لإشباع رغباتهم ، ويحاولون دائماً الحصول على حاجياتهم بمختلف الوسائل ، ومن أى مكان ممكن ، وبذلك اتسعت هذه المبادلة بسرعة اتساعاً كبيرا ، فنشأت طرق المواصلات البرية والمائية المختلفة ،

وتقدمت تقدماً حثيثاً ، حتى وصلت إلى ماهى عليه فى عصرنا الحاضر ، عصر الطيران والبرق الذى قرّب المسافات بين أطراف الدنيا المتنائية .

وبتقدم هذه المواصلات ، أصبح فى الإمكان تصدير الأشياء العديمة القيمة والفائدة فى البلاد الزراعية ، إلى البلاد الأخرى الصناعية . فأصبحت هذه الأشياء هى الأخرى مواد خاماً ذات قيمة كبيرة ، كفول الصويا مثلا ، الذى كان قديماً لايزرع منه إلا قليلا ، ولا يستعمل فى الغالب إلا طعاماً للمواشى ، فقد اهتدى العلماء حديثاً إلى منافعه الصناعية العديدة ، فكثرت زراعته وتضاعفت حاصلاته : كما أصبحت الفواكه والخضر واللحوم فى عصرنا هذا ، تصدَّر من بلاد إلى بلاد أخرى بعيدة ، بدون أن يطرأ عليها التعفن أوالتغير فى طعمها أو خصائصها ، وذلك بفضل وسائل التبريد والتجميد والحفظ فى العلب ، والنقل السريع الرخيص . وكل هذه العمليات نوع من الصناعة . وفى هذه الحالة أصبحت هذه الفواكه والخضر واللحوم ، بل والألبان مواد خاماً ، بعد أن كانت فى الماضى مجرد طيبات ، تستهلك مباشرة محلياً فى البلاد التى تنتجها .

وأخيراً وليس آخراً ، إنه بفضل «الكيمورجيا» - وهو علم حديث نشأ فى أمريكا - استطاع علماء هذا العلم ، تحويل حاصلات الحقول ، بل والأعشاب وقصب النبات وأكمامه وقشوره ، إلى أشياء كثيرة نافعة ، كمركبات لتزيين الوجه ، وضروب من السجاجيد ، ومتفجرات وأصباغ وبلاط للشوارع وغيرها .

فهذه التطورات والاعتبارات ، قد وسعت معنى «المواد الأولية» توسيعاً كبيراً ، بحيث أنها لم تُعد إلا مسألة اعتبارية فقط ، إذ أن المحاصيل الزراعية والتعدينية والحيوانية ، إذا أعدت للتعبئة أو للصناعة التحويلية أو الكيمائية ، فإنها تُحسب من المواد الأولية ، وإذا استهلكت مباشرة ، فإنها تُعتبر من الطيبات .

فموضوع الرسالة متشعب ، يكاد يشمل جميع محاصيل اندونيسيا ، على اختلاف أنواعها وقيمها وكمياتها ، بل يجب أن يشمل جميع ما يمكن أن تصدَّر أو تصنَع محلياً ، من محاصيل خيراتها الطبيعية الغنية ، لأن المقصود من أية رسالة علمية ، هو اكتشاف ما لم يكتشف وتوضيح ما لم يتضح ، وذلك لكى تُفيد ونستفيد .

وإذا طبقنا فى هذه الرسالة والتحليل ، نظرية « التفسير الاقتصادى للتاريخ » نجد أن تطورات الحوادث والأعمال الجسام ، التى حدثت فى تاريخ اندونيسيا ، كانت تتأثر كثيراً بحياتها الاقتصادية ، أو حياتها الاقتصادية هى التى تتأثر بها ، لأن الخيرات الطبيعية الغنية ، التى وهبها الله لأهالى هذه البلاد ، هى العمود الفقرى فى حياتهم الاقتصادية منذ بدء تاريخهم . فلا بد إذن أن ننظر إلى الوراء ، ونقلب صفحات تاريخ اندونيسيا الاقتصادية ، لأن بناء المستقبل لا يمكن أن يكون ، إلا على أساس الحاضر ، والحاضر ما هو إلا امتداد الماضى .

ولما كانت اندونيسيا غير معروفة لدى معظم القراء ، فمن الواجب أن أمهد لرسالتى بعرض هذه البلاد ، من ناحية حالاتها الجغرافية ، ومن العوامل الطبيعية التى تؤثر فى حياتها الاقتصادية ؟



(░) مقارنة مساحة اندونيسيا بمساحة القارة الأوروبية .

الفصل الأول

العوامل الطبيعية فى حياة اندونيسيا

أولا — اندونيسيا وموقعها وإقليمها ومناخها

موقع اندونيسيا الجغرافى

يرى الناظر إلى خريطة الشرق الأقصى ، بمجموعة جزائر كثيرة ، تقع بين قارة آسيا وقارة استراليا . وبين المحيط الهادى شرقاً ، والمحيط الهندى غرباً . وهذه المجموعة من الجزر ، هى التى أطلق عليها منذ مائة سنة تقريباً ، اسم « اندونيسيا » . قوامها سومطرة وجاوة وبورنيو وسيليبيس ولومبوق وتيمور وجزائر الملوك وغينة الجديدة ، وغيرها من الجزائر الصغيرة المبعثرة فيها ، ويدخل فيها أيضا شبه جزيرة الملايو . وأن البعد بين طرف اندونيسيا الغربى ، وهو الشاطىء الغربى من جزيرة سومطرة ، وطرفها الشرقى ، وهو الشاطىء الشرقى من غينة الجديدة ، كالبعد بين لندن والقاهرة . ويبعد طرفها الجنوبى ، وهو جزيرة جاوة أو بالى ، عن طرفها الشمالى ، وهو الشاطىء الشمالى من بورنيو ، كما تبعد أنقرة عن القاهرة . فيدلنا هذا على مدى اتساع هذه البلاد ، وعلى مساحتها العظيمة . وإن اتساع مساحة اندونيسيا هو من أسباب تنوع محاصيلها ، زراعية كانت أو معدنية أو حيوانية .

(§) أسماء هذه البلاد[1]

أطلقت قديما على مجموعة هذه الجزائر أسماء كثيرة منها :

١ — نوسنتارا Nusantara هذا الاسم يتركب من كلمتين ، أولها « نوسا » معناها الجزائر أو الوطن ، وثانيتهما « أنتارا » ومعناها « بين » فلعل المقصود به الجزائر أو الوطن بين القارتين ، وهما آسيا واستراليا وبين المحيطين الهادى والهندى .

---

(١) الفقرات الموجودة بين هذه العلامة (§) جزء من الرسالة لم تبحث فيه لجنة الحكم ، والصور وبعض الخرائط والرسوم البيانية ليست ضمن الرسالة التى قدمت إلى الجامعة .

٢ — إنيسوليند Insulinde ومعناه «جزائر الهند»، وكان أول من أطلق هـذا الاسم العالم الهولندى «دويس ديكر» Dawes Decker الذى انتحل اسم «مولتاتولى».

٣ — جزائر الملايو The Malay Archipelago

٤ — جزائر الهند الشرقية الهولندية كما يسميها الهولنديون Datch East Indies

٥ — وقد كان الأقدمون من العرب ، ولا يزال الحضارمة والحجازيون وبعض المصريين ، يطلقون اسم «جاوه» على جميع هذه الجزائر . والحقيقة أن هذا الاسم ، لا يطلق إلا على جزيرة واحدة ، وهى جزيرة جاوة الواقعة بين المحيط الهندى غربا وجنوبا ، وجزيرة بالى شرقا ، وبحر جاوه شمالا . فإطلاق اسم «جاوة» على مجموعة تلك الجزائر ، تَجَوُّزٌ جغرافى ولغوى ، إذ إنه من إطلاق اسم الجزء على الكل .

٦ — اندونيسيا : إن معظم أسمائها السابقة الذكر، لم تكن تدل على الحقيقة المسماة بها ، لذلك أطلق عليها أخيرا ، ومنذ سنة ١٨٥٠ اسم «اندونيسيا» . (§)

والذى حدا بالمحدثين ، إلى إطلاق اسم «اندونيسيا» على مجموعة هـذه الجزائر ، هو أنه وسيلة من الوسائل الفعالة ، لتوحيد تلك البلدان ، وللربط بين مجموع هذه الجزر . وفعلا قد أصبح هذا الاسم رمز الأمانى القومية ، التى طالما تغنى بها الأندونيسيون ، وكافحوا كفاحا مجيدا لأجلها . (§) فليست هذه التسمية — كما زعم البعض — مبنيّـة على شىء ، وهمى ، لا فائدة من ورائه ولا غاية له ، على أننا لو نظرنا إلى لفظ «اندونيسيا» لوجدناه مركبا من كلمتين ، إحداهما «اندو» وهى محرفة من كلمة الهند ، والثانية «نيسيا» ومعناها الجزر ، فمعنى «اندونيسيا» إذن «جزائر الهند» .

وقد اعتمد هذه التسمية معظم المستشرقين ، واستعملوها فى مقالاتهم ومؤلفاتهم ، ومنهم مستر إيرل ، ومستر جمس ريتشارد شون لوجان . وجاءت هذه التسمية فى كتابهما «اللغات وأصل الأجناس فى جزائر الهند»(١) وهو الكتاب الذى وضعا فى سنة ١٨٥٠ (§) .

كما استعمل هذه التسمية أيضا برفسور بستيان Prof. Bastian فى سنة ١٨٨٤ ، وكان أستاذا لعلم الأجناس بجامعة برلين . وذكرت أيضا معظم القواميس المشهورة هذه التسمية ،

---

(1) Mr. G. W. Earl & Mr. James Richardson Logan : The language and ethnology of the Indian Archipelago.

أشارت إليها ؛ مثل قاموس « لاروس » الفرنسى ، وذلك فى قسم التاريخ والجغرافيا منه ، تحت كلمة Ind (١) ، كما نجدها كذلك مفصلة تفصيلا طويلا فى دائرة المعارف البريطانية ، تحت كلمة « اندونيسيا » نفسها (٢). ونقرأها كثيرا فى الكتب والمقالات الكثيرة ، التى نشرت خلال سنوات الحرب العظمى الثانية ، وسأذكر بعض أسمائها ضمن المراجع لهذه الرسالة .

ورغم ذلك كله ، فالحكومة الهولندية لم تعترف رسميا بهذه التسمية ، إلا فى الأيام القريبة ، بعد ثورة اندونيسيا الأخيرة . والسبب فى ذلك واضح جلى ، وهو أن استعمال هذا الاسم ، - كما سبق بيانه - يؤدى إلى اتحاد سكان مجموع هذه الجزائر ، وهذا الاتحاد هو ما سعى إليه الاندونيسيون ، منذ بدء حركتهم القومية . وقد نجحوا فيه فعلا ، فسرعان ما تغلغل وتوطد فى نفوسهم إيمان قوى بوحدتهم القومية ، وبأنها طريق وحيد للحصول على استقلالهم ، وللدفاع عنه وعن كيانهم كأمة واحدة مستقلة ، ولا شك فى أن الاتحاد قوة والتفرق ضعف .

فاتحاد سكان مجموع هذه الجزائر ، يتعارض بطبيعة الحال مع مصلحة المستعمرين ، ولا يتفق مع مرامى الهولنديين والانجليز الاستعمارية ، فان وجهة نظر معظم الساسة الهولنديين ، هى ضم هذه الجزائر إلى هولندة ، تحقيقا لما يسمونه « الامبراطورية الهولندية الكبرى » .

وينبغى بصدد هذه التسمية ، أن لا نلتفت إلى زعم هؤلاء المستعمرين وأعوانهم من الرجعيين القلائل ، الذين يسمون أنفسهم « بالمحافظين على تراث الماضى وتقاليده » ، وحبذا لو كانوا كذلك ، ولكنهم فى الحقيقة ، يحافظون على مصالحهم الشخصية فى ظل المستعمرين . وهؤلاء المستعمرون وأنصارهم المأجورون ، عملوا كثيرا ويعملون دائما على تشويه الحقائق فى تاريخ « اندونيسيا » فلا غرابة أنهم لا يعترفون ولا يوافقون على هذه التسمية ، التى رضى بها الجميع من الأندونيسيين الحريصين على وحدتهم القومية ، وعلى مصلحة بلادهم ورقيها ، بل من الأجانب الذين اعترفوا بها ، اعترافهم بالحق والحقيقة .

اقليم اندونيسيا ومناخها

ولا يخفى على القارئ ، العلاقة بين موقع البلاد الجغرافى وبين مناخها ، وبالتالى آثار

---

(1) La rousse Illustre, Dictionnaire Encyclopedigue.

(2) Encyclopaedia Britannica, 14th. edition 1929, vol. 12, at the University press, Cambridge, England.

هذا المناخ على نشاط سكانها ، فإن نشاط سكان البلاد الشديدة البرودة ، أو الشديدة الحرارة ، أقل من نشاط سكان البلاد ، التى تتمتع بمناخ معتدل ، أو أقل حرارة .

فتلك البرودة القارسة ، أو هذه الحرارة الشديدة ، تؤثر كثيرا على حضارة الإنسان ومدنيته . ويعتقد كثير من الناس خطأ ، أن مناخ اندونيسيا شديد الحرارة ، لوقوعها على خط الاستواء ، والحقيقة غير ذلك ، إذ أن مناخها معتدل طوال السنة .

فنلاحظ أن اندونيسيا ، رغم أنها تقع فى خط الاستواء ، كما هى الحال بالنسبة إلى موقع البرازيل بأمريكا الجنوبية ، وحوض الكنغو فى وسط أفريقيا ، الا أن اندونيسيا تمتاز عنهما ، وعن سائر البلدان ، التى تقع على خط الاستواء بمميزات كثيرة ، نلخصها فيما يلى :—

(١) المناخ

إن اندونيسيا تتكون من عدة جزر صغيرة المساحة ، كما يراها القارئ فى الخريطة وإذا أنعمنا النظر فى خريطة الشرق الأقصى الطبيعية ، نجد أن البحار التى تفصل هذه الجزائر بعضها عن بعض غير عميقة ، إذ لايزيد عمق معظمها على مائتى قدم ، بينما يبلغ عمق المحيط الهادى عشرين ألف قدم .

وبما أن اندونيسيا محاطة بالمياه من جميع الجهات ، فالرياح التى تهب من تلك البحار وهى مليئة بالبخار ، وبالأخص الرياح السائدة ، أو الرياح التجارية ، التى تهب من جنوب المحيط الهندى وبحر جاوة ، تلطف حرارة خط الاستواء فيها ، وتهون لفح حرارة الشمس حتى لنجد الجو فى اندونيسيا بوجه عام وفى أجزائها الداخلية بوجه خاص سجسجا عليلا لا هو بالحار ولا هو بالبارد أو الجو الاستوائى الملطف ، كما يسميه بعض علماء الجغرافية ودرجة الحرارة فيها ، تكاد تكون ثابتة طول السنة ، وهى قريبة من ٨٠ درجة فهرنهيت أو ٢٦⅔ درجة سنتيجراد ، وذلك فى أجزائها الساحلية ، أما الحرارة فى أجزائها الداخلية فانها أقل من ذلك كثيرا ، وسنعود إلى الكلام عنها بعد قليل .

ولكى نفهم بوضوح يحسن بنا ، أن نقارن بين الجو فى هذا الاقليم ، والجو فى القطر المصرى مثلا ، ونقارن بين الجو فى القاهرة عاصمة مصر ، وجاكرتا «بتافيا» عاصمة اندونيسيا وهى تقع فى الساحل الشمالى الغربى من جنوب جاوة .

جدول درجة الجو وكمية المطر فى مدينتى القاهرة وجاكرتا (١)

المركز		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونية	يولية	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	مدى الحرارة	مجموع المطر
القاهرة	الحرارة	٥٣	٥٥	٦١	٦٨	٧٤	٧٩	٨١	٨١	٧٦	٧٢	٦٤	٥٦	٢٨	
	المطر	٠،٢	٠،٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠،١	٠،١	٠،٢		١،٣
جاكرتا	الحرارة	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨١	٨١	٨١	٨٠	٨٠	٧٩	٧٩	٤	
	المطر	٨،٥	٦،١	٦،٥	٦،٩	٧،٢	٦،٧	٦،٨	٨،٥	٧،١	٧،٢	١٠	٠،٤		٩٢،٠

ونستنتج من هذه المقارنة المبينة فى هذا الجدول ، أن الجو فى اندونيسيا طول السنة ، يشبه الجو فى مصر فى شهر سبتمبر تقريباً ، لأن حرارة الجو فى أجزاء اندونيسيا الداخلية ، أقل مما هى فى مدينة بتافيا الواقعة فى ساحل جزيرة جاوة الشمالى . فإن درجة حرارة الجو فى اندونيسيا طول السنة ، تساوى درجة حرارة الجو فى مصر فى الخريف ، فليس فى اندونيسيا مواسم الشتاء والصيف والخريف والربيع . وانما هناك موسمان ، وهما موسم كثير الأمطار ، يبدأ من شهر أغسطس ، وينتهى فى شهر يناير ، وموسم قليل المطر ، وهو من شهر فبراير إلى شهر يوليو .

ونلاحظ أيضاً أن طقس الصباح فى اندونيسيا أبرد وأرطب من طقس المساء ، وذلك لنزول الأمطار فى الليل غالباً ، وهناك فرق كبير بين المقصود بالمناخ والمقصود بالطقس ـ كما وضح ذلك علماء المناخ .

(٢) التضاريس

لاشك أن تضاريس البلاد يؤثر كثيرا فى المناخ ، وبالتالى يؤثر فى الإنتاج الزراعى والصناعى . فكلما ارتفع المكان عن سطح البحر ، قلت الحرارة ، وكل جزيرة من جزر اندونيسيا ، تتخللها سلسلة من الجبال ، وهى إما تمتد من الشمال إلى الجنوب ، كما هو الحال

(١) من الكتاب ,, أصول الجغرافيا الاقتصادية ,, للاستاذين محمد سيد نصر والدكتور محمد عز الدين فريد طبع ١٩٤٦ ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .

فى جزيرة سومطرة وجزيرة سليبيس ، وتمتد من الغرب إلى الشرق ، كما هى الحال فى جزيرة جاوة وبورنيو ، أى أنها تمتد على حسب امتداد الجزيرة نفسها ، وقد بلغ ارتفاع بعض قممها ثلاثة آلاف متر ، مثل جبال « مرافى » وجبال « سينجالانج » فى سومطرة الوسطى .

وقد أشار بعض العلماء ، ومنهم مستر جريجورى فى كتابه «الجغرافى»[1] إلى أن سلسلة الجبال فى اندونيسيا ، وبالأخص جبال جزيرة سومطرة ، ماهى إلا امتداد للجبال الالتوائية التى تبتدئ من جبال الألب فى أوربا ، إلى جبال هيمالايا بالهند ، وسلسلة جبال « أراكن » فى بورما ، ثم تمتد إلى سومطرة مارة بجزائر « أندامن » وجزائر « نيقوبار » فى شمال سومطرة ، وتنتهى إلى جبال ,, كراكاتو ،، البركانى فى مضيق « سوندا » ويمكن أن يقال على العموم ، إن مجموع جزائر اندونيسيا تعتبر « جسورا » توصل بين قارة آسيا وقارة استراليا .

وسلسلة الجبال هذه الممتدة فى كل جزيرة من تلك الجزائر ، تؤثر على اتجاه الرياح ، وبالتالى تؤثر على حرارة الجو فى المناطق المجاورة لها ، وتلك الرياح تحمل الأبخرة من سطح البحار إلى قمم الجبال ، وتبرد عند ملامستها لها فتسقط أمطارا .

والخلاصة أن أراضى اندونيسيا جبلية ، وعلى ذلك نجد أن أجزائها الداخلية مرتفعة ، فالحرارة فيها تقل كثيرا عنها فى سواحلها ، طبقا للعوامل التى تكلمت عنها آنفا . ونجد الحرارة فى بعض الأماكن الداخلية من هذه الجزائر ، تعادل حرارة أوربا الغربية ، ومن الدلالة على ذلك استطاعة الأوربيين الإقامة فيها إقامة دائمة .

(٣) خصوبة الارض

إن أراضى اندونيسيا خصيبة جدا ، وهى إما مزروعة بمختلف المحاصيل والأشجار ، أو مغطاة بالغابات الكثيفة ، وبالخضرة الناضرة . فهذه المزارع وتلك الغابات تلطف الحرارة أيضا .

(٤) موقع اندونيسيا الجغرافى

بالنسبة إلى سائر البلدان الواقعة على خط الاستواء ، فلاندونيسيا موقع جغرافى ممتاز ، إذ أنها تقع بين القارتين وبين المحيطين ، كما سبق بيانه .

---

(1) J. W. Gregory : Geography, 2 Edition 1931. Blackie & Son Ltd., Glasgow, P. 165 to p. 177.

فلهذا السبب تعتبر اندونيسيا إقليما مستقلا ، من جهة حسن موقعها الجغرافى واعتدال مناخها . كما أن لهـــذه المميزات الطبيعية الكثيرة ، آثارا واضحة فى مقدرة الاندونيسيين الإنتاجية، وفى كثرة محاصيلهم المتنوعة ، خصوصا وأن بلادهم تتكون من مجموعة جزائر صغيرة المساحة ، يفصل بعضها عن بعض البواغيز والبحار والمضايق الصالحة للملاحة ، فضلا عن أنه تلتقى فيها الطرق التجارية الهامة فى الشرق الأقصى ، كما سيراه القارىء فى فصول أخرى من هذه الرسالة .

ثانياً — مساحة اندونيسيا وسكانها والمواصلات فيها

المساحة:

يقصد باندونيسيا أصلا وجغرافيا — كما تقدم بيانه — جميع الجزائر التى تقع بين القارتين آسيا واستراليا ، وبين المحيطين الهادى والهندى ، وذلك ما عدا النصف الشرقى من جزيرة غينة الجديدة ، والمجموعات الثلاثة من الجزائر التى تقع فى شرقها وشمالها والتى أطلق عليها علماء الجغرافيا أسماء « ملانيسيا وميكرونيسيا وفولينيسيا »(١).

واندونيسيا فى الأصل تشمل أيضا جزائر الفيليبين ، وقد ذهب بعض الشراح ومنهم مستر جريجورى فى كتابه المذكور فى الصفحة السابقة إلى القول بأن جزيرة مدغشقر وجزيرة سيلان تدخلان جغرافيا ضمن مجموع جزائر اندونيسيا ، وذلك لأن سكان هاتين الجزيرتين من أصل الملايو وهو أصل الاندونيسيين . ولا يزال يوجد التشابه بينهم وبين الاندونيسيين فى العادات والتقاليد . وذهب مستر ويليم منتجوميرى جوفرن فى كتابه « اليابان الجديدة »(٢) إلى أبعد من ذلك وكذلك مسيو اميل هوفيلاك فى كتابه « أمم الشرق الأقصى - اليابان »(٣) ،

---

(1) A-Farfield Osborn : The Pacific World, Washington 1944, p. 29 to p. 33.

B-George Goodall : The University Atlas, George Philip & Son. London 1940

(2) William Montgomery Govern : Modern Japan.

(3) M. Emile Hovelague : Les peoples d'Extrême-Orient-Le Japon. Ernerst Flammarion, Paris 1921.

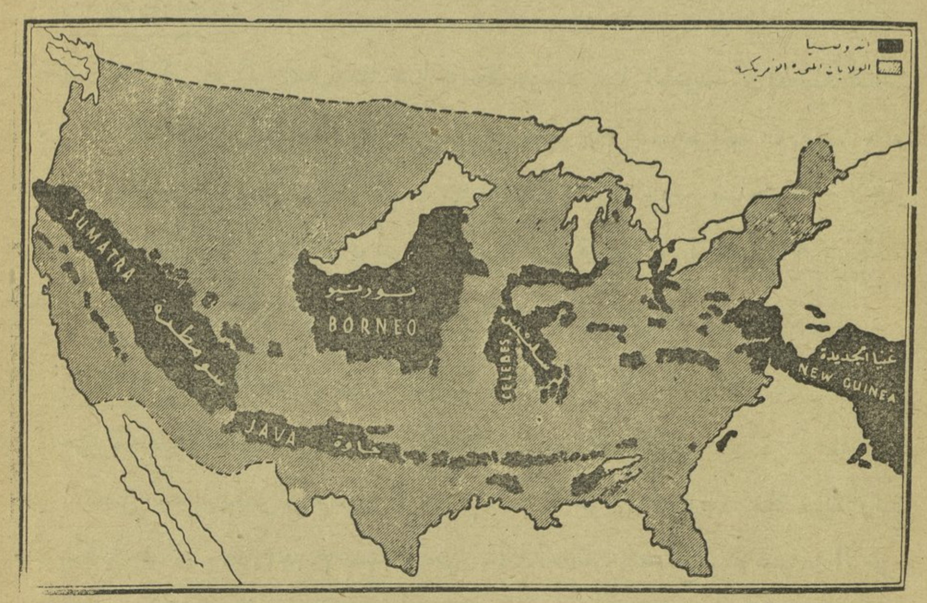
حيث بيّنا فيهما أن أصل اليابانيين الذين يسكنون الجزء الجنوبى من جزائر اليابان من جنس الملايو وكذلك سكان جزيرة فرموسا .

هذا هو أصل اندونيسيا جغرافيا ، ولكنها من الناحية السياسية قد انكمشت ، إذ أنه بسبب تطورات الحوادث التاريخية — كما سنراه فيما بعد — ولانقسام تلك الجزائر بين السلطات الاستعمارية المختلفة ، التى كانت ولا تزال تسيطر على بعضها اضطر الزعماء الاندنيسيون إلى إطلاق اسم « اندونيسيا » إلى وقتنا الحاضر ، على مجموعة الجزائر التى كانت تحت الاستعمار الهولندى . لأنها هى التى تشمل الجزء الأكبر من مجموع تلك الجزائر ، والتى ظهرت فيها بوضوح عناصر الوحدة الاندونيسية القومية ، وتوطدت فيها جذور الحركة الاستقلالية . وكان ولا يزال شبه جزيرة الملايو ، والجزء الشمالى من بورنيو ، والنصف الشرقى من غينة الجديدة ، تابعا للإمبراطورية البريطانية ، وجزائر الفيليبين تابعة للولايات المتحدة الأمريكية وتحت حمايتها ، والجزء الشرقى من جزيرة تيمور تابعاً للبرتغال .

وتبلغ مساحة اندونيسيا ، وأعنى بها مساحة الجزائر التى كانت تابعة لهولندة ٢،٣٧١،٤١٩ كم٢ أى بمقدار مساحة هولنده ثمانى وستين مرة . إذ أن مساحة هولندة التى كانت تحكم هذه البلاد لا تزيد عن ٣٥٠٠٠ كم٢ ، وإذا أدخلنا فى الحسبان مساحة البحار والخلجان الواقعة بين هذه الجزائر الكثيرة ، تصبح مساحة اندونيسيا أضعاف ما ذكرناه ، إذ أن طولها من الغرب إلى الشرق يبلغ ٣٠٠٠ ميل وهو يساوى المسافة ما بين شاطىء البرتغال غربا ، والخليج الفارسى شرقاً . ويبلغ عرضها من الشمال إلى الجنوب حوالى ١٣٠٠ ميل ، وهذه المسافة تساوى المسافة بين القاهرة جنوبا ، وستالينجراد فى روسيا شمالا ، فمساحة اندونيسيا الكلية بما فيها مساحة أراضيها ومساحة سطح البحار والخلجان ، تبلغ حوالى أربعة ملايين ميلا مربعا ، فهى أكبر بمقدار ربع مليون ميل مربع من مساحة أراضى الولايات المتحدة الأمريكية ، ماعدا الاسكا . ويمكن للقارىء معرفة مساحة اندونيسيا بمقارنتها بمساحة القارة الأوربية ، كما هو فى الخريطة (۞) أو بمساحة الولايات المتحدة الامريكية ، كما تبين ذلك فى الخريطة الموجودة فى الصفحة ٢٥ .

أما مساحة أراضى جزائر اندونيسيا مع أجزائها التابعة لانجلترا والبرتغال ، فتبلغ حوالى ٢،٥٠٠،٠٠٠ كم٢ أى بمقدار مساحة القطر المصرى بما فيه الصحارى بمرتين ونصف مرة ، أو مقدار مساحة فرنسا بأربع مرات ونصف ، ولم تدخل بعد فى الحسبان مساحة جزائر

الفيليبين . فاندماج أجزاء اندونيسيا التابعة لانجلترا ، أسهل تنفيذا من اندماج الفيليبين فيها وذلك لقرب الأولى إلى اندونيسيا ولبعد الثانية عنها ولوجود الرغبة بين الاندونيسيين فى جعل الفيليبين دولة مستقلة وحدها ، تفصل بين اليابان ، وهى دولة كبيرة مزدحمة ، وبين اندونيسيا التى ستكون بعون الله دولة عظيمة فتية ، تختلف عن اليابان فى شعورها ولغتها ودينها وتقاليدها وعاداتها وفى غير ذلك من مظاهر الحياة .



(مقارنة مساحة اندونيسيا بمساحة الولايات المتحدة الأمريكية)

جزيرة سومطرة

تقع سومطرة فى الطرف الغربى من اندونيسيا وهى ثالثة جزائر اندونيسيا من ناحية المساحة بعد جزيرة بورنيو وغينية الجديدة ، وتبلغ مساحة سومطرة ١٦٧٤٨٠ ميلا مربعا وأراضيها جبلية ، وبالأخص فى أجزائها الغربية ، فهى منحدرة نحو الغرب ومنبسطة نحو الشرق ، ويفصل بين سومطرة وبين جزيرة جاوة خليج سوندا ، الذى لا يزيد اتساعه فى بعض الأماكن عن عشرين ميلا ، ويبلغ عدد سكان سومطرة حوالى ٩،٠٠٠،٠٠٠ نسمة ومنهم ٢١٠٠٠ من الأوربيين وحوالى ٥٠٠٠٠ من الصينيين والآسيويين الآخرين .

جزيرة جاوة :

تبلغ مساحة جزيرة جاوة ٥١٠٠٠ ميلا مربعاً ، وهى أكثر جزائر اندونيسيا سكاناً

وازدحاماً ، حيث يبلغ عدد سكانها فى التقدير الأخير حوالى ٤٨ مليوناً ، منهم ٢٠٠,٠٠٠ من الأوربيين و ٦٠٠,٠٠٠ من الصينيين والآسيويين الآخرين . فجزيرة جاوة أكثر جزائر العالم كثافة ، إذ تبلغ ٩٠٠ شخص لكل ميل مربع (١) ، فجاوة أعظم من الجزيرة الكبرى لبريطانيا سكاناً وأصغر منها مساحة .

جزيرة بورنيو

بورنيو أكبر جزائر اندونيسيا مساحة بعد جزيرة غينة الجديدة ، إذ تبلغ مساحتها ٢٨٠,٠٠٠ ميلا مربعاً ، ويبلغ عدد سكانها ٣,٣٠٥,٠٠٠ نسمة ومنهم ٢٠٠,٠٠٠ من الصينيين والآسيويين الآخرين وحوالى ٦٠٠٠ من الأوربيين ، وربع مساحتها تابع لانجلترا وهو الجزء الشمالى منها . ولا تزال أربعة أخماس جزيرة بورنيو إلى قبيل الحرب العالمية الثانية أراضى بوراً ، تغطيها الغابات ولم تستغل بعد .

جزيرة سيليبيس :

جزيرة سيليبس ذات شكل غريب كأنها الأخطبوط ، إذ أنها تتكون من أربعة أشباه جزر ، تتصل بعضها ببعض فى وسطها ، وتبلغ مساحتها حوالى ٨٣٨١٠ ميلا مربعا ويبلغ عدد سكانها حوالى ٣,١٢٣,٥٠٠ نسمة ومنهم ٣٠,٠٠٠ من الصينيين والآسيويين الآخرين و ٤,٥٥٠ من الأوربيين .

جزائر سوندا الصغرى :

جرى الإصطلاح فى جغرافية اندونيسيا ، أن تسمى تلك الجزائر الكبيرة الأربعة ، وهى سومطرة وجاوة وبورنيو وسيليبيس باسم « سوندا الكبرى » . ومجموعة الجزائر الصغرى التى تقع بين جزيرة جاوة غرباً وجزيرة غينة الجديدة شرقاً باسم « جزائر سوندا الصغرى » ومجموعة الجزائر الصغرى التى تقع بين جزيرة سيليبيس غرباً وجزيرة غينة الجديدة شرقاً تسمى « جزائر الملوك أو جزائر البهارات » .

فمجموعة جزائر سوندا الصغرى تتكون من جزائر بالى ولومبؤ وسومباوا وسومبا وفلوريس وتيمور وغيرها من الجزائر الصغرى الواقعة حوالها ، ويبلغ مجموع مساحة

(1) Fairfield Osborn : The Pacific World, p. 106

هذه الجزائر حوالى ٥٩٧٣٢ ميلا مربعاً ويبلغ عدد سكانها ٦،٢١٥،٠٠٠ نسمة والجزء الشرقى من جزيرة تيمور إلى ما قبيل الحرب العالمية الثانية تابع للبرتغال .

جزيرة الملوك

تتكون هذه المجموعة من الجزائر الكثيرة أهمها جزيرة هلماهيرا وجزيرة سيرام وجزيرة امبون وجزيرة تندانيرا وغيرها ، ويبلغ مجموع مساحتها حوالى ١٢٧٩٦ ميلا مربعاً ، وعدد سكانها ٢٨٤،٠٠٠ نسمة وأهم محاصيلها التوابل وغيرها من أنواع البهارات ، لذلك أطلق عليها اسم « جزائر البهارات » . ولسبب انفراد هذه الجزائر بإنتاج هذه المحاصيل الهامة ، أخذت مركزاً اقتصادياً وسياسياً هاماً فى تاريخ اندونيسيا . وكان الصينيون والهنود والعرب قد سمعوا أخبار هذه الجزائر فى القرون الأولى الميلادية .

جزيرة غينة الجديدة

تقع هذه الجزيرة فى شمال استراليا ولا يفصل بينهما إلا مضيق « توريس » الذى لا يزيد عرضه عن مائة ميل ، وهو ضحل حتى يستطيع الانسان المشى فيه على الأقدام إذا انخفض ماؤه بمقدار اثنين وعشرين قدما .

وجزيرة غينة الجديدة ثانية الجزائر فى العالم بعد جزيرة جرينلند ، إذ تبلغ مساحتها ٣٤٢٢٣٢ ميلا مربعا وكانت قبل الحرب تنقسم إلى ثلاثة أقسام ؛ النصف الغربى منها كان تابعا لهولندة ، وجزء من النصف الشرقى منها كان تحت انتداب استراليا ، بينما كان الجزء الباقى تحت حماية بريطانيا . ويبلغ عدد سكانها كلها ٦٥٣،٠٠٠ نسمة ومنهم ٣٢٠٠ من الانجليز والاستراليين و ٢٠٠٠ من الآسيويين والباقون من الوطنيين .

وهناك مئات من الجزائر الأخرى الصغيرة المساحة لا تدخل فى المجموعتين السابقتين . وهى تقع بين جزائر سوندا الكبرى الأربعة مثل جزيرة « مادورا » الواقعة فى الشمال الشرقى من جزيرة جاوة ، وفيها أهم معامل الملح فى اندونيسيا وجزيرتى « بنكا وبليتونج » فى الجنوب الشرقى من سومطرة ، وهما مشهورتان بمناجم القصدير .

ولئن تباعدت جزائر اندونيسيا واتسعت مساحة جزائرها الكبرى ، فالمواصلات البرية والمائية والجوية التى تتوافر فيها تقرب أجزائها بعضها إلى بعض وتربط جزائرها بعضها ببعض .

المواصلات فى اندونيسيا

لاشك فى أن المواصلات من أهم مقومات الزراعة والصناعة والتجارة ، وهى فى نفس الوقت مظهر من مظاهر البلاد المتمدينة ، كما أن المواصلات عامل من عوامل تقدمها ورقيها فى شتى نواحى الحياة . وهناك علاقة متينة بين المواصلات وبين محاصيل البلاد ، إذ أن وفرة المحاصيل تحتاج إلى كثرة المواصلات ، وأن سهولة المواصلات تؤدى إلى سهولة استغلال الأراضى وتؤدى كذلك إلى قلة تكاليف الحصول على المنتجات زراعية كانت أو صناعية ، كما أن المواصلات عامل مهم فى تصريف المصنوعات ، وتوزيعها أو عرضها على المستهلكين . فلا بد إذن والحالة هذه أن أذكر فى هذه الرسالة ولو بالاختصار حالة المواصلات فى اندونيسيا .

(ا) المواصلات المائية

إذا أنعمنا النظر فى خرائط العالم ، نجد أن سطوح القارات والجزائر منحدرة فى الغالب نحو الغرب ، ومنبسطة نحو الشرق . وهذه الظاهرة الطبيعية واضحة فى الأمريكتين فكلاهما تنحدر نحو الغرب من جبال روكى وجبال أنديز ، وتنبسط نحو الشرق ، فتمر فى أجزائهما الشرقية الأنهار الطويلة العريضة الصالحة للملاحة . وكذلك الحال فى معظم جزائر اندونيسيا فترى أن سطح سومطرة أو بورنيو مثلا منحدر نحو الغرب ومنبسط نحو الشرق . لذلك نجد فيهما أنهارا طويلة صالحة للملاحة تتجه نحو الشرق أو الشرق الجنوبى ، وهذه الظاهرة أوضح فى سومطرة منها فى بورنيو لأن سومطرة مستطيلة الشكل أما بورنيو فمثلثة الشكل .

وبفضل هذه الظاهرة الطبيعية وجدت هناك المواصلات النهرية ، حتى فى إمكان الباخرة المتوسطة الحجم ، أن تصل إلى وسط سومطرة وبورنيو ، وأهم من ذلك أن البحار والمضايق التى تفصل الجزر بعضها عن بعض كلها صالحة للملاحة .

والخلاصة أن طرق المواصلات المائية متوافرة فى اندونيسيا . والمواصلات المائية كما هو معلوم إلى اليوم أسهل طرق المواصلات وأقلها كلفة . فتوافر المواصلات هذه يساعد على سهولة استغلال أراضى تلك الجزائر . إذ أن تلك الأنهار الكثيرة الصالحة للملاحة ، توصل الأجزاء الداخلية من كل جزيرة بموانيها الكبرى . ومعظم هذه الأخيرة تتصل بالأسواق الخارجية ، حتى أصبحت بعضها محطة للطرق المائية العالمية مثل سنغافورة وجاكرتا (بتافيا) وسورابايا وغيرها .

(ب) المواصلات البرية

(١) الطرق : كل جزيرة من تلك الجزائر تخترقها الطرق المعبدة وتمتد فى بعضها السكك الحديدية . وقد قال سمو الأمير محمد على ولى عهد المملكة المصرية « إن الطرق الجارية على غاية من النظام وأن العناية بها جديرة بالإعجاب فهى فى جاوة متعددة تصل بعضها بعضا وتجوبها السيارات دون عناء ولقد اكتملت لبعض الجزر الاخرى تلك الميزة الخاصة بجاوة » مع العلم أن سموه زار جاوة فى سنة ١٩٢٩ (١) .

وبعض هذه الطرق قد أنشأها الأهالى ، كما أنشأت البعض الآخر الشركات الزراعية والصناعية والاستخراجية الأجنبية ، وأنشأت الحكومة قسما آخر . وهذه الطرق تنقسم إلى رئيسية وثانوية . فالطرق الرئيسية تمتد مثلا من شمال سومطرة إلى جنوبها ، ومن غرب جاوة إلى شرقها ، وفى الأجزاء الساحلية من جزيرة بورنيو ، وكذلك فى الجزر الأخرى ، والثانوية منها تربط القرى بعضها ببعض فى داخل كل جزيرة وفى سواحلها وعلى ذلك فى إمكان المسافر أن يسافر من أى جزء من هذه البلاد إلى آخر بكل سهولة .

ويالروعة منظر هذه الطرق الكثيرة المتشعبة تتخلل سلسلة الجبال ، وتشق الوديان ، وتقطع الأنهار ، فكثيرا ما يمر المسافر فى طريق واسع معبد يجارى نهراً لمسافة طويلة ، ثم يقطعه ويجاريه فى ناحية أخرى ويرى بجانبه أشجاراً تظلل الطريق وتزينه ، وأحياناً تمر السكك الحديدية بجانب الطريق وتوازيه مسافة بعيدة ، وكثيراً ما يرى قنطرة بجانب جسر للسكة الحديد .

(§) ويا لجمال المناظر الطبيعية ، التى يرى فيها المسافر شلالات الأنهار خلال سلاسل الجبال وأحواضها فى الوديان وأشجار النرجيل الباسقة ، التى تزرع فى سهول تلك الجزائر ، وفى سواحلها ولا شك أنها تسر الناظرين. فاذا قالوا إن لبنان ، لما فيها من جونق ومناظر خلابة هى جنة الله فى أرضه ، فقد صدق المركيز دى بوفوار الرحالة العالمى فى قوله حينما زار اندونيسيا : « كنت كأنى فى جنة النعيم ، قد نقلت إلى الأرض » (§) (٢).

---

(١) عن كتاب ،، رحلة سمو الأمير محمد على إلى جاوة ،، عنى بترتيبها وتبويبها الأستاذ محمود محمد فرغلى ، مطبعة رقى المعارف بالقاهرة .

(٢) عن كتاب ،، أمة الملايو ،، للاستاذ صالح جودت . مطبعة الشعب شارع درب الجماميز بمصر ١٩٠٨ .



(منظر من مناظر اندونيسيا الجميلة - طريق يخترق غابة ......!)

فطرق المواصلات البرية فى اندونيسيا متوافرة فى كل جزيرة من جزائرها ، اللهم إلا فى جزيرة غينة الجديدة ، فلم توجد فيها طرق كثيرة معبدة ، حتى السنوات الأخيرة قبل الحرب العالمية الثانية . وكانت خطة الحكومة الهولندية منذ سنة ١٩٢٧ ، وهى اتخاذ تلك الجزيرة منفى لعدة آلاف من الاندونيسيين ، الذين اشتركوا فى الثورة سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ وكذلك للذين اتهموا بخطرهم على النظام الاستعمارى القائم فيها بعد تلك الثورة - قد أدت إلى تعمير تلك الجزيرة ، حتى أصبح فيها الآن كثير من الطرق التى كانت تستعمل لنقل الجيوش والمعدات الحربية فى المعركة التى دارت رحاها بين الحلفاء واليابان ، أثناء الحرب العالمية الأخيرة .

(٢) السكك الحديدية :

توجد السكك الحديدية فى كل من جاوة وسومطرة وشبه جزيرة الملايو : ففى سومطرة وشبه جزيرة الملايو ، تكاد السكك الحديدية تخترقها من الشمال إلى الجنوب ، وفى سومطرة ثلاث شبكات للسكة الحديدية احداها فى شمال سومطرة ، والثانية فى وسطها ، والثالثة فى

جنوبها . وقبل الحرب العالمية الثانية ، كان هناك مشروع لتوصيل هذه السكك الحديدية الثلاثة ، وقد سمعنا أخيراً ، أن حكومة الجمهورية الاندونيسية ، فى خلال العام الأول من حياتها الحرة ، قد قامت بتنفيذ هذا المشروع التعميرى العظيم ، فأصبحت السكة الحديد تمتد الآن من أقصى شمال سومطرة إلى أقصى جنوبها . أما فى جاوة فتصل السكك الحديدية غربها بشرقيها ، وتنتشر فى بقية هذه الجزيرة شبكة حديدية ، تربط المدن والقرى بعضها ببعض .

(ح) الطرق الجوية

وهناك مطار فى كل مدينة من مدن اندونيسيا الكبرى ، وذلك علاوة على المطارات الثلاثة الخاصة للطرق الجوية العالمية ، وهى سنغافورة وجاكرتا وسورابايا ، وطبيعى أن الجهود الجبارة التى بذلت خلال سنوات الحرب ، وخلال العام الأول من استقلال اندونيسيا ، تزيد فى عدد هذه المطارات وتحسنها .

مدن اندونيسيا الهامة

(§) أهم مدن اندونيسيا هى فاليمبانج وفادانج وميدان فى سومطره ، وكوتا راجا أى مدينة الملوك فى أقصى شمالها ، وفى جاوة جاكرتا (بتافيا) عاصمة اندونيسيا فى عهدى الاستعمار الهولندى والاحتلال اليابانى ، وسمارانج وسورابايا وبندونج وجوكيا كارتا وهى عاصمة الجمهورية الاندونيسية الحالية ، وبوغور وفيها ثانى حديقة نباتية فى العالم . وبنجرماسين وفونتيانق فى جزيرة بورنيو ومكاسر فى سيليبيس .

وكل مدينة من مدن اندونيسيا الكثيرة ، لا تقل عن أية مدينة فى البلدان الأخرى من ناحية توافر الكهرباء ، وأنواع المواصلات والملاهى ، وغيرها من وسائل الحياة الحديثة الممتعة وبالأخص من ناحية النظافة والتنظيم (§) .

سكان اندونيسيا

إن أصل سكان اندونيسيا واحد ، وقد اطلق عليهم قديما اسم جنس الملايو ، وهم جماعة من الأصل المنغولى ، هاجروا قبل الميلاد بمدة طويلة من جنوب آسيا الشرقية ، وهى البلدان

المعروفة باسم «كوشين صينا وكامبوجا وأنام» المشهورة اليوم باسم الهند الصينية أو فيتنام[1]

(§) وحدثت تلك الهجرة عقب نزوح جماعة جديدة كبيرة من شمال آسيا وشمالها الغربى، أى من الصين والمنغول، إذ ضغطوا على السكان الأولين وطردوهم تدريجياً إلى شواطىء البلاد، وأخيرا اضطروا إلى أن يهاجروا منها جماعات وقبائل، فركبوا البحار وانتشروا فى تلك الجزائر، حتى وصل بعضهم إلى جزيرة مدغشقر، ومنهم من هبط جزيرة فرموسا، وجزائر الفيليبين حتى وصلوا أيضاً إلى أجزاء جزائر اليابان الجنوبية.

ومن هنا اتضح جلياً أن سكان اندونيسيا من أصل واحد، هو جنس الملايو أو الجنس الاندونيسى، ولئن تباعدت جزائرهم وترامت أطراف بلادهم فانهم لا يزالون يحافظون على وحدتهم الأصليـة التى أصبحت أخيراً وحدتهم القوميـة، وهى تزداد يومياً بعد يوم متانة وقوة، وذلك بفضل عدة عوامل بعضها قديم، وبعضها نشأ حديثاً (§). ومن هذه العوامل ما هو ظاهر واضح، تؤثر فى ازدياد قوة هذه الوحدة تأثيراً مباشراً، ومنها ما هو غيرظاهر، تؤثر فيها تأثيراً غير مباشر. ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلى :

أولا — تقدم اللغة الملايوية التى أصبحت منذ قرن واحد تسمى باللغة الاندونيسية. وقد تغلبت هـذه اللغة على سائر اللغات أو اللهجات الاقليميـة فى ميادين التخاطب والخطابة والـكتابة. (§) وذلك رغم وجود محاولات كثيرة، قام بها المستعمرون وأذنابهم من الرجعيين، مثل محاولتهم احياء تلك اللغات واللهجات الاقليمية، وكانوا يرمون بها إلى إيجاد التفرقة فى صفوف الأهالى، وتحطيم وحدتهم القومية (§).

وقد تقدمت هذه اللغة الاندونيسية تقدماً مطرداً، نتيجة تدريسها منذ زمن بعيد فى جميع المدارس الاندونيسية الأهلية والإسلامية. ولهذه اللغة كما لغيرها من اللغات الحية قواعد وآداب. وهى لغة سهلة النطق والدراسة وقال هنرى فوكونير «إن لغة الملايو (أى اللغة الاندونيسية) أسهل اللغات»[2] وجاء أيضاً فى الـكتاب (القاموس الإنجليزى الجديد للمبادىء التاريخية)[3] ما يأتى :

(1) W. Fuim Mees : Sejarah Tanah Java : di Indonesiakan oleh S. M. Latif, dikeluarkan oléh "Balai Pustaka" Jacarta-Raya, 1922.

(2) Henri Fauconnir : Malaisie.

(3) A New English Dictionary on Historical Principles.

«من المؤكد أن لغة الملايو (اللغة الاندونيسية) أجمل اللغات وأسهلها نطقاً فى الشرق، ويظهر أنها أحدث اللغات فى العالم».

وقد تقدمت هذه اللغة أيضاً بفضل الجهود الجبارة المتواصلة التى بذلها أدباؤها وشعراؤها لترقيتها بكافة الوسائل مثل عقد مؤتمرات لغوية سنوية، وإجراء مسابقات كثيرة فى تأليف الكتب وكتابة المقالات والروايات بها - حتى أصبحت هذه اللغة عاملا فعالا فى الوحدة الأندونيسية القومية وفى نشاط حركاتها الاجتماعية والدينية والثقافية والاستقلالية. كما أنها عامل هام أيضاً فى تقدم تجارة اندونيسيا الداخلية، وهى الآن لغة رسمية للجمهورية الاندونيسية.

وهذه اللغة تكتب منذ أوائل هذا القرن بالحروف اللاتينية، ويتكلم بها اليوم أكثر من مائة مليون نسمة. بل وقد قال الجنرال كارلوس روميلو رئيس الهيئة الفيليبينية لدى الولايات المتحدة الأمريكية فى مجلة «كوليير» العدد أكتوبر سنة ١٩٤٥ ما يأتى:

«قضية أهل الملايو واتحادهم مسألة سياسية واقتصادية، تشمل مائتى مليون من البشر، يتكلمون لغة الملايو ويسكنون أرض الفيليبين واندونيسيا وشبه جزيرة الملايو وسيام وبورما والهند الصينية».

ونظراً لبساطة قواعد اللغة الاندونيسية وسهولة نطقها ودراستها من ناحية، ولصعوبة اللغات المجاورة لها كاللغة اليابانية والصينية ولكثرة اليابانيين والصينيين والهنود الذين تعلموها واتقنوها من ناحية أخرى - ينتظر أن تكون هذه اللغة لغة الإتصال فى الشرق الأقصى (١) ولها شأن كشأن اللغة الإنجليزية فى الغرب، وبذلك ستزداد علاقات اندونيسيا التجارية بالبلدان المجاورة لها نشاطا وقوة.

ثانيا — انتشار الإسلام فى أنحاء هذه الجزائر انتشارا كبيرا، حتى أصبح أكثر من خمسة وثمانين فى المائة من مجموع السكان يعتنقون هذا الدين الحنيف. ولا شك فى أن انتشار هذا الدين فيها له آثار كبيرة واضحة فى حياة السكان الفكرية والاجتماعية والأدبية. ومن آثاره الواضحة تغيير اعتقاداتهم القديمة المختلفة بالاعتقاد فى وجود الله وتوحيده، ثم محو الخرافات الكثيرة التى غرسها فيهم معتنقو الأديان الأخرى القديمة التى سبقت الإسلام فى الوصول اليها.

ولحركة التجديد والإصلاح الدينى الاجتماعى، التى قام بها العلماء الأندونيسيون، ولنشاطهم فى نشر الوعظ والإرشاد فى وسط طبقات العمال والزارع والموظفين، ولطموح الشبان الاندونيسيين فى دراسة تعاليم الإسلام الصحيحة، ثم مراعاتهم التمسك بها، أثر

(1) B. Vlekke : The Story of the Dutch . . . . p. 51

واضح فى تقاليدهم وعاداتهم ، إذ نجد لهم جميعاً عادات وتقاليد متشابهة ، فلا فرق بين حياة سكان آتشيه فى شمال سومطرة ، وبين حياة سكان « مكاسر » فى جنوب جزيرة سيليبيس ، إلا بقدر تلك الخيوط الرفيعة من التقاليد العتيقة التى لا يزال يتعلق بها شيوخهم المحافظون ، والمتمسكون بكل ما هو قديم .

كما أن كل هذا يؤثر تأثيراً واضحاً فى تقوية وحدتهم القومية ، وبالتالى يؤثر على حياتهم السياسية والاقتصادية كما سنراه فيما بعد .

ثالثاً — وقوع هذه الجزائر كلها فى إقليم واحد ، وفى حالة جغرافية واحدة ، كما سبق الكلام عنه . هذا مما يجعلهم ينتجون المحاصيل التى تكاد تكون متشابهة ، وحاجاتهم تكاد تكون واحدة . فنشأت فيهم الوحدة الاقتصادية بجانب وحدتهم القومية ، الأمر الذى لا يمكن أن يغفله من يريد أن يوجه حياة هذا الشعب الاقتصادية .

رابعاً — إن الجنس الاندونيسى ، كما قال مستر فلاك[1] من الأجناس البحرية العظيمة ، وهذا مما أدى إلى إندماج بعضهم فى بعض ، وإلى اختلاطهم فى الحياة، ولا شك فى أن للزواج والهجرة من جزيرة إلى أخرى ، أثراً كبيراً لا يستهان به ، فى توطيد وحدتهم القومية ، وفى توجيه حياتهم الاقتصادية وتحقيق آمالهم فى أن يعيشوا جميعاً تحت راية واحدة ، داخل دولة مستقلة قوية .

خامساً — إن وقوع هذه الجزائر كلها تحت استغلال الأجانب ، واستعمار الغربيين مدة ثلاثة قرون مضت ، جعل الأهالى يتحملون جميعاً آلاما وأحزانا واحدة . وهذه الحالة هى التى دفعتهم إلى الاتحاد فى كفاحهم ، ضد الاستعمار والاستعباد ، للحصول على حقوقهم فى الاستقلال والحرية ، ، وفى مقاومتهم الاستغلال الأجنبى لتحسين حياتهم الاقتصادية .

وأخيراً وليس آخراً ، إن عناصر حضارتهم ، وعوامل مدنيتهم فى الماضى وفى الحاضر ، وآمالهم وأمانيهم فى المستقبل ، ومصالحهم المشتركة ، كل هذه الأمور جمعتهم ووحدتهم ، ليعملوا معاً ، وليكافحوا متكاتفين لهدف واحد ، وهو تحقيق حريتهم واستقلالهم كأمة واحدة .

وقد بلغ فى سنة ١٩٣٠ عدد سكان اندونيسيا ، التى كانت تابعة لهولندة ، حسب الإحصاء العام فى تلك السنة ٦٢،٣١٩،٧٩٤ نسمة ، وقدر فى السنوات الأخيرة ، أنه بلغ حوالى ٧٢،٠٠٠،٠٠٠ نسمة . وهو موزع تقريباً بين تلك الجزائر ، كما هو مبين فى الجدول الآتى وفى الخريطة فى الصفحة التالية .

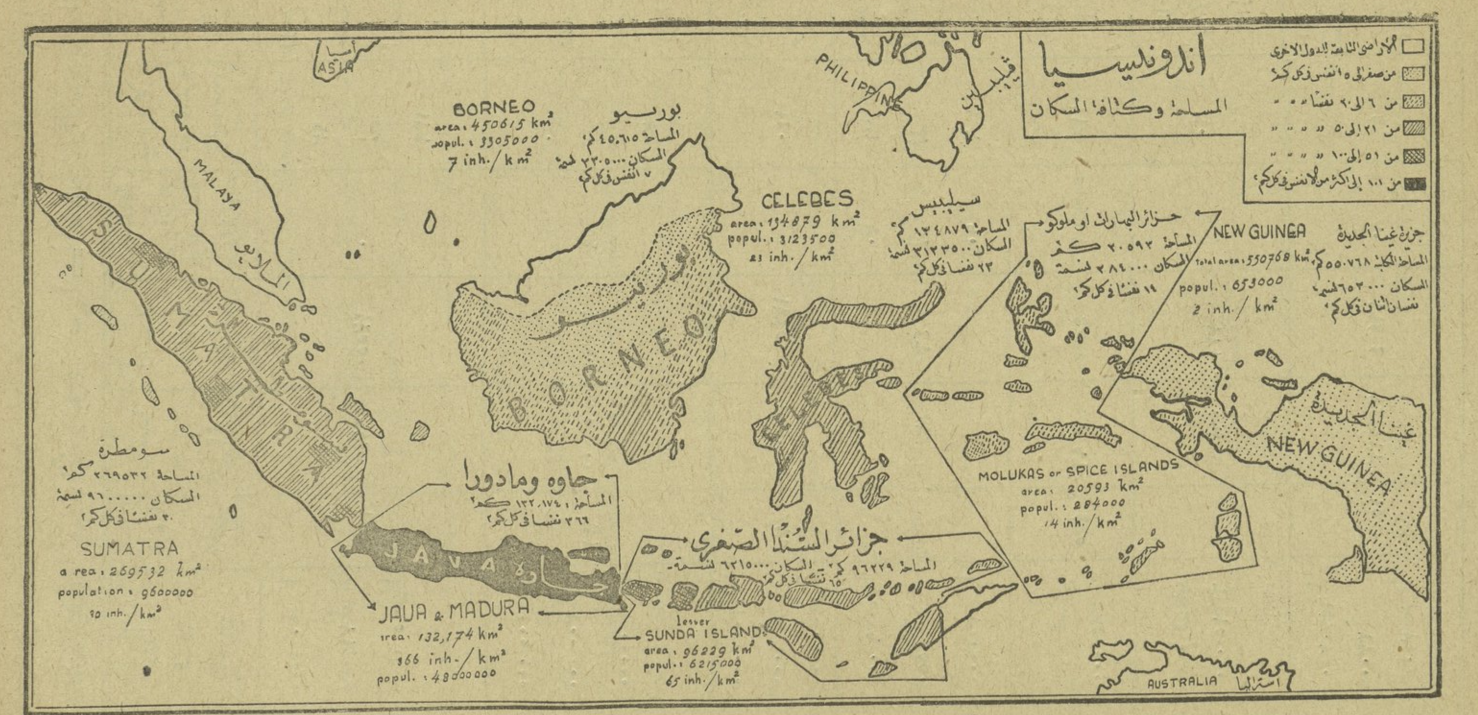
---

(1) The Bernard H. M. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies 1945 Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts.

جدول توزيع السكان بين جزائر اندونيسيا ، ومساحة كل منها، وحالة المناخ والجو والمطر (الرموز فى هذا الجدول : أ = « الاندونيسيون » ، أو = الأوربيون ، ص أ = الصينيون والآسيويون الآخرون)[1].

أسماء الجزائر	التابعة لها إلى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١	تعداد السكان التقريبى	طولها بالميل	مساحتها التقريبية بالميل المربع	أعلا ارتفاعها بالقدم	متوسط حرارة الجو طوال السنة بدرجة فرنهيت	مقياس ومجموع المطر السنوى بالبوصة	ملاحظات عامة عن حالة المناخ والجو والمطر
سومطرة	هولندة	٨،٩٠٠،٠٠٠ أ ٢١،٠٠٠ أو ٠٠٠، ٥ ص أ	١١٥٠	١٦٧٤٨٠	١٢٥٥٠	٨٠	٩٢ إلى ١٣٩	المناخ الاستوائى ويختلف حسب تضاريسها ، الجو أرطب من نوفمبر إلى فبراير
جاوة	هولندة	٤٧،٠٠٠،٠٠٠ أ ٢٠٠،٠٠٠ أو ٦٠٠،٠٠٠ ص أ	٦٢٢	٥ ٠٠٠	١٢٠٦٠	٧٩	٨٠ إلى ١٢٧	المناخ يختلف حسب تضاريسها، من ديسمبر إلى فبراير كثير المطر ومن مايو إلى أغسطس قليل المطر
بورنيو	هولندة بريطانيا	٣،٣٠٠،٠٠٠ أ ٦٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠٠ ص أ	٨٧٥	٢٨٠٠٠٠	١٣٤٥١	٨٠	١٤٠	المناخ الاستوائى ، من نوفمبر إلى مايو كثير المطر
سيليبيس	هولندة	٣،٠٨٩،٠٠٠ أ ٤٥٥٠ أو ٣٠٠،٠٠٠ ص أ	٨٠٠	٨٣٨١٠	١١٤٦٧	٧٠ إلى ٩٠	٧١ إلى ١١٦	المناخ الاستوائى، من مايو إلى نوفمبر الرياح الموسمية الشرقية ومن أبريل الرياح الموسمية الغربية
جزائر الملوك	هولندة	مجموع السكان ٢٨٤،٠٠٠	٤٧٥	٢٧٩٦	٤٠٠٠	٧٨	١١٨	المناخ الاستوائى، الرياح الموسمية غير منتظمة
جزائر سوندا الصغرى	هولندة	مجموع السكان ٦،٢١٥،٠٠٠	١٠٠٠	٥٩٧٣٢	١٢٢٢١	٧٨	٦٠	المناخ جاف نوعاً وبالأخص من يوليو إلى أكتوبر
غينة الجديدة	هولندة بريطانيا استراليا	٦٤٧،٢٠٠ أ ٣٢٠٠ أو ٢٠٠٠ ص أ	١٥٠٠	٣٤٢٢٣٣	١٦٤٠٤	٨٠	٤١	المناخ الاستوائى يختلف حسب تضاريسها، من يونيو إلى أكتوبر قليل المطر، من يناير إلى مارس كثير المطر

(1) Fairfield Osborn : The Pasific World, washington 1944. p. 158 & 159.



(المساحة وكثافة السكان فى جزائر اندونيسيا مقسمة إلى مجموعات)

ويبلغ عدد سكان اندونيسيا كلها ، بما فيه أجزاؤها التابعة لانجلترا والبرتغال ، مثل شبه جزيرة الملايو وشمال بورنيو والنصف الشرقى من جزيرة تيمور وغيرها ، ٧٦,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، وأكثر من ٨٥ ٪ منهم ، أى حوالى ٦٤ر٦ مليوناً مسلمون . فاندونيسيا تأوى خمس مسلمى العالم تقريباً . وباقى سكانها يعتنقون ديانات مختلفة ، منها المسيحية والبوذية والكنفوشيوسية ، وبلغ عدد المسيحيين منهم حوالى مليونين ونصف .

فبالنظر إلى اتساع مساحة اندونيسيا ، وخصوبة أراضيها مع كبر عدد سكانها ، تتضح لنا أهميتها كمصدر للمواد الأولية ، كما يتبين لنا اتساع الأسواق فيها لمنتجات دول العالم الصناعية .

ولهذا كله كانت اندونيسيا منذ ثلاثة أو أربعة قرون - ولا تزال إلى الآن - مطمع الدول الاستعمارية ، وقبلة أنظار البلاد الصناعية .

فتضارب مصالح تلك الدول المختلفة بعضها ببعض من ناحية ، وتصادم مطالب الأهالى الوطنيين وآمانيهم القومية مع مطامع تلك الدول ومآربها من ناحية أخرى ، هما المشكلتان الكبيرتان اللتان نشأت منهما مشاكل أخرى عديدة ؛ إجتماعية وسياسية واقتصادية . وعلاج هذه المشاكل هو الهدف الذى أستهدفه فى هذه الرسالة ، مستنيراً بالماضى ، ومتأملا فيما ينبغى أن يكون المستقبل ، ولذا كان لزاماً علىَّ أن أعرض للخطوط الرئيسية السياسية والاقتصادية فى تاريخ هذه البلاد عرضاً سريعاً .

الفصل الثانى

تاريخ اندونيسيا فى العصور القديمة والوسطى

لكى نقف على حقيقة آثار المواد الأولية فى مستقبل اندونيسيا السياسى، لابد لنا من أن نرجع إلى الوراء، لنتصفح تاريخ هذه البلاد سريعاً، لأن هذه المواد الأولية، كانت وستظل تؤثر على حالة هذه البلاد السياسية، تأثيراً غير مباشر. ويوضح لنا ذلك ما سجله التاريخ فى كل عصر من عصور تاريخها، إذ أنها كانت تؤثر أولا على حالتها الدينية والثقافية والاجتماعية، ومن ثم تؤثر على حالتها السياسية. لذلك أرى من الضرورى أن نعرج قليلا على ذكر آثارها فى أحوال هذه البلاد الدينية والثقافية والاجتماعية، لكى يتسنى لنا معرفة مدى آثارها على حياتها السياسية ثم الاقتصادية.

فإذا طبقنا فى هذه الدراسة نظرية «التفسير الاقتصادى للتاريخ» أمكننا أن نقسم تاريخ اندونيسيا القديم إلى خمسة عصور. وسنتكلم بإيجاز عن كل عصر منها.

أولا — عصر الاندونيسيين الأولين منذ هجرتهم إلى القرن الخامس الميلادى.

تحدثنا فى صفحة ٣٢ عن أصل الشعب الاندونيسى، أنهم جماعة كانوا يأتون - قبل الميلاد بمدة طويلة - من الجنوب الشرقى (لآسيا، وينتشرون فى هذه الجزائر، ويستوطنون فيها جماعات وقبائل. ومن طبيعة المهاجرين وبالأخص المهاجرون الأوليون، نمو روح التعاون والمساواة فى نفوسهم، لما كانوا يلاقونه من المصائب والمشقات فى حياتهم الجديدة بمهجرهم. أليس الأمريكيون - وهم قوم مهاجرون - أكثر شعوب العالم تمسكا بالمبادىء الديمقراطية الصحيحة.

وكذلك الأمر عند الاندونيسيين القدماء، إذ عند ما وصلوا إلى تلك الجزائر، وجدوها غنية بثروتها، ولكنهم لم يستطيعوا استغلالها، إلا حين تعاونوا وتضامنوا وتبادلوا الإنتفاع بالآلات الحجرية، التى لقوها فى تلك الجزائر، والآلات الحديدية التى جاءوا بها من موطنهم الأول. وكانوا يبدأون حياتهم فى تلك الجزائر الغنية الخصبة برعاية المواشى وبالزراعة، فتكونت فيها الأرياف والقرى، التى سادت فيها تلك الروح الإجتماعية التعاونية.

وبما يدلنا على مدى تغلغل روح التعاون والمساواة فى نفوس هؤلاء الاندونيسيين القدماء ، تلك العادات والتقاليد والأمثال التى تركوها ، وتوارثها الشعب الاندونيسى من جيل إلى جيل حتى وصلت إلى يومنا هذا. وبفضل تعاونهم وتضامنهم فى مواجهة مشقات الحياة ، وصعوباتها فى تلك الجزائر ، كانوا يعيشون فى رفاهية ورخاء .

وبعد أن أصبحت محصولاتهم الزراعية والحيوانية تفوق حاجاتهم ، بدأوا الإشتغال بالتجارة ، وقد ساعدهم على ذلك مهارتهم فى فن الملاحة التى ورثوها عن آبائهم ، والتى يمارسونها دائماً بحكم كونهم سكان الجزائر . وبهذه التجارة بدأوا الاتصال بالبلدان المجاورة لاندونيسيا ، وبالأخص البلدان الآسيوية .

وكان التجار الاندونيسيون من سكان سومطرة ، وشبه جزيرة الملايو وجزيرة جاوة ، عندما أتوا إلى الجزائر الأخرى الأقل منها تمدناً ، ينشئون مخازن تجارية فى سواحلها ، ويشترون محاصيل تلك الجزائر ، لمعرفتهم أن البلدان الأخرى تحتاج إليها ، ولمعرفتهم بطرق نقلها إلى البلدان التى تحتاجها .

وقد رجع بعضهم بتجارتهم إلى موطن آبائهم الأولين فى جنوب آسيا الشرقى ، كما ذهب البعض الآخر إلى الهند ، ومن هنا كانت هذه المحاصيل تذهب إلى البلدان العربية ، ومنها وصلت إلى أوربا منذ القرن الأول الميلادى . وكانت أخبار خصوبة تلك الجزائر ، ووفرة محاصيلها ، وبالأخص جزيرة جاوة ، تتبع هذه التجارة ، وبذلك اشتهر اسم جاوة ، حتى أطلق الأقدمون هذا الإسم خطأ على مجموعة تلك الجزائر كما سبق . وقد ذكر قدماء المؤرخين الهنود ، وكذلك بطلاموس Ptolemy – العالم الجغرافى اليونانى ، المتوفى فى منتصف القرن الثانى قبل الميلاد – أن فى الجنوب الشرقى من الهند جزائر كثيرة غنية جداً ، بدأت تنشأ فيها مدن تجارية هامة .

ومنذ انتشار هذه التجارة نزح إلى اندونيسيا الأجانب من تلك البلدان التى مرت بها ، ولهؤلاء الأجانب أثر كبير فى حياة الاندونيسيين الدينية والثقافية والاجتماعية ، وبالتالى فى حياتهم الاقتصادية .

آثار الهنود فى اندونيسيا

أصبحت الهند منذ القرن الرابع قبل الميلاد ، منبع الحضارة والمدنية فى آسيا . فمنذ ذلك الوقت بدأت علاقتها مع البلاد المجاورة لها ومنها اندونيسيا . وبناء على هذا نجد أن معرفة

الهنود ، وعلاقاتهم باندونيسيا ، سبقت معرفة الغربيين بها بزمن بعيد جداً . وكان الهنود يعرفونها عن طريق اتصال تجارهم بالتجار الاندونيسيين ، الذين كانوا يأتون بمحاصيلهم إلى الهند نفسها ، أو إلى موانىء مضيق «ملاقا» القديمة ، مثل ميناء «ملاقا» على الشاطىء الغربى من شبه جزيرة الملايو ، ومدينة « فرلاق » على شاطىء سومطرة الشرقى .

إن ثروة اندونيسيا العظيمة ، وخصوبة أراضيها الواسعة ، مع قلة عدد سكانها ، هى التى كانت تغرى الهنود بالهجرة إليها ، وبالأخص سكان الجزء الجنوبى من الهند ، مثل سكان وادى نهر « جودا ڤارى » ونهر « كيشنا » ، وسواحل مدارس الشرقية ، التى تسمى « كالينجا » أو « كالينج » ، كما ينطقه الاندونيسيون . لذلك لابد لمن يتكلم عن تاريخ اندونيسيا أن يذكر أثر الهنود فيها ، لأن لهم أثراً واضحاً فى حياتها الاجتماعية والدينية والأدبية ، ثم السياسية والاقتصادية . وقد كان أثرهم فى حياة الاندونيسيين القدماء الدينية أكثر وأوضح ، ولا غرابة فى هذا ، لأن الدين رأس كل المسائل فى الشرق ، كما قاله الدكتور غوستاف لوبون فى كتابه « روح السياسة » .

ولا زلنا نرى اليوم بعض آثار الهنود الدينية والأدبية فى بعض تلك الجزائر . ومنشأ هذا الأثر هو أن للهنود القدماء ديانتين كبيرتين ، وهما البراهمية والبوذية .

(§) ١ — الديانة البراهمية

جاءت الديانة البراهمية إلى اندونيسيا قبل الميلاد بمدة طويلة ، وسرعان ما انتشرت فيها وذلك بانتشار التجار الهنود فى موانيها ومدنها ، فزرعت فى تربتها الخصبة ما حملته من الاعتقاد بوجود الآلهة . فعند الهنود القدماء ثلاثة آلهة وهم « براهما » الخالق للعالم ، و « ويشنو » الحارس للعالم والحافظ لسلامته ، و« ويشنو » المهلك للعالم والمفنى له . كما نشرت هذه الديانة أيضا فى اندونيسيا ما تحمله فى ثناياها من التعاليم عن سمو النفس ، ونبالة الشخصية وأوجدت كذلك فى نفوس الأهالى نواة الصراع والمنافسة ، وذلك عن طريق إيجاد الطبقات فى المجتمع (١) .

وتعاليم هذا الدين بوجه عام لا بأس بها ، فهى تقول بأن على الإنسان واجبات نحو نفسه ونحو غيره ، وعليه أن يتمسك بالصدق والأمانة والإخلاص . وفى اعتقاد البراهميين ، أن الإنسان يعيش مراراً قبل أن يموت موته الأبدى ، وأن روحه تزداد سمواً خلال هذه الحياة المتكررة .

---

(1) W. Fruin Mees : Sejarah Tanah Java, see p. 32.

وكان الهنود وكذلك الصينيون الذين هاجروا إلى اندونيسيا ، وأقاموا فيها إقامة دائمة أو وقتية ، يشاركون الأهالى فى مرافق حياتهم ، بل وينافسونهم فى الإنتاج الزراعى والصناعى وبالأخص فى التجارة . وقلما حاول الهنود البراهميون فى اندونيسيا نشر دينهم . اعتقاداً منهم بأن الدين لا يكتسب وإنما يورث ، فى حين كان سكان اندونيسيا ، وكذلك بعض الهنود القدماء - كما شرحه مستر فروبين ميس فى كتابه السابق ذكره - يؤلهون الأرواح ويتخذون لها تماثيل ليعبدوها ، ويسميها الجاويون « ديواديوى Dewa-dewi » ولهذه التماثيل أشكال مختلفة ، بعضها على شكل الإنسان ، والآخر على شكل حيوان غريب ، ولا تزال صور تلك التماثيل تظهر إلى اليوم فى نقوشهم ، وفى برقشة القماش وزركشته Batik التى يشتغل بها كثير من سكان جارة ، وكذلك فى الفنون الجميلة التى اشتهرت بها جزيرة بالى .

قلنا إن الهنود القدماء ، كانوا يقسمون المجتمع إلى طبقات ، ويجعلون بين هذه الطبقات فروقاً شاسعة ، فمثلا لا يجوز التزاوج بين طبقة وأخرى . وهذه الطبقات هى : طبقة البراهمانا ، وهى طبقات الرهبان ورجال الدين - أعلى الطبقات فى المجتمع - وتليها الطبقة الارستقراطية ، وهى طبقة الجيش والحكام ويسمونها « كشاتريا » Kchattriya ثم طبقة « ويشا » وهى طبقة التجار وأهل الحرف (وهذه الطبقات الثلاثة هى التى كانت تباح لها قراءة الكتب المقدسة ، ولكن الذى حدث فعلا ، هو أن الطبقة الأولى وحدها هى التى كانت تقرأها وتدرسها) .

أما الطبقة الرابعة فهى طبقة « سودرا » وهى أكثر الطبقات عدداً ، وأقلها درجة ، فهى تشمل جميع عامة الشعب الذين لا ينتمون إلى إحدى الطبقات الثلاث الأولى . وهذه الطبقة الدنيا هى طبقة الفقراء والبؤساء فى الحياة ، وكانت الطبقات الثلاثة الأولى ، تنظر إليهم نظرة الاحتقار ، وتعتبرهم أرقاء فى المجتمع ، ومن هنا نشأت الارستقراطية الاقتصادية والسياسية القديمة . إذ كان الناس فى الطبقة الرابعة هم الذين يعملون فى المزارع والمصانع والمناجم ، ويتكبدون أعمالا شاقة ، ولا ينالون ثمرة أعمالهم إلا بقدر ما يسد رمقهم ، فانتشر فيهم الفقر والجهل والمرض .

ووجود هذه الفوارق الشاسعه بين طبقات الشعب ، واستمرار الاستعباد والاسترقاق من الطبقات العليا إزاء الطبقة الدنيا - وهى تشمل جميع عامة الشعب - هيأ الفرصة لظهور فلسفة جديدة ، وهى الفلسفة البوذية ، التى ارتقت إلى درجة الدين ، وسنتكلم عنها بعد قليل.

وعلاوة على ذلك فهناك ملاحظة أخرى هامة ، لا بد من ذكرها للوقوف على مدى

تأثير هـذه الاعتقادات فى حياة الشعب الاندونيسى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ألا وهى أن الإلهين « البراهما » وهو الخالق للعالم و « ويشنو » الحارس للعالم ، والحافظ لسلامته كانت تعبدهما الطبقات العليا الثلاث . أما الاله « ويشا » إله الشر والتهلكة ، فتعبده الطبقة الدنيا ، وهى أغلبيـــة المجتمع . وأصبح الاعتقاد بوجود هذا الإله ـ إله الشر والتهلكة ـ ديناً مستقلا ، يؤمن به معظم الشعب ، وشيدوا له معابد كثيرة . ولهذا الدين أو لهذا الاعتقاد الذى تغلغل فى نفوس الأهالى القـدماء ، أثر سيء فى حياتهم الاقتصادية والسياسية . وذلك لأنهم كانوا يعيشون دائماً متشائمين فى الحياة ، فكان الخوف يهيمن على نفوسهم ، وهذه الحالة أدت إلى سهولة انقيادهم لحكامهم ، فهيأت الفرصة للطبقات العليا لاستعبادهم ، واستغلال قواهم لمصلحتها الخاصة . وهى نفس الفرص التى انتهزها المستعمرون فيما بعد ، لتوطيد نفوذهم وسلطتهم فى هذه الجزائر .

وبالرغم مما قامت به الديانة البوذية فى العصور القديمة ، ثم ماقام به الإسلام فى العصور الوسطى ، لمحاربة هـذه الفوارق بين طبقات المجتمع ومحوهـا بشتى الوسائل ، فإن المجتمع الاندونيسى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، كان لا يزال مصـــاباً بالأمراض الاجتماعية التى نشأت من وجود هـذه الفوارق بين الطبقات ، ويظهر ذلك جليا فى تغلغل نفوذ أصحاب الألقاب الموروثة ، وهم من بقايا أفراد الطبقات العليا القديمة .

وبينما كانت الحركة التى ترمى إلى محو هذه الفوارق ، تشتد بفضل انتشار فكرة المساواة والأخوة ، التى جاءت بهـا الديانة البوذية ، ثم بانتشار المبادىء الإسلامية السامية ، كان المستعمرون ينتهزون فرصة اشتغال هذه الحركة لبسط نفوذهم ، فيثيرون أولا عامة الشعب ضد حكامهم من الطبقة العليا ، وعندما رأوا ضعف هؤلاء الحكام ، أخذوا يساعدونهم ، وبعد أن ضعف كل من الطرفين وثبوا عليهما جميعا ، ليسيطروا على الموقف ، ثم يحكمونهم كما يشاؤون .

وهكذا اتخذ المستعمرون وجود تلك الفوارق فى المجتمع الاندونيسى القديم ، وسيلة من الوسائل الفعالة لتنفيذ وتطبيق سياستهم الاستعمارية ، المعروفة بسياسة « فرّق تسُد » فبهذا وذلك استطاع المستعمرون تثبيت أقدامهم فى تلك الجزائر الغنية واستعمارها مدة قرن ونصف ، كما سيأتى تفاصيله .

ب — الديانة البوذية والدويلات الاندونيسية القديمة

إن من حكمة خالق الكون ، أو من طبيعة تطور حياة الإنسان ، ظهور المفكرين المصلحين وسط المجتمع ، الذى أصيب بالمشاكل الاجتماعية الخطيرة فينيرون ، له السبيل بأفكارهم

الناضجة ، وبتعاليمهم السديدة ، ويقومون بالاصلاحات الاجتماعية لينقذوا الناس من ضرر تلك المشاكل الكثيرة . وقد ترتقى فلسفتهم وتعاليمهم إلى مرتبة الدين . هذا ما وجدنا فى ظهور ذلك المفكر الفيلسوف شيضا راتا Sidharata إذ ظهر هذا الفيلسوف فى مثل ذلك المجتمع المصاب بتلك الأمراض الاجتماعية التى وصفناها آنفا .

ولد هذا المفكر والمصلح الكبير فى قرية صغيرة ، تقع فى جنوب نافل على سفوح جبال هيمالايا ، وذلك فى أواخر القرن الرابع قبل الميلاد ، وكان من أهداف تعاليم هذا الفيلسوف أو الديانة البوذية كما سموها أخيرا محو تلك الفوارق الشاسعة بين الطبقات التى أوجدتها الديانة البراهمية وذلك عن طريق بث روح المساواة فى نفوس الناس ، وإنماء روح الكفاح والنضال فى الحياة ، إلى غير ذلك من تعاليمه الكثيرة .

وكان الناس فى ذلك العصر ، ومنهم الشعب الاندونيسى ـ ولا يزالون كذلك فيما أعتقد ـ فى حالة تحتاج إلى من ينقذهم ويرشدهم إلى الطرق المؤدية إلى تحسين حالتهم الاجتماعية والاقتصادية . وبينما كان زعماؤهم وأولو الأمر فيهم ، يبحثون عن طريق جديد لحل تلك المشاكل الاجتماعية الخطيرة ، إذا بهذه الديانة الجديدة قد وصلت إلى اندونيسيا . فلقيت دعوتها قبولا حسناً لدى الاندونيسيين ، الذين كانوا يعانون مرارة الاستعباد والاستغلال من قبل الأجانب . إذ أن الهنود الذين هاجروا إلى اندونيسيا فى ذلك الوقت ، كانوا من طبقة «ويشا» أى الطبقة الثالثة فى ترتيب الطبقات عند البراهميين ، وهى التى كانت تتألف من التجار وأصحاب الحرف ، ويضاف إلى تلك الطبقة جماعات مهاجرة من المضطهدين السياسيين فى بلادهم . فلما وصلوا إلى اندونيسيا ، بذلوا أقصى جهودهم فى تحسين حالتهم المادية أولا ، ثم فى ترقية مركزهم الإجتماعى . وكانوا يحاولون دائماً أن يرتقوا إلى الطبقة الثانية أو الأولى ، وهما طبقة «كشاتريا» وطبقة «البراهمانا» ولا سبيل إلى ذلك إلا أن يتولوا الحكم ، ويصيروا حكاماً وجنوداً أو أن يصيروا رجال الدين . وصاروا فعلا حكام البلاد بفضل الظروف المواتية لهم ، وبفضل الجهود التى بذلوها فى بسط نفوذهم السياسى أو الدينى ، وأصبحوا بذلك من الطبقات العليا فى ذلك المجتمع ، وأصبح الأهالى الأصليون فى نظرهم من الطبقة الدنيا ، يستعبدونهم ويستغلون قواهم . فأصاب السكان الأصليين الفقر والجهل والمرض ، نتيجة هذا الاستعباد أو الاستغلال . وعلى هذا فقد وجد الأهالى فى الديانة البوذية منفذاً للتخلص من سيطرة الطبقات العليا عليهم ، وللتحرر من نفوذ الأجانب فى بلادهم . فنمت فى نفوسهم روح الكفاح والنضال ، وظهر فيهم لأول مرة الوعى القومى ، حيث أخذو

يشعرون بالكراهية نحو هؤلاء الحكام الأجانب ، وبدأوا ينشئون لأنفسهم وبأنفسهم دويلات كثيرة ، بعد أن تغلبوا على أولئك الحكام الأجانب .

وقد يظهر فى بدء الأمر ، أنه ليس هناك علاقة بين حالة اندونيسيا الاقتصادية والسياسية ، وبين انتشار الديانة البوذية فيها . ولعل ما سردنا آنفاً قد أوضح لنا ، أن تلك الفوارق الشاسعة ، وسوء حالة هذا الشعب الاقتصادية ، هى التى هيأت الظروف لانتشار هذه الديانة فى اندونيسيا . كما أن روح الكفاح والنضال وعزة النفس ، التى أصبحت أخيراً عزة قومية . هى التى أدت إلى قيام تلك الدويلات الاندونيسية القديمة (§) .

الصينيون والعلاقة التجارية بينهم وبين الاندونيسيين القدماء

كان التجار الصينيون ، قد وصلوا إلى اندونيسيا ، منذ زمن بعيد قبل الميلاد ، وهاجروا إليها وأقاموا فيها . وكان عددهم لا يقل عن المهاجرين الهنود . وكان الصينيون يعرفون هذه الجزائر عن طريق اتصالهم بالتجار الهنود ، وبسبب اتجارهم بمحاصيل هذه البلاد ، التى كان الاندونيسيون يأ ـ ن بها إلى موانىء شبه جزيرة الملايو ، ثم جاء هؤلاء الصينيون رأساً إلى اندونيسيا ، بقصد المتاجرة فى الذهب والفضة والأرز والتوابل . ولكن العلاقات التجارية بين البلدين ، لم تكن قد توطدت إلا منذ القرن الأول الميلادى ، كما تدل على ذلك الروايات الصينية القديمة[١] .

أخذ التجار الصينيون بعد وصولهم إلى تلك الجزائر ، ينشرون دياناتهم الكونفوشيوسية ، وكان مجىء هذه الديانة إلى اندونيسيا معاصراً لمجىء الديانة البراهمية ، وانتشرت فيها هى الأخرى . وبفضل ما غرسته هذه الديانة من تعظيم أرواح الأبطال وتبجيلها اشتد احترام الأهالى لأولى الأمر فيهم ، وازداد خضوعهم وولاؤهم لحكامهم .

وإذا كان الهنود البراهميون القدماء لا يهتمون بنشر دياناتهم ، فإن الأهالى بسبب احتكاكهم معهم تأثروا كثيراً بالتعاليم الهندوكية ، وبالأخص بالديانة البوذية ، كما أنهم تأثروا أيضاً بالتعاليم الكونفوشيوسية الصينية .

(§) وإذا أنعمنا النظر فى مقومات ظهور تلك الدويلات الاندونيسية القديمة ، التى تأسست خلال ذلك العصر ، نجد أنها ما كانت تقوم على أساس هذه الديانات الثلاثة ، وإنما

---

(١) عن كتاب ،، تاريخ جاوة ،، للاستاذ سوتان محمد لطيف المذكور فى الصفحة ٣٢ وانظر أيضاً كتاب :
Bernard H. M. Vlekke : The Story of the Dutch Eash Indies, p. 14

قامت تبعاً لسنة النمو والتطور فى المجتمع . فما كانت تلك الدويلات إلا نتيجة حتمية لقيام الأهالى بالدفاع عن أنفسهم ، إزاء منافسة الأجانب لهم فى الانتفاع بثروة بلادهم ، وفى نفس الوقت نجد أن هذه الثروة الآخذة فى الازدياد المستمر ، هى التى ساعدت الأهالى على تقوية دويلاتهم الأولى ، وتدعيم شوكتهم السياسية والحربيـــة . والاندونيسيين فى ذلك الوقت - كما قلنا - كانوا قد تقدموا ، خصوصاً فى التجارة والملاحة ، وهم يأتون من آن لآخر ، بمحصولاتهم من جزائر الملوك وجاوة وبورنيو وسومطرة ، إلى شبه جزيرة الملايو ، واتجروا هناك مع هؤلاء التجار الآسيويين ، حتى أصبح مضيق « ملاقا » محور الحركة التجارية ، وأكثر ازدحاماً ونشاطاً من قبل . وقد تقدموا كذلك فى نظام الحكم ، الذى أهلهم للقيام بتوحيد بعض دويلاتهم ، وإدماج بعضها فى بعض ، حتى تكونت منها عدة ممالك .

تلك هى الممالك الاندونيسية القديمة ، التى سأتكلم عن نبذة اقتصادية من تاريخها ، بقدر ما تمكنت من الحصول على المراجع الموثوق بها ، وأعظم هذه الممالك نفوذاً وسلطة ، هى الأمبراطورية « سرى ويجايا » التى سوف نسمى هذا العصر من تاريخ اندونيسيا باسمها .

ثانياً — عصر امبراطورية « سرى ويجايا »

(من القرن الخامس إلى القرن الرابع عشر الميلادى)

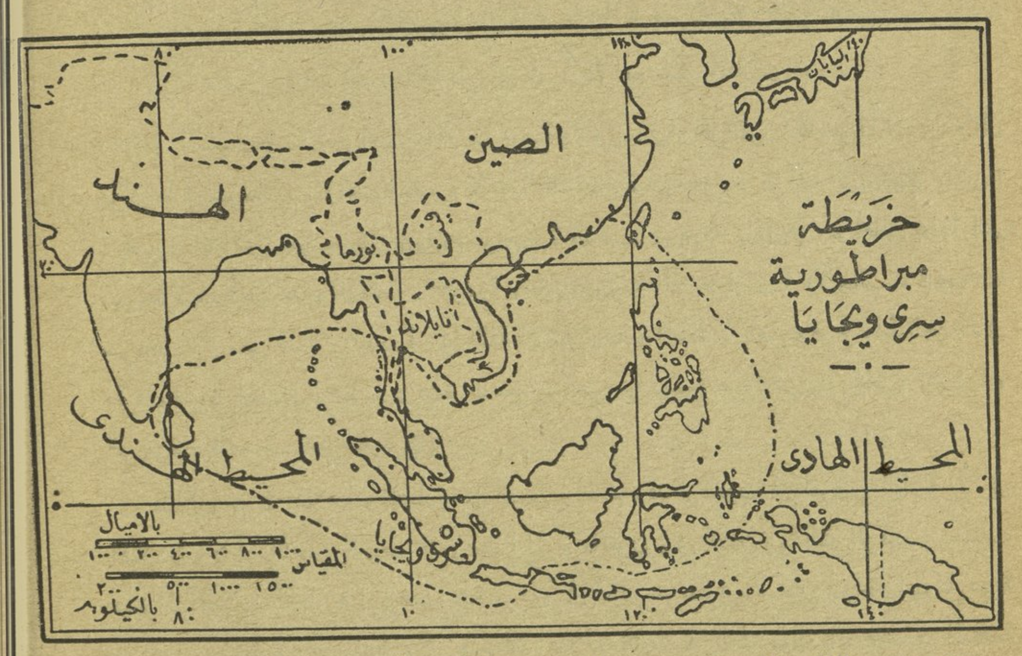
(§) تأسست هذه الامبراطورية الاندونيسية الأولى ، فى أوائل القرن الخامس الميلادى ، وكان مركزها فى سومطرة . ولهذه الجزيرة قديما أسماء كثيرة منها جزيرة فرتشا Pulau Percha وجزيرة اندالس Pulau Andalas وجزيرة الذهب Pulau Emas ثم أطلق عليها اسم سومطرة . وأصل هذه الكلمة « سمودرا » Semudra ثم حرفهـــا الأجانب ، فأصبحت سومطرة ، ومعنى كلمة « سمودرا » فى اللغة الاندونيسة « المحيط » فلعل وقوع هذه الجزيرة فى طرف المحيط الهندى ، ما يبرر هذه التسمية ، أعنى بها تسمية هذه الجزيرة باسم « سمودرا » ثم حرفت فأصبحت سومطرة (§) .

قلنا إن حركة الملاحة والتجارة بين الصين والهند ، قد ازدهرت في القرون الثلاثة الأولى الميلادية ، كما أن التجار العرب قد وصلوا إلى « كانتون » فى الصين فى ذلك الوقت ، وبسبب هذه المواصلات التجارية ازدحمت عدة موانئ فى شمال سومطرة بالسكان ، وحاولت كل دولة من دول سومطرة ، أن تنتقل وتمر هذه المواصلات التجارية بأحد موانيها ، فنشبت المنافسة بين هـذه الدويلات القديمة . وهذه المنافسة بطبيعة الحال ، أدت إلى تقدمها ، بل إلى بقاء الأصلح أو الأقوى بين تلك الدويلات .

وذلك هو ماحصل بمملكة « سرى ويجايا » فى جنوب سومطرة ، إذ أن هذه المملكة ، التى تأسست فى أوائل القرن الخامس الميلادى وازدهرت ، سرعان مابسطت سلطتها واتسعت مملكتها ، فوصلت إلىجزيرة « بنكا » وإلى مملكة الملايو فى « جمبى » شرقى سومطرة ، ثم إلى شبه جزيرة الملايو ، كما وصلت إلى « سيام » وقد لعبت هذه المملكة دوراً هاما فى التجارة والملاحة فى الشرق الأقصى . وكانت تسيطر على بحر الصين الجنوبى ، وعلى جميع الجزائر التى تقع فيه ، وذلك بعد أن انتصرت فى حربها ضد مملكة ، كامبوجا ، فى الهند الصينية .

وفى سنة ٧٢٤ أرسلت الامبراطورية « سرى ويجايا » هدية ثمينة إلى ملك الصين ، لتوطيد العلاقة الودية بين البلدين ، فقابل ملك الصين هذه المجاملة بمجاملة أحسن منها .

ومن أعظم ملوك مملكة ,, سرى ويجايا ،، الملك وارمان Warman ، وكان له شقيقان أحدهما الملك ,, مولا وارمان ،، Mula Warman ، وكان يتربع على عرش مملكة ,, برونای ،، فى شمالى بورنيو . والثانى الملك ,, فورنا وارمان ،، Purna Warman ، كان يحكم مملكة ,, تروما ناجارا ،، فى جاوه الغربية .



❋ (خريطة امبراطورية « سرى ويجايا » وهى فى أوج عظمتها من القرن السابع إلى القرن الثالث عشر ، وقد وحدت جزائر اندونيسيا تحت حكم واحد)

وكانت هذه العلاقة العائلية الملكية ، هى التى ساعدت على اتساع مملكة « سرى وبجايا » وساعدتها على بسط سلطتها ، كما أن تجارتها الواسعة ، ومحاصيل بلادها الوافرة ، هما أساس ازدهارها وسبب اشتهار اسمها ، حتى فاقت ممالك جاوة قوة ونفوذاً ، منذ القرن السابع إلى آخر القرن التاسع الميلادى . وكادت هذه الإمبراطورية أن توحد مجموعة هذه الجزائر تحت حكم واحد ، كما هو مبين فى خريطة الموجودة فى الصفحة السابقة وكانت أهم محاصيل هذه الأمبراطورية التوابل وكافور باروس « نفتالين » والقصدير والذهب وغيرها من المحصولات الزراعية والمعدنية والحيوانية.

ومن دلائل قوة هذه الإمبراطورية ، أن مملكة «متارام» فى جاوة ، قد هاجمتها فى سنة ٩٩٢ م بجيش قوى ، ومع ذلك لم تستطع هذه المملكة الجديدة القوية أن تهزمها ، وإن كان ذلك قد تسبب فى أن تنسلخ منها جزيرة «بنكا» فى شرق سومطرة الجنوبية ، كما قطعت علاقة شبه جزيرة الملايو بالإمبراطورية « سرى وبجايا » وبذلك انفصلت « سيام » عن هذه الإمبراطورية .

وفى سنة ١٢٥١ هاجمت إمبراطورية « سرى وبجايا » جزيرة سيلان فى الهند ، واستولت عليها مدة من الزمن ، ولا يزال فيها اليوم بقايا جنس الملايو من ذرية رجال تلك الإمبراطورية ، وفى سنة ١٢٨١ أرسلت هذه الإمبراطورية للمرة الثانية وفداً يحمل هدية ثمينة إلى ملك الصين . ومنذ أوائل القرن الرابع عشر ، كان الإسلام قد وصل وانتشر داخل هذه الإمبراطورية . وسنعود إلى الكلام عنه فى فصل آخر .

وكانت هناك ممالك أخرى ، تعاصر إمبراطورية « سرى وبجايا » بعضها خاضعة لها مباشرة ، والأخرى تقبل نفوذها وسلطتها وتتبع نظامها ، وذلك بفضل العلاقة العائلية الملكية بينها ، وبين هذه الإمبراطورية العظيمة . ونذكر الآن نبذة تاريخية لبعض هذه الممالك الأندونيسية القديمة

١ — مملكة « تاروما ناجارا » فى جاوة الغربية

تأسست هذه المملكة فى غرب جاوه فى القرن الخامس الميلادى ، وكان يجلس على عرشها الملك « فورنا وارمان » Purna Warman شقيق الإمبراطور « وارمان » وقد قام هذا الملك باصلاحات كثيرة داخل مملكته ، منها حفر ترعة طولها تسعة كيلو مترات ، وذلك لتوزيع المياه بين المزارع البعيدة عن نهر « تاروم » ، وبفضل وفرة محاصيل هذه المملكة ، أصبح غرب جاوة فى ذلك الوقت ، محطة للسفن التجارية بين الهند والصين . وفى سنة ٤٣٥ م

أرسل الملك « فورنا وارمان » وفداً إلى الصين ومعه هدية ثمينة لملك الصين ، لتوطيد العلاقة التجارية والودية بين البلدين .

وكان تاريخ غرب جاوة من القرن الخامس الميلادى ، أى بعد أن أنشئت هذه المملكة إلى أن انتشر الإسلام فى القرن السادس عشر عادياً ، فلا حاجة بنا لذكره الآن ، إلا أنه فى سنة ١٠٣٠ تأسست فيها مملكة « سوندا » المعروفة أيضاً باسم مملكة « فاسوندان » فتقدمت فيها لغة سوندا ، التى لا تزال موجودة إلى اليوم بجانب اللغة الاندونيسية ، وهناك جرائد ومجلات تصدر بهذه اللغة وتكتب بحروفها الخاصة .

كانت محاصيل هذه المملكة كثيرة ، أهمها الفلفل الأسود . وأخيراً تحولت هذه المملكة إلى مملكة « فجاجاران » ولها عدة موانئ تجارية فى غرب جاوة ، وفى شمالها الغربى ، أهمها ميناء « جاكرتا » وهى معروفة فى عهد الاستعمار الهولندى باسم « بتافيا » .

ب — مملكة جاوه الوسطى القديمة

وفى رواية حكاها لنا الكتاب الصينيون القدماء ، أن مدينة « جاڤارا » وهى عاصمة مملكة جاوة الوسطى فى ذلك الوقت ، كانت محصنة تحصيناً قوياً ، ومزدحمة بالتجار الأجانب ، لأنها كانت محور الحركة التجارية فى جاوة الوسطى . وأن المحاصيل التى كانت تصدر إلى الصين فى ذلك الوقت ، هى الذهب والفضة وقرون حصان البحر والعاج . وفى سنة ٦٤٧ م ، سافر وفد من هذه المملكة إلى الصين ، لتقديم الهدايا رمزاً للعلاقة الودية بينها وبين الصين .

وفى هذه المدينة - أى مدينة « جافارا » - قصر ملكى مؤلف من طبقتين ، فيه أريكة لجلوس الملك ، وهى مصنوعة من العاج . وكان الأهالى قد تعلموا القراءة والكتابة ، ومنهم من عرف علم الفلك . وفى رواية أحد الكتاب الصينيين أن امرأة فى سنه ٦٧٤ م كانت هى التى تحكم هذه المملكة ، واسمها الملكة « سيما » وكان حكمها فى غاية الدقة والصرامة ، حتى كان من النادر أن تحدث السرقة والسلب .

والمؤرخون - ومنهم مستر روفاير - يستنتجون كعادتهم ، معلومات كثيرة من الأحجار والآثار القديمة المكتوبة ، مثل تلك الآثار الكثيرة الموجودة الآن فى جاوة ، وبالأخص فى جاوة الوسطى (١) .

وكان أحد ملوك هذه المملكة فى القرن الثامن الميلادى اسمه الملك « سنجانا Senjana » وهو من عباد إله الأرواح المسمى بـ « ديوا شيوا Dewa Shiwa » - قد شيد لهذا الإله

(١) راجع كتاب ,, تاريخ جاوة ,, المذكور فى صفحة ٣٢ .

(§) حوالى أربعين معبداً فى الساحة الواسعة المشهورة الآن بساحة « ديانج » Dieng ، ونجد فيها أيضاً قصراً قديما ، جميل الشكل ومتين البناء .

وقد ذكر لنا التاريخ ، أن هناك فيما بين القرن الخامس والتاسع الميلادى مركزين هامين للمدنية الاندونيسية القديمة ، وهما مدينة فلمبانج ، عاصمة امبراطورية « سرى ويجايا » ومدينة « جوكيا كارتا » عاصمة جاوة الوسطى ، التى أصبحت فيما بعد عاصمة مملكة « ماجافاهيت » ، وهى اليوم عاصمة الجمهورية الإندونيسية .

وكان ملوك جاوة ، خلال القرن التاسع الميلادى ، يستوردون الرصاص الأبيض (المفضض) - وهو ضرورى لهم لبناء المعابد والتماثيل - من مدينة « ملقا » فى شبه جزيرة الملايو . ومما يدل على غنى بلادهم بالذهب وبمحاصيلها الزراعية ، أنهم كانوا يرسلون هدايا ثمينة لملوك الصين من آن إلى آخر ، وذلك لتوثيق العلاقة السياسية والتجارية بين البلدين .

حـ — مملكة « متارام MATARAM »

تأسست هذه المملكة فى جاوة الوسطى ، فى أواخر القرن التاسع الميلادى ، كما تبين ذلك لنا فى أحد الأحجار المكتوبة بتاريخ سنة ٩١٩ م . وكانت لهذه المملكة ثلاث عواصم ، وهى كدو Kedo وجوكيا كرتا Jokjakarta وسورا كارتا Surakarta .

وان عظمة ملوك هذه المملكة ، وملوك جاوة القدماء عموماً ، لا تظهر فى تجارة رعاياهم الواسعة ، وفى شجاعة جيوشهم فحسب ، بل تظهر أيضاً بوضوح فى آثارهم الخالدة الموجودة الآن فى جاوة وبالأخص فى جاوة الوسطى ، ولا يزال المؤرخون يعنون بفحصها إلى اليوم .

د — مملكة جاوة الشرقية

عند ما نهضت الممالك فى غربى جاوة وفى وسطها ، تأسست أيضاً مملكة أخرى فى شرقيها وهى المملكة التى أسسها « امفوسيندوق Ampu Sindok » فى سنة ٩٢٨ م ، وكان أحد حكام مملكة « متارام » فى جاوة الوسطى ، ثم اتخذ مدينة كهوريبان Kahuripan الواقعة فى جنوب مدينة سورابايا ، عاصمة لمملكته الجديدة . وقد تقدمت هذه المملكة وأصبح لها قوة بحرية عظيمة بسطت بها نفوذها على جزيرة بالى المشهورة ، وعلى جزائر سوندا الصغرى الأخرى . وكان هذا الملك يعتنق الديانة البوذية ، ويعطف كثيراً على علماء هذا الدين . وشيد لهم عدة معابد بجاوة الشرقية . وفى عصره كانت البلاد خصبة تنتج محاصيل كثيرة . وقد (§)

(§) استطاع هذا الملك العظيم، أن يتغلب على ملوك جاوة الآخرين فى ذلك الوقت، وبذلك اشتهر اسمه وازدادت سلطته.

وبقى جيش هذه المملكة بعد وفاة ملكها، مؤلفاً من ثلاثين ألف رجل. وقد حدث أن هجم هذا الجيش على الإمبراطورية « سرى ويجايا » فى سنة ٩٩٢ م، واستطاع الاستيلاء على جزيرة « بنكا » الواقعة فى الجنوب الشرقى من سومطرة، المشهورة بمناجم القصدير، ومن هنا اتجه إلى الشمال كما سبق الكلام عنه.

وفى عهد الملك إيرلنجا Erlangga حفيد الملك « امبوسيندوق » استمر تقدم هذه المملكة فى شتى نواحى الحياة، وبالأخص فى الآداب، وظهرت فى عصره مؤلفات جاوية كثيرة. وأمر هذا الملك أحد الكتاب الجاويين بترجمة شعر « ماهبهاراتا Mahabharata » الشاعر الهندى المشهور، فكان له أثر كبير فى نفوس الجاويين. (§)

وكانت جاوة فى النصف الأول من القرن الثانى عشر الميلادى قد خطت خطوة أخرى فى تقدمها، سواء فى الزراعة أو التجارة أو الصناعة، فبينما استمرت العلاقة التجارية بينها وبين الصين، إذا بالتجار الجاويين قد وصلوا إلى جنوب أفريقيا، وكان غرضهم استيراد الذهب والحديد، وبالأخص الحديد المعروف بحديد « سوقالا » الموجود فى الشاطىء الشرقى لجنوب أفريقيا، وذلك لضرورة هذا النوع من الحديد فى صناعة السيوف

ثالثاً — عصر امبراطورية « ماجافاهيت MAJA PAHIT »

(١٢٩٣ — ١٤٧٨ م)

(§) جاء فى كتاب « تاريخ الملوك Kitab segala Raja 2 » باللغة الاندونيسية، انه فى أوائل القرن الثالث عشر، كان لمزارع بسيط فى قرية « توماقل » فى شرق جاوة ولد إسمه « كن أروك Ken Arok » وهو اندونيسى أصيل، وكان يطمع فى الشهرة والرئاسة مغامراً جريئاً، لايتردد فى ارتكاب أية جريمة فى سبيل الوصول اليهما. وبفضل جمال شكله وقوة شخصيته، فقد استطاع بعد مغامرات كثيرة أن يستولى على العرش بعد حادثة اغتيال الملك وزواجه بالملكة [1].

وهذا الملك « كن أروك » هو الذى أسس هذه المملكة العظيمة المترامية الأطراف، المعروفة منذ سنة ١٢٩٣ م باسم امبراطورية « ماجافاهيت » وبدايتها — كما حكى لنا التاريخ — (§)

(١) راجع أيضا كتاب « تاريخ جاوة » المذكور فى الصفحة ٣٢.

(§) إن أحد ملوك جاوة كان فى نزاع مع ملك الصين ، فأرسل هذا الأخير إلى جاوة جيشاً قوياً ، قوامه عشرون ألف رجل ، ومعهم معدات حربية كثيرة ، تحملها ألف سفينة شراعية ، واقتحم هذا الجيش جاوة ونشبت بذلك معركة عنيفة بينهم وبين الجاويين ، أدت إلى قتل آلاف الرجال من الطرفين ، وأخيراً انهزم الجيش الصينى ، ورجع إلى بلاده صفر اليدين . (§) أما الجاويون فقد أسسوا على أثر انتصارهم هذه المملكة فى سنة ١٢٩٣ م بقيادة ملكهم ، وهو الامبراطور « كن أروك » المغامر الجرىء . وفى سنة ١٢٩٧ م بدأت العلاقة التجارية من جديد بين جاوة والصين ، ونشطت حركة الاستيراد والتصدير بين البلدين .

ومن صادرات جاوة الأرز وخيوط القنب والفول السودانى والبهارات والآفاويه والآلات المصنوعة من الفضة والذهب والنحاس والمنسوجات القطنية والحريرية والعاج والأخشاب والمصنوعات اليدوية من الخشب وغيرها . أما وارداتها من الصين ، فهى أنواع من القلائد والبرود والذهب والآلات المصنوعة من الحديد والأوانى الصينية والصابون .

ويوجد اليوم تمثال للملك « كن أروك » الذى أسس هذه الإمبراطورية فى متحف مستر « بات جينوستخاف » فى بتافيا ، المشهور باسم متحف « دار الفيل » Gedung Gajah وكان الملك « اديتيا وارمان » Aditiya Warman أحد ملوك سومطرة قد أمر بعمل تمثال الملك « منجوسيرى » أحد ملوك مملكة « ماجافاهيت » ذكرى لعلاقته به ، وهذا التمثال كان موجوداً قبل الحرب العالمية الثانية فى متحف علم الأجناس فى برلين .

وفى دفتر أسماء البلدان ، التى كانت تحت حكم امبراطورية « ماجافاهيت » فى النصف الأخير من القرن الرابع عشر ، وبالأخص فى عصر الإمبراطور « هايم ووروق » Hayam Wuruk (١٣٥٠ م الى ١٣٨٩ م) نجد أن هذه الامبراطورية قد أخضعت جزيرة جاوة بأسرها ، ثم وصلت سلطتها شرقاً الى جزائر سوندا الصغرى وجزيرة سيليبيس وجزائر الملوك ، ووصلت إلى بورنيو شمالا حتى خليج بروناى فى شاطىء بورنيو الشمالى ، والى مجموعة الجزائر الواقعة بين بورنيو وبين شبه جزيرة الملايو ، وإلى شبه جزيرة الملايو نفسها ، ومنها جزيرة سنغافورة . كما وصلت أيضاً إلى سومطرة ، فالامبراطورية « ماجاڤاهيت » قد وحدت جزائر اندونيسيا كلها - بما فيها شبه جزيرة الملايو - تحت حكم واحد ونظام واحد ، كما سبقتها فى ذلك الامبراطورية « سرى ويجايا » التى وحدتها قبل ذلك العصر تحت سلطتها ونفوذها .

فكانت هاتان الحقيقتان التاريخيتان ، تدحضان ادعاء المستعمرين الهولنديين ، الذين يقولون إن هذه الجزائر لم تعرف الوحدة إلا بعد أن استعمروها .

وعلاوة على هاتين الحقيقتين ، فهناك عناصر الوحدة الكثيرة ، التى تظهر وتقوى يوماً بعد يوم ، رغم العراقيل والعقبات التى أوجدها المستعمرون لعرقلة هـذه الوحدة القومية الاندونيسية . ومن أقوى هذه العناصر الكثيرة وحدة اللغة والدين والتقاليد والعادات وغيرها من ذكرياتهم السارة أو المؤلمة ومن أمانيهم وآمالهم البراقة العذبة .

ولقد تقدمت أيضا امبراطورية «ماجافاهيت» فى تنمية مالية الحكومة ، وفى تنظيم ميزانيتها ، وكانت واردات ميزانيتها تأتى من : ضريبة المحاصيل بقدر عشرة فى المائة ، وضريبة الحيوان ، وضريبة الملاحة فى الأنهار والمرور فى الطرق العامة أى مكوس العبور ، وما تحصل من الموانئ من رسوم الواردات ، وكذلك ضريبة الحرف .

وكانت هذه الامبراطورية تتخذ نظام المجالس المديريات أى نظام اللامركزى ، وبفضل اتساع هذه الإمبراطورية - كما بيناه - صارلها ثروة طائلة ، وازدادت العلاقة الودية والتجارية



(خريطة امبراطورية «ماجافاهيت»)
(التى وحدت جزائر اندونيسيا للمرة الثانية تحت حكم واحد)

بينها وبين الصين متانة وقوة ، وتكرر ارسال الهدايا وتبادلها بين الملكين العظيمين ، وكان الخطاب الذى أرسله الامبراطور « ماجافاهيت » مع الهدية الثمينة فى سنة ١٣٧٠ إلى ملك الصين ، مكتوباً على ورقة من الذهب .

وقد عقدت هذه الامبراطورية ميثاق التحالف بينها وبين كل من مملكة « سيام » ومملكة « كامبوجا » فى الهند الصينية ، ثم مع مملكة « أنام » فى جنوب الصين ، فكانت النتيجة لهذا التحالف ، والعلاقات الودية بينها وبين الممالك المجاورة لها ، أن كثر نزوح الأجانب إلى اندونيسيا فى تلك الحقبة من الزمن .

(§) وقد سجل التاريخ للملك « هايم ووروق » أنه قلما حدثت الاضطرابات داخل هذه المملكة فى عصره ، وذلك لعدالة حكمه ولذكائه المتوقد ، فالأبرياء يحبونه والأشرار يخشونه ، إذ أنه كان دائماً يبذل كل جهوده فى القضاء على الأشرار ، وعلى الذين يخلون بالنظام والأمن العام ، وقد استعمل لهذا الغرض كثيراً من البوليس السرى والرقباء والجواسيس ، الذين أرسلهم إلى آخر قرية من مملكته الواسعة الأطراف . (§)

وسنت فى عصره القوانين ، ومنها القانون الجنائى ، الذى كان القضاة يطبقونه فى المحاكم . وقد قسم الملك مملكته إلى عدة أقسام ، وعين أميراً من الأمراء حاكما فى كل قسم ، وكانت السلطة العليا بيد الملك وحده ، وكان رئيس حكومته رجلا قوياً ذكياً مخلصا له كل الإخلاص اسمه غاجه مادا Gajah Mada فكان يده اليمنى إذ أنه بجانب رئاسة الوزارة كان يتولى وزارة الداخلية والخارجية ووزارة الدفاع ، ولحبه للملك ، ولشدة إخلاصه له ، ولثقة الملك به[1] ، كان يتولى أيضاً رئاسة الديوان الملكى . وبهذه المناسبة يسرنا أن نذكر أنه بعد خمسة شهور من قيام الجمهورية الاندونيسية الحالية ، قد تأسست فى اندونيسيا عدة جامعات ، إحداها فى مدينة « جوكياكارتا » وأطلق عليها اسم « جامعة غاجا مادا » إحياء لذكرى هذا الرجل الوطنى العظيم ، الذى نجح فى توحيد تلك الجزائر كلها تحت حكم واحد ، حتى أصبحت امبراطورية « ماجافاهيت » فى أيامه ، أكبر دول آسيا قوة[2] ، وأكثرها رخاء ورفاهية ، بل كان هذا الرجل يحلم بإنشاء دولة الشرق العظمى .

---

(1) B. H. M. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies, p. 47

(2) „ „ „ „ „ „ : „ „ „ „ , p. 48

وقد أصبحت جاوة تحت حكم هذا الملك وبقيادة أخلص رجاله ، تحتكر تجارة التوابل والبهارات ، ولها أسطول تجارى كبير ، ولا يزال الجاويون يحافظون على مركزهم التجارى فى تلك الجزائر حتى بعد انهيار هذه الامبراطورية .

وكانت النتيجة للاستقرار السياسى فى هذه الامبراطورية ، وحسن نظامها ، واستتباب الأمن العام فيها ، أن تحسنت طرق الرى ، وتقدمت الزراعة والتجارة والصناعة ، فتوافرت المحاصيل وبالأخص محصول الأرز ، إذ كان يفيض كثيراً عن حاجة السكان .

واستتباب الأمن العام ، وحسن النظام فى إدارة دولاب الحكومة ، وعلاقات الوئام مع الممالك المجاورة ، والرخاء الشامل داخل البلاد - كل هذه الأمور التى سجلها التاريخ للامبراطور « هايم ووروق » أدت إلى ازدحام جاوة ، فتضاعف سكانها ، ووصل عددهم فى القرن الخامس عشر على حسب تقدير مستر فرون ميس » فى كتابه السابق ذكره - إلى نحو ثلاثين مليوناً . وكان الجاويون فى ذلك العصر ، يهتمون كثيراً بالروايات المسرحية ، التى لا تزال موضع اهتمام الأدباء فى اندونيسيا إلى يومنا هذا . وهذه الروايات التمثيلية المعروفة باسم «وايانج Wayang» أدت إلى تقدم الشعر والنثر ، كما أنها أدت أيضا إلى تقدم الحالة الاجتماعية .

ولكن هذه الامبراطورية انهارت تدريجياً بعد وفاة عميدها العظيم الامبراطور «هايم ووروق» وقد بدأ ذلك بسوء الإدارة ، ثم بقيام حركة الانفصال عنها فى بعض البلدان التى كانت تابعة لها . كل هذا أدى إلى حدوث الاضطرابات داخل هذه الامبراطورية الواسعة ، وإلى نشوب الحرب بين مقاطعاتها بعضها ضد بعض ، وبذلك أصبح كل ما كسبته هذه الامبراطورية بالحروب المتواصلة من السلطة والنفوذ ، وكل ما دعمته بجهود حكامها الجبارة ، وبمهارتهم السياسية وبعزيمتهم الحديدية ، من استقرار النظام والأمن العام ، وتوافر الرفاهية والرخاء ، كل هذا قد فقدته بسبب تلك المنازعات والاضطرابات الداخلية ، فساءت معيشة الشعب وانتشرت المجاعة وانحطت أخلاق بعض الناس ، وأصبحت أطراف البلاد مهددة بغزوات قرصان البحر ، الذين كانوا يطوفون البحار فى ذلك الوقت ، حتى وصلت هذه الامبراطورية إلى نهايتها فى سنة ١٤٧٨ . فكان انهيارها كارثة كبرى فى تاريخ اندونيسيا ، إذ تفككت تلك الوحدة الاندونيسية . وإن كانت هذه الحالة المضطربة المؤلمة قد هيأت فرصة لانتشار الإسلام داخل هذه الامبراطورية ، بل فى سائر جزائر اندونيسيا الكثيرة فيما بعد .

رابعاً — الممالك القديمة الاخرى فى اندونيسيا قبل وصول الاسلام اليها

سبق أن أشرت إلى بعض الممالك القديمة فى سومطرة ، حينما لخصت تاريخ ممالك جاوة القديمة ، وبالأخص حينما تكلمت عن تاريخ امبراطورية « ماجا فاهيت » فى الفصل السابق ، فلا بد من الكلام عن الممالك الأخرى فى اندونيسيا التى تأسست أو بقيت قائمة فى هذا العصر الرابع ، من عصور تاريخ اندونيسيا القديم . ومن تلك الممالك بقايا امبراطورية « سرى ويجايا » فى جنوب سومطرة التى سبق الكلام عنها . ومملكة مينتكابو فى سومطرة الوسطى ، ومملكة آتشيه فى شمالها .

(١) مملكة مينتكابو Minangkabau فى سومطرة الوسطى

وفى أثناء انكماش امبراطورية « سرى ويجايا » بسبب ما أخذته امبراطورية « ماجافاهيت » من ممتلكاتها الواسعة ، كان القرصان الصينيون قد تغلغلوا فى مدينة « فالمباج » عاصمة امبراطورية « سرى ويجايا » فحدثت فيها الفوضى والاضطرابات . وقامت أيضاً حركة الانفصال عنها فى بعض ممتلكاتها الواسعة ، فانفصلت دائرة « جمبى » الواقعة فى شرق سومطرة وتأسست فيها مملكة « الملايو » وسرعان ما وصلت سلطة هذه المملكة الجديدة إلى شبه جزيرة الملايو ، وحلت فيها محل سلطة امبراطورية « ماجا فاهيت » بعد أن انتزعتها هذه الأخيرة من امبراطورية « سرى ويجايا » ثم اتحدت مملكة الملايو مع المملكة القديمة فى غرب سومطرة ، واشتهرت هذه المملكة المتحدة باسم مملكة « مينتكابو » واتخذت مدينة « فاجررويونج » فى وسط سومطرة عاصمة لها ، وكان يحكم هذه المملكة المتحدة الملك « أدى تيا وارمان Aditiya Warman » من سنة ١٣٤٠ إلى سنة ١٣٧٥ م .

ولا بد من الإشارة إلى أن نظام الحكم فى هذه المملكة كان فى غاية من الاتقان . ومما يدل على دقته وملاءمته على مرور الزمان . أنه لا يزال يعمل به حتى اليوم ، مع شىء من التغيير فى شكله لا فى جوهره . وهذا النظام مشتق من العادات والتقاليد ، التى نشأت تدريجياً من تلك الروح التعاونية الديمقراطية ، التى تغلغلت فى نفوس الاندونيسيين عن بكرة أبيهم - كما سبق أن أشرنا اليه . لأن هذه العادات والتقاليد ، بعد امتزاجها ببعض التعاليم

التى جاءت بها الديانات الثلاث البراهمية والبوذية والكونفوشيوسية ، قد أصبحت بمرور الزمن قوانين وقواعد نظامية متينة . وورد فى مطلع هذه القوانين ما يأتى :

Adat lama pusaka usang, ta'lekang dipanas, ta'lapuk dihujan.

ومعناه «انها تقاليد وعادات ثابتة خالدة ، لا تؤثر عليها أشعة الشمس المحرقة ، ولا الأمطار الغزيرة» .

(§) وقد كان هناك بعض قواعد نظامية فى سائر الدويلات الاندونيسية القديمة اشتقت أيضا من هذه العادات والتقاليد ، لأنها قد انتشرت فى تلك الجزائر منذ القدم ، وتوطدت فى جزيرة سومطرة أكثر من غيرها ، فنجد هذه القواعد النظامية مطبقة فى غرب سومطرة «مملكة مينتكابو» ، وشمالها «مملكة آتشيه» ، وجنوبها «مملكة سرى ويجايا» وشرقها «مملكة جمبي ومملكة سياق سرى اندرا فورا» وقد بلغ من شدة تمسك حكام هذه الممالك، -ومملكة مينتكابو على الخصوص- بهذه العادات والتقاليد ، أن جعلوا منها دستورا سرمديا لمملكتهم . فالقانون الدستورى لهذه الممالك ليس من وضع مجلس معين أوجهة وطنية ، وإنما نشأ بفضل تلك الروح الاجتماعية التعاونية ، ونما فى أحضان هذه العادات والتقاليد . ويتلخص هذا الدستور فيما يلى :

توضع السيادة فى يد ثلاثة حكام ، يستقل كل منهم عن الآخر فى إدارته وفى سلطته ، فأحدهم يختص بالعبادات وبالمسائل الدينية البحتة ، مستعيناً بالأئمة وعلماء الدين . ولهذا العنصر من الحكام شأن كبير فى انتشار الإسلام ، وفى نشاط الوعظ والإرشاد فى وسط الشعب ، فقد لعبوا دوراً هاماً فى إسلام من لم يسلم بعد من رعايا هذه المملكة ، وكذلك فى نشر الإسلام فى أجزاء اندونيسيا الأخرى . والثانى يختص بالمعاملات القانونية الحكومية . والثالث يختص بالعادات والتقاليد التى تسرى على المسائل الإجتماعية ، كالحفلات والزواج والوراثة وغيرها . ولكل من هذين الحاكمين مساعدون وموظفون كثيرون . واللوائح والقوانين التى يسيران بحسبها من وضع مجالس خاصة مختلفة الأنواع والدرجات ، تستوحى فى وضع التشريع تلك العادات والتقاليد التى نمت وترعرعت فى أحضان المجتمع . (§)

هذا ولئن حدث بعض التغيير فى شكل هذه القواعد النظامية ، فإن روحها لاتزال باقية ، تجرى فى شرايين نظام المجتمع الحالى ، وجوهرها لا يزال يتغلغل فى نفوس الأهالى ، ويتحكم فى أحاديثهم وفى حركاتهم . وبعض هذه القواعد النظامية خاص بأوضاع الدولة السياسية

وباختصاصات الحكام، والأخرى تنظم المسائل المدنية والإجتماعية. قال الأستاذ صالح جودت فى كتابه «الملايو» ما يأتى: «وكان بجزيرة سومطرة مملكة إسمها «مينتكابو» عاصمتها ڤاجررويونج، وكانت لهم قوانين لا يزالون متمسكين بها، وفى شرائعهم قواعد نظامية يستطيعون بها مراقبة تصرفات رؤسائهم.

وكان رؤساء الأرياف والقرى وأعضاء المجالس البلدية والقضاة، حينما يستنبطون القوانين واللوائح من نصوص هذا القانون الدستورى التقليدى. وعند ما يطبقونه على المسائل المطروحة أمامهم، يفسرون نصوصه حسب فهمهم وإدراكهم لروحه. ولذلك نجد أن هذا القانون يتقدم ويترقى بتقدم المجتمع ورقيه.

(§) إن هذا القانون يشمل فى ثناياه روحاً ديمقراطية صحيحة، لا من حيث أساسه فحسب، بل من حيث الأغراض التى يستهدفها أيضاً. وذلك ظاهر فى كثير من نصوصه. وأضرب لذلك مثلا ما جاء فى أحد فقراته حيث قال:

Bulat air oleh Pembuluh, bulat kata oleh sepakat.

ومعناه «أن الماء يمكن أن يصبح مستديراً بالأنبوبة، كذلك الرأى يمكن أن يصير موحداً بالمشاورة». على أنه لا يخلو من روح ارستقراطية، ولكنها ليست ارستقراطية وراثية، ولا مالية أو مادية، وإنما هى ارستقراطية الفكر والسلوك، حيث نجد فى نصوصه كثيراً مما يحض الناس على احترام العلماء والحكماء Cherdik Pandai أى أهل الحل والعقد، الذين يعتبرهم الأهالى «أولى الأمر فيهم» كما نجد أيضاً فى صفحات هذا القانون دعوة إلى البحث عن الحقيقة والاعتصام بالحق. وذلك عن طريق الجدل والمشاورة. ثم إنه يعطى للحق قوة أعظم من أية قوة أخرى، حيث يقول فى إحدى فقراته Kebenaran kata terbujur lalu terbelintang patah. ومعناه «الرأى الصائب قوة تساير من معها وتقهر من يعارضها». (§)

ونستطيع أن نقول على سبيل الإجمال، إن نظام الحكم فى هذه المملكة، مملكة «مينتكابو» إن لم يكن ديمقراطياً، بمعنى أن الحكم لا بد أن يكون حكم الشعب وللشعب ومن الشعب عن طريق مباشر أو بالنيابة، فانه يقوم على أساس الشورى، إذ أن لكل بلد من بلدان هذه المملكة داراً خاصة، يجتمع فيها ـ كلما اقتضى الأمر ـ نواب ذلك البلد، الذين نالوا النيابة عن

طريق الوراثة . وعلى الرغم من تغلغل الإسلام فى هـذه المملـكة ، وبالرغم من خضوعها للحكم الهولندى مدة طويلة ، فان هـذا القانون لا يزال باقياً يعمل به ، بل قد تقدم وارتقى بتقدم المجتمع ورقى أفراده . كما أنه أصبح من العوامل التى أدت إلى تقدم اللغة الملايوية ، أو أن هذه اللغة هى التى أدت إلى تقـدم هذا القانون ، فانتشر بانتشار هذه اللغة[1] ، بل قد اندمج فى آدابها .

وقد كان لهذا القانون أثر آخر ، ذلك أن تعصب الأهالى له ، وتمسكهم به . والتشابه بينه وبين الشريعة الإسلامية ، كل أولئك أدى إلى شدة إقبال الأهالى على الدين الإسلامى ، وإلى سرعة فهمهم وتذوقهم لما جاء به الإسلام من النظم الاجتماعية والسياسية القويمة . فلا غرابة إذن أن نجد فى منطقة « مينتكابو » كثيراً من المعاهد الدينية الإسلامية ، ولا غرابة أيضاً أن يشغف الأهالى كثيراً بالدراسة والتحصيل ، وينبغ فيها عدد كبير من العلماء ، ويظهر فيها كثير من المفكرين والأدباء .

إن نظام هذه المملكة ، الذى كان يسير على هذا القانون التقليدى ، أو بعبارة أخرى أن ذلك النظـــام الذى ينمى ويهذب هذا القانون ، إنما يقوم على أساس الشورى بين « أولى الأمر » الذين يؤهلهم لذلك تفوقهم فى العـلم ، وسلامة الإدراك والفهم ، والإسلام ليس ديناً استبدادياً ، بل هو دين ديمقراطى بروحه . (§) وقد قال الله عز وجل فى كتابه الـكريم « والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون »[2] .

والإسلام ليس بدين الارستقراطية القائمة على المال والنسب، وإنما هو دين الارستقراطية القائمة على الإيمان والعرفان . قال الله سبحانه وتعالى « . . . يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير »[3] كما قال الله تعالى « إن أكرمكم عند الله أتقاكم »[4] وجاء فى الحديث القدسى « النار لمن عصانى ولو كان شريفاً قرشياً ، والجنة لمن أطاعنى ولو

---

(١) ويحسن بنا أن نذكر أن اللغة الملايوية أصل اللغة الاندونيسية ، التى أصبحت منذ أكثر من مائة سنة لغة الـكتابة والتخاطب فى أنحاء جزائر اندونيسيا .

(٢) سورة الشورى آية ٣٨ .

(٣) سورة المجـادلة آية ١١ .

(٤) سورة الحجرات آية ١٣ .

كان عبداً حبشياً » ، كما جاء أيضاً فى الحديث عن النبى ﷺ « لا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى » . وغير ذلك مما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية . (§)

وإن تلك العادات والتقاليد ، التى أصبحت قوانين وقواعد أساسية - كما رأينا - ليست قاصرة على جزيرة سومطرة وحدها ، بل قد انتشرت أيضاً فى سائر جزائر اندونيسيا الأخرى من قديم الزمان ، ولا تزال باقية هناك ، بل قد ازدادت تمكناً فيها الآن . وهذه القوانين والقواعد الأساسية ، وإن اختلفت بعض نصوصها وشرائعها بين بلدة وأخرى ، فانها واحدة فى الأصل ، وفى الأهداف التى يستهدفها كل منها .

وتشابه هذه العادات والتقاليد من العوامل التى أدت إلى وحدتهم القومية ، وإلى تمسكهم بلغتهم الأصلية الملايوية ، وإلى اتفاقهم على جعل هذه اللغة لغة قومية رسمية لسائر جزائر اندونيسيا ، بالرغم من وجود عدة لغات أخرى فيها تختلف عنها فى النطق واللهجة . وقد أدى اتصال الأهالى بعضهم ببعض ، عن طريق كافة وسائل الاتصال ، كالهجرة والزواج والتجارة وغيرها - إلى زوال تلك الفوارق القليلة التى نشأت عرضاً بسبب تباعدهم أو لظروفهم الخاصة .

والحقيقة أن هذه التقاليد والعادات ، التى أصبحت قانوناً أساسياً لا لمملكة « مينتكابو » وحدها ، بل للمجتمع الاندونيسى بأسره ، والتى اتضحت لنا صلاحيتها كأساس لتقدم المجتمع ولرقى الأمة ، - تستحق أن تبحث بحثاً دقيقاً مستقلا ، لأنه بتحليل نصوص القواعد النظامية المستمدة من هذه العادات والتقاليد ، يمكن أن نعرف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى تلك الدويلات الاندونيسية القديمة ، كما يمكن أن نصل به إلى مدى تغلغل الروح الديمقراطية فى نفوس الاندونيسيين . وبمتابعة هذه التقاليد والعادات ، يمكن أن نحصل على قوة تمسك الاندونيسيين بالروح الاجتماعية التعاونية ، التى هى بمثابة أساس متين لبناء مستقبلهم الاقتصادى والسياسى .

وختاماً أذكر أن هذه المملكة - مملكة « مينتكابو » - قد انهارت من الناحية السياسية والاقتصادية ، بعد دخول القوة الاستعمارية الهولندية ، فى القرن الثامن عشر - كما سنراه فى فصل آخر .

ولئن اختفى تاج هذه المملكة ، فحضارتها الفكرية والاجتماعية باقية تتلألأ على مرور الزمان . فلا بد لمن يريد أن يوجه سياسة هذه البلاد واقتصادياتها ، من أن يلم بهذه الحضارة الفكرية والاجتماعية والنظامية إلماما يستطيع به أن يبنى توجهاته وإصلاحاته على ما يسايرها ، وعندئذ فقط يرجى له النجاح

٢ — مملكة آتشيه فى شمال سومطرة

قد استطاعت هذه المملكة أن تقاوم الغزاة الهولنديين الاستعماريين مدة إحدى وثلاثين سنة ، إذ دارت رحى الحرب بينهما من سنة ١٨٧٣ إلى سنة ١٩٠٤ ، وقد قال مستر برنارد فلاك Bernard Vlekke فى كتابه « هولندة والولايات المتحدة الأمريكية » إن هذه المملكة أقوى الممالك الاندونيسية فى القرن السادس عشر والسابع عشر .

ولهذه المملكة تاريخ قديم بدأ منذ زمن بعيد ، إذ أنه لا يمكن لأية دولة فى العالم أن تقاوم قوات المهاجمين ، إن لم تكن لها عظمة وبطولة ، وإن لم تكن جذور هذه العظمة والبطولة قد امتدت إلى ماض بعيد ، وتغلغلت فى نفوس أبناء شعبها .

وبالرغم من قرب هذه المملكة من الهند ، ووقوعها بين المحيط الهندى غرباً ، ومضيق « ملقا » شرقاً وشمالا (وهو الذى أصبح منذ القرن الأول الميلادى محور المواصلات البحرية والتجارية بين الصين والهند) ـ نجد أنه لم يكن للهنود تأثير مباشر أو غير مباشر على تاريخ هذه المملكة ، فمن النادر أن نرى بين معالم تاريخ هذه المملكة تمثالا من التماثيل الهندوكية ، أو معبداً من المعابد البرهمية أو البوذية ، كتلك التى نراها فى جاوة وجزيرة بالى المشهورة .

وهذه الحالة تدل من ناحية ، على أن علاقات هذه المملكة بالهنود كانت لا تتجاوز العلاقة التجارية البحتة ، ومن ناحية أخرى أنها تدل على مدى تمسك سكان هذه المملكة بقوميتهم ووحدتهم ، وتعصبهم لتقاليدهم وعاداتهم الاندونيسية القديمة ـ التى سبق الكلام عنها . وقد قال فى هذا الصدد المستشرق الهولندى ، الدكتور سنوك هور جرونية : « إن النظم والأوضاع الاجتماعية فى آتشيه كانت بوجه عام قومية بحتة وقديمة جداً » (١) .

ومن الصعوبة بمكان ـ كما شرحه الدكتور سنوك فى كتابه المذكور ـ أن نحصل على نقطة معينة ، نبتدىء منها بتاريخ أهل سكان آتشيه . وبالرغم من كثرة نزوح الهنود إليها ، سواء كان ذلك قبل وصول الإسلام إليها من زمن بعيد أو بعده ، فكلمة « أورنج داغنج » أى الأجانب ، كانت ولا تزال تطلق على هؤلاء الهنود المهاجرين إليها ، والمقيمين فيها منذ زمن بعيد ، كما تطلق على غيرهم من الأجانب بدون إضافة كلمة أخرى إليها .

وبينما كانت الممالك الاندونيسية الأخرى تتفكك بسبب تغلغل نفوذ شركة الهند الشرقية الهولندية والإنجليزية ، إذا بهذه المملكة تتقوى وتتحسن أحوالها السياسية والاقتصادية

---

(1) Dr. C. Snouck Hurgronye : The Achehnese, E. J. Brill, publishers and printers, Leyden, vol. 1 p. 3.

والاجتماعية ، وخصوصاً خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد انتشرت التعاليم الإسلامية ، وتدعمت فيها واستقرت حالتها السياسية والاجتماعية كما تحسنت حالتها الاقتصادية ، وذلك لأن تجارة محاصيل سومطرة ، والنصف الشمالي منها على الخصوص ، قد تركزت في يد هذه المملكة ، وكانت شواطئها وموانيها قد ازدحمت منذ القرن السابع عشر بالتجار الهولنديين والبرتغاليين والإنجليز والفرنسيين ، فنشبت المنافسة بينهم التي أدت إلى ارتفاع أسعار محاصيل هذه المملكة ، وبالتالي إلى زيادة دخل أفراد شعبها ، وبذلك ازدادت ثروة هذه المملكة وتضاعفت قوتها (١) .

٣ — ممالك اندونيسيا الأخرى والكلمة الأخيرة عن هذا العصر

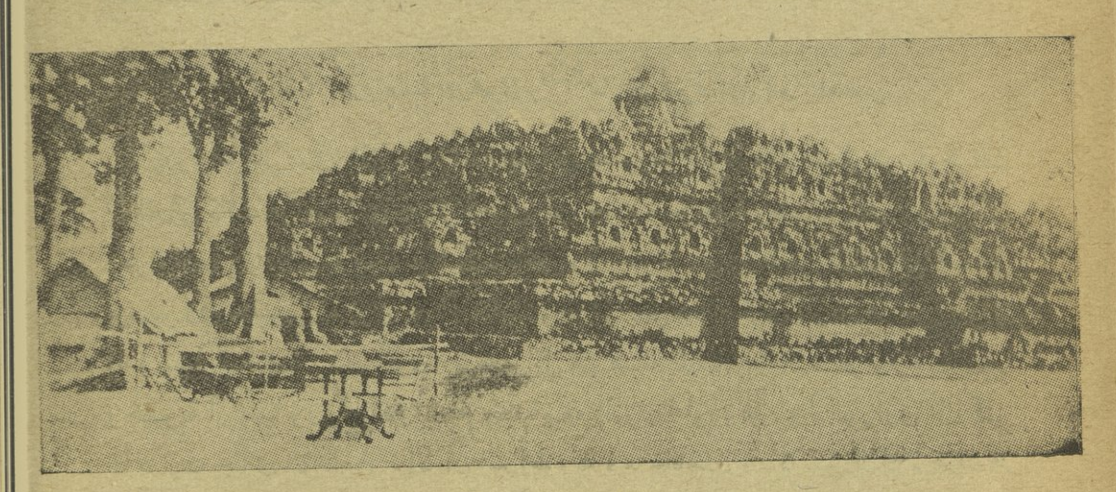
كان لزاماً عليّ ، في بيان تاريخ اندونيسيا في عصورها القديمة ، أن أتكلم عن تاريخ تلك الممالك التي كانت موجودة في جزائر أخرى غير جاوة وسومطرة ، مثل مملكة « بروناي وسراواق » في شمال بورنيو ، ومملكة « بانجر » في جنوبها ، وغيرها من الممالك التي كانت في بورنيو وفي سيليبيس ، وفي جزائر الملوك وجزائر سوندا الصغرى ، وغيرها من جزائر اندونيسيا الكثيرة . لأن أقوى مقومات كل من هذه الممالك القديمة ، هو وفرة محاصيلها وخصوبة أراضيها ورواج تجارتها مع بعضها ومع الدول المجاورة لها . ولكني أرى أن أكتفي بما ذكرت حباً في الاختصار ، إلا أن امبراطورية « ما جافاهيت » - كما سبق الكلام عنها - قد وحدت جزائر أندونيسيا للمرة الثانية ، وأخضعت هذه الممالك القديمة تحت سلطتها ونفوذها . فبعد انهيار هذه الإمبراطورية ، قامت تلك الممالك القديمة من جديد . وكانت تتصل بعضها ببعض على حسب المصاحة أو بسبب العلاقة العائلية بين الملوك والأمراء ، أو بغيرهما من أسباب الاتصال . أو كانت تستقل بعضها عن بعض ، وتتنافس بعضها بعضاً في النفوذ والسلطة . وكانت المنافسة بين تلك الممالك - كشأن النزاع والتطاحن بين دول العالم - عاملا من عوامل رقيها وتقدمها .

وقد كانت الزراعة وطرق الري في خلال هذا العصر من تاريخ اندونيسيا - كما أشرت إليه - قد تقدمت فتوفرت محاصيلها ، واتسعت تجارتها ، وارتقت الصناعة ، كما ازدهرت الفنون الجميلة ، إذ ظهرت في هذه الحقبة من الزمان مهرة الصناع والبنائين الذين بهروا العالم بما خلفوا من روائع الفن . وآثار تلك الممالك لا تزال موجودة حتى اليوم في جاوة وسومطرة وشبه جزيرة الملايو وفي جزيرة بالي المشهورة بفنونها الجميلة .

---

(1) B. H. M. Vlekke : The Story of the Dutch, East. . . . , p. 79

ومن تلك الآثار الخالدة المعابد الكثيرة . مثل معبد « بورو بودور » الذى يبلغ إرتفاعه أربعين متراً ، وقال مستر فروين ميس عن هذا المعبد « إننا لا نجد فى الهند ولا فى مكان آخر من العالم معبدا يشبه معبد « ورو بودور » فى عظمة بنائه وفى روعة شكله » وقال المؤرخ « والاس » إن ما اقتضته الأهرام من الحذق والتعب لا يذكر بالنسبة إلى الهيكل العظيم « بورو بودور » المنقوش فى داخل جزيرة جاوة (١). ومعبد «مندوت» الذى يبلغ ارتفاعه عشرين متراً . ومعبد « فرامباهن » ومعبد « بيما » الذى ينافس الجبال فى ارتفاعه .



(معبد « بورو بودور » أكبر وأجمل الآثار القديمة فى اندونيسيا)

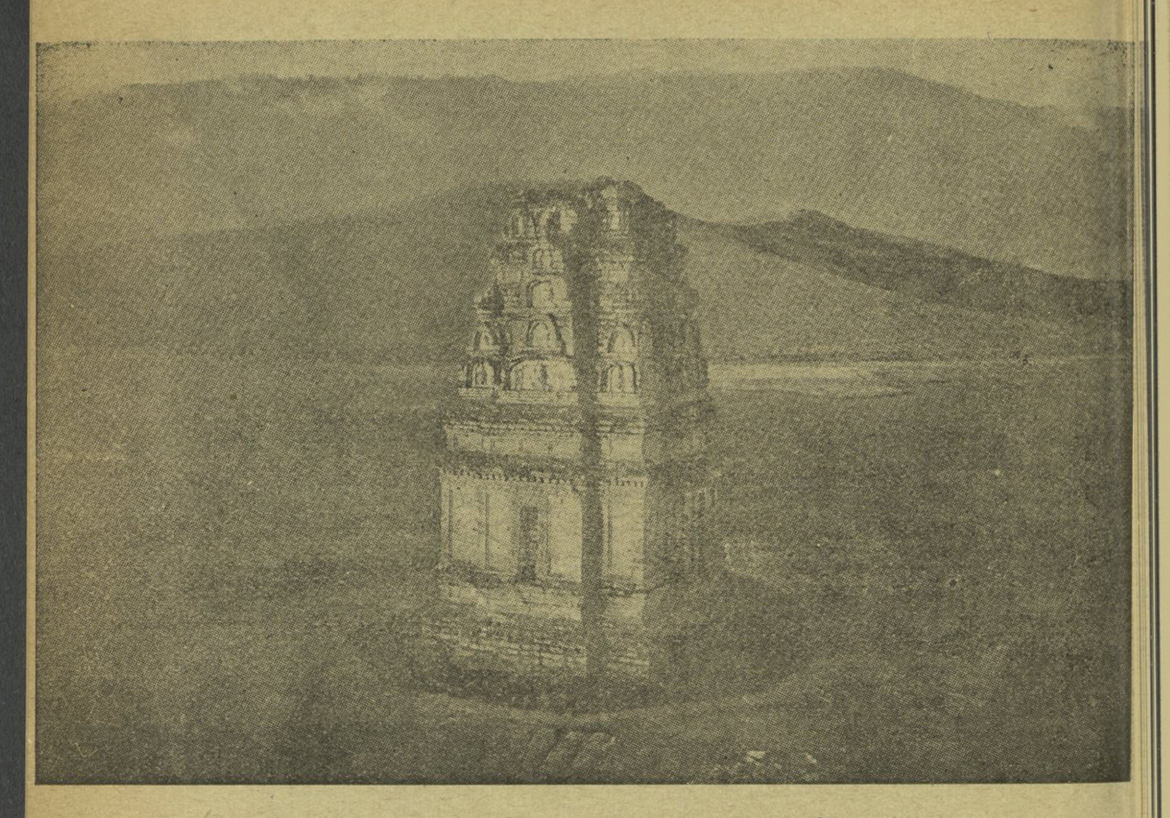
وإن كان معظم المؤرخين الأوربيين ، قد تجاهلوا وأهملوا تاريخ تلك الممالك القديمة حين تكلموا عن جزر الهند الشرقيـة ، فإن تلك الآثار الخالدة تنطق بلسان حالها عن تقدم تلك الممالك ، وخصوصاً فى فن البناء . وقال المركيز دى فوفوار فى هذا الصدد : « ولما وصلنا إلى آثار المعابد القديمة وهى من عجائب الآثار ، مثل معابد بورو بودور ومندوت وفرامباهن ، أدهشتنى فخامة مبانيها وجمال نقوشها ، ودلنى ذلك أن مشيدى هذه الآثار ، كانوا على درجة سامية من الرقى» (٢).

وان استطاعة أمة من الأمم القيام ببناء مثل هذه الآثار الخالدة الباهظة التكاليف ، لدليل واضح على رفاهيتها ورخائها فى ذلك العصر .

---

(١) راجع « دائرة المعارف للبستانى » .

(٢) الكتاب «أمة الملايو» للاستاذ صالح جودت .



(معبد « بيما » من الآثار القديمة العظيمة فى اندونيسيا وهو ينافس فى ارتفاعه الجبال ...!)

لمحة عن تجارة اندونيسيا قديما قبل وصول الاسلام والأوربيين اليها .

كانت محاصيل اندونيسيا قديماً ، وأهمها التوابل والبهارات ، تنتقل من أيدى التجار الاندونيسيين الآتين بها من جاوة وسومطرة وبورنيو وجزائر الملوك ، إلى شبه جزيرة الملايو يوم كان مضيق « ملقا » محور الحركة التجارية فى الشرق الأقصى ، حيث يشتريها تجار « غوجارات » من الهند . ومنهم تنتقل إلى التجار العرب فى الخليج الفارسى ، ومن بغداد كانت هذه التجارة تتفرع إلى فرعين : فرع يمر عن طريق تركيا إلى أوربا . وقد تعرقل هذا الطريق بعد سقوط القسطنطينية فى يد السلطان محمد الفاتح سنة ١٤٥٣ . وفرع آخر يمر عن طريق مصر ومن ثم إلى أوربا .

وكانت هذه التوابل والبهارات تباع إلى التجار الأوربيين بأثمان باهظة ، لأنها كانت تعتبر من المواد الضرورية فى أوربا وفى المنطقة الباردة عامة وذلك لحفظ الأطعمة واللحوم

من التلف ، ولزيادة طعمها شهية ولذة ، الأمر الذى شجع الأوربيين على البحث عن طريق آخر للحصول على هذه المواد الضرورية من مصادرها مباشرة وبأثمان رخيصة . فمنهم مركوبولو (١٢٥٤ م — ١٣٢٣ م) الرحالة الإيطالى الذى سافر من مدينة « البندقية » فى سنة ١٢٩٣ م إلى الصين ، وقد أقام عدة أشهر فى سومطرة [1] ومنهم « برطليموس دياز » Bartholomous Diaz البرتغالى الذى وصل إلى جنوب أفريقيا فى سنة ١٣٨٦ ، والذى سمى رأس قارة أفريقيا الجنوبى رأس الرجاء الصالح ، تشجيعاً لرجال سفنه الذين تحملوا المشاقات الكبيرة فى رحلتهم الطويلة المضنية .

ثم تلاه البحار « فسكودى جاما » الذى وصل فى الربيع من سنة ١٤٩٨ إلى قليقوت فى الهند . وكان هذا القائد يعمل بأمر من ملك البرتغال على عرقلة السفن التجارية العربية ، التى كانت فى ذلك الوقت تنقل البضائع التجارية بين الهند والدول العربية وبالأخص العراق . وقد نجح فى ذلك بعد المعارك الحامية ، فأصبح الجزء الغربى من المحيط الهندى تحت سيطرة البرتغاليين ، وبذلك تفتحت بحار الشرق الأقصى للتجار البرتغاليين ، وبالأخص فى أيام الحاكم البرتغالى « الفونسو دى البوكيرك Alphonse d'Albuquérque » (١٤٥٣—١٥١٥)

ومن هنا اتجه هؤلاء البرتغاليون نحو الشرق ، ولكنهم لاقوا مقاومة شديدة قام بها ملوك اندونيسيا ، مثل سلطان آتشيه فى شمال سومطرة ، وملك ديماك فى شرق جاوة ، وملك بنتام فى غربها وملك ترناتى Ternate أكبر الملوك سلطة ونفوذاً فى جزائر البهارات .

وكان جميع التجار الاندونيسيين الذين اعتنقوا الدين الإسلامى ، يؤيدون هؤلاء الملوك فى مقاومتهم ، فجاهدوا بأموالهم وأنفسهم . إما دفاعاً عن مصلحتهم التجارية ، وإما بدافع الرغبة الشديدة فى أن يروا الراية الخضراء الإسلامية ترفرف فوق تلك الجزائر الكثيرة . وبذلك نشبت الحرب المقدسة بين هؤلاء المسلمين وبين البرتغاليين ، الذين كانوا مشبعين بالروح الصليبية الاستعمارية ، التى كانت نيرانها لا تزال مشتعلة فى الشرق الأوسط فى ذلك القرن . ولكن النار الاستعمارية كانت أشد فتكا وأعظم تدميراً . فاستطاع البرتغاليون الاستحواز على جميع سفن المسلمين ، الذين عثروا عليها بين « جوا » فى الهند وبين مضيق « ملقا » ، ثم استولوا على شبه جزيرة الملايو ، وعلى مضيق « ملقا » ، ذلك الممر التجارى الهام . وبذلك أصبحوا يسيطرون على أهم الطرق التجارية فى آسيا .

وكان البرتغاليون ، إعتمادا على قوة أسطولهم ، يشعرون بأن التجار الاندونيسيين سيخرجون

(1) Fairfield Osborn : The Pacific World, p. 22

نهائيا من ميدان التجارة الدولية ، لذلك بدأوا فى إرسال حملات عديدة إلى سيام وإلى الصين وإلى جزائر الملوك أوجزائر البهارات التى اشتهرت فى أوربا بأنها المصدر الرئيسى للثروة الشرقية . ولكى يضمنوا لهم نصيباً أوفر من هذه الثروة ، حاولوا نقل هذه البهارات من مصدرها الأصلى رأسا إلى أوربا ، بدون أن يشاركهم فى ذلك الوسطاء من التجار الآخرين ، فحاولوا الاستيلاء والسيطرة على هذه الجزائر ، أى حاولوا أن يحتكروا وحدهم هذه التجارة المربحة . وهذا مما أدى إلى ازدياد كراهية التجار الاندونيسيين نحوهم ، وإلى ازدياد المشاكل التى واجهها البرتغالتون فى طريقهم إلى أوربا ، وبالأخص فى الطريق مابين اندونيسيا والبلاد العربية . لأن كل كيلو جرام من البهارات التى أخذوها من أيدى التجار المسلمين، معناه ضربة على رفاهية ورخاء المدن التجارية فى مصر والشام والعراق ، التى كانت وقتئذ تحت سيادة الدولة العثمانية (١) . ومعناه أيضا خسارة تعود على المسلمين وعلى الدولة التركية ، التى كانت تغذى ماليتها من الضرائب والمكوس التى فرضتها على هذه التجارة ، وفى نفس الوقت أخذت تتجلى للأوروبيين المصالح الكبيرة فى الشرق ، فبدأوا منذ ذلك الوقت فى استعماره ، كما بدأوا من قبل تحقيق أغراضهم بشن الحروب الصليبية على المسلمين حول البحر الأبيض المتوسط .

ومن الخطط التى لجأ اليها البورتغاليون فى ذلك الوقت إرسال البعثات المسيحية إلى داخل تلك الجزائر لنشر الديانة المسيحية بين الأهالى . وقد تنصر بعضهم فعلا ، وأصبحوا أعواناً للبورتغاليين وللمستعمرين أو الأوروبيين فيما بعد ، ولايزال هناك حتى اليوم كثير من الأهالى المسيحيين ، مثل سكان جزيرة أمبون الذين كان الهولنديون منذ وصولهم إلى اندونيسيا حتى الأيام الأخيرة يعتمدون عليهم كثيراً فى تدعيم سياستهم الاستعمارية .

والبهارات أهم محاصيل اندونيسيا منذ اتصالها بالبلدان الأخرى ، والاتجار فيها يدر أرباحاً طائلة ، لأن أسعارها فى أوربا غالية جداً ، لاتتقيد بتاتاً بتكاليف إنتاجها ولا بكميتها ، وإنما خطر المغامرات عند ركوب البحار فى ذلك الوقت ، هو الذى جعل ثمنها فى أوربا باهظاً لدرجة يكاد لا يصدقها العقل .

فانتاج هذه البهارات لا يتطلب إلا أعمالا بسيطة ، لا تكلف سوى مصاريف ضئيلة . فزراعة القرنفل مثلا — وهو من أهم البهارات — سهلة بسيطة ، وشجرته تظل تثمر مدة خمسة

(1) B. H. M. Vlekke · The Story of the Dutch East Indies, p. 59

وسبعين عاماً . ولذلك كان الأهالى فى تلك الجزائر يبيعونه بثمن رخيص ، ولكن عند ما يصل إلى مضيق « ملقا » يصبح ثمنه تسعة أو عشرة أمثال ثمنه الأول ، وعند وصوله إلى أوربا يصبح أضعاف أضعافه . فمثلا كانت سفينة ماجلان Magellan الرحالة البرتغالى ، وأول من طاف حول الأرض (١٤٧٠ — ١٥٢١) قد شحنت بالقرنفل من جزائر الملوك ، ونقلته إلى أوربا رأساً ، فكان يباع بأسعار باهظة جداً ، حتى بلغ ربحه (٢٥٠٠ ./.) ألفين وخمسمائة فى المائة .

ومنذ ذلك الوقت كثر التجار البرتغاليون - والأوروبيون بوجه عام - الذين وصلوا وتبادلوا التجارة رأساً مع التجار الاندونيسيين . ومن الأوربيين من اتجه نحو الغرب قاصداً الشرق ، مثل « كريستوفر كولومبوس Christople Colomb الذى سافر من مدينة فالوس فى الثالث من أغسطس سنة ١٤٩٢ بمساعدة أسبانيا ، وذلك لاعتقاده بكروية الأرض ، بحيث إذا سافر فى اتجاه الغرب لا بد أن يصل إلى الشرق .

ومنهم الهولنديون الذين خاضوا عدة مغامرات للوصول إلى الشرق عن طريق شمال أوربا وشمال آسيا . فاحدى هذه المغامرات هى الحملة أو الرحلة التى سافرت من هولندة سنة ١٥٩٦ ، واتجهت نحو الشمال ، ولكنها فشلت حيث اصطدمت سفنهم بجزيرة « نوفازمبلة » Nova Zembla فى شمال سيبريا . وهكذا كانت هذه التجارة من أسباب ظهور الاستكشافات الجغرافية العظيمة التى سجلها التاريخ . كما أن لهذه التجارة أثراً واضحاً فى تقدم اللغة الاندونيسية ، وذلك لأن لغة الملايو أى اللغة الاندونيسية قد تدعمت فى البلدان الواقعة حول مضيق ملقا بسبب كثرة التجار الاندونيسيين الذين أتوا اليها من مختلف جزائرهم ، وأقاموا واتجروا فى موانىء ذلك المضيق الذى أصبح منذ زمن بعيد ممراً تجارياً فى الشرق الأقصى ، وبالأخص بعد حفر قناة السويس . وكان الاندونيسيون منذ ذلك الوقت يعملون دائماً وبكل جهودهم على ترقية هذه اللغة ، فاختاروا كلمات من مختلف لغات الأمم المجاورة التى يتعاملون معها فى ذلك الممر التجارى ، وأدخلوا أحسنها وأسهلها إلى لغتهم الاندونيسية ، حتى أصبحت هذه اللغة كما كتبه أحد الكتاب الهولنديين فى ذلك الوقت - تعتبر أكثر اللغات أدباً ، وأنسب اللغات وأسهلها فى الشرق الأقصى . وأعتقد فى أنها ستكون أساساً من أسس مستقبل اندونيسيا السياسى .

وكانت هذه التجارة أيضاً السبب الوحيد فى انتشار الإسلام فى الشرق عامة ، وفى اندونيسيا خاصة ، فتجار الممالك الاندونيسية قد وصلوا إلى الخليج الفارسى بتجارتهم ، واختلطوا فيه مع تجار العرب ، واندهشوا من تقدم مسلمى وادى الفرات ودجلة ، وبالأخص فى أيام هارون الرشيد . وقد رأوا بأعينهم حضارة مدينة بغداد ، وتأثروا بالدين الإسلامى فاتخذوه ديناً ورجعوا إلى بلادهم مسلمين بعد أن كانوا بوذيين أو وثنيين .

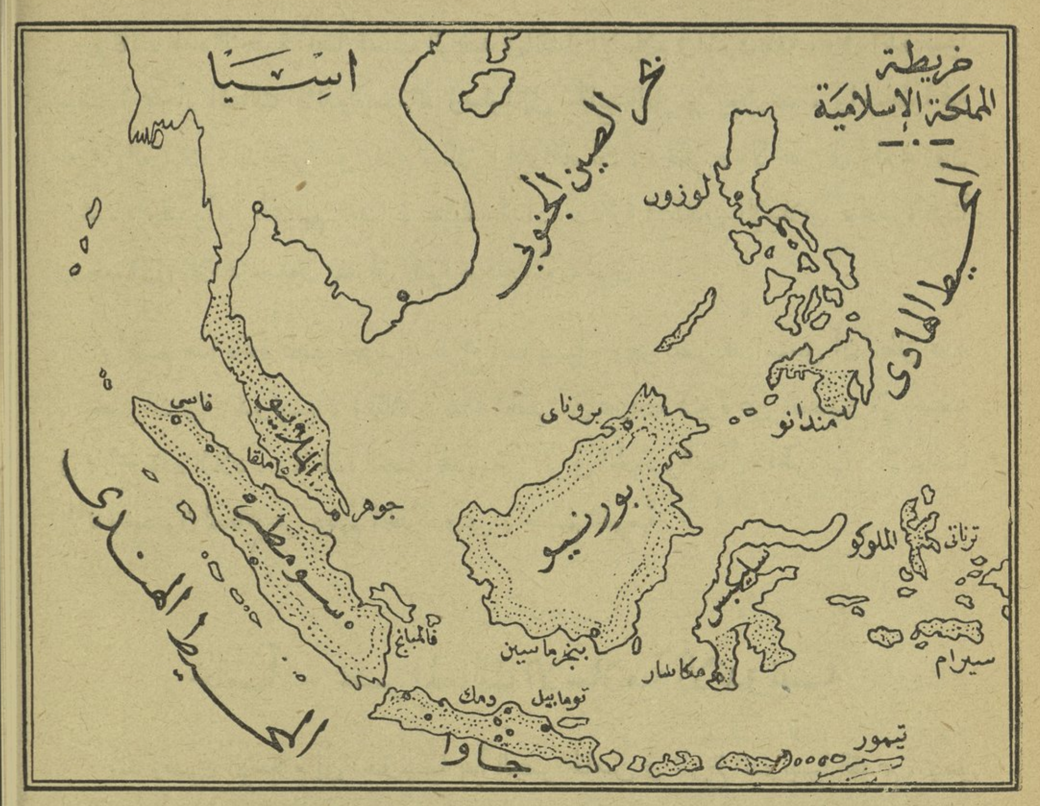
وأصبح هذا فاتحة عصر جديد فى تاريخ اندونيسيا ، وهو عصر قد استحق أن نطلق عليه « العصر الذهبى لاندونيسيا » ، وذلك لما لهذا العصر من مميزات كثيرة عن العصور التى سبقته فى تاريخ هذه البلاد ، ولما لهذا العصر الجديد من أثر فى الجهاد والنضال والحروب ، التى خاضها الاندونيسيون للدفاع عن دينهم الجديد وعن وحدتهم القومية .

خامساً — عصر الممالك الاسلامية الاندونيسية

منذ وصول الإسلام إلى اندونيسيا بدأ العصر الخامس فى تاريخ اندونيسيا القديم ، وهو عصر ذهبى فى تاريخها . لقد قلنا إن التجار الاندونيسيين الذين زاروا بلاد هارون الرشيد ، رجعوا إلى بلادهم حاملين لواء الإسلام ، وقاموا فى اندونيسيا بدعوة واسعة النطاق للإسلام ، حتى أصبحت مدينتا « فرساى وفرلاق » الواقعتان على الشاطىء الشرقى من مملكة آتشيه ، مركزين للدعاية الإسلامية منذ سنة ١٢٩٢ ميلادية ، ومنهما انتشر الإسلام إلى البلاد المجاورة لهما .

وقال الرحالة العربى ابن بطوطة ، الذى وصل إلى شمال سومطرة فى سنة ١٣٥٠ ميلادية « إن الملك فى شمال سومطرة ، الذى غير إسمه بالملك الصالح بعد أن دخل الإسلام ، قد ضحى بأمواله وبحياته فى سبيل نشر الإسلام ، لا بين رعيته فحسب بل فى الجزائر كلها » .

وبذلك انتشر الإسلام من هذه المملكة فى أواخر القرن الرابع عشر فى شبه جزيرة الملايو . وبنشاط المسلمين الاندونيسيين فى نشر الإسلام ، وباشتداد الحركة التجارية ، أصبحت « دائرة ملقا » مملكة إسلامية ، ينبعث منها شعاع هذا الدين الحنيف .



(خريطة «الممالك الاسلامية الاندونيسية» التي بدأت تنشأ منذ أوائل القرن الخامس عشر)

إن التجار الجاويين الذين أتوا إلى ذلك المضيق بمحاصيلهم من شاطىء جاوة الشمالى، وبالأخص من مينائى «غرشيق وتوبان» الواقعين فى شمال مدينة سورابايا، كانوا يتأثرون بالدين الإسلامى، فيرجعون إلى مسقط رأسهم مسلمين، وكثيراً ما كان ملك ملقا يجبر الجاويين على اعتناق الإسلام. ومن كان منهم يتعصب لديانته البوذية، كان يشكو من تصرفات هذا الملك نحوه، إلى حكام ورؤساء دولته فى مملكة «ماجافاهيت» ولكن هذه المملكة الأخيرة - كما سبق أن أشرت إليه - قد تضعضعت وتزعزعت منذ أواخر القرن الرابع عشر، لذلك أصبح حكامها ورؤساؤها لا يستطيعون معارضة تصرفات ملك ملقا إزاء رعاياهم، بل وقد انتهز هذا الملك ضعف مملكة «ماجافاهيت» وانحلالها لبسط نفوذه وسلطته على سومطرة الجنوبية التى كانت تابعة لتلك المملكة، وذلك فيما بين سنة ١٤٠٨ وسنة ١٤١٥ م.

وليست مملكة ملقا وحدها التى قامت بنشر الإسلام منذ ذلك الوقت فى جاوة، ولكن التجار من جنوب شبه جزيرة العرب ومن غوجارات فى غرب الهند، ومن آتشيه فى شما'

سومطرة ، كانوا يشاركونها تلك الرسالة . وكانت سلعهم التجارية تتكون من الملابس الحريرية الغالية الثمن وحبات عقود السيدات وخرز أطواقهن . وكان أحد هؤلاء التجار عالماً من علماء الإسلام ، إسمه ملك إبراهيم ، وقد قام هذا العالم فى جاوة الشرقية بنشر الإسلام حتى توفى فيها سنة ١٤١٩ وقبره لايزال فى مدينة غرشيق محل احترام المسلمين .

وكان معظم هؤلاء التجار يتزوجون بنساء جاوة ، وبذلك نشأت فيها عائلات اسلامية كثيرة وازداد عدد المسلمين فيها ، وبالأخص بعد رجوع التجار الجاويين الذين دخلوا الإسلام فى ملقا بشبه جزيرة الملايو .

وكان أهالى جاوة يحترمون هؤلاء التجار الأجانب ، ويكرمونهم لإسلاميتهم وغربتهم من ناحية ، ولثروتهم من ناحية أخرى . وبذلك كان لهم مقام محترم ممتاز فى المجتمع ، فمن السهولة عليهم أن يؤثروا فى أفراد الطبقات العليا من الحكام ، وعلى أغنياء البلاد ورؤسائها . وكانت النتيجة لذلك ازدياد أفراد هذه الطبقات الذين دخلوا فى الإسلام . فلما دخل كثير من هؤلاء الحكام فى الإسلام أجبروا رعاياهم على اعتناق هذا الدين . ودخل الإسلام أيضاً إلى قصر الملك وذلك عن طريق زواج الملك « كرتا ويجايا » Kerta Wijaya الذى كان يحكم من سنة ١٤٤٧ إلى سنة ١٤٥١م) بالأميرة « تشمفا » Champa من الهند الصينية ، وهى مسلمة متحمسة للإسلام ولنشره (وفى ذلك تظهر حكمة عدم السماح بزواج مسلمة بغير مسلم فى الشريعة الإسلامية) .

(§) ومن هنا نرى علاقة التجار بانتشار الإسلام فى اندونيسيا ، إذ أصبح معظم حكام البلاد وعمدائها يدخلون الإسلام فى الربع الأول من القرن السادس عشر ، وبالأخص حكام البلدان الواقعة على طول شاطىء جاوة الشمالية . ثم وحدوا صفوفهم وقاموا بحركة الانفصال عن مملكة « ماجا فاهيت » بقيادة زعيمهم « فاتى أونس » (يونس) الذى بذل كل جهوده فى توسيع حركته الانفصالية الإسلامية . وكان كبار التجار بجانبه ، ولهم سفن تجارية كثيرة . وبذلك استطاع هذا القائد أن يتغلب على ملك « جافارا » فى سنة ١٥١١ وهو أحد ملوك مملكة « ماجا فاهيت » ثم حدث نزاع بين هذا القائد المنتصر وبين البورتغاليين الذين كانوا قد احتلوا مدينة « ملقا » فى نفس السنة فهاجمهم فى السنة التالية .

واستطاع أيضاً أن يتغلب على آخر ملوك ماجافاهيت حوالى سنة ١٥١٦ م وفى سنة ١٥١٨ أصبح هذا القائد ملكا لمملكة « ديماق » ولكنه لم يمكث طويلا على عرش هذه المملكة الإسلامية الجديدة ، إذ أنه توفى فى سنة ١٥٢١ ، وكان خلفه الملك « رادين ترانجانا » قد أخضع لسلطته بعض مملكة « فاسو ندان » فى غرب جاوة . وقد قام أيضاً بنشر الإسلام فيها [illegible]ك فى عام ١٥٢٦م .

وروى أن الملك « ترانجانا » كان ماهراً جداً فى التوفيق بين تعاليم الدين الإسلامى ، وبين عادات الأهالى وتقاليدهم القديمة . وكان لهذا الملك أولاد ، ولكل منهم جهاد مجيد فى تاريخ جاوة بوجه عام ، وفى تاريخ الجهاد الإسلامى بوجه خاص ، ومنهم الأميرة « كالى نيامت Kali Nyamat ».

وكانت هذه الأميرة اليد اليمنى للمسلمين فى جاوة فى محاربة البورتغاليين فيها وفى خارجها. ففى سنة ١٥٥٠ كانوا يحاربونهم فى « جوهر » فى شبه جزيرة الملايو ثم فى آتشيه فى سنة ١٥٧٣ وكانت هذه الأميرة تساعد المسلمين الاندونيسيين فى تلك الحرب بشجاعتها وذكائها وبأموالها.(§)

جزيرة جاوة بعد وصول الاسلام اليها

قلنا فى الفصل السابق إن مملكة « فاسوندان » المعروفة باسم « فاجاجاران » قد تأسست فى جاوة فى أوائل القرن الحادى عشر ، وكان رعاياها يعتنقون الديانة البوذية . وأهم محاصيل هذه المملكة الفلفل الأسود ، يصدر منه كل سنة حوالى مليون ونصف مليون كيلو جرام . وكانت سفن الصينيين هى التى تشحنها وتنقلها إلى « ملقا » أو إلى بلادهم رأساً .

وبعد استيلاء البورتغاليين على مدينة « ملقا » فى سنة ١٥١١ ، وعلى مدينة « فاساى Pasai » فى شمالى سومطرة فى سنة ١٥٢١ ، أصبح مضيق « ملقا » تحت نفوذهم وسلطتهم ، لذلك اتخذ التجار المسلمون غرب سومطرة ومضيق سوندا فى غرب جاوة طريقاً جديداً لسفنهم التجارية . وبذلك انتقلت الحركة التجارية من مضيق ملقا إلى مضيق سوندا ، الواقع بين سومطرة وجاوة . وهذه الحالة أدت أيضاً إلى سرعة انتشار الإسلام فى جاوة ، وبالأخص فى جاوة الغربية .

ثم أرسل البورتغاليون وفداً إلى ملك « فاسوندان » رغبة فى صداقته ، وفى الحصول على الفلفل الأسود . فرحب الملك بهذا الوفد ، وأبرم ميثاقاً بينه وبين البورتغاليين فى ٢١ أغسطس سنة ١٥٢٢ ، وذلك لرغبته فى الدفاع عن مملكته إزاء ضغط المسلمين عليها . وهذا الميثاق لا يزال موجوداً إلى الآن فى المتحف القومى التاريخى فى البورتغال(١) . وهو ينص على أنه يؤذن للبورتغاليين أن يبنوا معسكراً فى سوندا ، ويسمح لهم أن يشتروا الفلفل كما يشاؤون ، وأن يبيعوا سلعهم للأهالى . وكان الملك يرسل كل سنة ألف كيس من الفلفل الأسود إلى البرتغاليين ، هدية وتوثيقاً للصداقة بينه وبينهم . ولكن البرتغاليين لم يتمكنوا من

---

(1) Prof. Dr. Hossein Jaya Diningrat : Critische Beschouwing-Batavia

تشييد هذا المعسكر الذى ذكر فى اتفاقهم مع الملك . لذلك أخفق الملك فى خطته ، فلم يستطع أن يقاوم ضغط المسلمين عليه .

وبعد أن قويت شوكة المسلمين فى جاوة ، استطاعوا طرد البورتغاليين ، الذين أتوا اليها لمساعدة ملك « فجاجاران » فى الظاهر ، وفى الحقيقة للحصول على محاصيلها ثم بذل المسلمون جهودهم فى محاربة البقية الباقية من مملكة « فجاجاران » فى داخل جزيرة جاوة .

(١) مملكة « بنتام » الاسلامية

أما مملكة بنتام الإسلامية التى أسسها السلطان حسن الدين فى جاوة الغربية فى سنة ١٥٦٨ قد تقدمت ، وبالأخص فى التجارة ، فتدفق اليها التجار الأجانب واتجروا فيها ، ومنهم الفرس ، وكان أهم سلعهم الجواهر والأدوية ، فان الطب كان قد تقدم من زمن بعيد فى البلاد الفارسية . وجاء كذلك الأتراك والعرب ، وهم تجار ماهرون ، ثم الهنود وبالأخص أولئك الذين أتوا من « غوجارات » فى غرب الهند ، ومنهم البورتغاليون الذين أتوا من الهند ، ومن شبه جزيرة الملايو ، كما جاء تجار كثيرون من الهند الصينية وبورما .

أما التجار الصينيون فقد استوطنوا فى هذه المملكة وكونوا لهم قرى خاصة بهم ، وكانوا متخصصين فى تجارة الفلفل وغيره من البهارات . وقد حدثت المنافسة بينهم وبين البورتغاليين فى تجارة الفلفل ، ولكن ملك الصين كان يغذى البورتغاليين بالأموال الكثيرة ، وذلك لكى ينفرد التجار الصينيون بهذه التجارة . وقد تم له ما أراد ، بحيث أصبحت المنافسة بعد ذلك تنحصر فى شراء أنواع الأفاويه الأخرى فقط ، مثل الزنجبيل والقرنفل وجوز الطيب وغيرها .

(٢) مملكة « متارام » الاسلامية

أما مملكة « متارام » فى شرقى جاوة ، فقد تولى الحكم فيها (سنة ١٥٨٣ م) رجل مسلم غيور ، اسمه « سنافاتى » . وكان عصر هذا القائد الفاتح المنتصر ، هو عصر الحروب والمعارك الدامية فى جاوة ، لأنه أراد أن ينشر الإسلام فى جاوة كلها ، وأن يوحدها تحت حكمه ، وقد تم له ذلك تقريباً بعد أن أبلى بلاء الأبطال فى حروبه الكثيرة المتتالية ، إذ كان يخوض المعركة تلو المعركة . وكانت آخر معركة خاضها فى سبيل نشر الإسلام وتوسيع سلطته هى التى قامت

(٣) مملكة « فالمباعن » البوذية ، وهى تقع فى أقصى شرقى جاوة ، ويقع فى شمال هذه

المملكة ميناء هام للتجارة ، وهو ميناء « فناروكن » الذى أصبح محطة للطرق التجارية ، وبالأخص للتجار البورتغاليين الذين كانوا يحطون فيه رحالهم أثناء ذهابهم وإيابهم ، من شبه جزيرة الملايو إلى جزائر الملوك ، المعروفة بجزائر البهارات .

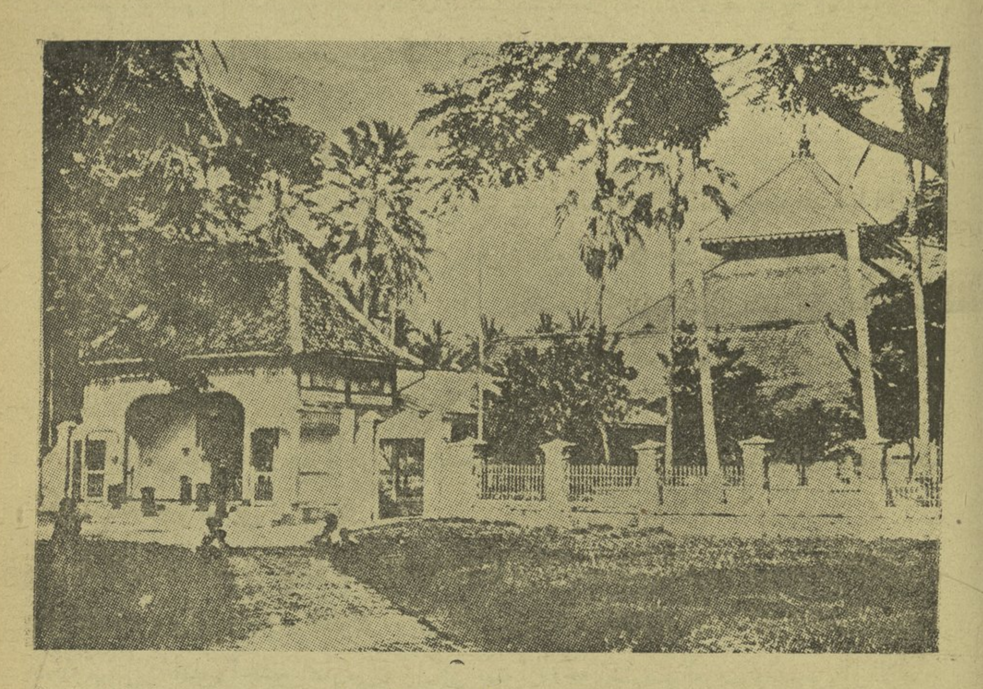
وفى سنة ١٥٨٠ كثر الرهبان المسيحيون الذين نزلوا فى هذا الميناء ، وأقاموا فيه لنشر الدين المسيحى ، وبنوا فى هذه المدينة عدة قرى للمسيحيين ، ولكن هذه القرى قد اضمحلت أخيراً وانمحت من الوجود .

وبعد أن عم انتشار الإسلام فى جاوة ، وتحولت معظم موانيها الشمالية إلى مدن تجارية هامة ، مثل مدينة « توبان » و « سيدايو » و « غرشيق » ، أصبحت جاوة بأسرها مركزاً هاماً لنشر الإسلام ، إذ كان ينبعث منها شعاع هذا الدين القويم ، إلى جزيرة سيليبيس وجزائر الملوك وسوندا الصغرى ، ثم إلى جزائر الفيليبين ، وذلك عن طريق الاتصال التجارى الذى ازداد قوة ونشاطاً منذ أواخر القرن السادس عشر ، وبالتالى بدأت جاوة تأخذ مركزها السياسى بين تلك الجزائر .

وإن القائد العظيم « سينافاتى » الذى أصبح عقب انتصاراته ملكا لمملكة « متارام » كاد أن يخضع جاوة بأسرها لحكمه فى أواخر القرن السادس عشر ، وكانت سياسته أن يترك ملوك الممالك الذين أخضعهم لنفوذه ، فى أن يتمتعوا بسلطتهم داخل ولاياتهم الخاصة . ولكن الكثير من هؤلاء الملوك كانوا يكمنون الحقد والبغض فى نفوسهم، فحاول معظمهم كلما أتيحت لهم الفرصة أن يحرروا ولاياتهم من سلطة مملكة « متارام » ولكنهم أخفقوا فى أملهم بسبب قوة سلطة هذه المملكة .

وكان من آثار اتساع مساحة مملكة « متارام » وكثرة الملوك الخاضعين لها ، أن نشبت فيها الحروب الكثيرة وتكررت الفتن ، فانحطت معيشة الأهالى لسبب سوء الحالة الاقتصادية الناتجة عن كثرة هذه الحروب والاضطرابات ، وتأخرت العلوم والفنون لأنشغال الناس المستمر فى الأعمال الحربية وتوقفت حركة التقدم العلمى والعمرانى ، وقلّ عدد الصناع الماهرين والمفكرين والعلماء والمؤلفين . وشتان بين الحرب فى العصور الغابرة وبينها فى عصرنا الحاضر . فالأولى عبارة عن الصراع العضلى بين الناس ، بينما الثانية عبارة عن الصراع العضلى والفكرى مع استخدام جميع القوى الممكنة الطبيعية والبشرية . ولا شك أن الحروب فى العصور القديمة أدت إلى التأخر والانحطاط ، بينما الحروب فى عصرنا الحاضر تؤدى إلى

كثير من الاختراعات التى تدفع الناس إلى التقدم فى كل شىء ، التقدم فى التدمير و (ل) شما



(جامع « ديماك » من أقدم المساجد فى اندونيسيا)

كان دعاة الرجوع إلى القديم البائد يلومون الإسلام ويزعمون أن سبب هذه الحالة السيئة التى أصابت البلاد ، يرجع إلى انتشار الإسلام فيها مع تعرضه للعادات والتقاليد القديمة . ولكن الحقيقة غير ذلك ، كما رآه المؤرخون الذين يفسرون الحوادث التاريخية تفسيراً علمياً وعملياً ، وينظرون إليها بالعين النافذة من جميع نواحى الحياة والظروف المحيطة بها . فالحقيقة هى أن هذه الحالة - التى لا ننكر أنها سيئة فى تاريخ جاوة - لم تكن تحدث لولا أعمال هؤلاء الملوك وبقايا الحكام ، الذين كانوا ينافقون فى إسلامهم ، إذ كانوا يتظاهرون بالولاء لهذه المملكة الإسلامية الحديثة التكوين ، ويشعلون نار الفتن خفية من آن إلى آخر ، لذلك لم يستقر الأمن العام داخل هذه المملكة الواسعة ، وكانت الحروب هى التى تشغل أفكار الأهالى ، وتصرفهم عن الأعمال السلمية المنتجة . ولا شك فى أن استتباب الأمن العام داخل البلاد ، واستقرار النظام ، هما أساس الرخاء والرفاهية للبلاد .

فلما كانت جزيرة جاوة فى هذه الحالة السيئة جاء الأوروبيون ، وفى طليعتهم البورتغاليون والهولنديون . وقد كان الأوروبيون منذ وصولهم إلى هذه الجزيرة ، لا يكتفون بالاشتغال فى التجارة فقط ، ولكنهم أرادوا فضلا عن ذلك ، أن يتدخلوا فى شؤونها السياسية لبسط

نفوذهم وسلطتهم بالتدريج ، إما باطرق السلمية السياسية أو بالقوة العسكرية ، والأولى هى الأخطر غالباً فى حياة الشعوب والأكثر نجاحاً للمستعمرين .

مملكة آتشيه الاسلامية فى شمال سومطرة

كانت هذه المملكة هى أولى الممالك الاندونيسية القديمة ، التى انتشر وتوطد فيها الإسلام وتحمس شعبها لإسلامهم ، ومع ذلك لم يكن لجهاد هذه المملكة ولا لكفاحها فى نشر الإسلام فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، أثر واضح كأثر الممالك الاندونيسية الأخرى . وبالرغم مما كان لهذه المملكة من مركز تجارى ممتاز ، نظراً لحسن موقعها الجغرافى ، ولشغف سكانها بالتجارة قديماً ، ولوفرة محاصيلها التى كانت تصدر منها ، فإن تجارتها قد تأخرت منذ القرن السادس عشر . ويرجع تأخر هذه المملكة فى التجارة وفى نشر الإسلام إلى عدة أسباب يمكن أن نلخصها فيما يلى :

أولا — بعد دخول الإسلام فى هذه المملكة قل تجارها الذين اتجروا مع الجزائر الأخرى ، مثل جاوة وبورنيو وجزائر الملوك . وإن كان رعايا هذه المملكة قديماً كانوا تجاراً وصلوا بتجارتهم إلى الهند والخليج الفارسى ، ولكن بعد ان اتجه الهنود والعرب والفرس إلى الإتجار رأسا مع الجاويين فى جاوة ، قلّ شأن الآتشيويين فى التجارة ، حتى انسحبوا أخيراً من هذا الميدان .

ثانياً — عامل اللغة : كانت اللغة التى يتكلم بها سكان آتشيه قريبة من لغة الملايو ، التى كانت سائدة فى مجموعة هذه الجزائر ، والتى أصبحت اليوم اللغة الاندونيسية — إلا أن تلك اللغة الإقليمية الموجودة فى آتشيه ، لا يمكن بأى حال من الأحوال ، أن تكون أداة للتفاهم بينهم وبين إخوانهم الاندونيسيين الآخرين . ومن حسن الحظ أن اللغة الاندونيسية ، قد حلت محلها حتى أصبحت لغة الكتابة والتخاطب فى هذه المملكة .

ثالثاً — بُعد موقع هذه المملكة عن قلب اندونيسيا ، فانها تقع فى أقصى شمالى اندونيسيا ، ومع ذلك فان هذا البعد لا يقلل أهمية هذا الجزء لاندونيسيا ، فى كيانها كدولة مستقلة . فآتشيه تعتبر ويعتبرها الاندونيسيون حقا باباً حديدياً ومناراً عالياً سيرفرف فيه — إن شاء الله — العلم الاندونيسى الأحمر والأبيض ، الذى سيكون أول ما تراه السفينة الآتية من الهند وقناة السويس .

رابعاً — وجود التنازع فى السلطة والنفوذ بادىء الأمر بين حكام هذه المملكة و علماء الإسلام فيها . وكان لهذه الحالة أثر واضح فى حياة هذه المملكة الإجتماعية والا (١) شما

وكان الأوروبيون ينتهزون هذا النزاع بين الوطنيين لبسط نفوذهم وسلطتهم . وبعد مدة أصبحت لهم مراكز تجارية قوية فى بعض مدن جاوة الساحلية ، وفى غيرها من المدن الواقعة على سواحل تلك الجزائر ، كما أنشأوا فيها حصوناً ومعسكرات . وكان غرضهم الأول من تشييدها ، هو المحافظة على تجارتهم وعلى سلامة إقامتهم فيها . وكانوا يحصلون على موافقة ملوك البلاد فى إنشاء تلك الحصون والمعسكرات عن طريق الحيلة والاتفاق حيناً ، وعن طريق العنف والقوة حيناً آخر .

وقد حدثت أيضاً فيما بين الأوروبيين أنفسهم منافسات شديدة ومنازعات عديدة بشأن الغنائم واقتسام مناطق النفوذ . وكانوا يأتون إلى تلك الجزائر لا لنشر الدين مبدئياً ـ كما كان شأن بعض التجار العرب والهنود القدماء ـ وانما جاؤوا للحصول على ثروة هذه الجزائر الغنية بالتوابل والبهارات ، وبدافع الأرباح الطائلة الناتجة من الاتجار فى هذه المحاصيل الهامة .

وإليك مثال بسيط لمقدار الأرباح التى نالوها من تلك التجارة الرابحة : ففى عام ١٦٠١ م رجعت من اندونيسيا إلى أوربا خمس عشرة قافلة من السفن التجارية الهولندية . البالغ عددها خمساً وستين سفينة ، مشحونة بالتوابل والمحاصيل الأخرى . وباعوها فى أوربا بأسعار غالية حتى بلغ ربحهم الصافى أربعمائة فى المائة ، أى أربعة أمثال ثمن شرائها وتكاليف نقلها .

ولا غرابة فى هذا ، لأن النظرية التى كانت تسود أوربا فيما بين النصف الثانى من القرن الخامس عشر ، والنصف الأول من القرن الثامن عشر ، هى نظرية التجاريين . وكانت سياسة التجار فى ذلك الوقت تتناول بعض المسائل الاقتصـــادية ، وتبحث فيها من الوجهة الاقتصادية البحتة ، مجردة عن النظريات والاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية والدينيـة (١) وعرفها ديبوا Dubois بأنها نظرية اغتناء الشعوب عن طريق جمع المعادن النفيسة (٢).

إن الاستعمار الهولندى ، كان من بادئ الأمر مصبوغا بصبغة تجارية بحتة ، فالتجارة هى هدفهم الأساسى فى جميع مشروعاتهم الاستعمارية (٣) .

وكانت هذه الحركة التجارية الأوروبية قد اشتدت بعد الاستكشافات الجغرافية ، فكونت كل من هولنـدة وانجلترا وفرنسا شركات تجارية ضخمة ، وكان لكل واحـدة منها أسطول تجارى مسلح بالعساكر والمعدات الحربية ، كما هو شأن كل سفينة تجارية فى ذلك العصر .

---

(١) الدكتور أحمد ابرهيم فى كتابه ,, الاقتصاد السياسى ،، المطبعة الأميرية ببولاق ـ القاهرة ص ٥١ .

(٢) ديبوا فى كتابه Dubois : Histoire des Doctrines Economiques

(٣) مستر إدغار فى كتابه ,, التوسع الأوربى ،، Mr. Edgar : The Expansion of Europe

وقد حدثت منافسات عنيفة بين هـذه الشركات الـكثيرة ، أدت إلى نشوب معارك دامية فيما بين الأوروبيين ، منها مذبحة «انبوينا» المشهورة ، الواقعة فى جزائر الملوك فى عام ١٦٢٣ م.

وكان مصير كل شركة من تلك الشركات متعلقاً كثيراً أو قليلا بنتيجة الحروب الناشبة بين دول أوربا فى ذلك الوقت . كما أن شأن امبراطورية كل من تلك الدول يستند كثيراً على شركة رعاياها ويدين لها . فكان لشركة الهند الشرقية الانجليزية East India Company التى تأسست عام ١٥٩٩م شأن كبير فى تاريخ الامبراطورية البريطانية ، وكذلك شركة الهند الشرقية الهولندية ، Vereenigde Oost Indische Compagnie - التى تأسست فى ٢٠ مارس سنة ١٦٠٢م - كانت الحجر الأساسى فى تـكوين مايسمونه « الامبراطورية الهولندية » التى كانت تعتبر ثالثة الدول فى الاستعمار بعد انجلترا وفرنسا منذ ذلك الوقت إلى أن نشبت الحرب العالمية الأخيرة .

وإن كانت شركة الهند الشرقية الانجليزية قد تأسست قبل هـذه الشركة الهولندية بثلاث سنوات ، فان الأولى أقل من الثانية شأناً ونفوذاً ، وذلك لأسباب عديدة ، منها أن رأسمالها كان أقل كثيراً من رأسمال الشركة الهولندية ، ثم إن حرب انجلترا ضد أسبانيا جعلت هولندة تحتكر التجارة فى أوربا حتى أصبح لها نفوذ أكبر وشأن أعظم .

ولولا شركة الهند الشرقيـــة الهولندية ، وشركة الملاحة الهولندية Stampart Maatschappy Nederland التى تأسست عام ١٨٧٠ والتى لاتزال موجودة حتى اليوم ، ولولا الجهود الجبارة التى بذلتهـا كل من هاتين الشركـتين فى تدعيم سلطة الهولنديين فى اندونيسيا منذ ذلك الوقت ، لما كان لهولندة شأن يذكر . وقـد عبر الهولنديون أنفسهم عن أهمية اندونيسيا لهولندة بقولهم Indonesia verloren ramspoed geboren ما معناه « إذا فقدت اندونيسيا هلكت هولندة » .

ثانياً — طلائع الاستعمار الهولندى فى جاوة

فى شهر أبريل سنه ١٥٩٥ م تحركت أربع سفن تجارية هولندية من بلادها متجهـة إلى اندونيسيا ، لتستـكشف طريقاً للحصول على التوابل والبهارات من مصـدرها مباشرة . وفى ٥ يونيو سنة ١٥٩٦ اقتربت هذه السفن إلى شاطىء سومطرة الغربى ، وبعد ثمانية عشر يوما وصلت إلى جاوة ، ونزل الهولنديون لأول مرة فى مدينة « بنتام » فى جلوة الغربية . وقد حدث فيها ما حدث من المعـارك بينهم وبين الأهالى ، كما حصـل مع البرتغاليين الذين سـبقوهم فى الوصول اليها .

ثم جاءت سفن هولندية أخرى فى شهر نوفمبر من نفس السنة ، ولكنها لقيت ترحيباً وقبولا حسناً من الأهالى ، لأنهم كانوا ينظرون اليهم فى هذه المرة كعدو لأعدائهم البرتغاليين . وكان البرتغاليون يخشون منافسة الهولنديين إياهم فى الاتجار بهذه البهارات ، ويشعرون بأن وجود السفن الهولندية فى بحار اندونيسيا خطر على مصلحتهم التجارية . وكان الهولنديون يعتبرون البرتغاليين من ألد أعدائهم ، لأن البرتغال منذ سنة ١٥٨٠ قد ضُمَّت إلى اسبانيا تحت حكم الملك فيليب الثانى ، الذى كان يهدد استقلال هولندة فى أوربا (١) أضف إلى ذلك رغبة الهولنديين فى تحويل الحركة التجارية الأوروبية من مدينة ليشبونة إلى مدنهم فى الأراضى المنخفضة .

وبعد ذلك بثلاث سنوات وصلت السفن الهولندية الأخرى إلى شواطىء آتشيه الغربية واستمرت فى تطوافها إلى جاوة وجزائر الملوك ، وإلى ميناء « بروناى » فى شمالى بورنيو ، وإلى مانلا فى الفيليبين ، وزارت أيضاً شواطىء سيام والهند الصينية ، وحاول الهولنديون عقد علاقات ودية مع الصين عند وصولهم إلى كانتون .

وقد وصلوا أيضاً إلى اليابان فى سنة ١٦٠٠ م ، واتجروا فى جزيرة سيلان فى الهند فى سنة ١٦٠٢ ، كما وصلوا أيضاً إلى شواطىء استراليا الشمالية فى سنة ١٦٠٥ . وقد أبحرت من هولندة حملات أخرى إلى اندونيسيا فى سنة ١٥٩٩ وسنة ١٦٠٠ وسنة ١٦٠١ ، ولم يكن للهولنديين وقتئذ أى غرض من هذه الرحلات أو الحملات المتكررة الا التجارة فقط (٢) .

أما السلع والبضائع التى جاءوا بها من أوروبا إلى اندونيسيا فهى الملابس المتنوعة والقبعات وأدوات اللعب والأدوات الزجاجية ، وغيرها من مصنوعات المانيا وهولندة . وكانت هذه السلع تباع فى اندونيسيا بأسعار غالية ، وبذلك كانت الأرباح التى نالها الهولنديون تأتى من الناحيتين : ناحية البيع وناحية الشراء ، اذ كانوا يشترون بثمن هذه السلع محاصيل اندونيسيا بثمن رخيص ، ويبيعونها فى أوربا بأضعاف ثمن شرائها . وكانت المعاملة بينهم وبين الأهالى أقرب إلى نظام المقايضة منه الى نظام البيع والشراء ، أى بدون واسطة عملة ثابتة ، إذ لم تكن وقتئذ عملة ثابتة ، أو لم يكن حينئذ سعر ثابت بين نقود تلك الدول .

وكان الأهالى يرحبون بالهولنديين رغبة وأملا فى أن يكونوا حلفاءهم فى حربهم ضد البرتغاليين . وكان رؤساء الشركات فى هولندة وأصحاب السفن لا يرغبون فى المخاطرة بسفنهم

(1) B. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies, p. 69.
(2) " : " " " " " p. 71.

وأموالهم فى الحرب ضد البرتغاليين ، لأن هدفهم ليس إلا التجارة والحصول على الأرباح الطائلة ، وبالرغم من كل هذا فقد كان الهولنديون فى اندونيسيا لا يترددون فى مساعدة الأهالى فى حربهم ضد البرتغاليين ، وبالأخص إذا كان فى ذلك تحقيق لمآربهم التجارية .

وقد كان كل هذا يزيد شعور البرتغاليين بخطر وجود السفن الهولندية فى بحار الشرق الأقصى، وشدة منافسة الهولنديين إياهم فى التجارة، فازدادت بذلك المنافسة بينهم عنفاً وشدة، حتى أدت إلى نشوب عدة معارك دامية بينهم .

وقد أدت هذه المنافسة بين التجار الهولنديين والبرتغاليين إلى ارتفاع أسعار محاصيل اندونيسيا، بعد أن كانت قد انخفضت منذ استطاعة البرتغاليين إخراج التجار العرب والهنود من أسواق اندونيسيا ، ومنذ أن سيطروا على الطرق التجارية فى آسيا ، وعلى الممر التجارى فى مضيق « ملقا » ، أى منذ أن احتكروا وحدهم التجارة فى اندونيسيا .

استمر ارتفاع هذه الأسعار عدة سنوات ، فاستطاع الإندونيسيون خلالها رفع الرسوم الجمركية ، وكان الهولنديون لايترددون فى دفعها مهما بلغ ارتفاعها ، لأن موقفهم الاقتصادى أحسن من موقف البرتغاليين ، والأرباح التى نالوها مكنتهم من دفع الثمن ورسوم الجمرك مهما ارتفعت ، ومهارتهم فى الملاحة ومتانة سفنهم وحسن نظامهم ، كل هذا أدى إلى جعل التكاليف التى تحملوها فى نقل هذه المحاصيل إلى أوربا أقل من التكاليف التى أنفقها البرتغاليون .

ومن ناحية أخرى كان ملك اسبانيا والبرتغال - ليحافظ على احتكار البرتغاليين لتجارة هذه المحاصيل - لابد له من إخراج الهولنديين من اندونيسيا ، ولايتسنى له ذلك إلا بالقوة ، ولكن أسطول بريطانيا وقوتها - بعد أن هزمت أرمادا اسبانيا فى سنة ١٥٨٨ - كانت قد حاصرت ميناء ليشبونة ، فلهذا تعذر على ملك اسبانيا إرسال الامدادات إلى اندونيسيا لمساعدة البرتغاليين ، مما أدى إلى تغلب الهولنديين فى اندونيسيا على البرتغاليين حربياً ، كما تغلبوا عليهم تجارياً فى أوربا ، وبذلك كله استطاع الهولنديون توسيع نفوذهم وسلطتهم فى اندونيسيا .

وفى سنة ١٦٠٠ عقد الهولنديون معاهدة تحالف مع الإندونيسيين فى جزيرة « امبوينا » على أن يقوم الهولنديون بإنشاء الحصون للدفاع عنها وعن الأهالى ، وفى مقابل ذلك لهم حق فى أن يحتكروا فيها تجارة البهارات . وكانت هذه المعاهدة أولى المعاهدات الكثيرة التى عقدت فيما بعد بين الهولنديين وبين كثير من الملوك والسلاطين فى اندونيسيا .



فكانت العلاقة بين الأمتين ، بعد إبرام كل معاهدة من هذه المعاهدات ، ودية هادئة لمدة

عدة سنوات فقط، لأن كل هذه المعاهدات التى أبرمت بين هاتين الأمتين، ما كانت تقوم على أساس متين وعلى أساس فهم احداهما الأخرى، وإنما الظروف الاقتصادية والسياسية، هى التى كانت تدفع إلى إبرامها [١] حتى إذا ما زالت هذه الظروف، عادت العلاقة إلى التبرم والاضطراب من جديد، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فيها، لكى تعود المياه إلى مجراها الطبيعى، ولكن الهولنديين يعتقدون أن هذه المعاهدات حجر أساسى لتدعيم سياستهم الاستعمارية، ويزعمون أنها حجة لهم فى حكم هذه الجزائر، مع أن هذه المعاهدات لم تكن إلا معاهدات تحالف وعلاقة ودية بينهم وبين ملوك الإندونيسيين وسلاطينهم. فالعبرة إذن ليست فى نصوص المعاهدة، وإنما هى فى القوة التى يستند عليها كل من الطرفين المتعاقدين.

(٣) شركة الهند الشرقية الهولندية

قلنا إنه بعد رجوع التجار الهولنديين من اندونيسيا إلى بلادهم فى سنة ١٥٩٨ - ومعهم محاصيل كثيرة ومعلومات هامة، تتعلق بطريق الملاحة إلى مصادرها فى اندونيسيا - قام كبار التجار فى هولندة بتأسيس شركات تجارية كثيرة فى عدة مدن هولندية. وكانت كل شركة من تلك الشركات ترسل سفنها ووكلاءها إلى اندونيسيا، فحدثت منافسة شديدة بين هذه الشركات الكثيرة. وكان بعض وكلاء هذه الشركات لا يكتفون بشراء تلك المحاصيل فى مدينة « بنتام » فى غربى جاوة، ولكنهم يستمرون فى تطوافهم إلى جزائر الملوك، حيث المصدر الأول والأهم للتوابل والبهارات.

كان التجار الأجانب عامة، والهولنديون خاصة، لا يدخلون فى البلدان الواقعة داخل جزيرة جاوة وفى غيرها من مدن اندونيسيا الداخلية، وإنما كانوا يتجرون فى المدن الساحلية فقط. وقد كان اتصال التجار الهولنديين بالأهالى ومعاملاتهم لهم فى غربى جاوة أحسن منها فى شرقيها.

ففى سنة ١٦٠٢ أقام الهولنديون فى مدينة « بنتام » أربعة مخازن تجارية، وفى تلك السنة نفسها حاولوا أيضاً الإقامة وإنشاء مخزن آخر فى مدينة « غرشيق » بجاوة الشرقية، ولكنهم انسحبوا منها سريعاً، لكثرة المشاكل والعقبات التى أوجدها الأهالى فى طريقهم.

وكان من آثار شدة المنافسة بين هذه الشركات الهولندية - حيث كانت كل واحدة منها تحاول وتعمل لإسقاط الشركات الأخرى - أن اتجه الرأى العام فى هولندة إلى توحيد هذه

(1) B. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies, p. 74.

الشركات ، وخصوصاً لأن السياسة العامة فى هولندة فى ذلك الوقت كانت فى حاجة ملحة إلى الاتحاد القوى ، وإلى لمّ شمل الهولنديين وإلى توحيد صفوفهم ، وذلك لسبب حربهم مع أسبانيا والبرتغال فتم بذلك تأسيس شركة موحدة هولندية كبيرة فى ٢٠ مارس ١٦٠٢، أطلقوا عليها اسم « شركة الهند الشرقية الهولندية » المرموز بحروف .V.O.C ورأسمالها ٦،٥٠٠،٠٠٠ روبية .

وكانت الحكومة الهولندية تشجع قيام هذه الشركة الموحدة ، وتؤيدها بإصدار القوانين الخاصة لحمايتها ، ومنها منح هذه الشركة حق احتكار التجارة فى الشرق كله ، وبالأحرى بين رأس الرجاء الصالح فى جنوب أفريقيا غرباً ، وبين مضيق « ماجلان » فى أمريكا الجنوبية شرقاً ، أى فى المحيطين الهندى والهادى ، وما بينهما من البلدان الكثيرة . كما أن الحكومة أعطت لها أيضاً الحق فى دخول المفاوضات مع ملوك تلك البلدان ، وفى إبرام المعاهدات معهم باسم الحكومة الهولندية ، وإنشاء المعسكرات وتأليف الجيش ، وللشركة مطلق الحرية فى تعيين الحكام والموظفين باسم الحكومة .

وفى سنة ١٦٠٩ عقدت هذه الشركة معاهدة مع مملكة « بنتام » تتضمن تعهدها بمساعدة هذه المملكة ، إذا هاجمتها اسبانيا أو البرتغال ، أو غيرهما من الدول الأجنبية ، وفى مقابل ذلك يجب على هذه المملكة أن تفتح موانيها وأسواقها التجارية للشركة وحدها ، دون أن تجبى منها الضرائب والرسوم الجمركية ، وعلى أن تقوم هى أيضاً بمنع إقامة الأوروبيين الآخرين فيها . وبذلك بلغت أرباحها فى عام ١٦١٠ مائة واثنين وثلاثين فى المائة .

ولكن الهولنديين لسبب سوء معاملتهم مع الأهالى ، لاقوا صعوبات كثيرة أدت إلى تعطل تجارتهم ، فسافر إلى اندونيسيا مستر « فيتربوت » الحاكم العام (المدير العام) للشركة ، ووصل إلى بنتام فى ١٩ ديسمبر سنة ١٦١٠ وأنشأ فيها مجلساً برئاسته سمى بالمجلس الهندى Raad Van Indie وله أربعة أعضاء . وكان الهولنديون فى ذلك الوقت فى حرب ضد البرتغاليين والأسبانيين فى الشرق . ولشدة مقاومة أعدائهم استغاثت الحكومة التى كونتها الشركة بحكومتها فى هولندة ، وبادرت هذه الأخيرة إلى مساعدتها بكل الوسائل فى مقابل أن تزيد سلطتها على الشركة وعلى البلاد التى احتلتها .

ولكن الكثير من كبار التجار فى هولندة وجهوا انتقاداً نحو تصرفات الشركة بسبب الخسارة الكبيرة التى أصابتها من جراء ذلك — كما سنراه بعد قليل — وقدموا عدة اقتراحات لإصلاحها ، منها إنشاء أو تعيين حاكم عام فى الهند الشرقية رئيساً لجميع وكلاء الشركة المنتشرين فى أجزائها .

وفى سنة ١٦١٣ جاء مستر « يان بيتير زون كون » Yan Pieters Zoon Coon (كان يحكم فى مدة ما بين سنة ١٥٨٦ وسنة ١٦٢٩) رئيساً وحاكما عاماً لجميع وكلاء الشركة فى اندونيسيا ، وكان مستر « كون » المغامر الجرىء والقائد الهولندى القاسى مشبعاً ومتحمساً للفكرة القائلة إن تجارة اندونيسيا ضرورية لتدعيم رخاء الجمهورية الهولندية القديمة ، وإن لهولندة وحدها حق طبيعى — لا فى استمرار الاتجار بمحاصيل اندونيسيا فحسب — بل فى احتكار التجارة أيضاً فى الشرق ، كما جاء فى المنحة التى أعطتها الحكومة للشركة(1) . لذلك كانت خطة « كون » التجارية لا تنحصر فى جزائر اندونيسيا فقط ، بل كان فى نيته أن ينشىء الإمبراطورية التجارية الهولندية فى آسيا ، متخذاً مدينة جاكرتا (بتافيا) فى جاوة مقراً ومركزاً لها . وكان فى رأى هذا القائد أن تجارة هذه الشركة الهولندية مع آسيا أكثر ربحاً من تجارة التصدير والاستيراد بين اندونيسيا وأوربا ، لأن بلدان آسيا تفوق أوربا فى عدد سكانها وفى قوتها الانتاجية والاستهلاكية .

وأكمل « كون » ما قام به مستر « بوت » من إنشاء حصون أو مراكز تجارية قوية فى اندونيسيا ، وبالأخص فى جاوة ، وحاول بكل جهوده ومهارته توسيع سلطة الشركة . وكان يحض الهولنديين على الهجرة إلى اندونيسيا ، لكى يستغلوا هذه الجزائر الخصبة ، ويستخدم أهاليها كعمال السخرة .

ثم جاء الانجليز ينافسون الشركة فنشبت المعركة بينهم وبين الهولنديين فى ميناء جاكرتا عام ١٦١٨ وساعد الأهالى الانجليز فى تلك المعركة ، وانتهت بانتقال الحاكم « كون » إلى امبون فى جزائر الملوك ، وترك عددا من جيشه فى جاكرتا للدفاع عن حصنهم . وفى ١٢ مارس ١٦١٩ أقام هؤلاء الجنود الهولنديون حفلة داخل حصنها فى هذه المدينة ، بمناسبة إطلاق اسم « بتافيا » على ذلك الحصن المنيع . و « بتافيا » اسم لقبيلة مشهورة فى هولندة . أطلق الهولنديون هذا الإسم على تلك المدينة بدلا من « جاكترا » اسمها الأصلى الذى استرده الإندونيسيون من جديد منذ ابتداء حركتهم الاستقلالية الحديثة ، وقد حرفوه فأصبح « جاكرتا Jacarta »

وفى ٣٠ مايو من السنة نفسها رجع اليها « كون » ومعه سبع عشرة سفينة ، وما يقرب من ألف جندى جلبهم من جزائر الملوك ، فهاجموا المدينة واستردوها من الانجليز ثانياً ، بعد أن أحرقوها ، وهدموا جميع حصونها التى كان الانجليز والأهالى قد استولوا عليها .

ثم اتجه الهولنديون إلى مدينة « بنتام » وهددوها وأرغموا أهاليها على قبول سلطتهم فيها ،

---

(1) B. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies, p. 82, 83, 85.

وكانوا يحاصرونها من البحر من سنة ١٦١٩ إلى سنة ١٦٢٨ ، لكى يتعذر على الأهالى بيع محصولاتهم إلى التجار الإنجليز والبرتغال ، ولكى ينفردوا بشرائها بالأسعار التى حددوها بأنفسهم ، فكان لهم ما أرادوا ، وبذلك تمت لهم السلطة فى جاوة الغربية . وقد قاموا ببعض إصلاحات فى مدينة جاكرتا ، بتافيا ، وبنوا فيها أول مدرسة هولندية فى اندونيسيا ، وذلك فى سنة ١٦١٧ ، كما شيد فيها ايضاً الكنيسة فى سنة ١٦٢٤ ، وقد كان هذا هو الحجر الأساسى للإستعمار الهولندى فى اندونيسيا .

وبعد استقرار الهولنديين فى جاوة الغربية ، وبالأخص فى مدينة جاكرتا ، أرسلوا وفوداً عديدة إلى ملك متارام فى جاوة الوسطى ، وأنشأوا حصناً آخراً فى مدينة غرشيق فى شمالى جاوة الشرقية ، كما عقدوا فى جاكرتا فى سنة ١٦١٩ معاهدة التحالف مع شركة الهند الشرقية الإنجليزية .

وكانت مملكة متارام فى نزاع مستمر مع ملك « سورابايا » وجزيرة مادورا التابعة لهذا الأخير . وفى سنة ١٦٢٨ جاءت جيوش مملكة متارام تهاجم الهولنديين فى بتافيا . ولكن من حسن حظ الهولنديين أن كانت مملكة « بنتام » تساعدهم لعداوة بينها وبين مملكة « متارام » فانهزمت جيوش الأخيرة ، ورجعت صفر اليدين وأعاد الهولنديون عليهم الكرة ، فهاجموا مملكة متارم من ناحية البحر ، ولكن جيش متارام ، وعدده خمسة آلاف جندى ، يهاجم جاكرتا مرة ثانية من ناحية البر حتى مزق القوة الهولندية المرابطة فيها شر ممزق . ولكنه لم يتمكن من احتلال الحصن الهولندى فى ميناء جاكرتا ، وذلك لمتانة بنائه وقوة دفاع الجيش الهولندى عنه .

وللمرة الثانية عاد جيش متارام فى عام ١٦٢٩ ، وكان عدده مائة ألف جندى ، وفهم الهولنديون أن هذه الجيوش الجرارة تعتمد فى نجاح هجومها على وجود المؤن والأطعمة لها ، لذلك لجأوا إلى إحراق مخازن الأرز الموجودة فى القرى الواقعة حول جاكرتا وفى ضواحيها ، وإلى إغراق السفن الشراعية الكثيرة الراسية فى ميناء « تشربون » وهى مملوءة بالأرز وبالمواد الغذائية الأخرى ، كما لجأوا إلى غيرهما من أعمال التخريب والتدمير ، وذلك قبل وصول طليعة جيش متارام إلى جاكرتا . (١)

وأخيراً اشتبك الفريقان ، وفى أثناء المعركة توفى الحاكم العام الهولندى الجنرال

( ) وقد أعاد التاريخ نفسه خلال ثورة اندونيسيا الحديثة ، حيث دمر الهولنديون بالقنابل والمدافع السفن الشراعية الاندونيسية الراسية فى ميناء تشربون ، تلك السفن التى شحنها الاندونيسيون بكمية كبيرة من الأرز ، لأرسالها إلى الهند إنقاذاً لاخوانهم الهنود من المجاعة .

« يان بيترزون كون » واستمرت الحرب ، وكاد ينتصر جيش متارام لولا انتشار المرض ، ونفاذ مؤونهم ، فمات عدد كبير منهم وانسحب الباقى [١]

ومن هذا التاريخ شعر ملوك جاوة بمركز الهولنديين فيها ، وعمل الهولنديون على توسيع سلطتهم تدريجياً .

(٤) قبيل استقرار الحكومة الهولندية فى جاوة

استطاعت شركة الهند الشرقية الهولندية ، منذ النصف الأول من القرن السابع عشر ، توسيع نفوذها وإقامة عدة محلات ومخازن تجارية وإدارية فى سواحل جزائر اندونيسيا ، كما أنشأت أيضاً مخزناً كبيراً فى « ملقا » عام ١٦٤١ وفى جزائر الملوك ومكاسر عام ١٦٥٨ وفى سواحل « ملابار » فى الهند عام ١٦٦١ وكذلك فى سواحل الخليج الفارسى والبنغالى ، وفى سيام وجزيرة فرموسا .

وبسبب اتساع تجارة هذه الشركة منذ ذلك الوقت ، ولكثرة البلدان التى توطد فيها نفوذها نالت هولندة ثروة طائلة ، حيث بلغت أرباح الشركة الصافية فى عام ١٦٤٢ خمسين فى المائة بعد خصم مجموع الماهيات التى يتقاضاها رؤساؤها وموظفوها وهم هولنديون . وكانت هذه الشركة منذ عام ١٦٣٠ تحتكر التجارة ، فتشترى المحاصيل الزراعية بأرخص الثمن وتبيعها بأعلى الأسعار ، فمثلا كانت تشترى فوندا واحداً أى رطلا واحداً من « جوز الطيب » بسبع سنتات ، وتبيعه بثلاثمائة وخمسين سنتاً ، وفوندا واحداً [٢] من القرنفل اشترته بعشرين سنتاً وباعته بألف سنتاً وهكذا ، وبذلك تضاعفت أرباحها .

وفى النصف الثانى من ذلك القرن كانت هذه الشركة - بفضل مهارة رؤسائها وحكامها ، وبفضل ما اتبعوه من الخطة السياسية والتجارية والاحتكارية التى رسمها الحاكم « كون » Yan Pietezs Zoon Coon - قد استولت على معظم مراكز اندونيسيا التجارية والسياسية ، وبذلك بدأت نهاية استقلال ممالك اندونيسيا .

وأحد رؤساء هذه الشركة فى ذلك الوقت « جون متسوكر General John Maetsuycker الذى كان قاضياً فى محكمة العدل الهولندية فى بتافيا - قد وضع الدستور الهولندى الأول لإندونيسيا الذى يسمونه دستور بتافيا Statutes of Batavia

---

(١) عن كتاب ,, تاريخ جزائر الهند الهولندية ،، لمسترفلاك السابق ذكره .

(٢) كيلوجرام = ٢٫٢٠٤٦ فوند أو فوند واحد رطل = ١٠٠٠٠/٢٢٠٤٦ كيلوجرام .

وكان الهدف الأساسى لمركز إدارة هذه الشركة فى هولندة هو توسيع هذا الاحتكار التجارى ، لكى تستمر أرباحها كبيرة مضاعفة ، لأن أعضاء إدارتها ومساهميها فى هولندة يعتبرونها شركة تجارية بحتة ، ولكن وكلائها وكبار موظفيها فى اندونيسيا ، كانوا ينظرون إلى غير ذلك من الأهداف والأغراض ، وفعلا بدأت جهود هذه الشركة منذ أوائل القرن الثامن عشر تتحول من التجارة البحتة الى الزراعة ، وبالأخص بعد أن أصبحت معظم أراضى جاوة أراض التزامية للشركة . وقد أدخلت منذ ذلك الوقت إلى اندونيسيا أنواع جديدة من الحبوب والأشجار مثل شجرة البن ، التى تخالف شجرة البن الموجودة فى اندونيسيا قبل ذلك الوقت ، والتى تفوقها فى سرعة نموها وكثرة ثمارها . وبعد عدة سنوات عممت زراعة هذا البن الجديد وكثرت محاصيله ، حتى زعزعت سياسة الشركة الاحتكارية التى كانت تعتمد - لا على مبدأ « الانتاج بكمية كبيرة والبيع فى أسواق واسعة بسعر منخفض » - وإنما على مبدأ « الانتاج بكمية محدودة والبيع بسعر مرتفع » . وكان محصول هذا البن فى النصف الأول من القرن الثامن عشر أقل أهمية للشركة من السكر والتوابل ، ولكنه أصبح فى الربع الأخير من ذلك القرن أهم مصادر الدخل للشركة ، حتى أصبحت أرباحها تتضاعف بفضل توسيع زراعته (١) .

وكان استمرار تقدم زراعة هذا البن والأنواع الأخرى من الحبوب والأشجار الجديدة مقترناً بانهيار التجارة الآسيوية خلال القرن الثامن عشر ، لأن اليابان كانت خلال هذا القرن مشغولة فى تنفيذ سياستها الاقتصادية القومية الاكتفائية ، التى ترمى إلى تحرير نفسها من النفوذ الاقتصادى الأجنبى ، وتحديد كل من صادراتها ووارداتها . أما الفرس فكانوا مشغولين فى الحروب مع الأتراك والأفغانيين زيادة على انشغالهم بالاضطرابات الداخلية .

وانهيار تجارة هذه الشركة مع الهند ، يرجع إلى أن كلا من فرنسا وانجلترا قد بدأت فى توسيع السلطة الأوروبية وسيادتها داخل الحكومات الوطنية . وبهذا كله تحولت الشركة الهولندية شيئاً فشيئاً فى اندونيسيا من التجارة البحتة إلى السياسة وحكم البلاد . وذلك بالرغم من اعتراضات مديريها ومساهميها فى هولندة على أى تغيير فى نظامها القديم ، ولولا تصرفات وكلاء الشركة وموظفيها فى اندونيسيا فى تسيير اتجاهات الشركة بما يتفق والظروف التى نشأت خلال ذلك القرن ، لأخفقت الشركة بسبب تلك التطورات والحوادث التى حدثت فى الشرق الأقصى . فمدينة جاكرتا (بتافيا) مثلا أصبحت منذ سنة ١٧٥٠ غير ما كانت عليه فى سنة ١٦٥٠ إذ أن سكانها قد أصبحوا يملكون الأراضى فى ضواحى المدينة وفى داخل الجزيرة ، بعد أن كانوا - سواء منهم الأوروبيون والإندونيسيون - يشتغلون موظفين بالشركة أو تجاراً ،

(1) B. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies. p. 113, 114.

قلّ اهتمامهم بالشركة وبالتجارة عامة ، وبدأت جهودهم تنصرف إلى الاهتمام بأراضيهم التى يزرعون فيها الأرز والبن والقطن والنيلة ، وغيرها من أنواع الحبوب والأشجار . كما أن العمال الذين كانوا يشتغلون لحساب الشركة ، قد تحولوا إلى تلك المزارع الكثيرة ، يشتغلون فيها لحساب أصحابها . وقد كانت هذه الحالة بادرة من بوادر انهيار الشركة . ومن ناحية أخرى كان صغار موظفى هذه الشركة يسلكون مسلكا سيئاً بسبب قلة مرتباتهم ، وسوء حالتهم المالية لأنهم كانوا يشتغلون كالأرقاء ، وبالأخص خلال القرن الثامن عشر . فكانوا يتجرون فى السوق السوداء مغتنمين فرصة وجود هذا الاحتكار ، لذلك ولسبب اتساع ممتلكات هذه الشركة ، مع عدم الأمانة والإخلاص عند موظفيها ، ولكثرة المصاريف التى أنفقتها لإنشاء الأسطول والمعدات الحربية ، وبسبب منافسة الانجليز والفرنسيين إياها فى أوربا وفى الشرق ، وانشغال هولندة بالحرب ضد انجلترا — تأخرت الشركة وتضاءلت شيئاً فشيئاً ، حتى أصابتها خسارة كبيرة فى منتصف القرن الثامن عشر ، حيث بلغت ديونها ثلاثة ملايين من الروبيات .

وحينما وضعت الحرب أوزارها بين هولندة وانجلترا فى أوربا ، وانتهت بإرغام هولندة على إلغاء احتكارها فى اندونيسيا والهند ، كانت خسارة الشركة الهولندية قد تضاعفت ، حتى بلغت ديونها فى عام ١٧٩١ ستة وتسعين مليون روبية . وفى عام ١٧٩٥ كانت هولندة قد وقعت تحت احتلال فرنسا ، وكانت فرنسا وقتئذ فى حرب مع انجلترا . ولما رأى الانجليز بوادر انهيار هذه الشركة الهولندية أسرعوا إلى الاستيلاء على مخازنها فى الهند وفى سومطرة ، وقد تم لهم ذلك بدون مقاومة تذكر من قبل الهولنديين .

وبذلك انحلت الشركة الهولندية ودخلت اندونيسيا من هذه الناحية فى عصر جديد ، كان أسوء من العصر السابق .

الفصل الرابع

عصر الاستعمار

(من ١٧٩٩ إلى ١٩٤٥)

أولا – حالة اندونيسيا الاقتصادية قبل الحرب العالمية الأولى وفى خلالها

(١) قيام الحكومة الهولندية الأولى فى جاوة

كانت شركة الهند الشرقية الهولندية في سنة ١٧٩٩ قد انهارت نهائياً ، وسلم وكلاء الشركة إدارتها إلى اللجنة التى ألفتها الحكومة الهولندية فى أول مارس سنة ١٧٩٦ ، وكانت هذه اللجنة قد صرحت فى سياستها ، أنها ستعمل على تحرير العمال الأرقاء رجالا ونساء ، لكى يعيشوا أحراراً متمتعين بحقوقهم الطبيعية ، ولكن ذلك لايتحقق إلا بعد أن يستقر النظام ، وبعد أن تعم الحضارة تحت إشراف وإدارة الأوروبيين . وقد تألفت وقتئذ فى هولندة حكومة جديدة اسمها « جمهورية بتافيا » Bataafsche Republiek (١٧٩٥ - ١٨٠٦) وذلك عقب انتهاء الحرب بين هولندة وانجلترا ، ثم استولت هذه الحكومة الهولندية الجديدة على جميع ممتلكات الشركة ، وبدأت فى استعمار اندونيسيا ، حيث كانت تسعى دائماً إلى تقوية مركزها فى اندونيسيا ، وأخذت تحارب الأهالى وملوكهم فى جزيرة جاوة .

وكانت الأوضاع الاقتصادية فى جاوة – وهى أول جزائر اندونيسيا التى توطد فيها الاستعمار الهولندى – تقوم على النظام الاقطاعى ، إذ كان رؤساء البلاد والمديريات هم الذين يملكون الأراضى ، وليس عامة الشعب إلا عمالا يشتغلون فيها بأجور بسيطة . وكانت سياسة الحكومة الهولندية إزاء هذه الأراضى الاقطاعية ، نفس سياسة شركة الهند الشرقية الهولندية السابقة ، وهى إجبار أصحاب هذه الأراضى على تقديم محاصيلهم إلى الحكومة ، ويقبضون من الحكومة – كما كانوا يقبضون من الشركة – سعراً مرتفعاً لمحاصيلهم ، ولا يدفعون لعمالهم إلا أجوراً منخفضة جداً . وكانت الحكومة – مثل الشركة نفسها – لاتهتم بعامة الشعب ، ولم يخطر ببالها أن رخاء عامة الشعب وزيادة دخلهم وقوتهم الشرائية ، ستفتح سوقاً جديدة للسلع التجارية ، التى أتت بها الشركة والهولنديون من أوربا .

فإدخال شجرة البن وأنواع أخرى من الأشجار الجديدة إلى اندونيسيا ، وإجبار الأهالى على زراعتها وتقديم محصولاتها إلى الحكومة ـ كل هذا لا يزيد دخل الأهالى ، وإنما يزيد شقاءهم فقط ، لأن معظم ثمنها كان يذهب إلى جيوب أصحاب الأراضى من الأهالى وهم رؤساء البلاد وحكام المديريات ، وهـــذا سر ميل هؤلاء الرؤساء والحكام إلى مساعدة الحكومة الهولندية فى تدعيم سياستها .

وكان الجنرال هيرمان ويليم داندليس Herman Willem Daendels أحد حكام الحكومة الهولندية فى اندونيسيا ، يقوم باصلاحات كثيرة فى إدارة هذه الحكومة ، مثل زيادة مرتبات موظفيها ، وذلك لئلا يسلكوا مسلكا سيئاً يضر بالحكومة ، كما انشأ أيضاً ديوان المحاسبة للحكومة Algemeene Rekenkamer وأنشأ طريقاً رئيسياً يمتد من غربى جاوة إلى شرقها ، وذلك بتشغيل الأهالى فى أعمال إجبارية ، شبيهة « بأعمال السخرة » وأصدر أحكاماً مختلفة على من يرتكب أعمالا تضر بمصلحة الحكومة . ثم أنشأ عدة محاكم فى مدن جاوة كما أصدر عدة أوامر صارمة ، كإجبار الأهالى على الأعمال الشاقة لمصلحة الحكومة ، وزراعة البن وغيره من المحصولات الزراعية التى تحتاجها أوربا ، ثم إجبارهم على تسليم معظم المحاصيل إلى الحكومة ، وغير ذلك من الأوامر والالتزامات المفروضة على الأهالى ، الأمر الذى كان لا يمكن أن نصدقه اليوم لولا أن التاريخ قد سجله .

وقد نشبت المعركة بين هذه الحكومة ، وبين « داتو بنداهارا » ملك « بنتام » ، وذلك بسبب أعمال السخرة المذكورة ، وبسبب صدور هذه القوانين الصارمة ، وهاجم الجنرال داندليس عاصمة تلك المملكة واستطاع أن يستولى عليها ثم نفى ملكها إلى « امبون » ، وهى جزيرة من جزائر الملوك .

وفى ذلك الوقت كان محصول البن فى جزيرة « هيتى » من جزائر الهند الغربية فى أمريكا قد انخفض كثيراً بسبب ثورة العمال التى نشبت هناك إذ ذاك ، فاشتد الطلب على محصول البن من اندونيسيا ، حتى جاءت اليها فى سنة ١٧٩٧ عشرون سفينة من السفن الدنماركية وإحدى وعشرون سفينة أمريكية ، وبلغ ما صدر من بتافيا فى سنة ١٧٩٩ اثنى عشر مليون رطل من البن ، وكانت محاصيل اندونيسيا التى تصدر من جاكرتا (بتافيا) فى ذلك الوقت كثيرة : منها السكر والتوابل والقرنفل وجوز الهند وغيرها . الأمر الذى حمل الحكومة الهولندية على التفكير فى التخلى عن جزائر الملوك وتركها مفتوحة للتجارة الدولية وبالأخص للتجار الأمريكيين (١) ، وعمل الهولنديون على توطيد علاقتهم التجارية مع التجار الأمريكيين

(1) B. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies, p. 132.

فى الولايات المتحدة ، وأرسلوا وفداً لهذا الغرض إلى نيويورك .

وفى نفس الوقت كان اهتمام الحاكم دانديلس يتجه إلى جزيرة جاوة ويتركز فيها ، حتى أصبحت جميع أراضى جاوة – ماعدا الأراضى التى يمتلكها الأمراء والسلاطين – ممتلكات للحكومة وتحت إدارتها وإشرافها ، واتسع المجال للإنجليز لتوسيع ممتلكاتهم فى الجزائر الأخرى . وفى أوربا كانت انجلترا وقتئذ فى حرب مع نابليون ، ورجع الجنرال دانديلس فى سنة ١٨١١ إلى أوربا ، وجاء مستر يانسيوس Yanssens حاكما عاماً فى جاوة ، وفى نفس السنة جاء الإنجليز من الهند يهاجمون الهولنديين فى جاوة .

(٢) جاوة وشركة الهند الشرقية الانجليزية (١٨١١ – ١٨١٤م)

جاءت شركة الهند الشرقية الانجليزية فى سنة ١٨١١ تهاجم جاوة بقيادة لورد مينتو Lord Minto (١) وكان بعض ملوك جاوة يساعدون الانجليز فى محاربة الهولنديين حتى أبرمت ورقة استسلامهم فى ١٨ سبتمبر من نفس السنة ، فدخلت جزيرة جاوة ، وجزيرة تيمور ، ومكاسر فى سيليبيس ، وفلمبانج فى جنوبى سومطرة ، منذئذ تحت حكم هذه الشركة الانجليزية ، وأسند الحكم فيها إلى القائد توماس ستامفورد ريفلس Thomas Stamport Raffles وبذلك أصبحت هذه الشركة ، تهدد ملوك اندونيسيا وتحدد سلطتهم ، مثل ملك بالى وملك « بنجر ماسين » فى بورنيو ، وملك جزيرة مادورا ، وملك جنوبى سومطرة ، وانتزعت من هذا الأخير مناجم القصدير فى جزرتى « بنكا وبليتونج » واستطاع ملك « بوناى » فى جزيرة سيليبيس بقوته وسلطته ، أن يدافع عن مملكته ، وقد أرسل الحاكم ريفلس جيوشاً لإخضاعه بدون جدوى .

وكان بعض زعماء الإندونيسيين فى ذلك الوقت ، قد نجحوا فى إقناع اللورد مينتو بأنه إذا تعذر أن تكون اندونيسيا مستقلة استقلالا تاماً ، فعلى الأقل يجب أن تكون شبه مستقلة ، وذلك بتوحيد جميع سلاطينها وملوكها داخل عصبة الولايات المتحدة ، ويكون لهذا الاتحاد برلمان يمثل فيه كل واحد منهم أى على طراز مجلس الولايات اليونانية القديمة Amphictyonic Council of Greeks ويكون مقر هذا البرلمان فى جزيرة مادورا الواقعة فى شرق جاوة أو فى مكان آخر من الأمكنة المشهورة القديمة ، وسيكون هذا الاتحاد تحت حماية الحاكم العام فى جزيرة جاوة (١) . ولكن أعضاء مجلس إدارة الشركة الهند الشرقية الانجليزية فى لندن لم يوافقوا على هذا الاقتراح ، لأن غرضهم الأساسى هو تحطيم قوة هولندة فى هذه الجزائر أولا .

---

(1) B. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies p. 142,143

ثم تدعيم النفوذ الانجليزى فيها ثانياً .

وكان الحاكم رفيلس قد قسم جزيرة جاوة إلى ثمانية عشرة مديرية ، وأنشأ فى كل مديرية محكمة أهلية ، وألغى إجبارية العمل على الأهالى ما عدا الأعمال اللازمة لبناء الطرق والجسور ، كما ألغى أيضاً ضرورية تسليم المحاصيل إلى الحكومة ، ولكنه فرض على الأهالى دفع الضرائب ، وكانت تبلغ أحياناً نصف قيمة المحاصيل ، وقد اتخذ وسائل كثيرة لزيادة دخل الحكومة مثل بيع أراضى الحكومة للمزارعين الأوروبيين ، واحتكار الحكومة لصناعة الملح التى كانت قبل ذلك فى أيدى الصينيين ، وكانت الحكومة تفرض عليهم الضرائب ، فمنذ سنة ١٨١٣ أخذت الحكومة هذه الصناعة لنفسها واحتكرتها هى وحدها .

وكانت حالة الإندونيسيين الاقتصادية والسياسية بوجه عام فى عهد شركة الهند الشرقية الانجليزية أحسن منها فى عهد الشركة الهولندية السابقة . إذ كان بعض ملوك اندونيسيا وسلاطينها فى هذا العهد الجديد يتمتعون بسيادتهم الكاملة داخل مملكتهم ، والرقابة الشديدة التى كانت تفرض على السفن الإندونيسية قد خففت ، والحالة السيئة التى كانت يتحملها الأهالى فى جزائر الملوك المتمخضة عن سوء معاملة الهولنديين إياهم قد تحسنت ، وكان نظام الحكم فى عهد رفيلس الحاكم العام الانجليزى ، يختلف كل الاختلاف عنه فى عهد دانديلس الحاكم العام الهولندى السابق ، إذ كان الأول تبعاً للتقاليد الانجليزية يساير بقدر الإمكان تقاليد الأهالى وعاداتهم ، فأنشاء حكومات محلية ذاتية Local Self-Governments أما الثانى فكان يبنى حكمه على أساس الحكم الدكتاتورى البيروقراطى . ولكن مصير كل من هاتين الشركتين الانجليزية والهولندية فى اندونيسيا ـ كما قلنا سابقاً ـ كان يتعلق كثيراً بالتطورات والحوادث فى أوربا .

وفى سنة ١٨١٤ أى بعد انهزام نابليون فى أوربا ، نالت هولندة استقلالها من جديد ، فرجعت إليها هذه الممتلكات الواسعة التى كانت تملكها هولندة فى سنة ١٨٠٣ ماعدا جزيرة سيلان فى الهند ، ومدينة الكاب فى جنوب أفريقيا ، وجزائر الهند الغربية فى أمريكا ، إذ احتفظت انجلترا بالحكم فيها وباستعمارها ، وذلك طبقاً لما نصت عليه المعاهدة التى عقدت بين هولندة وانجلترا فى سنة ١٨١٤ ، والتى اضطرت الحكام الانجليز إلى تسليم جزائر اندونيسيا مع استيائهم الشديد إلى الحكام الهولنديين الذين أرسلهم إليها الملك وليم السادس ، ملك هولندة فى ذلك الوقت ، ففى ١٩ أغسطس سنة ١٨١٦ احتفل الهولنديون برفع رايتهم من جديد فوق مدينة بتافيا عاصمة اندونيسيا ، اعلاناً لرجوع استعمار هولندة وسيادتها على هذه الجزائر فى ذلك الوقت .

وكان الحاكم رفيلس الانجليزى معارضاً فى هذا الاتفاق ، فاحتفظ بالحكم على مديرية « بنكولن »

الواقعة على الشاطئ الغربى من جزيرة سومطرة ، وكان يحاول دائماً بكافة الطرق الدبلوماسية والعسكرية أن يلغى و يمزق وثيقة تلك المعاهدة ، فحيناً يحض الشعب الإندونيسى ضد هولندة ويندد بالحكم الهولندى ، ويشرح لهم مزايا الحكم الانجليزى ، وأحياناً يرسل حملات عسكرية إلى مضيق « سوندا » فى جنوبى سومطرة ، وإلى شرقها وشمالها لترفرف هناك الراية الانجليزية. وكانت الحكومة الهولندية فى بتافيا تحتج على تصرفات هذا القائد الانجليزى إلى مركز الحكومة الانجليزية فى كلكتا بالهند . وكانت الحكومة الانجليزية تناصر هولندة ، فيضطر رفيلس فى كل مرة إلى إنزال تلك الراية ، وأخيراً جاء إلى كلكتا بنفسه ، فشرح وجهة نظره لرجال الحكم الانجليز هناك ، وأكد لهم الخطر الجسيم الذى يهددهم بسبب ذلك النظام التجارى الاحتكارى الذى أصرت الحكومة الهولندية على تطبيقه من جديد فى تلك الجزائر الغنية ، وعلى إقفال بحار الشرق كلها فى وجه الأمم الأخرى ، فاقتنعوا برأيه ورأوا ضرورة الاستلاء على مضيق « ملقا » للمحافظة على الطرق التجارية الانجليزية بين الهند والصين (١)

ورجع رفيلس وخرج بحملة عسكرية قوية إلى ذلك المضيق التجارى ، باحثاً عن مكان مناسب هناك لإنشاء مركز تجارى ، وعن ميناء صالح لتموين السفن التجارية التى تأتى وتذهب بين الهند والصين . فاشترى من سلطان مملكة « جوهور » جزيرة سيغافورة ونصب فيها الراية الإنجليزية لأول مرة فى ٢٩ يناير سنة ١٨١٩ ، وأعلن أنها ستكون ميناء حراً ، ومركزاً هاماً للسفن الأوروبية والإندونيسية ، وقد تحقق ذلك بعد مدة وجيزة ، بل وقد أصبحت هذه الجزيرة الصغيرة فى هذا القرن العشرين أهم وأقوى القواعد الحربية والجوية فى الشرق الأقصى.

أما الحكومة الهولندية ، فقد احتجت أيضاً فى ذلك الوقت على هذا التصرف ، مدعية أنه اعتداء عليها ، لأن هذه الجزيرة ، وكذلك شبه جزيرة الملايو ، داخلة ضمن الممتلكات الهولندية ، التى ذكرت فى تلك المعاهدة . ولكن الانجليز فى هذه المرة لم يبالوا باحتجاج هولندة ، ومع ذلك كانت حكومة لندن تريد الوصول إلى حل هذه المشكلة عن طريق الاتفاق الودى مع هولندة ، فأسفرت المفاوضة بين الحكومتين فى لندن سنة ١٨٢٤ عن احتفاظ الانجليز بشبه جزيرة الملايو وجزيرة سنغافورة مقابل إعطاء مديرية بنكولين فى غربى سومطرة إلى هولندة ، وطالب الانجليز أيضاً بأجزاء أخرى من أراضى اندونيسيا مثل شمال بورنيو وغيره ، ثم عاهد الانجليز الهولنديين على عدم تدخلهم فى شؤن سومطرة وغيرها من جزائر اندونيسيا التابعة لهولندة ، كما عاهدتهم هولندة على احترامها لاستقلال مملكة آتشيه فى شمال سومطرة .

هذا خلاصة الصراع التجارى والعسكرى والسياسى بين الانجليز والهولنديين فى سبيل الحصول على ثروة اندونيسيا ، ولأجل استعمار جزائرها واستغلال أراضيها .

---

(1) B. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies, p 99.

٣ — جاوة والحكومة الهولندية الثانية فيها

كان الهولنديون بعد استرجاعهم جزيرة جاوة وبعض جزائر أخرى يطبقون نفس النظم التى أوجدها فيها الحاكم رفيلس الانجليزى من الناحية السياسية، ويساعدهم فى إدارة دفة الحكومة مجلس إندى - Raad van Indie وكان الحاكم العام هو الذى يعين أعضاءه من الهولنديين كما أن كل محكمة من المحاكم الأهلية التى أنشأها الحاكم رفيلس كان يرأسها هولندى، والحكومة هى التى تعين أعضاءها من القضاة الأهالى، واستمر هذا النظام معمولا به حتى قبيل الحرب العالمية الثانية.

انتقلت حالة اندونيسيا الاقتصادية منذ ذلك الوقت من سىء إلى أسوأ، إذ قلّت محاصيلها وانخفضت أسعارها. ولما رأت الحكومة أن الاحتكار يضر بمصلحتها، لأنه يفسد سلوك موظفيها، ألغته فأدى ذلك إلى تدفق التجار الأجانب إلى اندونيسيا للإتجار فيها، وعادت المنافسة من جديد إلى ميدان التجارة، وهنا خشيت الحكومة منافسة التجار الأجانب لها وللتجار الهولنديين، لذلك ألف الهولنديون فى سنة ١٨٢٤ شركة جديدة اسمها «شركة المساهمة التجارية الهولندية Nederlandsche Handel Maatschappij»، وكان رأسمالها ٣٧ مليون روبية.

وكانت الأغراض والأهداف التى ترمى اليها الحكومة من تأسيس هذه الشركة الجديدة، هى التغلب على أولئك التجار. ولكن الشركة ما كانت لتستطيع تحقيق هذه الأغراض، وذلك بسبب شدة منافسة التجار الآخرين لها من ناحية، ولقلة رأسمالها من ناحية أخرى، لأن التجار الهولنديين فى أوروبا كانوا يترددون فى المساهمة فى هذه الشركة، لأنهم لا يعرفون جيداً أحوال التجارة فى اندونيسيا فى ذلك الوقت نظراً لانفصالها عن هولندة طوال مدة الحكم الانجليزى فيها، بل قد خشى بعض كبار التجار فى هولندة أن تجر هذه الشركة الخسارة عليهم، كما كانت شركة الهند الشرقية الهولندية فى أيامها الأخيرة.

وبذلك فشلت هذه الشركة الجديدة، وتحملت كثيراً من الخسارة، فتركتها الحكومة وشأنها، ووجهت اهتمامها إلى توطيد سلطتها وسيادتها فى البلاد، حتى حدثت بينها وبين الوطنيين معارك وحروب، منها تلك الحروب متى دارت رحاها بين الهولنديين وبين الأمير المسلم «ديبو نيجورو» كما سنرى خلاصتها بعد قليل.

وقامت الحكومة الهولندية أيضاً بأعمال إنشائية، منها حديقة الملك Kebun Raja التى انشأها فى عام ١٨١٧ الحاكم العام ڤن دير جافيلن V. Gavellen فى مدينة «بوجور»، وقد

عهد بالإشراف عليها وبإدارتها إلى العلماء النبـــاتيين المشهورين ، ومنهم مستر تيشمان Tesjmann والدكتور هاسكارل Dr. Haskarl ، وغرسوا فيها ثمانية آلاف صنفاً من أصناف النباتات والأشجار فى الفترة التى انتهت فى سنة ١٨٣١ وبلغت الأصناف التى زرعت فيها إلى عام ١٨٦٣ حوالى عشرة آلاف صنف .

وفى سنة ١٨٨٠ أنشىء بجانب هذة الحديقة معمل كبير ليكون محلا للبحث والتجربة . فقد أصبحت هذه الحديقة مكانا جميلا للنزهة والاستراحة ، ومرجعاً هاما فى الشرق الأقصى للبحث فى علم النبات ، يتوافد إليها أشهر علماء النبات من كل البلدان .(١)

(٤) حرب الأمير « ديبو نيجورو »

كان الأمير ديبو نيجورو Dipo Negoro مسلما صالحا تقياً عالماً من علماء الاسلام فى جاوة ، متمسكا بالعادات والتقاليد الشرقية . وكان يحارب والده الملك هامنكوبوانا الثالث ، لأنه ورجال السراى كانوا لا يهتمون بالدين ولا يبالون بالتقاليد والعادات الشرقية ، فكانوا يغرقون فى الملذات والمنكرات ، وفى نفس الوقت كان الأمير ديبو نيجورو يكره الهولنديين كراهية رجل حر لمستعبد ظالم ، وذلك لما رآه من المظالم والإهانات والاضطهادات التى ارتكبها الهولنديون ضد الأهالى ، الذين كانوا يدعونهم « الأقزام » إهانة وسخرية .

وقد حدث أن أصدر الحاكم العام الهولندى مستر فن دير جافيلن قانونا يقضى بمنع الأهالى من تأجير أراضيهم إلى الشركات الزراعية ، وبإلغاء الاتفاقات السابقة الشديدة الوطء على الأهالى التى ما أبرمت إلا لمصلحة تلك الشركات فقط .

وطبيعى أن هذا القانون كان يسر الأمير ديبو نيجورو وأنصاره لولا صدور قانون آخر يقضى بإلزام الأهالى دفع ماقبضوه من إيجارات أراضيهم التى استأجرتها الشركات . وقدفرضت على الأهالى أيضاً ضرائب باهظة ، كانت تجبى منهم بلا شفقة ولارحمة ، حتى أصبح الأهالى فقراء وقد انحطت معيشتهم انحطاطا فظيعاً ، وكان سلوك موظفى الحكومة يجرح شعور الأمير كثيرا وكانوا يهينونه علناً ، فكان كل هذا يزيد غليان دم هذا الأمير الغيور على دينه وعلى مصالح أمته ، وكانت نار الحماسة تتأجج فى قلوب أتباعه وأنصاره ، حتى خشيت الحكومة منهم وحاولت مراراً ـ بلا جدوى ـ القبض عليه .

(§) وفى ٢٠ يوليو ١٨٢٤ أرسل الحاكم الهولندى فى متارام جيشاً قوياً إلى مقر الأمير لإرغامه

(١) عن كتاب ،، تاريخ جزر الهند الهولندية ،، لمسترفلاك السابق ذكره .

(§) على الحضور إلى متارام ، ولكنه رفض وامتنع عن الحضور ، فهاجمه ذلك الجيش الهولندى ، وبذلك نشبت الحرب التى سماها الهولنديون بحرب « ديپونيجورو» Dipo Negoro Oorlog وكان الملك والأعيان مع الهولنديين ضد الأمير ، لذلك أعلن الأمير على لسان أحد كبار علمائه، بأن هذه الحرب حرب مقدسة ضد الكفار وضد المفاسد والمنكرات .

واستمرت هذه الحرب مدة خمس سنوات ، وكلفت الحكومة الهولندية المصاريف الطائلة والضحايا الكثيرة حيث قتل فيها ما لا يقل عن خمسة عشر ألفا من الجيش الهولندى ، ومنهم ثمانية آلاف من الهولنديين ، وبلغت مصاريفها عشرين مليون روبية ، فاضطر الهولنديون فى اندونيسيا إلى الاستغاثة بحكومتهم فى هولندة ، وإلى مطالبة الممالئين لهم من الملوك فى اندونيسيا بمساعدتهم . وقد انجدتهم الحكومة فى هولندة بإرسال فرقة كاملة قوية إلى جاوة . ولقد لجأ الهولنديون ـ فى سبيل التغلب على الأمير ـ إلى أسوأ الطرق ؛ كإصدار الاعلان بالمكافأة الكبيرة لمن يأتى بالأمير حياً أو ميتا ، ومع ذلك لم يستطع الهولنديون القبض عليه ، فلجأوا إلى الخداع والغدر به ، إذ طالبوا بعقد مفاوضة الصلح بينهم وبينه فى ١٦ فبراير سنة ١٨٣٠ وأجّل الأمير هذه المفاوضة إلى مابعد حلول عيد الفطر من تلك السنة . وفى أثناء المفاوضة قبضوا عليه وأسروه بدلا من أن يفاوضوه ويتفاهموا معه ، فوقع الأمير فى قبضتهم بهذا الخداع المخزى ، ومع ذلك تقدم الأمير بشجاعته وهدوئه بطلب بسيط معقول ، وهو أن يتركوه حراً ليشتغل بالشؤون الدينية فقط ، ولكن الهولنديين رفضوا هذا الطلب واعتقلوه ثم اقتادوه إلى مدينة « سمارانج » ثم إلى جاكرتا (بتافيا) ومن هنا نفوه فى ٣ مارس سنة ١٨٣٠ إلى جزيرة « تندانو » ومن هناك إلى مكاسر فى جزيرة سيليبيس ، وعاش الأمير فى منفاه إلى أن لقى ربه فى ٨ فبراير سنة ١٨٥٥ .

ولئن مات الأمير ديپو نيجورو المجاهد الكبير فى منفاه البعيد ، بعد أن سجّل له تاريخ اندونيسيا صفحة مشرفة ، فقد لبثت روحه الجامحة الثائرة فى نفوس أبناء وطنه (§).

(٥) جاوه الوسطى بعد حرب الأمير ديپونيجورو

ولئن انتهت حرب الأمير ديپو نيجورو فى سنة ١٨٣٠ ولكن الأمن فى جاوة لم يستقر إلا سنة ١٨٥٠ ، وذلك بعد أن قامت الحكومة الهولندية بتطهير مملكة جاوة الوسطى من رجال الثورة ، ومن أتباع الأمير المجاهد الكبير ، ثم أخذت الحكومة جزءاً كبيراً من أراضى تلك المملكة تعويضا لها عما تحملته من تكاليف تلك الحرب الطويلة .

وبينما وضعت تلك الحرب أوزارها فى سنة ١٨٣٠ إذا بالحرب فى هولندة قد نشبت

بسبب ثورة البلجيكيين ضد الحكومة الهولندية ، فكانت كل من هاتين الحربين اللتين خاضتهما هولندة قد أثقلت ميزانيتها حتى أنفدتها ، وفى حين كانت المصادر القديمة للدخل مثل الملاحة والتجارة قد اختفت أيضاً ، ومصانع الغزل والنسيج فى هولندة التى كانت تعتمد على آلاتها القديمة لم تعد تستطيع منافسة الصناعة الانجليزية الحديثة . وهاجر كثير من العمال العاطلين فى هولندة إلى أمريكا . لهذا كله اضطرت الحكومة الهولندية إلى البحث عن مصدر جديد لدخلها ولتمويل ميزانيتها ، فلم تجده إلا فى اندونيسيا .

فوكلت تنظيم الحياة الاقتصادية فى جاوة إلى حاكمها فن دن بوشخ Van Den Bosch تنظيما يحقق الغرض (١) . وأخذ هذا الحاكم يطبق المبدأ « ضرورة تدخل الحكومة فى جميع مرافق الحياة الاقتصادية » وأصدر قانوناً جديداً إسمه Culture Stelsel أى قانون الزراعة ، وهو يقضى أولا بإجبار الأهالى على زراعة جزء كبير من أراضيهم بالمحاصيل التى تحتاجها أسواق أوروبا ، مثل قصب السكر والبن والنيلة والتوابل وغيرها ، ويقضى ثانياً بإجبار الأهالى على تسليم المحاصيل الزراعية إلى الحكومة بدون مقابل ، بحجة أن الحكومة تقوم بتعمير البلاد وبإصلاحها وبالمحافظة على الأمن العام ، وفى الحقيقة أن الحكومة الهولندية كانت في حاجة شديدة إلى الأموال الكثيرة لتسديد ماعليها من الديون الناشئة من حروبها المتتالية ضد نابليون وضد بلجيكا وحربها ضد الأمير ديپونيجورو .

وفى ذلك الوقت كان الهولنديون ينقسمون إلى قسمين : قسم الأحرار وقسم المحافظين . الأول يرى ضرورة إلغاء جميع القيود التى كانت تقيد التجارة وتغل حرية الأهالى فى اندونيسيا ، وكذلك إلغاء أعمال السخرة التى كانت تفرض على الأهالى ، وإلغاء الضرائب على الأراضى . واقترحوا توسيع مزارع الحكومة كوسيلة لزيادة دخل الحكومة . أما القسم الآخر قسم المحافظين ، يتمسكون بضرورة إجبار الأهالى على زراعة أراضيهم بالمحصولات الرائجة فى أوروبا ، وكذلك فرض الضرائب على الأهالى وعلى الأراضى الزراعية .

وكان هذا القسم الأخير هو الذى ينتصر ، وآراؤه هى التى تنفذ . فقامت الحكومة بتنفيذ هذه الآراء ، وأصبح دخلها من الضرائب المفروضة على الأهالى وعلى الأراضى فى أواخر القرن التاسع عشر أكثر من دخلها الناتج من احتكارها لتصريف محاصيل البلاد . وكان نظام جباية هذه الضرائب بعيداً كل البعد عن العدالة ، إذ أنه لايتفق والتطورات التى حدثت فى اندونيسيا فى ذلك الوقت ، مثل زيادة عدد الأجانب فى البلاد وزيادة أملاكهم وزيادة عدد أصحاب

(١) عن كتاب « تاريخ جزائر الهند الهولندية » لمستر فلاك السابق ذكره ، ص ١٥٤ .

الأراضى منهم . وكانت ثلاثة أرباع الضرائب فى أواخر القرن التاسع عشر تجبى من الأهالى فقط . وعلى من لا يملك الأراضى من الأهالى أن يشتغل بأعمال الحكومة إجباريا مدة ستة وستين يوما كل سنة .

ومن نتائج هذه السياسة الهولندية فى اندونيسيا «سياسة التوجيهات الاقتصادية الحكومية» وبسبب نجاح الحكومة فى تطبيقها فى هذه الجزائر الغنية ، وبالأخص فى جاوة - كما لخصنا آنفا - أصبحت اندونيسيا محط أنظار الهولنديين قاطبة ، ومحور أحاديث مجتمعاتهم . وكانت هذه الجزائر معروفة عند عامة الشعب الهولندى باسم « الشرق » فقط . وقد خامرتهم الآمال فى أن يذهبوا إلى الشرق ، ويعيشوا فيها إلى أن يموتوا ، وبالأخص عند الطبقة الوسطى المتعلمة منهم . كل هذا يزيد موقف هولندة فى اندونيسيا قوة ونفوذاً . (١)

وكان الدستور الهولندى الصادر فى سنة ١٨١٥ يخول للملك السلطة التامة فى إدارة المستعمرات بدون أى تدخل من قبل البرلمان . ولكن السلطة الفعلية قد انتقلت من الملك إلى أيدى الرجال الأكفاء من الطبقة الوسطى فى سنة ١٨٤٨ بموجب الدستور المعدل فى تلك السنة ، الذى ينص على أن الملك بواسطة وزير المستعمرات يقدم سنوياً التقارير عن الحالة فى اندونيسيا إلى البرلمان ، ومع ذلك فهذه الرقابة البرلمانية على سياسة الحكومة لم تنفذ إلا فى سنة ١٨٦٤ ، وذلك بعد صدور قانون الحسابات The Accountant Act فى تلك السنة الذى ينص على أن ميزانية الحكومة الهولندية فى اندونيسيا يجب أن يقرها البرلمان فى هولندة . وكان كل من الحزبين الأحرار والمحافظين فى هولندة يؤيد الرأى القائل : بأنه يجب على اندونيسيا المساهمة المادية فى تعميم الرخاء والرفاهية فى هولندة . ولذلك كان الجزء الكبير من ميزانية الحكومة فى اندونيسيا يحوّل سنوياً إلى هولندة ، وذلك زيادة على ما سال إلى هولندة فى صور متعددة من الدخل مثل الأرباح التى ينالها التجار الهولنديون ، والرواتب الكبيرة التى يتقاضاها الموظفون الهولنديون فى اندونيسيا .

ومن ناحية الإندونيسيين كانت نتيجة هذه السياسة « سياسة إرغام الأهالى على التوجيهات الاقتصادية الحكومية » قلة المواد الغذائية وانتشار المجاعة ، حتى توفى جوعاً حوالى مائة ألف شخص فى منطقة سيمارانج فى المدة التى انقضت ما بين شهر أكتوبر سنة ١٨٤٩ وشهر مارس سنة ١٨٥٠ .

وكانت الحكومة تكسب كثيراً من هذه السياسة « سياسة تقييد الأهالى بتلك الأغلال

---

(١) راجع ,, تاريخ الهند الشرقية الهولندية ,, لمستر فلاك . السابق ذكره فى ص ٣٤ .

الاقتصادية ، حتى بلغت أرباح أو دخل الحكومة الصافى منها من سنة ١٨٣١ إلى سنة ١٨٧٧ حوالى ثمانمائة وثلاثة وعشرين مليوناً من الروبيات . وقد ظلت هذه السياسة مستمرة إلى أوائل الحرب العالمية الأولى ، حيث لم تلغ زراعة البن الإجبارية إلا فى سنة ١٩١٥ . وكانت الحكومة الهولندية خلال تلك المدة الطويلة تؤجر الأسواق الأسبوعية إلى الصينيين ، وهم أحرار فى جباية الضرائب - كما يشاؤون - من الأهالى الذين جاءوا إلى تلك الأسواق لبيع محاصيلهم الزراعية ومنتجاتهم اليدوية . وبعبارة أخرى كانت الحكومة تتخذ نظام الالتزامات ، إذ كان الصينيون يتعاقدون مع الحكومة بالتزامات ، يدفعون بموجبها إلى الحكومة مبلغاً معيناً من المال ، ثم يقومون بدورهم بجباية الضرائب من الأهالى حسب رأيهم وتقديرهم فقط ، وبالطبع كان رأيهم فى ذلك يتجه إلى كثرة أرباحهم . واستمر هذا النظام إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى .

وفى سنة ١٨٧٠ أصدرت الحكومة قانوناً آخر مفاده أن للحكومة الحق فى تأجير الأراضى البور إلى الهولنديين والأوروبيين لمدة خمس وسبعين سنة ، ونشأت بذلك فى اندونيسيا مزارع واسعة كثيرة Onderneming يمتلكها الهولنديون الأغنياء أو الشركات الأجنبية الزراعية . وهذه المزارع الكثيرة الواسعة ظلت باقية إلى نشوب الحرب العالمية الثانية يمتلكها نفس الملاك حيث لاتنتهى مدة اتفاق تأجيرها إلا بعد مرور خمس وسبعين سنة ،وقد بلغت مدة الاتفاق فى بعض الأحيان تسعاً وتسعين سنة من تاريخ عقد الاتفاق .

(٦) — أحوال جزائر اندونيسيا الأخرى بعد استقرار الحكومة الهولندية فى جاوة

بعد أن حلت سلطة هولندة محل سلطة انجلترا فى اندونيسيا اتسعت ممتلكاتها تدريجياً ، فكانت تستولى على ممالك اندونيسيا واحدة بعد أخرى عن طريق القوة والعنف حيناً ، وعن طريق الحيلة والدسائس أحياناً . ويمكن أن نلخص هذه الأحوال فى ثلاث مراحل تاريخية :

(ا) المرحلة الاولى

أبدت هذه المرحلة من سنة ١٨١٦ وامتدت إلى سنة ١٨٥٠ ، ويمكن أن نسمى هـــذه المرحلة « مرحلة الإثراء والتأسيس » بالنسبة لهولندة فى اندونيسيا . وسبق أن قلنا إن هولندة قـــد تحملت خسارة كبيرة وديوناً كثيرة نتيجة دخولها فى حروب متتالية ضد انجلترا وبلجيكا وضد الأمير ديبونيجورو . فطبيعى أن تتجه جهود الهولنديين إلى جمع الأموال بأى طريق كان ، لكى تستطيع تسديد تلك الديون المتراكمة ، وزيادة على ذلك كان

الهولنديون يسعون بكل جهودهم فى تقوية مركزهم الاقتصادى والسياسى فى اندونيسيا . ولكنهم لم يتمكنوا فى هذه المرحلة من تعميم اهتمامهم فى جميع تلك الممتلكات المترامية الأطراف ، وذلك لقلة عددهم من ناحية ، ولعدم وجود الرأسمال الكافى فى أيديهم من ناحية أخرى ، فضلا عن مقاومة الأهالى فى كثير من مناطق اندونيسيا . فكاد اهتمام الهولنديين ينحصر فى جزيرة جاوة فقط . ومع ذلك كانوا ينتهزون كل فرصة لتوسيع ممتلكاتهم ولبسط نفوذهم .

وكثيراً ما كانت هذه الفرص تأتى من قبل بعض ملوك اندونيسيا أنفسهم، الذين يختلف بعضهم مع بعض . فيطلب الضعفاء منهم المساعدة من الهولنديين ، وكان الهولنديون لايترددون فى إسداء هذه المساعدة « كطعم » بسيط للغنائم التى سيحصلون عليها مقابل هذه المساعدة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد كان الهولنديون يعطون هذه المساعدة خوفاً من أن يسبقهم فى ذلك الانجليز أو غيرهم من الأوروبيين، خصوصاً وأن الانجليز كانوا لايزالون فى ذلك الوقت يسيطرون على سومطرة الجنوبية، وعلى جزيرة « نياس » الواقعة فى غرب سومطرة. وكان الحاكم رفيلس الانجليزى - كما قلنا - يطمع دائماً فى أن يبسط سلطته فى بعض تلك الجزائر الغنية .

(ب) المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة من سنة ١٨٥٠ وامتدت إلى سنة ١٩٠٤ . فى هذه الفترة من الزمن عنيت الحكومة الهولندية فى اندونيسيا بتوسيع ممتلكاتها ، فلقيت مقاومة عنيفة من الأهالى، ومن بعض ملوك اندونيسيا مثل مملكة آتشيه فى شمالى سومطرة التى أعلنت حربا مقدسة ضد هولندة فى سنة ١٨٧٣ . ولم تنته هذه الحرب إلا فى سنة ١٩٠٤ ، كما سنرى فى فصل آخر . وقام أهالى جزيرة « لومبؤ » الواقعة فى شرق جزيرة بالى المشهورة بحرب عنيفة ضد هولندة .

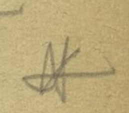
(ج) المرحلة الثالثة : من سنة ١٩٠٤ إلى قبيل الحرب العالمية الأولى

فقد تغلبت هولندة فى أوائل هـذا القرن على جميع ملوك اندونيسيا تقريبا . وكان الهولنديون قلما يتغلبون على هؤلاء الملوك بطريق القوة العسكرية ، وإنما عن طريق الحيلة والغدر حيناً ، وبوسائل الفتن والدسائس أحيانا ، وكانوا ينتهزون دائماً فرصة نشوب الاحتكاك بين هؤلاء الملوك لبسط نفوذهم وسلطتهم . وقال الأستاذ صالح جودت فى كتابه « الملايو » الذى كتبه فى سنة ١٩٠٨ « وكان من ضمن سياسة الهولنديين أن يعقدوا معاهدات ودية مع ضعاف الملوك والسلاطين لقهر أقويائهم ، وينصرون الضعيف على القوى حتى يقهروه ، ثم



ينقلبون على الضعيف فيدحرونه ، حتى استتب لهم - بسياسة التفريق - حكم هذه البلاد ، وقد جاء فيه أيضا ما يأتى « واتخذت الحكومة الهولندية فى الوصول إلى غايتها من حكم هذه الأمم طريقة خفية ، فهى تحكمها باسم ملوكها وذلك لأن للملوك أو « الراجات » نفوذ من قديم الزمان فى رعيتهم . فهولندة تولى السلطان أو « الراجا » وتجتهد فى انتخابه من بين المتنافسين على المُلك ، ليكون له أعداء يخشاهم ليلجأ لهولندة لتحميه منهم ، فيبقى من جهة محتاجاً لحمايتها ، ومن جهة أخرى مديناً بالمُلك لها . ثم هى تنقده مرتباً سنوياً قد يبلغ عشرات الآلاف من الدنانير ، فتضمن بذلك إخلاصه لها ، ثم تبقى له قصره وحاشيته ومظاهر ملكه ، فتراه فى الظاهر الأمير المحترم المطاع ، وما هو فى الحقيقة إلا خادم هولندة المطيع (١) » .

هكذا كانت هولندة ترغم هؤلاء الملوك واحداً بعد الآخر على إبرام المعاهدة التى كانوا يسمونها « المعاهدة القصيرة Korte Verklaring وهى تقضى بوجوب اعتراف الملك بسلطة الحكومة الهولندية على مملكته مع استبقاء سيادته الإسمية فيها . ومازال هذا النظام إلى قبيل الحرب العالمية الثانية نافذاً على حوالى ثلثمائة وثلاثين ملكا .



ويحسن بنا الآن أن نذكر ، على سبيل المثال لا الحصر ، نبذة من تاريخ بعض ملوك اندونيسيا أو ممالكها ، التى خضعت أو دخلت تحت سلطة هولندة ، ونترك الأخرى لصفحات التاريخ العام .

١ — أخضعت هولندة جزيرة « لومبؤ » الواقعة فى شرق جزيرة « بالى » وذلك فى سنة ١٨٩٤ بعد أن جردتها هولندة من أسطولها أثناء القتال الطويل بينهما ، ثم أسرت ملك تلك المملكة ، ونفته إلى مدينة جاكرتا (بتافيا) حتى توفى فيها .

٢ — ثم أخضعت بعد ذلك جزيرة « بالى » نفسها فى سنة ١٩٠٦ .

٣ — واستطاعت هولندة فى سنة ١٩٠٨ التغلب على مقاومة الأهالى الأخيرة في جزيرة « سومباوا » الواقعة فى شرق جزيرة لومبؤ .

٤ — وأخضعت آخر الممالك فى جزيرة سيليبيس فى سنة ١٩٠٥ وذلك بإرغام ملك « واتمپونى » على توقيع معاهدة الخضوع لسلطتها فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بعد انهزام جيش هذا الملك فى المعركة ، وأتبع ذلك استسلام ملك « جوا » فى نفس الجزيرة اليها فى عام ١٩٠٨ .

٥ — خضعت مملكة بورنيو لسلطة هولندة فى سنة ١٩٠٥ وذلك بعد أن توفى ملكها

---

(١) من كتاب ,, الملايو ,, للاستاذ صالح جودت طبع بالقاهرة سنة ١٩٠٨ .

(٢) من كتاب ,, حاضر العالم الاسلامى ,, تعليق للامير شكيب أرسلان فيه .

السلطان محمد سيمان» فى يناير من تلك السنة أثناء المعركة بينه و بين الهولنديين فى مدينة «براس كونينج Beras Kuning».

٦ — كانت مملكة «رنغات Rengat» فى شرقى سومطرة قد دخلت تحت سلطة هولندة فى سنة ١٨٩٠ وذلك بعد وفاة ملكها «راجا عبد الله» وتولى ابنه راجا ابراهيم العرش.

٧ — دخلت مملكة «جمبى» فى سومطرة الشرقية تحت سلطة هولندة فى سنة ١٩٠٤ وذلك بعد وفاة ملكها السلطان محمد طه.

٨ — أما مملكة «رياو» فى الجزيرة الجميلة المسماة بهذا الاسم الواقعة فى شرق سومطرة قرب سنغافورة فقد أخضعتها هولندة لسلطتها فى عام ١٩١١.

٩ — دخلت مملكة آتشيه العظيمة تحت سلطة الحكومة الهولندية فى سنة ١٩٠٤. وجاء فى كتاب «حاضر العالم الإسلامى» الذى عاق عليه المرحوم الأمير شكيب أرسلان ما يأتى: وكان لهؤلاء المسلمين هناك (اندونيسيا) سلاطين وأمراء مستقلون، فما زالت هولندة تتغلب على واحد بعد واحد حتى أخضعتهم لسلطتها تماماً، وكان استصفاء استقلالهم فى إخضاع «توانج كو محمد دافوت» سلطان آتشيه الذى دخل تحت حماية هولندة سنة ١٩٠٤».

وقال بعض المؤرخين إن إخضاع هولندة مملكة آتشيه لسلطتها فى سنة ١٩٠٤ هو القضاء على آخر استقلال اندونيسيا، مع أن الحروب فى بعض أجزائها الأخرى لا تزال مشتعلة إلى سنة ١٩١١، بل وقد امتدت إلى قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى. ولعل سبب هذا القول يرجع إلى أن حرب آتشيه كانت أروع الحروب فى اندونيسيا نظراً لشدة مقاومة هذه المملكة ضد الغزو الهولندى، وتتجلى فيها بسالة الإندونيسيين الآتشويين، وشجاعتهم فى الدفاع عن حريتهم واستقلال بلادهم - كما سنسرد الآن نبذة من تاريخ تلك الحرب المقدسة الطويلة، مع الاهتمام ببيان أسبابها ونتائجها الاقتصادية والسياسية.

(٧) حرب آتشيه ضد هولندة (١٨٧٣ — ١٩٠٤)

أرى أن أكمل بحثى فى هذه الرسالة بذكر بيان وجيز عن الحرب التى قامت بين مملكة آتشيه والحكومة الهولندية، وهى إحدى الحروب الكثيرة التى خاضها الإندونيسيون فى سبيل مقاومة اعتداء هولندة على حرمة بلادهم بغية الاستعمار والاستغلال.

إن هذه المملكة بعد انتهاء ما نشب فى داخلها من نزاع وخلافات، عادت تسترد من جديد قوتها وعظمتها، مصطبغة بالصبغة الإسلامية أكثر من ذى قبل، حتى لقد اعتقد الآتشيويون

فى أن بلادهم أرض حرام ، فعليهم أن لا يمكنوا الكفار (الهولنديين) من أن يطأوا بأقدامهم فيها ، فأعلنوا « حرباً مقدسة » على الهولنديين الذين أرادوا أن يبسطوا سلطتهم عليها .

وكانت الحرب من أروع حروب اندونيسيا ، إذ أنها استمرت مدة واحد وثلاثين سنة ، بدأت سنة ١٨٧٣ وما انتهت إلا سنة ١٩٠٤ . وقد كلفت هذه الحرب الطويلة الحكومة الهولندية نفقات باهظة بلغت حتى سنة ١٨٨٤ مائة وخمسين مليون روبية ، وكلفتها بعد ذلك الوقت سبعة ملايين روبية كل سنة إلى أن تم لهولندة إخضاعها فى سنة ١٩٠٤ .

كانت هذه المملكة بعد أن نجح سكانها فى التوفيق بين « حكم العادة » وبين الشريعة الإسلامية - كما قدمناه - تتكون من عـــدة ولايات متحدة ، كل ولاية مستقلة استقلالا داخلياً ، فأصبح مركز هذه المملكة يتقوى شيئاً فشيئاً ، وذلك بفضل متانة أوضاعها السياسية والاجتماعية والدينية ، كما أصبحت السيادة الخارجية فيها تتركز فى يد السلطان وحده ، وكان الشعب يحب السلطان كثيراً فيفديه بكل ما يملكه من الأموال والأنفس إخلاصاً له وولاء . وبذلك أصبحت هذه الدولة أقوى دول اندونيسيا فى القرنين السادس والسابع عشر[1] .

أسباب الحرب

كانت الحكومة الهولندية قد أبرمت سنة ١٨٥٧ معاهدة الصداقة بينها وبين السلطان ابراهيم منصور شاه ، سلطان آتشيه إذ ذاك . وهذه المعاهدة تقضى على هولندة بالاعتراف بسيادة مملكة آتشيه ، مقابل ضمان سلطان آتشيه سلامة تجارة هولندة فى شواطىء مملكته .

وفى سنة ١٨٥٨ عقدت هولندة اتفاقاً آخر مع سلطان سياق « Siak » الواقعة فى شرقى سومطرة ، ينص على اعتراف هولندة بالسلطان ، وعلى خضوعه لسلطة هولندة . مع أن تلك المملكة وقتئذ كانت تابعة لسيادة مملكة آتشيه . وطبيعى أن لا ترضى مملكة آتشيه بذلك الاتفاق الذى يمس سيادتها ، ويقلل من سلطتها . فثار غضب الآتشويين وهاجموا معسكر هولندة فى ميناء « باتوبارا » واستولوا على أسطولها ، الذى كان راسياً فيها .

أصبحت شواطىء شمالى سومطرة منذ سنة ١٨٦٩ أى بعد فتح قناة السويس مزدحمة بالسفن التجارية . فلا غرابة أن اشتدت رغبة الهولنديين فى امتلاك الموانىء فى شواطىء آتشيه الشمالية . وذلك لكى يسهل عليهم تموين سفنهم بالوقود من ناحية ، ولكى يسيطروا على الممر التجارى البحرى فى مضيق « ملقا » الذى يوصل بين بحر الصين الجنوبى وبين المحيط

(1) Bernard H. M. Vlekke : The Netherlands and the United States 1945.

الهندى . ولكن الآتشويين أرادوا الاحتفاظ به . وبهذا تجددت المعركة بينهم وبين الهولنديين، وكان الانجليز لايساعدون الهولنديين ، لأنهم يعتمدون فى سلامة تجارتهم فى تلك المنطقة على معاهدة لندن التى أبرمت بين انجلترا وبين هولندة فى سنة ١٨٢٤ ، وهى تقضى على هولندة ضمان سلامة الملاحة فى بحار مملكة آتشيه ، وعلى أن لا يكون لانجلترا أى مطلب فى جزيرة سومطرة ، ثم اتفقت انجلترا مع هولندة فى سنة ١٨٧٢ على عقد معاهدة أخرى تحل محل معاهدة لندن ، سميت بمعاهدة سومطرة ، وهى تقضى على هولندة أن تعمل فى سومطرة ما تشاء ، مقابل استيلاء انجلترا على كينا شرقى أفريقيا ، وأن تكون لانجلترا أيضاً حرية التجارة فى مملكة «سياق» وفى سومطرة عموماً . أما مملكة آتشيه فكانت بصفتها مملكة ذات سيادة تستطيع أن تعقد أى اتفاق أو معاهدة مع الدول الأخرى ، مثل تركيا وايطالية وامريكا وفرنسا .

وابتدأت هولندة بإشعال نيران الفتن داخل مملكة آتشيه ، فجاءت تساعد الحكام والأمراء فيها كلما نشب النزاع بينهم وبين السلطان . وكان تدخل هولندة هذا يزيد غليان دم الآتشويين ضد الهولنديين ، فأرسل سلطان آتشيه وفداً لمقابلة الحاكم الهولندى فى جزيرة «رياو» القريبة من سنغافورة ، وذلك للتفاهم معه فيما ينبغى أن تكون عليه علاقة هولندة مع مملكة آتشيه ، وأسفرت المفاوضة عن موافقة الحاكم الهولندى على ما اقترحه وفد آتشيه . ولكن الوفد كان يشك فى إخلاص هولندة فى تطبيق ما اتفقوا عليه ، لذلك زار الوفد عند مروره بمدينة سنغافورة قنصل إيطاليا وأمريكا . وطلب منهما المساعدة إذا قامت الحرب بين آتشيه وبين هولندة ، كما حاول الوفد أيضاً جس نبض فرنسا بزيارة قنصلها فى تلك المدينة .

ولما عرفت هولندة تلك الخطة السياسية أسرعت إلى إرسال وكيل «المجلس الهولندى Vice President of Raad van Indie إلى آتشيه ، ومعه أربع سفن مجهزة بثلاثة آلاف وثمانمائة عسكرى ، وذلك لخوف هولندة من مجىء مساعدة أمريكا وغيرها من الدول الأجنبية حسب مباحثات وفد آتشيه فى سنغافورة مع قناصل تلك الدول . وبدأت هولندة بمهاجمة آتشيه بذلك الجيش ، وذلك فى سنة ١٨٧٣ .

وأخيراً بعد أن أظهر الآشيويون طوال تلك المدة الطويلة من الحرب الضروس البسالة والشجاعة ، شاء القدر أن يضطروا إلى إلقاء السلاح فى سنة ١٩٠٤ . ولئن كانت الأسلحة الفتاكة قد استطاعت أن تخمد مقاومتهم المجيدة ، فإنها لم تستطع أبداً أن تطفىء الجذوة المتأججة فى قلوبهم ، والتى لابد لها من أن تندلع مرة بعد أخرى . وفعلا فقد استمرت الاضطرابات فى تلك المملكة إلى سنة ١٩١٣ أى إلى قبيل اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى ، وقد اندلعت مرة أخرى فى سنة ١٩٤٥ ، فإن الأيام تدور والتاريخ يعيد نفسه .

(§) وقد بنى الأهالى سبعة مقابر لقائدهم العظيم « تنكو عمر » فى تلك الحرب ، حتى إذا ماهدم العدو أحدها بقى غيره ذكرى خالدة لجهاده المجيد ، ورمزاً للثورة على الظلم والاستعمار ، ولا يزال الأهالى يزورون هذه المقابر كل سنة تعظيما واحتراماً لذلك القائد العظيم .

وكان المستعمرون - كما قلنا سابقاً - لا يستطيعون إخضاع هذه المملكة القوية بالقوة العسكرية وحدها ، وإنما أخضعوها لسلطتهم أيضا عن طريق آخر ، وهو أن هولندة كانت ترسل إلى آتشيه كتابها وأدبائها وعلمائها ليدرسوا دراسة مستفيضة تاريخ هذا الشعب الباسل ، وأسرار هذه المملكة ، وليعرفوا من الذى يحكمها ويملك السلطة والنفوذ من بين حكامها ، لكى يسهل عليهم إيقاع الإنشقاق فى صفوف هؤلاء الحكام ، وليدرك هؤلاء الكتاب عن كثب كيف يعيش هذا الشعب وكيف يحكم ، وفيم يفكر وماذا يؤمن به ، وما هى أوضاعه الإجتماعية والسياسية ، إلى غير ذلك من أحوال ذلك الشعب الباسل . لأنهم يعرفون تماماً بأن الحاضر ما هو إلا امتداد للماضى ، فبناء الحاضر أو تدميره لا يمكن إلا بدراسة الماضى وعلى أساسها .

ومن أعظم أولئك الكتاب والعلماء وأكثرهم تأثيراً فى تغيير اتجاه تاريخ هذه المملكة هو الدكتور « سنوك هورجرونية » الذى أشرنا إلى بعض أقواله سابقاً . ومن آراء هذا العالم الهولندى : أن مكة المكرمة ليست مجرد المركز الدينى ، ولكنها مركز سياسى أيضاً للمسلمين ومنهم الإندونيسيون . لذلك من الواجب على الساسة الهولنديين فى اندونيسيا مصاحبة رؤساء الإسلام فى تلك المدينة المقدسة . واتبعت الحكومة الهولندية هذا الرأى ، لما لصاحبه من أثر كبير على سياستها فى مستعمراتها . وكان هذا المستشرق الهولندى هو أول من قام بتنفيذ رأيه ، إذ سافر إلى مكة ، وأقام فيها متنكراً بزى المسلم - على ما أذكر مدة أربع سنوات - وكان يدرس خلالها الدين الإسلامى واللغة العربية ، وقد درسهما أيضاً فى الأزهر الشريف بمصر ، حتى ألم بهما إلماماً تاماً وترجع استطاعة هولندة إخضاع مملكة آتشيه الإسلامية إلى الجهود التى بذلها هذا المستشرق الذى تنكر ودرس تلك المملكة من جميع النواحى ؛ من طبيعة أهاليها وتضاريس أراضيها وحصونها المنيعة وأوضاعها الاجتماعية والسياسية والقضائية والاقتصادية وما إلى ذلك . كان يدرسها دراسة دقيقة استغرقت مدة طويلة ، حيث عاش طول هذه المدة متنكراً فى زى المسلمين وسط هؤلاء المحافظين على دينهم وعاداتهم ، ثم رجع إلى هولندة ، وكتب عنها عدة كتب ونشر مقالات كثيرة ، وأصبح بعد ذلك مستشاراً للحكومة الهولندية يساعدها فى تسيير تلك الحرب . كما أصبح أعظم رجال الحكومة : يدير شؤنها التى تمس الإسلام واللغة العربية فى اندونيسيا .

وقد كتب عن مملكة آتشيه كتاباً خاصا بها فى مجلدين كبيرين ، إسمه « سكان

آتشيه The Achehnese ، ومن أقواله فيه ما يأتى : « إذا أردنا أن نعرف حقيقة أوضاع الحياة السياسية والاجتماعية فى آتشيه لابد لنا - فى حالة عدم وجود المراجع عنها - أن نقوم نحن بدراسة نظمها السياسية والقضائية والعائلية التى لا يزال الآشيويون يمارسونها إلى الآن . وبهذه الطريقة سنعثر أولا على بعض الحكام الأقوياء الذين هم مصدر النشاط والحركة فى تلك المملكة ، وسنعثر ثانياً على مدى تغلغل الدين الإسلامى فيها ، وكذلك أهمية قانون عاداتهم القومية »(١) .

وفى الحقيقة ، كانت تقارير المستشرق الدكتور سنوك وغيره من الكتاب الهولنديين هى التى فتحت للمستعمرين ولسياستهم منفذاً ، وأفسحت لهم طرقاً لتشتيت قوة هذه المملكة ، ثم للتدخل فى شؤونها ، حتى استطاعوا أن يبسطوا نفوذهم وسلطتهم الاستعمارية فى هذه المملكة . ومن أهم النقط التى اكتشفوها للتدخل - الخلاف الذى كان موجوداً بين وجهة نظر حكام البلاد وبين وجهة نظر علماء الدين فى تطبيق القوانين ، ووجود تنازع السلطة بين الطرفين . وكلا الطرفين يتمتع بتأييد الشعب أو الرأى العام - كما أشرنا اليه من قبل . فلا شك أن بين هاتين السلطتين منفذاً للتدخل ، قد يكون واسعاً إذا كان كل من الطرفين لا ينصف ولا يشعر بهذا الخطر ، فبوصول المستعمرين إلى هذا المنفذ - منفذ التفريق والتشتيت - كان لهم فى قلب هذه المملكة حصن منيع ، اتخذوه نقطة الارتكاز للوثوب على السلطة والسيادة فيها . وقد كان لهذه السياسة شأن أشد فتكا من الدبابات والمدافع ، وأكثر تدميراً من الطائرات والقنابل .

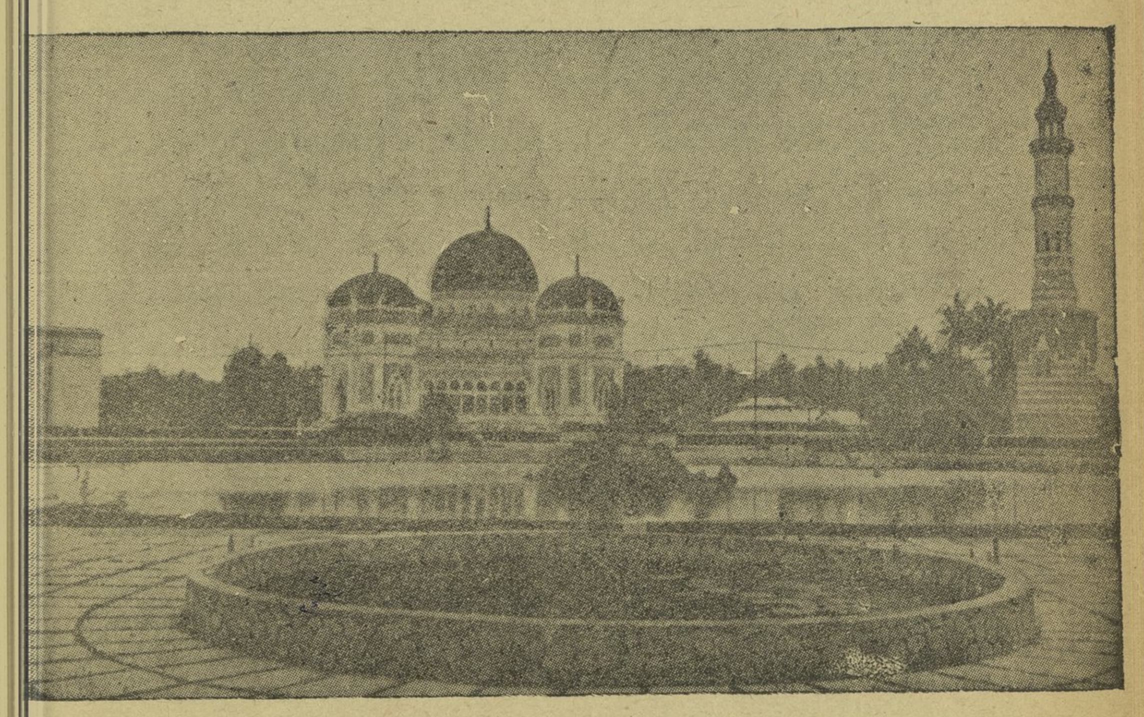
٨ — حرب قوم « پدرى » فى سومطرة الغربية

تكلمنا بوجه عام فى صفحة ٥٥ إلى صفحة ٥٩ عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى مملكة « مينَنكابو » فى سومطرة الغربية . والآن نكمل هذا البحث بذكر نبذة تاريخية عن تلك الحرب التى قامت فيها حينما أراد الهولنديون الاستيلاء على هذه المملكة .

نزل الهولنديون فى ساحل سومطرة الغربى سنة ١٨١٩ . وفى تلك المملكة كانت قد تأسست جمعية دينية سياسية إسمها قوم « پدرى » وذلك قبل وصول الهولنديين إليها . وكلمة « پدرى » معناها « بيضاء » . فكانت هذه التسمية إشارة إلى بياض الملابس وطهارة القلوب ، إذ أنهم يلبسون الملابس البيضاء رمزاً للنظافة ، ويبثون فى نفوس الأهالى التعاليم الإسلامية الغراء . وقد نظموا هذه الحركة تنظيما سياسياً ، وجهزوها بالقوة العسكرية والروحية رغبة منهم فى تطبيق ما جاء فى الحديث الشريف « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فمن لم يستطع فبلسانه ، ومن لم

(1) Dr. Snouck Hurgronje : The Achehnese

يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » . وقد قاموا بتعميم هذه الحركة بالخطب والمناقشات ، وبإنشاء فروع كثيرة لجمعيتهم فى القرى والمدن وخاصة فى الأحياء الشعبية . وكان الجمهور من الشعب يقبلون على هذه الدعوة ، ويتحمسون فى التمسك بها ، لأنها ليست دعوة إسلامية فحسب ، ولكنها إحياء وتطبيق أيضاً لتقاليدهم وعاداتهم ، التى تغلغت فى نفوسهم منذ زمن بعيد . فسرعان ما نشبت معركة بين هذه الجمعية وبين الأمراء والحكام الذين كانوا منغمسين فى الملذات والمنكرات ، غير مهتمين بأمور الشعب وبمصالحه ورفاهيته .



(۞) ,, مسجد رايا ،، من أجمل الجوامع فى اندونيسيا وقد أصبح أثراً بعد عين من تأثير القنابل الهولندية ... !

وعقب انتصار أولئك القوم « پدرى » فى تلك المعركة قاموا بتنظيم صفوفهم من جديد تنظيما سياسياً وإدارياً ، وأنشأوا اتحاد الحكام الذى يسمونه « اتحاد ثمانية أنمار » وهم ثمانية حكام من العلماء ذوى السلطة . وبهذا التنظيم استطاعوا توسيع سلطتهم حتى أخضعوا تلك المملكة كلها ، ثم وصلت أيضاً سلطتهم إلى سومطرة الجنوبية وإلى شرقيها الجنوبى ثم إلى مملكة « منداهيلينج وباتق » الواقعتين فى شمال هذه المملكة .

أدى هذا التوسع إلى قلق الهولنديين الذين نزلوا فى سواحل سومطرة الغربية ، فاتفقوا مع

بقايا أسرة الملك والحكام القدماء على الهجوم على مملكة قوم « پدرى » وبهذا نشبت الحرب بينهما ، ودارت رحاها فى أوقات متقاطعة من سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٣٧ .

وكان الشيخ مصطفى سحاب ، العالم المعروف بين علماء الإسلام بلقب « إمام بونجول » ، هو القائد الأعظم والزعيم الأول للإندونيسيين فى تلك الحرب الدفاعية . وقد أظهر هـذا القائد شجاعته وبراعته فى قيادة شعبه وجيوشه خلال تلك الحرب الطويلة . ولـكن القدر لم يـكن حليفه ، إذ أن الجيش الهولندى بسبب النجدات التى أرسلتها الحكومة الهولندية واحدة تلو الأخرى ، قد تمـكن من القبض عليه فى شهر أكتوبر سنة ٨٣٧ ، فاقتاده إلى جاوة ، ومن هناك نفته الحـكومة الهولندية إلى « أمبون » ، إحدى جزائر الملوك ، ثم إلى « مينادو » فى جزيرة سيليبيس ، ثم إلى « كوكاس » ، وأخيراً إلى « لوتا » ، حتى لقى منيته فيها فى شهر نوفمبر سنة ١٨٦٤ .

(§) لئن انتهت حرب قوم « پدرى » ولئن توفى زعيمها ، فإن الصراع لأجل الحرية لم ينته بعد ، وإنما ينقلب من الصراع بالقوة العسكرية والأسلحة إلى الصراع بقوة الحق وبمتانة المبادىء ، حيث أصبحت دائرة « مينـنكابو » فى اندونيسيا منذ ذلك الوقت منبعاً خصيباً للحركات الفـكرية والدينية والاستقلالية . الأمر الذى لا يمـكن أن يغفله الباحث عن حالة اندونيسيا السياسية فى الماضى وفى المستقبل (§) .

(٩) خلاصة حالة اندونيسيا الاقتصادية قبل الحرب العالمية الأولى وفى خلالها

كانت حالة اندونيسيا الاقتصادية ـ التى تتمثل فى محاصيلها الزراعية والمعدنية والحيوانيـة كما قلنا ـ قد تغيرت تغيراً محسوساً منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، سواء كان ذلك التغيير فى طرق إنتاج هذه المواد الأولية أو فى توزيعها وتصريفها أو فى نوعها وكمياتها . وذلك لعدة أسباب ، بعضها ناتج عن التغيير الواضح فى سياسة الحـكومة الهولندية نفسها ، إذ كانت سياسة الحـكومة الاقتصادية منذ سنة ١٨٧٠ قد تأثرت بآراء حزب الأحرار فى هولندة ، التى ترمى إلى إلغاء نظام تدخل الحـكومة فى الزراعة والاحتكار فى التجارة ، وتذهب إلى تطبيق مبـدأ الحرية الذى اتخـذ له شعاراً القول المأثور « اتركه يعمل واتركه يمر » Laissez faire laissez passer ، ولأسباب أخرى نشأت من التطورات التى حدثت فى العالم ، مثل التقدم الاقتصادى السريع فى أوروبا وأمريكا ، الذى يعبرون عنه بالثورة الصناعية ، وهى تتطلب جلب المواد الأولية لها من الأقاليم البعيدة التى تنتجها ، كما أنها تحتاج إلى الأسواق الواسعة ، وكـذلك فتح قنـاة السويس التى قربت المسافة بين الشرق والغرب ، الأمر الذى أدى إلى

انخفاض تكاليف النقل وتقليل مدته ، وإلى اتساع أسواق محاصيل الشرق ، وانخفاض أسعارها ، وإلى غير ذلك من آثارها الكثيرة .

ومنذ أوائل هذا القرن كانت المعارك الدامية بين الهولنديين والإندونيسيين التي لخصناها قد انتهت تقريباً . لذلك بدأ الهولنديون استغلال اندونيسيا استغلالا اقتصادياً جديداً . وإذا كانت الحكومة الهولندية ـ بسبب تلك التطورات التي حدثت في العالم الاقتصادي ـ قد تخلت عن التدخل المباشر في الزراعة والتجارة ، فانها ظلت تحتفظ لنفسها بادارة بعض المزارع الكبيرة والمناجم والمواصلات ، والإشراف عليهما إشرافاً مباشراً أو غير مباشر . وفي نفس الوقت كانت الحكومة تشجع الشركات الكبيرة الأجنبية على استثمار أموالها في البلاد ، وعلى تنفيذ كثير من مشاريعها التجارية والزراعية والتعدينية وغيرها ، حتى أنشئت فيها فروع عديدة ومصالح كثيرة لتلك الشركات الأجنبية . ولم تكن مراكز هذه الشركات ومجالس إدارتها في اندونيسيا غالباً ، وإنما كانت في عواصم بلدان أوربا وأمريكا ، لذلك كانت هذه الشركات تستند على الحكومة الهولندية في تنفيذ مشاريعها المختلفة ، وفي الاحتفاظ بفروعها ومصالحها في اندونيسيا . كما أن الحكومة الهولندية تعتمد عليها في تدعيم سياستها الاستعمارية في هذه البلاد المترامية الأطراف ، فضلا عن اعتماد هولندة على هذه الشركات الأجنبية في توطيد العلاقة الودية بينها وبين سائر دول أوربا . وكذلك كانت الحكومة الهولندية تعتمد كثيراً في تحقيق أغراضها الاستعمارية في بعض مناطق اندونيسيا على بقية الأمراء والسلاطين .

وبفضل هذا الاستقرار السياسي وهذا الاستغلال الاقتصادي الناجح الذي قامت به الحكومة والشركات الأجنبية في اندونيسيا ، تدفق إليها المهاجرون الكثيرون من الآسيويين والأوروبيين سعياً وراء الرزق ، كما تضاعف عدد الهولنديين ، بعد أن تعودوا الحياة في هذا الإقليم الاستوائي ومارسوها فطابت لهم بل قد شعروا أنهم ليسوا غرباء في هذه البلاد ، وقد فضّل كثير من الموظفين الهولنديين البقاء فيها بعد إحالتهم إلى المعاش بدلا من أن يرجعوا إلى بلادهم في هولندة (١) .

أما الإندونيسيون فقد بدأوا ـ منذ السنوات الأولى من هذا القرن ـ حركاتهم الحديثة الاجتماعية والدينية والاستقلالية . ومن الفخر في تاريخ حركة اندونيسيا الحديثة أن بدأت بها امرأة ، وهي الزعيمة السيدة «رادن أجينج كارتيني (١٨٧٩ - ١٩٠٤)» فسرعان ما اشتدت هذه الروح الوطنية التي وضعتها (كارتيني) حتى أصبحت هذه الحركات على اختلاف أنواعها تصرف الإندونيسيين عن إصلاح حالتهم الاقتصادية السيئة .

(١) عن كتاب ,, تاريخ جزر الهند الهولندية . . . ،، لمستر فلاك . ص ١٥١ .



(السيدة رادن أجينج كارتينى ، باعثة النهضة النسائية في اندونيسيا في أول القرن العشرين)

(§) وكان الإندونيسيون قبل تغلغل الهولنديين في بلادهم أصحاب الأملاك وسادة البلاد ، ولكنهم منذ أواخر القرن الماضى - كما يتضح ذلك لمن يدرس تاريخ هذه البلاد - أصبحوا بالتدريج لا يملكون شيئاً حتى أصبحوا فقراء بؤساء . وذلك بالرغم من وفرة ثروة بلادهم ، وكثرة خيراتها الطبيعية ومحاصيلها الكثيرة ، التى تتدفق كل يوم إلى الخارج بكميات وافرة . وليست أسباب فقر الإندونيسيين وبؤسهم في الحياة ترجع - كما قد يظن البعض - إلى أنهم أصبحوا كسالى حتى قل انتاجهم وشحت أراضيهم . فان ظناً مثل هذا غير صحيح ، لأن الحقيقة أن هذا الفقر ما هو إلا نتيجة للنظم الاقتصادية السيئة السائدة في تلك البلاد (§) . أو بعبارة أخرى ، أن فقر الأهالى هو حالة من الحالات السيئة التى تنجم عن سوء توزيع الثروة أو الدخل الأهلى . أذكر واحدة من هذه الحالات على سبيل المثال ، وهى أن الدخل الأهلى أى دخل المجتمع يتوزع طبعاً على كل عنصر من عناصر الانتاج ، وهى الرأسمال والطبيعة والتنظيم والعمل . فان الفائدة أو الربح أو ريع الأراضى الزراعية الواسعة كل هذا يذهب الى جيوب أصحاب المنشآت الصناعية والتجارية وهم الأجانب ، أو إلى جيوب المساهمين في تلك الشركات الأجنبية الزراعية والاستخراجية . وإيجار المبانى والعمارات يقبضه أصحابها وهم الأجانب أيضاً ، وهم الذين يقبضون كذلك المرتبات والماهيات الكبيرة ، لأن تنظيم تلك المنشآت الصناعية

والتجارية والزراعية والاستخراجية وإدارتها ، وكذلك الوظائف الكبيرة الهامة فى الحكومة ، كل هذا فى أيدى الأجانب والهولنديين دون الأهالى . أما الأهالى وسكان البلاد الأصليون - بعد أن كانوا أصحاب الأملاك وسادة البلاد - قد أصبحوا بتأثير سياسة الهولنديين والأجانب فيها - لايملكون إلا العمل فقط ، فهم لايقبضون إلا الأجور . ومعنى ذلك أن نصيب الأهالى ليس إلا ربع دخل المجتمع ، مع أن عددهم أضعاف الأجانب والهولنديين . وعلاوة على ذلك أن الأهالى مضطرون - تحت ضغط الجوع والفقر - إلى قبول أدنى معدل للأجور . وصغار الملاك من الأهالى وهم كثيرون يضطرون كذلك إلى بيع محصولاتهم بأثمان زهيدة تبعاً للخطة الموضوعة التى رسمتها الشركات التجارية الضخمة التابعة للأجانب ، لأن هذه الشركات الكثيرة تستطيع باتفاق بعضها مع بعض تنفيذ سياسة الاحتكار بكافة أنواعها وبمختلف طرقها ، مثل نقابة الانتاج أو الشركات الموحدة ، وكالامتناع عن الشراء فى مدة معينة أو فى مكان معين ، وغير ذلك من الطرق المشروعة وغير المشروعة ، وهذه الشركات الكثيرة - كما قلنا - تعتمد على الحكومة ، كما أن الحكومة تعتمد عليها فى تدعيم سلطتها وسياستها .

لذلك نرى أنه كلما اشتد فقر الأهالى اتفق ذلك مع مصلحة أرباب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة فيها ، كما اتفق ذلك أيضاً مع مصلحة الحكومة . لأن الفقر بلا شك سبب من أسباب هبوط مستوى المعيشة ، وبالتالى يؤدى إلى هبوط نفقة المعيشة ، وهبوط هذه الأخيرة يؤدى حتما إلى انخفاض معدل الأجور . لذلك نجد أن الحكومة والشركات المختلفة ، بذلت كل جهودها فى جعل نفقة معيشة الأهالى أدنى ما يمكن ، لكى تصبح نفقات الانتاج ومصاريف الحكومة التى تنفقها فى مصلحة الأهالى أقل ما يمكن . وبذلك تزيد وتتضاعف أرباح تلك الشركات ، كما أن الحكومة الهولندية فى اندونيسيا استطاعت - عند تقدير وتوزيع ميزانيتها - أن تنفق أكبر ما يمكن من المرتبات والماهيات على كبار موظفيها ، وأغلبهم هولنديون وأجانب من الأوروبيين ، وأن تصرف بسخاء لتقوية مراكزها وتدعيم سياستها وتحصين قوتها ، كما استطاعت أيضا تعمير هولندة وتعميم رفاهيتها فى أوروبا .

هذه هى خلاصة سياسة الحكومة الهولندية الاقتصادية قبل نشوب الحرب العالمية الأولى وكانت مستمرة عليها ، بل قد شددت فى التمسك بها خلال مده الحرب العالمية الأولى ، إذ أحاطتها بجميع الاجراءات اللازمة ، التى كانت تطلبها ظروف تلك الحرب ، فأصبحت اندونيسيا خلال تلك المدة مصدراً هاماً جدا - إن لم تكن المصدر الوحيد - للمواد الأولية التى كانت تحتاجها المصانع الحربية والمدنية فى ذلك الوقت ، وبالأخص المواد الغذائية . وكان موقف هولندة فى ذلك الصراع العالمى الأول ، يساعدها على أن تكون تاجرة كبيرة ،

لايهمها إلا الحصول على الثروة الطائلة ، ولا تبالى بانتصار أى من الفريقين المتحاربين . إذ كانت هولندة فى تلك الحرب محايدة تماماً ، وكانت اليابان وقتئذ لاتخيفها ، لأن اليابان كانت ـ بحكم مصلحتها فى المحيط الهادى فى ذلك الوقت ـ تميل إلى الحلفاء . وكانت هولندة فى أوروبا تمون ألمانيا ، كما أنها فى اندونيسيا تعامل الحلفاء معاملة البلاد المحايدة مع الدول المتحاربة . وإن كانت المواصلات بين هولندة واندونيسيا خلال تلك الحرب تتعطل أحيانا ـ بسبب الأعمال الحربية بين الحلفاء وألمانيا فى المحيط الهندى ، وفى البحر الأبيض المتوسط ، وفى مضيق جبل طارق وفى غير ذلك ـ فإنها على كل حال لم تنقطع . وكانت الحكومة الهولندية فى اندونيسيا ، قد نجحت فى تهدئة الحركة الاستقلالية ، وذلك بوعد معسول جذاب ، وهو إعطاء اندونيسيا برلماناً بعد انتهاء الحرب ، ليشترك الشعب الإندونيسى فى حكم البلاد .

وكانت أهداف الشركات الأجنبية فى اندونيسيا ، وبالأخص فى تلك الفترة من الزمان ، هى الحصول على أكبر ما يمكن من الأرباح . فالأغلبية الساحقة من أصحابها ومساهميها وموظفيها من رعايا دول أوروبا المتحاربة ، وكانت الحماسة فى انتصار كل فريق من الفريقين المتحاربين مشتعلة فى نفوسهم على حسب جنسيتهم وتبعيتهم . فكانوا يرسلون محاصيل هذه البلاد إلى بلادهم بأكبر كميات يمكن الحصول عليها ، تأييداً منهم لموقف بلادهم ودولهم ومساعدة لها .

لذلك كله أصبحت اندونيسيا ميداناً فسيحاً للصراع الاقتصادى بأروع مظاهره ، كما كانت أوروبا فى نفس الوقت ميداناً واسعاً للقتال بأروع فظائعه . وبسبب تحويل جهود الأهالى فى اندونيسيا إلى إنتاج هذه المواد الأولية ، وانصرافهم عن إنتاج المواد الغذائية ، فضلا عن إصدار ما أنتجت منها إلى الدول المتحاربة ، فقد حدثت مجاعة خطيرة فى اندونيسيا خلال تلك الحرب ، وامتدت تلك المجاعة المخيفة إلى عدة سنوات بعد انتهاء الحرب . وقد قضت هذه المجاعة على حياة كثير من الإندونيسيين ، وبالأخص خلال السنتين الأخيرتين من تلك الحرب ، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا فظيعاً لم يسبق له مثيل فى تاريخ هذه البلاد ، حتى اتخذ معظم الأهالى البطاطة وجذور الأشجار طعاماً لهم ، وذلك لصعوبة الحصول على المواد الغذائية العادية ، وبالأخص الأرز غذاءهم الأساسى ، فضلا عن النتائج الوخيمة للسياسة الاقتصادية السائدة فى البلاد ، التى كانت تتخبط خبط عشواء على غير دراسة وبصيرة مثل التضخم النقدى ، وانعدام التوجيه الاقتصادى اللازم ، وفقدان التوازن فى توزيع الدخل الأهلى ، إلى غير ذلك من نتائجها السيئة التى أدت إلى انتشار تلك المجاعة الخطيرة ، التى تقشعر الأبدان من سماعها ، عند ما حكاها لنا الآباء والأمهات . فسوء حالة الإندونيسيين الاقتصادية إذن يرجع أولا وأخيراً إلى وقوع بلادهم فى قبضة الاستعمار ، والاستغلال الأجنبى فيها .

ثانياً — حالة اندونيسيا الاقتصادية فى الفترة بين الحربين العالميتين

١ — أثر حركة اندونيسيا الاستقلالية والاجتماعية والدينية على حالتها الاقتصادية

عند ما وضعت الحرب العالميـة الأولى أوزارها فى سنة ١٩١٨ كانت حالة اندونيسيا الاقتصادية ، قد ازدادت سوءاً عن ذى قبل ، والمجاعة قد انتشرت فى ربوع البلاد . وكانت الشركات الأجنبية تستمر فى استغلال مرافق هذه البلاد الاقتصادية ، بل قد ازدادت حركاتها ونشاطها عن ذى قبل . وذلك بسبب تحويل المصانع فى أوربا وأمريكا عن إنتاج المعدات الحربية إلى إنتاج الحاجيات المدنية . وقد أرادت الحكومة الهولندية فى اندونيسيا أن تستمر هى الأخرى فى سياستها الاقتصادية ، التى وصفناها فى الفصل السابق . ومن المعلوم أن ميزانية أية حكومة ، ما هى إلا مقياس رقمى للأعمال التعميرية والإصلاحية التى ستقوم بها ، ولكن ميزانية الحكومة الهولندية فى اندونيسيا ، ما هى إلا مقياس رقمى لما ترمى إليه من أهدافها الاستعمارية والاستغلالية ، فمثلا كان المبلغ المخصص لمصلحة التربية والتعليم ، لا يزيد عن ٩ ٪ من ميزانيتها فى سنة ١٩٢٩ ، وفى سنة ١٩٣٧ كانت ٥ ٪ فقط من ميزانيتها (١) .

على أن الحرب العالمية الأولى لم تغير شيئاً يذكر من أوضاع العالم السياسية ، وبالأخص فى الشرق . وقيام عصبة الأمم ، وإن حقق بعض الحرية فى الغرب ، فإنه لم يحقق ذلك فى الشرق ، والحكومة الهولندية بعد انتهاء تلك الحرب قد تناست وعدها الذى قطعته على نفسها أثناء الحرب باشتراك الشعب الإندونيسى معها فى حكم البلاد .

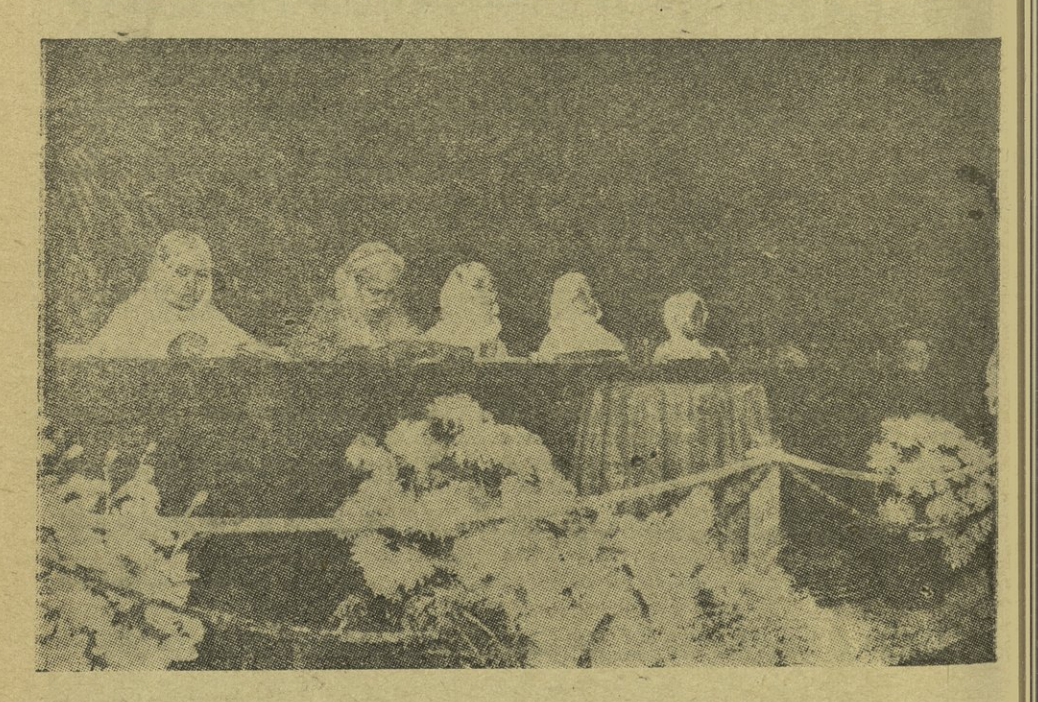
كل هذه الأمور قد أدت إلى زيادة الحركة الوطنية نشاطاً وشدة ، وما ظهور عدة أحزاب سياسية جديدة منذ ذلك الوقت ، إلا بسبب شدة وطأة استغلال تلك الشركات الرأسمالية على حياة الشعب بوجه عام ، وعلى حياته الاقتصادية بوجه خاص . كما أن هذه الأمور أدت إلى انصراف الأحزاب السياسية عن تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إلى الاشتغال بالحركة الاستقلالية فحسب ، فمثلا كان للحزب « بودى أوتومو » Budi Utomo — الذى تأسس فى جاكرتا (بتافيا) فى سنة ١٩٠٨ — برامج اقتصادية مختلفة ، مثل إنشاء بنوك زراعية فى القرى ، والإشراف على حياة المعلمين فى المدارس القروية ، وتأسيس منتديات للموظفين فى المدن ، وإنشاء المطابع لإصدار الصحف والمجلات ، وغيرها من مشاريعها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وكان للحزب « شركت إسلام » برامج أخرى ، بعضها اقتصادية

---

(١) من كتاب ,, خلاصة الاحصائيات .... ،، السابق ذكره ، ص ٢٥ و ١٣٠ .

مثل إنشاء شركات تعاونية فى المدن وفى المدارس ، وشراء البواخر لنقل الحجاج إلى الحجاز . وتخفيف أعباء الأمة من الضرائب التى فرضتها الحكومة ، ومساعدة أفراد الشعب فى استرجاع أراضيهم الزراعية التى استأجرتها الشركات الهولندية والأجنبية ، وبعضها مشاريع اجتماعية وثقافية ودينية ، مثل إصدار الصحف باللغات الجاوية والملايوية (الإندونيسية) والهولندية ، وإنشاء المدارس الأهلية والإسلامية ، وإلقاء المحاضرات الدينية وغير ذلك من برامجها الكثيرة .

وتأسست جمعيات وأحزاب أخرى: مثل الجمعية المحمدية سنة ١٩١٢ ، وهى أكبر الجمعيات الإسلامية فى اندونيسيا بل فى العالم - على ما أعرف - وتليها الجمعية العائشية الخاصة للسيدات التى أسست سنة ١٩١٦ ، وجمعية باسوندان سنة ١٩١٨ ، وحزب «جاوة الفتاة Young Java » ، وحزب الأمراء وجمعية نهضة العلماء ، والجمعية الوصلية ، وجمعية « اتحاد علماء الإسلام » وغيرها من الجمعيات الإسلامية الوطنية ، التى بلغ عددها فى الإحصاء الأخير ٥٧ جمعية (١) .



(❁) بعض عضوات المركز العام للجمعيات العائشية فى افتتاح أحد مؤتمراتها السنوية ، وترى السيدة عائشة هلال رئيستها - الثانية من اليسار (سنة ١٩٣٨ فى مدينة ميدان بشمال شرقى سومطرة)

(١) من كتاب التقرير السنوى لرجال الحكم عن أحوال دول العالم الاحصائية التاريخية لمستر م. ايمستين طبع سنة ١٩٤٢ المذكور فى أول الجزء الثانى من هذه الرسالة .

ثم انقسم أعضاء هذه الأحزاب السياسية ، وبالأخص أعضاء حزب « شركت إسلام » وحزب « بودى أوتومو » إلى قسمين : أحدهما حزب القمصان الخضراء Kaum Hijau وهو يتمسك بالمبدأ المعتدل ، ويقبل مبدأ التعاون مع الحكومة فى سبيل الوصول إلى الاستقلال الذى يأتى تدريجياً ، واستمر أعضاء هذا القسم مع حزب الأمراء ، يطالبون الحكومة - أثناء الحرب العالمية الأولى - بإعطاء اندونيسيا برلماناً ، ليشترك الشعب الإندونيسى فى حكم البلاد . واضطرت الحكومة - بسبب موقفها المهدد خلال تلك الحرب - إلى قبول مطالبهم ، ووعدتهم بتحقيق ذلك بعد انتهاء الحرب . ولكنها بعد أن تحسن موقفها من جديد بعد تلك الحرب ، تناست ذلك الوعد الذى قطعته على نفسها ، فما أعطت لاندونيسيا إلا مجلساً يسمى مجلس الرعية Volksraad وكان أعضاؤه ستين نائباً ، ثلاثون منهم اندونيسيون ، وخمسة وعشرون هولنديون ، وخمسة نواب من الأجانب المقيمين فى اندونيسيا . والحكومة هى التى تعين له رئيساً هولنديا مع اثنين وعشرين من أعضائه الآخرين ، والباقون هم الذين ينتخبهم الشعب عن طريق الانتخاب الغير مباشر ، وكان هذا المجلس لايشبه البرلمان فى شىء ، ولايمثل الشعب مطلقا ، وكانت الحكومة غير مسئولة أمامه .

وقسم آخر من أعضاء الأحزاب السياسية السابق ذكرها ، جماعة انفصلوا منها ، وكانوا معروفين باسم «حزب القمصان الحمراء» ، وهم لايؤمنون بإمكان الوصول إلى أهدافهم السياسية وإلى تحقيق أمانيهم الوطنية ، عن طريق التعاون مع الحكومة . فى حين كانت الموجة الفكرية الثورية ، التى انفجرت فى روسيا سنة ١٩١٧ قد وصلت إلى اندونيسيا . فأسسوا حزباً جديداً إسمه « شركت رعْيت » أى حزب الأمة ، ثم اتخذوا له فيما بعد إسما آخر وهو « الحزب الشيوعى » المرموز له بحروف ف . ك . ا . أى الحزب الشيوعى الإندونيسى ، وقد انتشر هذا الحزب سريعاً .

وكان حزب « شركت اسلام » - بعد أن مضت خمس سنوات يتعاون فيها مع الحكومة ، بدخوله فى مجلس الرعية ، وفى المجالس النيابية الأخرى - قد قرر فى مؤتمره المنعقد فى سنة ١٩٢٣ مقاطعة الحكومة بخروج نوابه من هذه المجالس النيابية . وكانت حالة الإندونيسيين الاقتصادية من العوامل الرئيسية التى دفعتهم إلى ذلك ، وإلى اعتناق الحزب الشيوعى الإندونيسى ، وإلى الاستظلال تحت لوائه ، خصوصاً العمال فى الموانىء والمزارع الكبيرة ،

المهددين بخطر البطالة ، وبالأجور المنخفضة ، وبالأعمال المرهقة . وبذلك سرعان ما قوى نشاطه واشتعلت حركته ، حتى قامت ثورته فى سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ فى غرب جاوة وفى سومطرة الغربية .

فلولا تعاون الحكومة مع الشركات الأجنبية المختلفة لنجحت تلك الثورة ، ولكان تاريخ اندونيسيا من يومها يأخذ وجها آخر . ولكن الحكومة بتعاونها مع تلك الشركات ، استطاعت قمع الثورة ، ثم قامت بالقبض على جميع الإندونيسيين المشتركين فى تلك الثورة ، حتى المشبوهين منهم . وقد بلغ عدد الذين قبضت عليهم الحكومة ٤٠٠٠ شخص ، وبلغ عدد الذين نفتهم الحكومة إلى غينة الجديدة ـ المشهورة فى اندونيسيا عندئذ باسم « الأرض الحمراء » Tanah Merah وهى مغطاة بالمستنقعات الموبوءة بالأمراض الفتاكة ـ ٤٠٠ شخص من الزعماء والعلماء والطلبة .

إن هذه الاعتقالات والسجن والنفى ، من الناحية الاقتصادية ، قد أدت إلى الفوضى فى حياة الشعب الاقتصادية ، إذ أن هؤلاء الرجال عمود فقرى فى حياة عائلاتهم ، بل فى حياة الشعب عامة ، لأنهم من الرجال الممتازين والمتعلمين من أصحاب الكفاءة والمقدرة . ولكن الحكومة تنظر إلى المسألة من خلال نظراتها السوداء ، فتراهم ثائرين على سياستها ونظامها ، وفى نفس الوقت كانت الحكومة الهولندية ترمى من نفيهم جماعات كثيرة إلى تلك الجزيرة النائية ، إصلاح أراضيها واستغلالها ، علاوة عن تخفيف كثافة السكان فى جزيرة جاوة . فنفتهم منها جماعات ، مجهزين بالآلات الزراعية ، وبالحبوب وغيرها ، كأن نفيهم إليها بدون رجعة وإلى الأبد . ومنذ ذلك الوقت حرمت الحكومة الشعب الإندونيسى ، من حرية الكلام والصحافة والاجتماع ، ومن حق تكوين الهيئات الشعبية .

وبعد انتهاء تلك الثورة ساد البلاد الهدوء ، وتمتعت الحكومة بالاستقرار السياسى ، فاستمرت فى سياستها الاقتصادية ، كما استمرت الشركات الأجنبية فى تنفيذ مشاريعها الزراعية والتجارية والاستخراجية باطمئنان وراحة ، وكانت الحكومة مع عدد من الشركات الهولندية ، قد بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر ، بإعداد البواخر لنقل الحجاج من اندونيسيا إلى الحجاز . ففى سنة ١٨٥٩ بلغ عدد الحجاج ، الذين نقلتهم تلك البواخر الهولندية ألفى حاج . وبعد ذلك بأربع وعشرين سنة ـ أى فى الوقت الذى كان فيه الدكتور سنوك هورخرونيه المستشرق الهولندى موجوداً فى الحجاز ـ بلغ عدد الحجاج الإندونيسيين سبعة آلاف شخص فى كل سنة ، واستمر هذا العدد فى الازدياد ، حتى بلغ سنة ١٩٣٨ اثنين وخمسين ألف حاج .

وللحكومة الهولندية فوائد مزدوجة فى نقل هؤلاء الحجاج ، منها : أولا ـ فوائد مادية من

الثروة الطائلة ، التى حصلت عليها عن طريق فرض مختلف الرسوم على هؤلاء الحجاج ، وعن ثمن تذاكر البواخر فى سفرهم . وثانيا ـ تتظاهر للأهالى المتمسكين بدينهم ، بأنها تساعدهم فى أداء فريضتهم الدينية ، وبذلك حصلت الحكومة على ولاء هؤلاء المسلمين لها . وثالثا ـ تتظاهر للدول الأخرى ، وبالأخص للعالم الاسلامى ، بأنها تهتم كثيراً بأمور رعاياها المسلمين .

وأهم من ذلك أن الحكومة الهولندية على علم دائماً ، بما قد يتسرب إلى نفوس المسلمين الإندونيسيين ، من فكرة الاستقلال والجهاد ، بسبب احتكاك هؤلاء الحجاج الإندونيسيين ، فى اجتماعاتهم بكافة مسلمى العالم ، الذين يحضرون إلى ذلك المؤتمر الإسلامى السنوى ، فى تلك الأرض المقدسة . تلك الفكرة التى إذا ماتسربت إلى قلوبهم كان لها أثرها وخطورتها على موقف هولندة فى اندونيسيا . وقد أدى مئات الألوف من الإندونيسين فريضة الحج ، ولكنهم لم ينالوا ولم يدركوا حكمة الحج الحقيقية . إذ أن الحكومة كانت تراقبهم كل سنة وتمنعهم بكافة الطرق ، من الاتصال بزعماء المسلمين فى تلك الأرض المقدسة . وكانت حالة الحجاج الإندونيسيين المادية فى كل سنة سيئة لاتتناسب مع وفرة خيرات بلادهم ، ولاتتفق مع ثروة بلادهم العظيمة ، وما ذلك إلا لسوء حالتهم الاقتصادية .

٢ — سياسة « الباب المفتوح »

كانت اندونيسيا بعد انتهاء الحرب الكبرى الأولى من الناحية الاقتصادية ، قد دخلت فى حالة جديدة ، أسوأ من حالتها السابقة . وذلك لأن الحرب العالمية الأولى ، لم تغير شيئا يذكر من أوضاع العالم السياسية ، وبالأخص فيما يختص بالشرق ، إلا أن تلك الحرب قد أسفرت عن تغيير كبير فى حالة العالم الاقتصادية ، وبالأخص بالنسبة لهولندة ، إذ أنها إذا كانت قبل تلك الحرب تحكم وتسيطر ، كانت تمتلك وتستثمر ، كانت تتجر وتحتكر ، لكنها بعد انتهاء الحرب ـ وبعد انتشار مبدأ حرية التجارة بأوضح مظاهره من ناحية ، وبعد قيام الثورة الشيوعية فى روسيا ، وتسرب فكرتها الثورية إلى اندونيسيا من ناحية أخرى ، وبعد اشتداد الحركة الوطنية فيها من ناحية ثالثة ـ قد تخلت تدريجياً عن التجارة والاستثمار والاستغلال لأصحاب رؤوس الأموال ، من كل دولة من دول أوروبا وأمريكا واليابان واحتفظت لنفسها بمهمة الحكم والسيادة والسيطرة السياسية فيها . وذلك لكى تتمكن الحكومة من تركيز جهودها وقواها فى مواجهة الحركة الوطنية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لكى تتجنب الاحتكاك مع سياسة الدول الأخرى إزاءها ، التى أرادت كل منها أن تشاركها فى الحصول على محاصيل هذه البلاد ، والانتفاع بها عن طريق مشاركتها فى السيادة عليها .

هذه هى السياسة المعروفة بسياسة « الباب المفتوح » The Open Door Policy أى أن هولندة قد فتحت باب اندونيسيا على مصراعيه لجميع أصحاب الرأسمال من جميع دول العالم، ماعدا روسيا التى انقطعت علاقاتها مع معظم الدول منذ تولى الحزب الشيوعى الحكم فيها.

وكان فى دستور حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية Staatrecht de Nederland Oost Indie أن لليابانيين فى اندونيسيا امتيازات مثل ما للأوروبيين، وكانت تعاملهم معاملتها لرعايا دول أوربا، خوفاً من بطشهم وضغطهم عليها. وكانت التجارة بين اندونيسيا واليابان قد ازدادت منذ السنوات الأولى من هذا القرن، وبالأخص بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وذلك بسبب تقدم اليابان الصناعى وازدياد سكانها المطرد من ناحية، وبسبب ازدياد النشاط التجارى فى المحيط الهادى من ناحية أخرى. وقد ازدادت صادرات اليابان إلى اندونيسيا بمقدار ١٤٪ من مجموع صادراتها، فى حين بقيت صادرات اندونيسيا إلى اليابان كما كانت قبل الحرب. فأصبح موقف اليابان كموقف رجل، يأخذ أكثر مما يعطى، بالنسبة لقيمة البضائع النقدية، وهذا أدى إلى أن أصبح الميزان التجارى بين اندونيسيا واليابان فى صالح هذه الأخيرة.

وقد كان الشعب الهولندى والحكومة الهولندية، يفخران باستطاعة الحكومة الهولندية الاحتفاظ بتنفيذ سياسة « الباب المفتوح » زهاء ستين سنة. هذا « الباب » الذى لم يكن مفتوحاً لدخول مصنوعات مختلف الدول فى اندونيسيا، وإدخال رؤوس أموالها إليها واستثمارها فيها فحسب، بل كان مفتوحا أيضاً لهجرة رعايا تلك الدول المختلفة إلى اندونيسيا، فى حين كانت بعض الدول الأخرى، قد أحاطت مصالحها الصناعية والتجارية بالحماية الجمركية، وكذلك بتحديد الهجرة إليها، كما هى الحالة فى هجرة الجنس الأصفر إلى أمريكا واستراليا.

ولكن بعد وقوع الأزمة الاقتصادية، اتضح أن هذا « الباب المفتوح » لا يبقى إلا لصالح اليابان فقط، حتى قيل إن باب اندونيسيا المفتوح، هو باب اليابان الخارجى. إذ أن اليابان بعد ثورتها الصناعية التى بدأت سنة ١٨٦٨، قد أصبحت أقوى دول العالم فى الشرق الأقصى، فى استطاعتها التغلب على الدول الأخرى فى المنافسة التجارية، نظراً لكثرة الأيدى العاملة الرخيصة فيها، وقلة تكاليف إنتاجها مع وفرته، ولتقدم اليابان الصناعى والعلمى، الذى يقال عنه، إن اليابان تقلد وتخترع. وكذلك لقرب اندونيسيا إليها، بالنسبة إلى الدول الأخرى الصناعية. كل هذا يزيد خوف هولندة والأوروبيين من اليابان، حتى اضطروا إلى اتخاذ شتى الطرق إزاء منافسة اليابان إياهم، مثل توحيد بعض شركاتهم فى اندونيسيا على شكل نقابات الإنتاج، لتقويتها ولاحتكار المحاصيل. واستمرت هذه المنافسة العنيفة، ودامت

هذه الحالة الاقتصادية فى اندونيسيا ، إلى أن قامت الحرب العظمى الثانية فى الشرق ، وجاءت اليابان - لا بمصنوعاتها فقط ، بل بكافة معداتها الحربية المتفوقة - تحتل تلك الجزائر احتلالا عسكرياً واقتصادياً . فدخلت اندونيسيا فى عهد آخر جديد ، وإن لم يكن جديداً من الناحية الاقتصادية والاستغلال الأجنبي لها .

٣ — أثر الاستقرار السياسى الهولندى فى حياة اندونيسيا الاقتصادية

وبفضل هذه السياسة المقترنة بالسياسة الاقتصادية الحرة ، حصلت هولندة على الاستقرار السياسى فى أوربا وفى اندونيسيا . فاستطاعت الاحتفاظ بمستعمراتها التى كادت أن تفلت منها إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية . وفى بحر هذا الاستقرار السياسى ، نجحت الحكومة وجميع الشركات الأجنبية فى اندونيسيا نجاحاً - لم يسبق له مثيل - فى تنفيذ مشاريعها المختلفة ، من التجارة والزراعة والمناجم وغيرها ، وبالأخص بعد إخماد الثورة الإندونيسية سنة ١٩٢٧ ، وكذلك بعد نزوح هؤلاء المهاجرين الجدد المجهزين بالمال والعلم والعدة والعتاد . وبذلك كله أصبحت اندونيسيا سوقاً عالمياً رائجة تدفقت إليها مصنوعات دول العالم ، كما صدرت منها المواد الأولية إلى الدول الصناعية المختلفة . ولولا الأزمة العالمية الاقتصادية الخطيرة ، التى اكتسحت العالم فى سنة ١٩٣٠ لتحققت للإندونيسيين الرفاهية والرخاء ، بناء على تلك الحركة النشيطة فى الاستيراد والتصدير ، ولكن تلك الأزمة الاقتصادية - بما تحتويه من الكساد ووفرة الانتاج ثم التضخم النقدى وهبوط الأسعار وانتشار البطالة - قد أصابت جميع مرافق الحياة الاقتصادية ، وأصابت الزراعة قبل أن تصيب التجارة والصناعة(١) ، لأن المحاصيل الزراعية الرئيسية تنتج غالباً على نطاق واسع لغرض تصديرها . فلما وقف مستهلكوها فى أمريكا عن شرائها ، تعذر على الإندونيسيين شراء المصنوعات الواردة من الخارج . فأصابت تلك الأزمة الاقتصادية أو الفوضى الاقتصادية اندونيسيا أولا بصفتها بلاداً زراعية ، قبل أن تصيب غيرها من الدول الصناعية والتجارية . فالإندونيسيون قد تحملوا عبئاً أكبر وخسارة أعظم ، بسبب تلك الأزمة الاقتصادية العالمية ، إذ كانت أسعار محصولاتهم الزراعية ، لا تنخفض انخفاضاً أكثر من انخفاض أسعار المصنوعات الواردة من الخارج فحسب ، بل إنها كانت تنخفض أولا ، قبل أن تنخفض أسعار محصولات مزارع الشركات الأجنبية فيها ، لأن هذه الشركات استطاعت تصدير محاصيلها الزراعية ، بفضل كبر رأسمالها وكفاءتها ،

(1) Problèmes et Politiques des Matiéres premières, Societé des Nations, Genève 1946.

ولوجود عملائها فى الخارج . أما محاصيل الأهالى فقد تجمعت وتراكمت ، فهبطت أسعارها هبوطاً فاحشاً ، بل كانوا لا يستطيعون بيعها وتصديرها . وبالإضافة إلى ذلك كان الأجانب من الأوروبيين والآسيويين ، ينافسون الأهالى فى وظائف الحكومة والشركات ، حتى فى أعمال المناجم والمزارع والمصانع . وكانت نتيجة ذلك كله قلة دخل الأهالى ، وبالتالى هبوط قوتهم الشرائية إلى دون الحد الأدنى ، مما أدى إلى هبوط مستوى معيشتهم ، وما يتلوه من نتائج هذه الأزمة الاقتصادية ، كانتشار البطالة فى المدن والقرى ، وتعطل مشاريعهم العمرانية والثقافية والاجتماعية .

وفى حين كان انحطاط مستوى معيشة الأهالى - ومايتلوه من قبولهم لأدنى معدل لأجورهم - نكبة على الشعب ، إذ كان ذلك فى مصلحة الحكومة والشركات الأجنبية معا ، وبالأخص الشركات الزراعية ، لأن الزراعة بلاشك تتطلب أعمالا كثيرة وجهودا جبارة ، فتحتاج إلى الأيدى العاملة الكثيرة الرخيصة الأجور . لذلك حبذت الحكومة والشركات انحطاط مستوى معيشة الأهالى ، بل قد لجأت الحكومة إلى تخفيضه بكافة الطرق إلى ماهو أدنى من ذلك . وكانت العملة الهولندية المتداولة فى اندونيسيا ، قد ساعدت الحكومة والشركات ، على تخفيض مستوى معيشة الأهالى ، إذ أنها عبارة عن « روبية » قيمتها التداولية لاتزيد عن عُشر أو ثُمن الجنيه الانجليزى أو المصرى . وكانت الأجور والأسعار فيها ، تقوّم وتعدّد بهذه العملة القليلة القيمة ، فماهية صغار الموظفين مثلا ٨ أو ١٠ أو ١٥ روبية ، بينما هى فى البلاد الأخرى ٨ أو ١٠ أو ١٥ جنيه . فسيان فى العدد ، وفرق كبير فى القيمة والواقع . ومما يزيد الطين بلة ، فى حالة الإندونيسيين الاقتصادية ، أن بعض الشركات الأجنبية الضخمة لجأت كثيراً إلى طرق المنافسة الجهنمية ، التى أيدتها فى ذلك بعض حكوماتها والحكومة الهولندية أيضا ، مثل تحديد أسعار المحاصيل الزراعية ، عن طريق اتحاد الشركات المشترية ، ومثل تحديد إنتاج بعض المحاصيل الزراعية ، لكى تبقى أسعارها فى الخارج مرتفعة ، وكان ذلك إما عن طريق نقابات الإنتاج ، Cartels وإما عن طريق تطبيق مايشبه مشروع ستيفنسون Stevenson Scheme الذى طبقه الانجليز فى سنة ١٩٢٢ لتحديد محصول المطاط فى شبه جزيرة الملايو ، إذ قامت الحكومة الهولندية فى سنة ١٩٣٣ بتطبيق نظام زراعة المطاط ومفاده أن الحكومة تجبر شركات المطاط الزراعية على تحديد محصولاتها ، وتسمح للأهالى بإنتاج المطاط بأكبر كمية ممكنة ، ثم تفرض عليهم ضريبة كبيرة ، بلغت أحيانا أكثر من ثمن المطاط ، وذلك لكى يبقى سعر المطاط مرتفعاً ، إذ كانت أسعار المطاط قد هبطت كثيراً ، وبالأخص منذ سنة ١٩٢٧ وذلك لكثرة زراعته فى اندونيسيا وفى البلدان الأخرى ، مثل البرازيل ومستعمرات

بريطانيا فى الملايا وسيلان وشمال بورنيو وفى غيرها ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى بسبب الأزمة الاقتصادية ، التى أدت إلى تعطل كثير من المصانع فى العالم . وهاك جدول أسعار المطاط على أساس سعره فى سنة ١٩١٣ .

١٩١٣	١٠٠	١٩٢٦	٨٠	١٩٣٠	٣٠
١٩١٥	٩٣	١٩٢٧	٦٤	١٩٣١	١٠
١٩٢٠	٦٨	١٩٢٨	٣٨	١٩٣٢	٦
١٩٢٥	١١٢	١٩٢٩	٣٥	١٩٣٣	٧

وهناك ناحية أخرى من حياة اندونيسيا الاقتصادية ، التى أصابتها تلك الأزمة العالمية هى صناعة السكر . وكانت الشركات الأوروبية هى التى قامت بزراعة قصب السكر فى اندونيسيا وبالأخص فى جاوة . وزراعته تشغل مساحات واسعة من الأراضى ، التى كانت تُستخدم لزراعة الأرز ، فالشركات تستأجر هذه الأراضى من الأهالى . وصناعة السكر فى جاوة قد اتسعت وتقدمت منذ سنة ١٨٧٠ . وفى خلال الحرب العظمى الأولى ، كانت صناعة سكر البنجر Sugar Beet فى أوربا قد تعطلت بسبب تحويل مزارعه إلى ميادين القتال ، وانصراف الرجال وعمالها إلى الأعمال الحربية. هذه الحالة أدت إلى اتساع زراعة قصب السكر فى اندونيسيا. وبعد انتهاء تلك الحرب ، عادت صناعة سكر البنجر فى أوربا ، كما كانت عليها قبل الحرب ، بل قد تحسنت وتقدمت كثيراً . ومع ذلك فلم يكن سكر البنجر فى أوربا ليؤثر وحده على صادرات السكر من اندونيسيا ، بل كانت هناك عوامل أخرى تؤثر عليها ، منها التجاء معظم الدول إلى رفع الرسوم الجمركية على وارداتها ، ومنها سكر اندونيسيا . وبعد تقدم زراعة قصب السكر فى جزيرة « كوبا » بأمريكا ، حينئذ أصبحت صناعة السكر فى اندونيسيا مهددة بالخطر والكساد. وكان مستر تشادبورن Chadbourne المصرفى الأمريكى an American Banker الذى كانت له مصلحة شخصية في صناعة السكر فى « كوبا » قد تقدم فى سنة ١٩٣٠ بمشروع تعاون الدول فى تحديد صادرات السكر(١) . وقبلت معظم الدول هذا المشروع ومنها هولندة ، فاضطرت الحكومة الهولندية فى اندونيسيا إلى اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة ، لتحديد صادرات السكر من جاوة طبقاً لذلك الاتفاق مما أدى أيضاً إلى زيادة سوء حالة اندونيسيا الاقتصادية .

---

(1) G. R. C. Hart : Towards Economic Democracy in the Netherlands Indies, by the Institute of Pasific Relations. U. S. A. 1948.

٤ — سياسة التوجيه الاقتصادى

فإزاء هذه الحالة الاقتصادية السيئة ، التى تمخضت عن تلك الأزمة الاقتصادية العالمية من ناحية ، وعن أعمال الشركات والحكومة من ناحية أخرى ، طالب بعض النواب الإندونيسيين فى مجلس الرعية Volksraad الحكومة بالعمل على إنهاض الصناعة فى اندونيسيا ، وبالأخص فى جزيرة جاوة المزدحمة بالسكان . وذلك لكى يقل تعلق حياة اندونيسيا بصادراتها الزراعية والتعدينية ، التى أصبحت تحت سيطرة معظم الشركات الأجنبية الكبيرة .

وبدأت الحكومة تنتبه إلى أن قلة الكفاءة والمقدرة الإدارية فى الدوائر الاقتصادية للشعب ، وسوء تدخل الحكومة فيها ، قد أدت إلى أسوأ النتائج فى حياة الشعب الاقتصادية ، إذ اشتد فقر الأهالى ، وهو - بلا شك - بمثابة تربة خصبة لانتشار الشيوعية واشتداد حركتها ، فرغبة من الحكومة فى الاحتفاظ بمركزها ، اتخذت سياسة اقتصادية جديدة ، مفادها إدخال الكفاءة الإدارية والمقدرة المالية فى المشروعات الفردية ، واستعانت الحكومة فى ذلك بأصحاب التجارب والمعلومات الكافية فى التجارة والزراعة والملاحة والصناعة ، وكذلك بالرجال العارفين بطرق حياة الشعب الاقتصادية فى القرى والأرياف .

وكانت الحكومة توجه هذه الجهود الاقتصادية إلى تحقيق أربعة أهداف ، وهى : أولا - الدفاع عن حياة اندونيسيا الاقتصادية ضد تلك الأزمة الاقتصادية العالمية ، التى تغلغلت واكتسحت ميادين حياة الشعب الاقتصادية . وثانياً - تدعيم أساس ثابت أكثر استقراراً لتحقيق رفاهية الشعب العامة بجانب أساسها الأول ، وهو تصدير محاصيل البلاد الزراعية والمعدنية . وثالثاً - إفساح المجال لنمو المشروعات الأهلية والغربية فى حياة هذه البلاد الاقتصادية . ورابعاً - إيجاد العلاقات الاجتماعية المتينة فى المجتمع ، بحيث يؤدى إلى توزيع الدخل الأهلى توزيعاً عادلا بين أفراد المجتمع .

وبالاختصار كانت الحكومة قد بدأت فى تنفيذ سياسة التوجيه الاقتصادى ، وذلك بجانب استمرارها فى امتلاك عدة منشآت زراعية وتعدينية ، وفى إدارتها والإشراف عليها ، مثل مزارع المطاط والشاى والنرجيل ومزارع الكينا والنباتات الطبية ، ومناجم القصدير والبترول والفحم وغيرها . وساهمت أيضا فى شركات البترول ، كما أن الحكومة تشرف أيضاً على المنشآت العامة إشرافاً مباشرا أو غير مباشر ، مثل السكك الحديدية والموانىء والكهرباء ومصالح المياه والرى والتلغرافات والتليفونات ومحطات الإذاعة وغيرها .

وفى سنة ١٩٣٤ بدأت الصناعة فى اندونيسيا تنهض وتتقدم ، وذلك بفضل عوامل عدة ،

أهمها سرعة تقدم الإندونيسيين ومهارتهم فى الصناعة ، وبالأخص فى صناعة الغزل والنسج، وما اتخذته الحكومة من بعض الاحتياطات لحماية المصنوعات الداخلية ، وكثرة الأيدى العاملة فيها ، وبالأخص فى جزيرة جاوة نظراً لازدحامها ، حتى اعتقد البعض أنها يجب أن تعتمد فى حياتها الاقتصادية على الصناعة أيضاً ، بدلا من اعتمادها على الزراعة فقط .

٥ — التعليم الفنى فى اندونيسيا واستعداد الاندونيسيين الفطرى للصناعة والتجارة

لم يكتف المستعمرون أن يغزوا اندونيسيا سياسيا فحسب ، بل كان مجيئهم أولا وأخيراً ليستغلوها استغلالا اقتصادياً . ولقد حاولوا - والأجانب معهم - فى أن تبقى اندونيسيا بلاداً زراعية بحتة ، وفى أن تكون مجرد أسواق خارجية واسعة لمنتجات بلادهم الصناعية ، فكانوا يسعون دائماً بشتى الوسائل ، فى أن تنحصر جهود الإندونيسيين فى الاشتغال بالزراعة، وفى استخراج تلك المعادن الكامنة فى باطن أراضى بلادهم ، ويخشى المستعمرون والأجانب أن تنصرف جهود الإندونيسيين إلى الصناعة والتجارة فيزاحمونهم. فهما وزيادة على ذلك فإن التاريخ قد أثبت أن اشتغال الناس بالصناعة والتجارة ينير أذهانهم ، ويكشف عن حقوقهم الاجتماعية والسياسية المهضومة .

وإننا لنلمس ذلك فى عدم اهتمام الحكومة الهولندية بالتعليم الفنى الصناعى والتجارى اهتماماً يستحق الذكر . فهى لم تنشىء فى اندونيسيا أية مدرسة صناعية أو تجارية ، اللهم إلا عدة مدارس صناعية أولية ، يسمونها Ambach Schools لصناعة الحديد والخشب ، وعدة مدارس من نوع مدرسة التجارة المتوسطة التى يسمونها Middle bare Handel Schools مدة الدراسة فيها سنتان .

ولم يكن غرض الحكومة من إنشاء هذه المدارس القليلة ، تثقيف الإندونيسيين بالتعليم التجارى ، ولكن غرضها تخريج الطلبة الذين سيشغلون الوظائف الكتابية المختلفة فى الحكومة ، وفى الشركات الأجنبية الصناعية والتجارية والاستخراجية .

ومع كل هذا ، فاستعداد الإندونيسيين الفطرى للصناعة والتجارة ، الذى ورثوه عن آبائهم وأجدادهم ، يأبى إلا أن يظهر وينمو . فنرى الكثير منهم يشتغلون بالتجارة ، لا عن طريق التعلم فى المدرسة ، وإنما عن طريق اكتساب الخبرة والممارسة ، حتى استطاع بعضهم فتح محلات تجارية كبيرة فى كل مدينة من مدن اندونيسيا ، ينافسون بها التجار الأجانب . وكذلك فى ميدان الصناعة ، حيث تجد كثيرا منهم يتعلمون ويمارسون مختلف الصناعات عن

طريق التدريب والتمرين Apprenticeship وهم يدخلون فى كل حرفة من الحرف بعزيمة وطيدة ، وبرغبة أكيدة فيها ، حتى أصبح المثل السائد عندهم ، قولهم بالشعر الإندونيسى الذى يسمونه « بنتون » (١)

ومعنـــاه :

Berburu kepadang datar,	كنا نصطاد فى فضاء واسع ،
Mendapat rusa belang kaki.	فأدركنا غزالا مخطط الأرجل .
Berguru kepalang ajar,	إن التعلم غير الكامل ،
Bagai bunga kembang ta'jadi.	كزهرة تذبل قبل أن تتفتح .

وبذلك دخل كثير من الإندونيسيين فى التجـارة الداخلية والخارجية ، واشتغلوا فى الصـناعات المختلفة ، منذ أن ساءت حياتهم الاقتصادية ، التى كانت تعتمد كل الاعتماد على الزراعة وإنتاج المواد الأولية لتصديرها .

٦ — حياة العمال فى المزارع والمصانع

إن حياة البلاد الاقتصادية ، تؤثر على حالة سكانها الاجتماعية والثقافية ، وعلى أنواع تسليتهم وألعابهم الرياضية ، وفى الكيفية التى بها يقضون أوقات فراغهم ، وغيرها من نواحى الحياة . فلا بد لمن أراد أن يوجه حياتهم الاقتصادية ، أن يلمّ بكل هذا إلماما يفسح له المجال لحملهم على القيام بالمشروعات المختلفة ، وإلى توجيههم إلى مايؤدى به إلى الرقى والحضارة . وعلى هـذا يحسن بنا فى هذه الرسالة أن نتحدث قليلا عن حياة عمال المزارع والمصانع فى اندونيسيا .

ا ـــ عمال المزارع التى يمتلكها الأفراد :

إن معظم المزارع فى اندونيسيا يمتلكها الأفراد ، وهم يشتغلون فيها بمفردهم وأحيانا بمساعدة أقاربهم . والفلاح الإندونيسى ، فلاح نشيط قوى يبدأ عمله فى الصباح الباكر بعد تنـاول الفطور الخفيف ، ويساعده على نشاطه اعتدال الجو ، كما أن عذوبة الطقس تبعث فى نفسـه السرور والمرح . وإذا ما أزفت الساعة العاشرة تأتى الأمهات إلى المزرعة ، يحملن القهوة والشاى ، مع الحلويات التى يصنعنها بأيديهن . وفى الساعة الواحدة تأتى الأمهات ثانيـة بالغذاء . ويخرج الفلاح من المزرعة فيغتسل ، لأن الاغتسال مرة أو مرتين يوميا . أصبح

---

(١) هذا ,, البنتون ,, يختلف عن الشعر العادى فى تركيبه وموازينه . ولهذا النوع من الشعر الاندونيسى بحث عميق فى أدب اللغة الاندونيسية .

من عاداته ، ويؤدى صلاة الظهر ، ثم يتناول وجبة الغذاء تحت شجرة وارفة الظلال بشهية كبيرة . ويستنشق نسيم الحقول العليل . ثم يستأنف عمله حتى الرابعة أو الخامسة ، فيعود إلى البيت لإتمام صناعته المنزلية كإعداد السجائر أو لفائف التبغ ، وما إلى ذلك - إذا كان كهلا ، أما الشبان فيذهبون إلى ملاعب لكرة القدم العادية أو كرة القدم الأهلية Sepak Raga أو إلى الملاعب الرياضية الأخرى الكثيرة الأنواع ، كصيد السمك أو الطيور ، والمصارعة البلدية التى يسمونها Mencha' (Silat) والتى نسبها بعض الكتاب خطأ إلى اليابان فيسمونها « المصارعة اليابانية » . وتكاد توجد فى كل قرية من قرى اندونيسيا ، وفى كل حى من الأحياء الشعبية فى المدن ، جمعية واحدة على الأقل ، وهى فى الغالب فرع للجمعية المحمدية .

إن هؤلاء الشبان يقضون ساعة أو بعض الساعات ، فى تلك الجمعية بين القراءة والتحدث إلى إخوانهم ، أو لسماع الوعظ الدينى ، ثم يعودون إلى منازلهم بعد أداء صلاة العشاء .

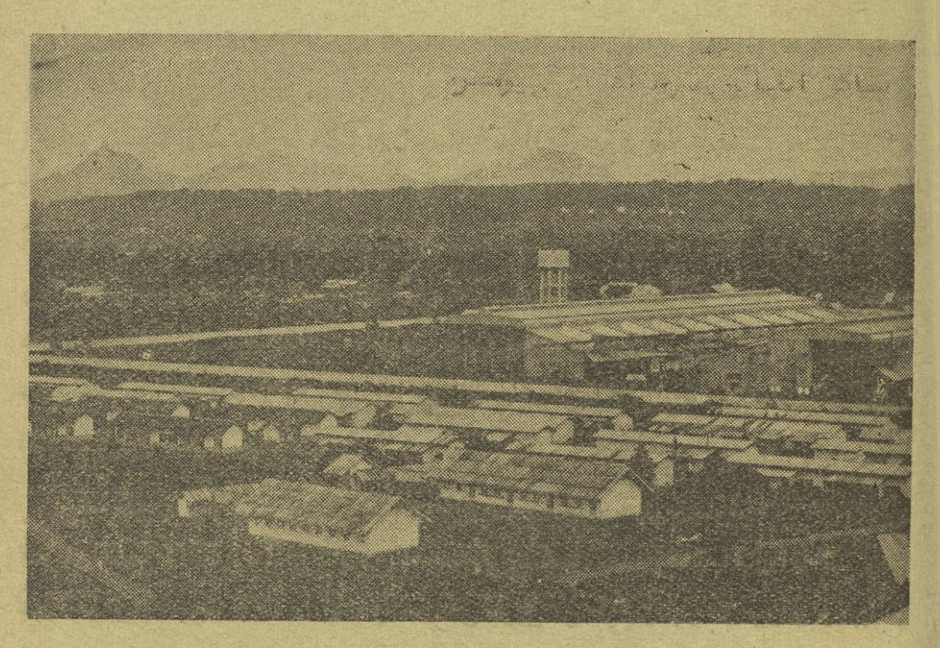
ويجتمع هؤلاء الفلاحون مرة أو مرتين فى الأسبوع فى الجامع أو فى دار الجمعية - ومعهم نساؤهم - يستمعون إلى الوعظ الدينى . ولله الحمد أن وقاهم شر الجلوس فى المقاهى . لأنه لا يوجد فى اندونيسيا ما يمكن أن نطلق عليه اسم « المقاهى » بمعناه المعروف فى مصر . وقد قال بعض الكتاب المصلحين الاجتماعيين ، إن المقاهى مضيعة للأوقات ، وهدامة ومقلقة للحياة العائلية .

ب — عمال المزارع التى تمتلكها الشركات :

أما العمال فى المزارع التى تمتلكها الشركات ، فيتحملون أعمالا شاقة مرهقة ، وهم ليسوا سكان القرية أو البلاد الموجودة فيها تلك المزارع ، ولكنهم عمال مأجورون ، يأتون من قرى أخرى - أو جزيرة أخرى - سعيا وراء الرزق ، ومعظمهم يأتون من جزيرة جاوة ، حيث كثافة السكان فيها عظيمة جدا . وكانوا يهاجرون فى الغالب مع عائلاتهم ، ويسكنون المساكن التى أعدت لهم فى داخل المزرعة نفسها ، ويسمونهم Kuli contract أى العمال المقيدين بعقد ، وذلك لأن وكلاء الشركة ينقدونهم مبلغا معينا من النقود قبل سفرهم من قريتهم ، بشرط أن يبقوا مشتغلين فى تلك المزرعة عدة سنوات معينة حسب الاتفاق .

والخطر فى حياتهم العائلية ، يأتى من انعزالهم عن الحياة الاجتماعية والدينية والعلمية . ومما تألمت له النفس أن نرى أطفالهم يشتغلون فى سن مبكرة ، لأنهم مضطرون أن يساعدوا آباءهم فى سد نفقات حياتهم اليومية . ولم يكن يعد لهؤلاء العمال - قبل العشرة سنوات الأخيرة - أى قوة ، يستطيعون بها أن يقاوموا أو يخففوا قسوة رؤسائهم فى معاملتهم ، ولم يكن لهم اتحاد أو

نقابة تؤيدهم فى المطالبة برفع الأجور مثلا ، أو بتقليل أوقات العمل ، وبذلك أصبحت حالتهم المالية والصحية والاجتماعية سيئة جدا .



منظر بعض مساكن العمال فى مزرعة الشاى بسومطرة

فلا غرابة - والحالة هذه - أن كثيرا من الإندونيسيين المتعلمين الذين يشتغلون فى تلك المزارع - كموظفين أو أطباء - يشعرون بقسوة تلك الحياة ومرارتها على هؤلاء العمال البائسين. ولقد بعث هذا الشعور فى نفوس هؤلاء الموظفين روحا وطنية ، فخاضوا غمار الحركة الوطنية رغم أنهم تربوا تربية غربية استعمارية ، وأخص بالذكر منهم ، المرحوم الدكتور ، رادن سوتومو ، أحد الزعماء الإندونيسيين الذين بذلوا جهودهم ، فى تحسين حالة العمال المعنوية والمادية .

ح — عمال المصانع

وعلى العموم أن مستوى معيشة العمال فى اندونيسيا مرتفع إلى حد ما ، فهم يسكنون بيوتاً لا بأس بها ، من ناحية النظافة ومن الناحية الصحية . ولكل عامل زراعياً كان أو صناعياً ثلاث أغيرة (من الملابس) على الأقل ، أحدها للعمل ، والثانى عند الخروج إلى الصلاة والحفلات ، والثالثة للنوم . وذلك لسببين : أولهما لطبيعة الحياة فى الجو الحار الممطر ، وثانيهما لأن المذهب الدينى الذى ينتشر عندهم ، هو المذهب الشافعى . وفى هذا المذهب أن روث الأنعام

كثيره وقليله فهو نجس ، فهم يشكون فى طهارة لباسهم بمجرد تلوثه بالطين ، ويضطرون إلى استبداله بما هو أنظف منه ، حينما يذهبون إلى الصلاة ، أو حينما يدخلون الجوامع .

وبينما نجد مستوى معيشة العمال The standard of living مرتفعاً إلى حد ما ، نرى أن نفقات معيشتهم The cost of living منخفضة جداً ، ومعنى « ارتفاع مستوى المعيشة مع انخفاض نفقاتها » ، هو هبوط مستوى الأسعار لتوافر السلع والحاجيات . وبعبارة أخرى أن أجور العمال النقدية Money wages كانت منخفضة جدا[1]. وفى حين كانت أجورهم الحقيقية Real wages مرتفعة إلى حد ما ، وذلك لتوافر السلع والحاجيات ، ولرخص أسعارها وبالأخص المواد الغذائية . وعلى ذلك كان العبء الأكبر يقع على المزارعين ، الذين ينتجون هذه المواد الغذائية . ولا شك أن انخفاض نفقات معيشة هؤلاء العمال ، يؤدى إلى هبوط معدل أجورهم ، وهذا الأخير هو ماترمى إليه الحكومة الهولندية ، وأصحاب الشركات فى اندونيسيا - كما سبق الكلام عنه .

وقد ظهرت نقابات العمال ونقابات الحرف باندونيسيا فى السنوات الأخيرة السابقة للحرب العالمية الثانية . ولكن لم يكن لها بعد أثر يذكر فى تحسين حالة العمال المادية . وذلك لأن الحكومة الهولندية قد قيدتها ، وسدت كل طريق من طرق إظهار الشعور فى وجهها ، إذ كانت تمنع قانونا الإضراب والمظاهرة ، مع أنهما فى البلدان الأخرى أقل الحقوق التى لا بد أن يتمتع بها الناس لإظهار شعورهم .

٧ — أدوار الصناعة فى اندونيسيا

بالرغم من أن لدى الإندونيسيين استعداداً فطرياً للصناعة - كما قلنا آنفا - فإن الصناعة الإندونيسية القومية ، بقيت فى طورها الأول ، حتى قبيل الأزمة العالمية سنة ١٩٣٠ ، بمعنى أنها لا تزال تقوم على أساس صناعة فردية يدوية أو آلية بسيطة ، فمن الأهالى من يتخذ من الصناعة حرفة عائلية ، بحيث يقيم رب العائلة محلا معينا ، يعمل فيه مع أفراد عائلته بأدوات مملوكة لهم ، ويشترون المواد الأولية بأنفسهم ، ثم يبيعون مصنوعاتهم للجمهور مباشرة .

---

(١) الفرق كبير بين مستوى المعيشة ، ونفقات المعيشة ؛ إذ أن الأول هو نوع الحياة ، أى مقدار السلع وكميتها التى نستهلكها ، وأنواع الخدمات التى نتمتع بها ، ونوع المسكن الذى نسكنه . بينما الثانى هو ثمن تلك السلع ونفقات تلك الخدمات ، وايجار ذلك السكن أو نفقات بنائه . من كتاب

F. H. Spencer ; Industry and Society, How we work and how we are governed, University of London Press Ltd., 1935.

وفى السنوات الأخيرة ، أى قبل الحرب العالمية الثانية ، ظهرت فى اندونيسيا صناعات يدوية كثيرة منظمة، مثل صناعة السجائر وصناعة الحصر وصناعة القبعات وغيرها . ولكن نقابات الانتاج من المنشآت الأجنبية الكبيرة ، سرعان ماقضت عليها بمنتجات مصانعها الآلية الحديثة ، وقد قضت على الصناعات الوطنية ، تارة عن طريق إغراق الأسواق بمصنوعاتهم الوافرة الرخيصة الثمن ، وطوراً عن طريق المنافسة غير المشروعة .

وقد كانت الحركة التى قام بها « المهتما غاندى » وزعماء الهند ـ وهى الحركة المعروفة بـ « سواد يشى Swadeshi أى مقاطعة المصنوعات الأجنبية ، واستعمال المصنوعات الوطنية فقط ـ قد تسربت إلى اندونيسيا ، وأشعلت الروح الوطنية أوالروح الوطنية هى التى أشعلتها ، فنشأت ونشطت عدة صناعات وطنية ، يشجعها الأهالى لحماستهم الوطنية الملتهبة .

ولما كان الهولنديون والأجانب من الأوروبيين والصينيين ، يخافون من أن تقضى هذه الحركة الاقتصادية القومية على مصانعهم وعلى صناعتهم ، اتخذوا شتى الوسائل لحمايتها ، وللقضاء عليها. ومن أخطر هذه الوسائل ، سياسة المنافسة غير المشروعة. أذكر هنا على سبيل المثال ، ماحدث فيما بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٥ ، من أن الإندونيسيين قد قاموا بصنع أنواع مختلفة من السجائر ، التى يقبل عليهم الوطنيون إقبالا شديداً ، وقد شجعهم على ذلك انتقاد الروح الوطنية فيهم . فاتفق بعض أصحاب الأعمال والأموال من الأجانب ـ ومنهم التجار من الصينيين ـ على شراء جميع السجائر الوطنية المعروضة فى السوق ، ثم خزنوها عدة شهور فى مكان غير ملائم بها . وبعد أن تلفت عرضوها ثانياً فى السوق بثمن أرخص ، وبالطبع لما شربها الناس ، أصابهم السعال والصداع ، فظنوا أن الصناعة الوطنية هى التى تقهقرت ، وأنتجت هذه الأصناف الرديئة الضارة ، فانصرفوا عنها وتركوها وشأنها. فبتأثير هذه الطريقة الإجرامية اضطرت صناعة السجائر الوطنية إلى الانسحاب من الميدان ثم ماتت .

وبالرغم من أن حالة الصناعة الوطنية فى اندونيسيا ، لا تزال ضعيفة ـ للأسباب التى ذكرناها ـ فلا يمكن أن نغفل جهود الأفراد والهيئات الحرة الإندونيسية ، التى تتسابق فى إنهاض الصناعات القومية بطرق علمية ، حتى تقدمت بخطوات ثابتة فى وسط تلك العاصفة القوية ، وتلك الأمواج المتلاطمة ، التى كانت تهاجمها من كل ناحية . فبفضل تلك الجهود الشعبية قامت وتقدمت عدة صناعات مختلفة لا بأس بها ؛ مثل صناعة خوص الطرابيش ، وصناعة القبعات التى لا تقل عن قبعات « بناما » المشهورة جودة وإتقاناً ، وصناعة الصابون والسجائر والحصر والأحذية وغيرها ، وأهم من ذلك صناعات الأثاثات المنزلية المصنوعة من الخيزران أو من الخشب . وقد سبق أن ذكرنا أن اندونيسيا تتمتع بثروة وافرة من الخشب الجيد المتعدد

الأنواع . ويصنعون أيضاً من الغاب الهندى Bambu أدوات كثيرة ، كالأقفاص والسلال والمراوح والصناديق وأصص الرياحين ، والأسلحة لصيد الحيوانات وصيد الأسماك والطيور ، وآلات ضرب الأرز ، والآلات الموسيقية ، ثم صناعة الطوب والفخار والخزف والصباغة والصياغة على اختلاف أنواعها ، وغيرها من الصناعات الكثيرة . وقال المرحوم الأستاذ إبراهيم عثمان فى كتابه السابق ذكره : « للجاويين (الإندونيسيين) استعداد عجيب لإتقان الصنائع الدقيقة من المعادن والأخشاب والجلود ، ولهم فى برقشة القماش (الباتيك ومنه إزار يلبسه الرجال والسيدات) يد طولى وذوق سليم » .

ولا يفوتنى أن أذكر صناعة النسيج لأهميها . فقد تقدمت هذه الصناعة كثيراً منذ انتهاء الحرب العظمى الأولى ، حتى أصبح قوامها فى سنة ١٩٣٠ خمسمائة نول يدوى حديث ، وتسعة آلاف وثمانمائة نول ميكانيكى (١) . ومما يزيد سرعة تقدم صناعة الغزل والنسج فى اندونيسيا عادات الأهالى فى ملابسهم ، وذلك أن الإندونيسيين - كما سبق بيانه - يلبسون فى بيوتهم وفى الجوامع وفى الحفلات القومية والدينية لباساً خاصاً ، وهو إزار يسمونه سارونج Sarung وهو من الصناعة القومية الأصل ، وكان يصنعها الأهالى بالنول اليدوى ، ولا يزال حتى اليوم من يشتغل بهذه الصناعة فى بعض بلدان اندونيسيا .

وهناك أيضاً نوع آخر من هذا الإزار ، يسمى سارونج پلاكت Sarung Pelaket يصدر من سومطرة ، وسارونج سماريندا Sarung Samarinda ينسج من الحرير فى بورنيو الشرقية . وفى السنوات الأخيرة أنشأ الأجانب عدة مصانع كبيرة لنسج هذا النوع من اللباس ، وكادت هذه المصانع تقضى على صناعة النسيج الأهلية .

إن الصناعات الإندونيسية ، لو لقيت من العناية والحماية ، مثل ما لقيت نظائرها فى البلدان الأخرى - كمصر مثلا - لتقدمت تقدماً محسوساً ، وذلك لوجود عوامل عديدة تهيء لها النجاح والتقدم ؛ مثل حسن موقع اندونيسيا الجغرافى وتوافر عوامل الانتاج فيها ، فالوقود متوافر ، والأيدى العاملة كثيرة ، والمواد الأولية كثيرة الأنواع وجيدة الأصناف ، والأسواق فيها واسعة ورائجة ، نظراً لكبر كثافة السكان . (§) وأن الروح الوطنية ، التى تدفع الأهالى إلى تفضيل صناعتهم الوطنية ، قد رسخت فى نفوسهم ، كأنها جمرة حمراء ، عندما تنفخ فيها نفخة تشتعل ، فتصبح ناراً ملتهبة ، تحرق كل مايعوق طريقها (§) .

---

(١) عن كتاب ,, نحو الديمقراطية الاقتصادية فى جزر الهند . . . . . . ،، المذكور فى ص ١٢٢ .

٨ — حالة اندونيسيا الاقتصادية خلال المرحلة الثانية من حركتها الاستقلالية

كانت حالة اندونيسيا الاقتصادية ، بعد الثورة سنة ١٩٢٧ قد ازدادت سوءاً ، والحركة الوطنية قد دخلت فى مرحلتها الثانية بعد انتهاء تلك الثورة . فسوء هذه الحالة الاقتصادية ، كان عاملا من العوامل ، التى أدت إلى اشتداد الحركة الوطنيـة ، التى قادها حينئذ الزعماء الشبان ، أمثال الدكتور أحمد سوكارنو رئيس الجمهورية الإندونيسية الحالى ، والدكتور محمد حتا وكيل الرئيس ، وقد أسس هـذا الأخير حزباً سياسياً اندونيسياً فى هولنـدة ، اسمه « فرهيمپونن اندونيسيا » المرموز بحرفين .P. I وكان هذا الحزب بمثابة مدرسة للزعماء ، وفى مقدمتهم السيد سوتان شهرير ، أول رئيس للوزاره فى حكومة الجمهورية الإندونيسية

ولقد اشتدت أيضاً الحركة الاستقلالية المقترنة بالنشاط الاقتصادى ، مثل الحركة التى قام بها المرحوم الدكتور سوتومو ، مؤسس حزب « اتحاد الشعب الإندونيسى Persatuan Bangsa Indonesia فى سـنة ١٩٣٠ ، الذى اتخذ أخيراً اسم « حزب اندونيسيا العظمى » . وكان لهذا الحزب مشاريع اجتماعية وثقافيـة واقتصادية كثيرة ؛ مثل نقابات للجزارين ، وسائق العربات والسيارات ، والخدم والعمال . وأهم من ذلك إنشاء : البنك الوطنى الإندونيسى Indonesian National Bank واتحاد روفلين Ruplin اختصاراً من جملة Rukun Pelaut Indonesia أى اتحاد البحارين الإندونيسيين The Indonesian Shipping Organisation وروكون تانى Rukun Tani أى اتحاد الفلاحين The Farmers' Federation والشركة الإندونيسية للتأمين على الحياة The Indonesian life Insurance

وإن كانت مشاريع هـذا الحزب الاقتصادية ـ وكذلك شبيهاتها من البرامج الاقتصـادية التى قامت بها الجمعيات الإسلامية والأحزاب الأخرى ـ لم تنجح بعد ، لشدة ضغط الشركات الأجنبية عليها ومنافستها لها من ناحية ، ولكثرة العراقيل التى أوجدتها الحكومـة فى طريقها من ناحيـة أخرى ، فإنها قـد أيقظت الأهالى من نومهم وتأخرهم فى الحيـاة الاقتصـادية ، وأرشدتهم إلى طريق النهوض والتقدم ، حتى أصبحت الشركات الأجنبية تخشى هذه المشاريع الوطنية ، وتحسدها على تقدمها ، لذلك لجأت تلك الشركات الأجنبيـة إلى الحكومة ، لتحضها على تعطيل تلك المشاريع الوطنيـة الاقتصادية بكافة الطرق الممكـنة ، وكانت الحكومة تخاف كثيراً من اشتداد الحركة الوطنيـة والإسـلامية . فتلاقت رغبتهـا مع رغبة تلك الشركات الأجنبية ، فى تعطيل هـذه الحركة الاستقلالية المقرونة بالحركة الاقتصادية القومية . واتخذت

الحكومة كافة الوسائل للتضييق على تلك المشاريع القومية ، ولقمع تلك الحركة الاستقلالية . وبذلك رجع الحكم الهولندى من جديد ، حكماً دكتاتورياً استبدادياً - كما ذكره السيد سى برانى فى كتابه « لماذا ثار الإندونيسيون » [١]، ووصفه كل من مستر أوثر كليج فى كتابه « ارفعوا أيديكم عن اندونيسيا » [٢] ومستر امرسون وزميله فى كتابهم « الحكومة والحركة الوطنية فى شرق آسيا الجنوبية [٣] - إذ قامت الحكومة الهولندية من جديد ، بتطبيق سياسة النار والحديد ، واتخذت جميع وسائل الضغط على الحركة الوطنيـــة ، مثل تقييد الصحف والمجلات بالرقابة الشديدة ، ومراقبة اجتماعات الأهالى وأحزابهم السياسية وجمعياتهم الدينية والثقافية . وكان للحاكم العام فى ذلك الوقت ،حق اعتقال الذين يشتغلون بالسياسة ، وإبعادهم إلى المنفى . وحذرت الحكومة الأهالى من الاشتغال بالسياسة ، بل بمجرد التحدث عنها ، حتى أصبحت كلمة « السياسة Politik » شيئاً مخيفاً جداً اتخذته الحكومة لإسكات الأهالى ولتخويفهم ، كما هو الشأن فى سائر البلاد التى يسيطر عليها الأجنبى ... ! !

وقد أبعدت الحكومة الزعماء ونفتهم جميعاً ، بعيدين عن مقر حركاتهم ، وعن الشعب الذى كان فى حاجة شديدة إلى قيادتهم وإلى إرشاداتهم . فنفت الدكتور سوكارنو إلى جزيرة « فلوريس » الواقعة فى شمال استراليا ، والدكتور محمد حتا ، والسيد سوتان شهرير ، وزملاءهما الكثيرين ، إلى جزيرة « بندا نيرا » فى جزائر الملوك ، وكثيراً من الزعماء الآخرين إلى غينة الجديدة المشهورة فى اندونيسيا ، منذ ثورتها سنة ١٩٢٧ باسم الأرض الحمراء Panah Merah ولم يرجع هؤلاء الزعماء من منفاهم ، إلا بعد نشوب الحرب فى الشرق الأقصى .

وقد ساد البلاد من جديد الاستقرار السياسى ، عقب نجاح الحكومة مرة أخرى فى قمع تلك الحركة الوطنية . وبذلك استطاعت الحكومة والشركات الأجنبية ، مواصلة مشاريعها الاقتصادية الكثيرة بالنجاح . وقدرت رؤوس الأموال التى استثمرها الأجانب والشركات الأجنبية فى اندونيسيا فى سنة ١٩٣٧ بمبلغ ٣٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، منها ٢٥٠ مليون يملكها الهولنديون ،

---

(1) Si Barani : Way the Indonesian revolt, San Francisco, Oct., 1945.

(2) Arthur Clegg : Hands off Indonesia, Farleigh Press, London 1946.

(3) Emerson, Rupert : Government and Nationalism in South East Asia, by Institute of Pacific Relations Series, New York, 1942.

وخمسون مليونا يملكها الإنجليز ، وأربعة وعشرون مليونا يملكها الأمريكيون . وأكثر من ستة وعشرين مليونا من رؤوس الأموال الانجليزية مستثمرة فى شركات زيت البترول (١) .

وقد نزح إلى اندونيسيا ـ بسبب ذلك الاستقرار السياسى ، والاستغلال الاقتصادى الناجح ـ كثير من المهاجرين الجدد من الآسيويين ، كما سالت إليها رؤوس الأموال الجديد الكثيرة ، فأصبح عدد اليابانيين البالغ سبعة آلاف شخص فى سنة ١٩٣٠ يزداد كل سنة . وكان هناك أكثر من مليون صينى . وقد ازداد كذلك عدد المهاجرين الأوروبيين إليها ، وبالأخص الهولنديين ؛ إذ بلغ عددهم فى سنة ١٩٤٠ حوالى ٢٣٥ ألف شخص ، بينما كانت فى سنة ١٩٢٠ حوالى ١٧٠ ألف شخص . وازداد كذلك عدد المهاجرين الآسيويين الآخرين .

ولهذا السيل الجارف من المهاجرين الآسيويين والمولدين منهم ، أثر كبير فى تحسين مركز هولندة السياسى والإدارى فى هذه البلاد ، كما أن له ، ولوجود مجموعة كبيرة من رؤوس الأموال الجديدة ، أثر أكبر وأوضح فى نجاح جميع الشركات الأجنبية فيها ، وأكبرها الشركات الهولندية والانجليزية ؛ مثل شركة شل الهولندية الانجليزية الموحدة لزيت البترول ، وشركات المطاط والشاى وغيرها . واستغلت هذه الشركات الأجنبية المختلفة منابع ثروة اندونيسيا الهامة ، حتى أصبحت هذه الثروة الطائلة تخرج عن اندونيسيا ، وتذهب إلى جيوب فئة قليلة من أغنياء امستردام ولندن ونيويورك . أما الأهالى فقد ساءت حالتهم الاقتصادية ، إذ كانت أجور العمال ـ ومعظمهم من الأهالى ، سواء كانوا فى الحكومة ، أو فى مشاريع الشركات الأجنبية الزراعية والتجارية والصناعية ـ قد حبطت كثيرا . فبعد أن كانت خمسين سنتا ، أصبحت عشرة سنتات فقط فى اليوم . أما الفلاح فقد تضاءل دخله ، ووصل إلى الحد الذى يصعب عليه الإنفاق منه على حياته وحياة عائلته .

وخلاصة القول أن الأهالى المساكين ، كانوا يرون بعيونهم ثروة بلادهم ـ التى أجهدوا أنفسهم فى إنتاجها ـ تنتقل إلى الخارج ، ويتمتع بها هؤلاء الأغنياء ـ أصحاب رؤوس الأموال ـ وهم يعانون البؤس والشقاء فى معيشتهم ، محزونى الأفئدة ، ويغلى مرجل الغضب فى صدورهم . ولا يجدون من الحول والقوة ، ما ينصفهم من خصمهم .

ولكى يتضح ذلك جليا ، يحسن بنا أن نستعرض هنا توزيع الدخل الأهلى ـ أو دخل المجتمع ـ

(١) عن كتاب ,, تاريخ جزر الهند الشرقية الهولندية ,, لمستر فلاك المذكور فى ص ٣٤

على سكان اندونيسيا، حيث نجد أن الهولنديين الذين لايزيد عددهم عن ٠،٥ ./. من السكان، يقبضون ٦٥ ./. من الدخل الأهلى. والأجانب الآسيويون وعددهم ٢ ./. من السكان يقبضون ٢٢،٥ ./. من الدخل الأهلى، بينما الإندونيسيون وعددهم ٩٧،٥ ./. لا يقبضون إلا ١٢،٥ ./. من الدخل الأهلى (١).

ومع ذلك يغرر الهولنديون الإندونيسيين بإدعائهم، أن لهولندة حقاً تاريخياً على اندونيسيا، مدعين أنها قد أنفقت على تعميرها أموالا طائلة، تتمثل فى ديون حكومة الهند الهولندية العام، التى قد ازدادت من ١٠٤،٠٠٠،٠٠٠ روبية فى سنة ١٩١٣ إلى ٨٨٥،٠٠٠،٠٠٠ روبية فى سنة ١٩٢٠ وإلى ١،٥٢٢،٤٠٠،٠٠٠ روبية فى سنة ١٩٣٣ (٢). مع العلم أن هذه الديون العامة المستمرة الزيادة، ما نشأت إلا لفشل تلك الحكومة فى فرض الضرائب اللازمة على مختلف الشركات الأجنبية الكثيرة من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب تخصيص مبالغ كبيرة سنويا فى ميزانية الحكومة، للانفاق على بعض مصالح هولندة فى أوربا، مضافاً إلى ذلك أن هذه الديون العامة لا تفيد الشعب الإندونيسى بتاتاً، وإنما هى تزيد مصادر الثروة الاستعمارية لهولندة.

وكانت للحكومة الهولندية فى اندونيسيا موارد كثيرة وافرة؛ فبغض النظر عن الضرائب المختلفة الثقيلة، التى فرضتها على الأهالى، فهناك بعض الموارد الخاصة للحكومة، التى تشرف عليها إشرافا دقيقاً. أذكر الآن اثنين منها على سبيل المثال.

أولها احتكار الحكومة لصناعة الملح فى جزيرة «مادورا»، وهى تمنع سبعين مليوناً من الأهالى منعاً باتاً من صنع الملح من مياه البحار التى تحيط جزائرهم؛ مع العلم أن الملح مادة ضرورية للإنسان فى حياته اليومية. وكانت الحكومة تبيع هذا الملح بسعر مرتفع جداً، بالنسبة إلى تكاليف إنتاجه، وبالنسبة إلى ثمن الملح فى الخارج. وعندما رفعت الحكومة سعر هذا الملح، بمقدار نصف سين فقط (مليم واحد) لكل علبة صغيرة منه، ازداد بذلك دخل الحكومة، بما لا يقل عن أربعة ملايين روبية فى السنة.

وثانيهما «بيوت الرهن Pownshops»: وكانت للحكومة الهولندية سلسلة عظيمة من بيوت الرهن؛ وهى كثيرة العدد ومنتشرة فى جميع أنحاء البلاد. وقد أنشىء بيت من هذه

---

(1) Si Barani: Why the Indonisians revolt, San Francisco, Oct., 1945.

(٢) من كتاب ,, خلاصة الاحصائيات ...... ,, السابق ذكره.

البيوت فى كل قرية من قرى اندونيسيا تقريباً (١). وللحكومة وحدها حق إقامة هذه المنشآت التعميرية (التدميرية بالتعبير الأصح).

إن الأهالى الفقراء بطبيعة الحال مضطرون دائماً إلى رهن ما لديهم من الحلى والملابس، فى مقابل حصولهم على دين ضئيل لمدة قصيرة، وذلك لإنقاذ أنفسهم وعائلاتهم من الجوع، أو من أى ضيق مالى. وكانت هذه الأشياء، ترهن بمقدار ثلث قيمتها وبفائدة كبيرة. وإذا انتهت مدة الرهن، ولم يسترد ها صاحبها، فللإدارة تلك البيوت حق بيعها بالمزاد العلنى، وتبيعها غالباً بثمن أكثر من سعر الرهن مع فائدته، وبذلك كانت هذه البيوت - وهى كما قلنا من المؤسسات الحكومية - تدر على الحكومة دخلا كبيراً، قد يفوق دخلها من احتكارها لصناعة الملح.

وكان المهاجرون الأوروبيون منهم والآسيويون يقيمون فى اندونيسيا إقامة دائمة، أو على الأقل يقضون فيها زهاء عشرين سنة، مشتغلين بالتجارة أو بالوظائف فى الحكومة، أو فى الشركات الأجنبية المختلفة، ثم يرجعون إلى بلادهم الأصلية، لقضاء ما بقى من عمرهم فى حالة المعاش، أو يعيشون فى اندونيسيا بالثروة التى جمعوها مدة وجودهم فى تلك الجزائر. ولهذه الحالة أثر واضح فى ميزان اندونيسيا الحسابى، كما سنتكلم عنه فيما بعد.

وكان معظمهم - وبالأخص الهولنديون منهم يفضلون البقاء فى اندونيسيا، بل قد شعروا شعوراً يشتد يوماً بعد يوم - بأن هذه البلاد وطنهم. فنمى فى نفوسهم الشعور بضرورة التعاون مع الإندونيسيين فى الدفاع عن هذا الوطن. وقد كرروا - فى دعاياتهم بعد خروجهم من اندونيسيا، وفى خلال سنوات الحرب الأخيرة - إدعاءهم أن تدعيم الرخاء والرفاهية فى هذه الجزائر يتوقف على التعاون الوثيق بين الهولنديين والإندونيسيين.

وكان بعض الإندونيسيين المثقفين بالثقافة الهولندية، والمشبعين بفكرة هولندة، وبميولها السياسية والاجتماعية، يبادلونهم مثل هذا الشعور، حتى طالب بعض النواب الإندونيسيين من أنصار هذا التعاون فى مجلس النيابة Volksraad في سنة ١٩٣٦ الحكومة الهولندية بضرورة عقد المؤتمر الامبراطورى، لبحث الطرق المؤدية إلى تحقيق الحكم الذاتى فى اندونيسيا طبقاً للمادة الأولى من الدستور الهولندى، التى تنص على أن لكل من هولندة فى أوربا، وممتلكاتها فى الشرق والغرب حقوق متساوية.

---

(1) H. W. Ponder : Java Pageant, Cambodian Glory & co., 1945.

وقد ازداد الشعور بضرورة التعاون بين الشعبين ، واشتد بعد أن ظهر فى الأفق شبح الحرب العالمية الثانية ، وبالأخص بعد فرار الملكة «ويلهيلمينا» وحكومتها إلى لندن عقب احتلال المانيا لهولندة فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ ، وأصبحت هولندة الحرة فى أحضان الحلفاء . فطالب الإندونيسيون من أنصار التعاون الحكومة بإعطاء اندونيسيا البرلمان الحقيق ، ليشترك الشعب الإندونيسى اشتراكا فعليا فى حكم البلاد . وكذلك التجنيد العسكرى والتعبئة العامة ، للدفاع عن هذا الوطن ، ولمواجهة خطر الحرب ، التى كانت فى ذلك الوقت على قدم وساق . ولكن الهولنديين رفضوا مطالب الإندونيسيين القومية ، خوفاً من أن يصبح الشبل أسداً ، فيفترسهم قبل أن يفترسهم الأعداء من الخارج .

(§) والحقيقة أن الهولنديين ، لا يدفعهم إلى الشعور بضرورة التعاون بينهم وبين الإندونيسيين ، إلا مصالحهم الاقتصادية والسياسية . أما شعورهم الحقيقى المتغلغل فى نفوسهم ، فلا يزال يعتقد بوجود الفارق بين الإنسان الأبيض والإنسان الملون. هذا الشعور هو الذى أدى بهم إلى رفض المساواة التامة الحقيقية بينهم ، وهم الجنس الأبيض ، وبين الإندونيسيين من الجنس الأصفر أو الأسمر (§) .

وأثناء المد والجزر والأخذ والرد بين هذين الشعبين ، فى مطالبة أحدهما بحقوقه الوطنية، وتمسك الثانى بمصالحه الاستعمارية ، جاءت اليابان ، تفصل بينهما فى ٩ مارس سنة ١٩٤٢ .

هذه هى كلمة وجيزة عن حركة اندونيسيا الاستقلالية فى هذه الفترة . وإن هذه الحركة الاستقلالية ، جزء مكمل لحركتها الاقتصادية ، بل أساس ضرورى ، تبنى عليه هذه الأخيرة .

ثالثاً - حالة اندونيسيا الاقتصادية أثناء الاحتلال اليابانى

إن اليابان عبارة عن مجموعة عدة جزائر بركانية ، تكاد لا تنتج شيئاً من المواد الأولية ، ولكنها تنتج يابانيين ، يزداد عددهم كل سنة زيادة مضطردة ؛ إذ كان عددهم فى القرن السابع وفى أوائل القرن الثامن لا يزيد على ٩ ملايين نسمة ، وفى سنى ١٧٢١ - ١٨٤٦ صار هذا الرقم ٢٦ مليونا ، وفى عام ١٨٧٢ أصبح ٣٢ مليونا ، وفى عام ١٨٨٩ كان أربعين مليوناً . وقد بلغ عدد سكان الإمبراطورية اليابانية فى أول أكتوبر سنة ١٩٣٥ حوالى ٩٩،٤٥٧،٠٠٠ نسمة[1] .

---

(١) من كتاب ,, اليابان ,, للاستاذ عصام محمد سليمان . طبع بالقاهرة سنة ١٩٤٢ ، وفى قاموس لا روس الفرنسى أن مساحة اليابان ٣٨١٥٧٦ كم ٢ ، وتعداد سكانها ٦٠،٠٠٠،٠٠٠ نسمة .

وبعد أن ركزت هذه البلاد - الجدباء المكتظة بالسكان - اهتمامها وجهودها وسياستها فى اقتصادياتها القومية منذ سنة ١٨٧٠ فقد تقدمت صناعاتها وتجارتها ، وأصبحت فى حاجة شديدة إلى تصريف منتجاتها الصناعية إلى الخارج ، وإلى جلب المواد الأولية اليها ، ثم إلى إيجاد مناطق لترحيل بعض سكانها المضطرد الزيادة .

فدخلت اليابان إلى أسواق الشرق الأقصى والأوسط ، بل قد وصل اليابانيون بمنتجاتهم الصناعية إلى أسواق أوربا وأمريكا . وهم يبيعون بضائعهم بأقل من تكاليف إنتاجها ، وكانت الحكومة اليابانية تعوض على التجار وأصحاب المصانع خسارتهم . وغايتهم فى ذلك ليست إلا الشهرة والقضاء على منافسيهم فى الأسواق . وقد اتخذوا أيضاً طرق المنافسة التجارية كسياسة إغراق الأسواق Dumping وغيرها .

ويتوق اليابانيون إلى رؤية بلادهم يقظة ، تعمل على إيقاظ الشرق معها ، فاتبعت الإمبراطورية اليابانية سياستها التجارية ، بتوسيع نفوذها السياسى والعسكرى فى منشوريا وكوريا والصين وفى الشرق الأقصى عامة . وبدأت تعارض كل تدخل من دول أوربا فى مسائل شرق آسيا ، كإدخال نفوذها السياسى والاقتصادى فى الصين ، وإمدادها بالمعدات الحربية ، وغير ذلك من التدخل - كما صرح ذلك مستر هيرونا ، وزير خارجية اليابان فى سنة ١٩٣٤ (١) .

ولكن الجو السياسى والاقتصادى فى الشرق عامة ، لم يكن يبشر بنجاح خطط اليابان التجارية والسياسية هذه ، لأن سياسة كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا وروسيا ، لم يكن ليسعها أن تتقبل تحدى اليابان بالابتسام ، إذ حاولت كل منها مقابلة مضاربات اليابان الاقتصادية والتجارية فى أسواق العالم بمثلها ، ورفضت هجرة اليابانيين إلى بعض مستعمراتها .

وبذلك تحول هذا الصراع الاقتصادى إلى الحرب فى الخفاء ، فقامت الحرب اليابانية الصينية فى سنة ١٨٩٤ بشأن كوريا ، ثم نشبت الحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤ الى ١٩٠٥) بشأن منشوريا . وبعد الحرب العالمية الأولى ، استولت اليابان على جزائر كارولين ، الواقعة فى شمال المحيط الهادى ، وهى تتكون من حوالى ستمائة جزيرة ، وكانت هذه الجزائر تابعة لألمانيا .

وقد كانت اليابان منذ زمن بعيد ، تحلم بامتلاك بعض جزر اندونيسيا ، مثل جزائر الملوك وجزيرة غينا الجديدة ، معتقدة فى أن هذه الجزائر - جزائر الجمال والنعم - متممة لكمال اليابان الاقتصادى . إذ أنها تنتج مواداً خاماً ، تحتاج إليها اليابان لتموين آلاتها الصناعية .

---

(١) عن كتاب ,, تاريخ جزر الهند الشرقية الهولندية ,, السابق ذكره .

وصرح مستر « يوسوك ماتسوكا » وزير خارجيـة اليابان فى سنة ١٩٣٢ بضرورة تغيير اسم « غينة الجديدة » باسم « اليابان الجديدة » (١) . وقد بدأ تدخل اليابان فى شؤون اندونيسيا منذ تلك السنة ، وفشلت المفاوضة التى جرت بينها وبين هولندة فى سنة ١٩٣٤ ، وذلك لأن اليابان طالبت بالاشتراك فى الإشراف على تلك المنطقة من اندونيسيا وفى استغلالها .

ثم نشبت الحرب بين اليابان وبين الصين منذ سنة ١٩٣٦ ، وكانت هـذه الحرب بادرة الحرب العظمى الثانية فى الشرق الأقصى .

ومن هنا اتضح أن التوسع اليابانى السياسى والعسكرى ، كان يرجع قبل كل شىء إلى ازدياد حيويتها الاقتصادية ، وفى نفس الوقت كان توسعها السياسى والعسكرى قد أدى كثيراً إلى اتساع آفاقها الاقتصادية . فبينما كانت اليابان قديماً ، تعتمد فى تدعيم مصالحها الاقتصادية ، على شن « المنافسة القاتلة » فى أسواق العالم ، إذا بها تسعى لتوسيع مناطقها الاقتصادية والسياسية ، بشن الحرب الضروس على أعدائها ، وتعمل على تطبيق مبدئها القائل « آسيا للآسيويين » وتحاول تحقيق غايتها ورغبتها فى إيجاد « منطقـة الرخاء الآسيوية المشتركة Asiatic Co-Prosperity Sphere

وكانت وزارة اليابان الخارجية فى أغسطس سنة ١٩٤٠ تسأل حكومة بتافيا ، وحكومة رنجون (بورما) ، وحكومة الهند الصينية الفرنسية ، عن رغبة كل منهما بالاشتراك فى تطبيق هذا المبدأ ، وتحقيق هذه الغاية . وكانت حكومة الهند الصينية الفرنسية - بعد استشارة حكومة فيشى فى أوربا - قد وافقت اليابان على ذلك ، ولكن حكومة رنجون الخاضعة للإنجليز ، وحكومة بتافيا الهولندية - بعد مشاورة حكومة هولندة فى لندن - رفضتا اقتراح اليابان .

وأظن أن اليابان كانت تعلم - قبل ذلك السؤال - ما سيكون جوابهما ، ومع ذلك كانت تسألهما أيضاً ، مجاملة لهما وتبريراً لهجماتها العسكرية فيما بعد ذلك .

وقبيل دخول اليابان فى الحرب العالمية الثانية ، كان زعماؤها وحكامها ، ينتظرون بشوق كبير خبراً هاماً يأتى من أوربا « هل سقطت انجلترا » ، وإلا فعلى اليابان أن تهاجمها فى الشرق . وفى فترة ذلك الانتظار ، عليها أن تجهز نفسها بالمواد الأولية اللازمة من جزائر اندونيسيا ، عن طريق عقد الاتفاق التجارى المؤقت بينها وبين الحكومة الهولندية . وأرسلت فعلا وفداً

---

(١) عن كتاب ,, تاريخ جزر الهند الشرقية الهولندية ,, لمستر فلاك السابق ذكره .

من الهيئة الاقتصادية اليابانية إلى بتافيا . وأذاع مستر أريتا وزير خارجية اليابان ، فى الراديو فى ٢٩ يونيوسنة ١٩٤٠، «أن جميع البلدان فى شرق آسيا وفى جنوبها ، مرتبطة بعضها ببعض ، أصلا وجغرافياً وتاريخياً واقتصادياً . فيجب أن تتعاون بعضها مع بعض ، وأن تسد بعضها حاجات البعض ، لتدعيم مصالحها المشتركة والرخاء المشترك ، وإن توحيد هذه البلدان داخل منطقة موحدة مستقرة ، ما هو إلا نتيجة طبيعية لتلك الروابط العديدة »(١).

وأذاع الأمير كونوى Prince Konoye رئيس الوزارة اليابانية ، فى ٢٣ يوليه من نفس السنة ، تصريحه فى الراديو ، فقال : « لتنفيذ هذه السياسة الخارجية ، من الضرورى تدعيم علاقة التعاون الاقتصادى مع الصين ومع منشوكيو ، ورسم خطة التقدم الاقتصادى نحو الجنوب » . وفعلا أرسلت الحكومة اليابانية فى ذلك الشهر ، وزير الصناعة والتجارة - مستر شيزو كوباياسى - إلى بتافيا ، للمفاوضة مع الحكومة الهولندية فى عقد ذلك الاتفاق التجارى .

وبينما كانت الحرب فى الغرب إذ ذاك قد اشتدت ، وبريطانيا قد أظهرت صمودها وبسالتها فى رد هجمات ألمانيا ، كان الحديث بين الهولنديين فى اندونيسيا ، يدور حول كيفية تدمير حقول بترولها ، بدلا من تسليمها إلى اليابان .

وكان الوفد اليابانى - فى سبيل تعطيل أعمال الحلفاء التى ترمى إلى تقوية مراكزهم الاستراتيجية ، فى سبيل الحصول على أكبر كمية ممكنة من المواد الأولية من اندونيسيا - فقد قبل إصدار الاتفاق اليابانى الهولندى ، الذى ينص على الاعتراف بأن اندونيسيا غير داخلة فى مشروع « منطقة شرقى آسيا الكبرى » الذى أصرت اليابان على تحقيقه ، وعلى الإشراف على تلك المنطقة ، كما ينص الاتفاق أيضاً على أن لليابان نصيباً من بترول اندونيسيا ، قدره ١،٨٠٠،٠٠٠ طن خلال اثنى عشرة شهراً ، من تاريخ ذلك الاتفاق .

ولكن الحكومة الهولندية - بسبب تطورات الحرب فى أوربا - رفضت التعاون مع اليابان ، وبدأت فى استعدادها للدفاع عن نفسها فى الشرق ، وكان الإندونيسيون المعتدلون منهم والمتطرفون فى وطنيتهم ، قد أظهروا جميعاً رغبتهم فى الدفاع عن اندونيسيا . وقد كان آخر التنبيه من الزعيم الدكتور سوتومو ، قوله « إحذروا اليابانيين » وكان الحزب الإندونيسى

---

(١) من كتاب ,, تاريخ جزر الهند الشرقية الهولندية ،، لمستر فلاك السابق ذكره .

«جريندو» قد عبّر عن «منطقة رخاء شرقى آسيا المشتركة» بأنها من صنع اليابان ولليابانيين .

وفى الوقت الذى كانت الحكومة الهولندية فى اندونيسيا - قبيل نشوب الحرب فى الشرق الأقصى ، قد فاوضت اليابان محاولة إرضائها وتهدئتها بإعطائها نصيباً كبيراً من محاصيل اندونيسيا الخام ، أهمها زيت البترول - فإن اليابان أبت ، إلا أن تمتلك كل ما فى اندونيسيا من المواد الأولية ، وما فيها من القوة البشرية . ولتحقيق كل هذا ، انضمت إلى المحور فى الحرب الأخيرة ، وهاجمت الحلفاء فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ بضربتها الأولى لأسطول الحلفاء فى بير هاربور Pearl Harbor ، واستمرت فى هجماتها وغزواتها نحو الجنوب حتى استسلمت حكومة الهند الهولندية فى ٩ مارس سنة ١٩٤٢ فى جاوة بعد مقاومة قصيرة ، وبذلك سلّمت حكومة هولندة الشعب الإندونيسى الأعزل إلى اليابان .

وكان عدد اليابانيين فى اندونيسيا ، قد بلغ حوالى سبعة آلاف شخص فى سنة ١٩٣٠ ، وما زال هذا العدد يزداد سنة بعد سنة ، حتى قامت الحرب الأخيرة . وهؤلاء اليابانيون المقيمون فى اندونيسيا قبل الحرب ، هم الذين مهدوا الطرق للقوات اليابانية العسكرية . إذ كانوا يدرسون دراسة مستفيضة أحوال البلاد الاستراتيجية ، وأوضاعها السياسية والاجتماعية . وكانوا يطوفون أطراف البلاد ، وخلجان بحارها ، تحت ستار التجارة وصيد السمك . مضافاً إلى ذلك جهود الشركات اليابانية ، التى كانت تشتغل فى اندونيسيا تحت إشراف حكومتها ، لعمل التمهيدات للاحتلال اليابانى . وبذلك كله استطاعت اليابان غزو هذه البلاد بسرعة خاطفة لاتعدو عدة أسابيع . وكانت الحكومة الهولندية - لقلة استعدادها الحربى ، ولضآلة معداتها الحربية من ناحية ، ولقلة مقدرة الإندونيسيين العسكرية ، الناتجة عن حرمانهم من التجنيد العسكرى مدة الاستعمار الهولندى الطويلة ، وسوء التغذية ، وانخفاض مستوى معيشة الأهالى من ناحية أخرى - لاتستطيع مقاومة هجوم اليابان ، مقاومة تليق بما يسمونه «بالامبراطورية الهولندية» . ومن هنا يتضح لنا أن هولندة هى التى سلّمت «اندونيسيا» إلى اليابان ، فاحتلتها احتلالا عسكرياً مدة ثلاث سنوات ونصف . وقد عانى الشعب الإندونيسى مرارة هذا الاحتلال العسكرى ، اقتصادياً وسياسياً .

وكانت اليابان قبل الحرب وأثناءها ، تزمّر للأمم الآسيوية بأنشودتها الرنانة «آسيا للآسيويين» ، وكذلك كانت تتغنى بمشروع «منطقة الرخاء الآسيوية المشتركة» ، وطرد

الجنس الأبيض من آسيا ومن الشرق الأقصى عموماً ، وغير ذلك من فنون الدعاية اليابانية . كما كانت اليابان تحاول دائماً غرس بذور العدوان والكراهية فى نفوس الآسيويين نحو الجنس الأبيض .

ومن الطبيعى أن بعض الآسيويين ، الذين ذاقوا مرارة الاستعمار والاستعباد عدة قرون ، قد أنصتوا فى بادىء الأمر إلى تلك الدعايات اليابانية . وقد أوهمتهم أنها حقيقة لصالحهم ولمصالح بلادهم ، حتى ظن بعضهم أن شمس الحرية والاستقلال قد طلعت وأشرقت . ولكن سرعان ما خابت آمالهم ، بعد أن احتلت اليابان بلادهم ، إذ أن اليابان لم تأت لتخليصهم من المظالم والاستعباد ، ولا لتحرير بلادهم من قبض الاستغلال الأجنبى والاستعمار الغربى ، وإنما أتت لاستبدال الاستعمار الغربى بالاستعمار الشرقى اليابانى ولإحلال استغلالها الاقتصادى محل الاستغلال الغربى .

هذا ما حصل فى اندونيسيا خاصة ، وفى الشرق الأقصى عامة . وقد كاد الإندونيسيون ينالون حريتهم واستقلال بلادهم قبيل الحرب الثانية ، وذلك بفضل ما بذلوه من الجهود المتواصلة زهاء نصف قرن ، فى حركاتهم الاستقلالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية - كما سبق بيانه . ولكن التاريخ قاس ، فبينما كان الإندونيسيون يفاوضون الحكومة الهولندية فى إعطاء اندونيسيا برلماناً حقيقياً ، لكى يشترك الشعب الإندونيسى فى حكم البلاد ، ويطالبون تحويل الحكم الاستعمارى الهولندى إلى الحكم الذاتى ، ويظهرون استعدادهم للتعبئة العامة دفاعاً عن وطنهم ، وبينما كان الحكام الهولنديون وقتئذ ، يترددون بين الرفض والإذعان لمطالب الإندونيسيين القومية ، إذا باليابان قد تقدمت إلى الجنوب بمعداتها الحربية المتفوقة ، حتى استسلمت حكومة الهند الهولندية فى اندونيسيا إلى قوات اليابان العسكرية فى ٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، وفـرّ الهولنديون منها إلى استراليا والهند . ومما زاد الطين بلة على الهولنديين ، أن ملكتهم الملكة «ويلهلمينا» قد هربت وخرجت مع حكومتها من هولندة ، على أثر هجوم ألمانيا عليها فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٠ ، واستقرت فى لندن . ولعل الهولنديين نادمون على تشبثهم فى رفض مطالب الإندونيسيين القومية قبل تلك الحرب . ولعل فى ذلك عبرة ودرساً سجلهما التاريخ للحكام ، الذين لا يعبأون ولا يهتمون بتطورات أحوال المجتمع ، والذين لا يذعنون لإرادة الشعب .

وقد اتبعت هولندة بعد ذلك خطوات عديدة ، منها أولا - تشبثها فى رفض مطالب الإندونيسيين القومية . ثانياً - تصريح الملكة « ويلهيلمينا » فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، ومفاده عقد مؤتمر مائدة مستديرة ، يتألف من مندوبى أجزاء المملكة الهولندية الأربعة ، وهى هولندة فى أوربا ، وكورساوو وسورينام فى أمريكا الجنوبية ، واندونيسيا . وثالثاً - حاولت هولندة استرجاع اندونيسيا من جديد ، بعد أن قامت جمهوريتها ، وذلك لتنفيذ ما جاء فى ذلك التصريح الملكى ، وغير ذلك من خطواتها وخططها الكثيرة . وإذا أمعنا النظر فى هذه الخطوات ، وحللناها على ضوء « التفسير الاقتصادى للتاريخ » نجد أن أقوى البواعث ، التى دفعت بالحكومة الهولندية إلى اتباع هذه الخطوات ، إنما هو مصلحة هولندة الاقتصادية ، التى تتمثل فى مصالح رعاياها ، ومصالح شركاتهم ومنشآتهم الاقتصادية . ومن هذا يتبين - كما قدمنا - أن محاصيل اندونيسيا ، وأهمها المواد الأولية - كانت عاملا أساسياً فى توجيه سياسة هولندة نحوها .

ولا شك أن حاجة اليابان الملحة إلى هذه المواد الأولية - لتموين مصانعها الحربية والمدنية ، وأهمها البترول لتسيير آلة الحرب - هى التى دفعتها إلى احتلال اندونيسيا ، وإلى استغلالها بنفسها ، وبرؤوس أموالها ، واستخدام الأيدى العاملة المتوفرة هناك ، مدعية أن ذلك نهاية تحقيق المبدأ « آسيا للآسيويين » ، وبداية تطبيق رغبتهم في إيجاد « منطقة الرخاء الآسيوية المشتركة » . فبينما كانت هولندة قد غيرت اتجاه اندونيسيا نحو الغرب - مدة ثلاثة قرون - وأعدت أراضيها لاستغلال الشركات الهولندية والأجنبية ، إذا باليابان قد أتت تغير اتجاه اندونيسيا نحو الشرق أثناء مدة احتلالها ، التى دامت ثلاث سنوات ونصف ، واستغلت أراضيها وموارد ثروتها إلى أقصى الاستغلال ، وأرهقت أهاليها بأعمال السخرة ، وذلك لتموين معداتها الحربية .

فقوة الشعب الإندونيسى الإنتاجية ، التى أرهقها الهولنديون ، لم تجد تحت الاحتلال اليابانى العسكرى ، إلا إرهاقا مثل إرهاق الهولنديين أو يزيد . فقد كان اليابانيون يجبرون الأهالى على أعمال الدفاع ، وعلى مضاعفة إنتاجهم الزراعى . بل وعلى بيع محصولاتهم بسعر تحدده السلطة اليابانية العسكرية .

ومن أثر ذلك ، نجد أن ثمار النرجيل مثلا ، كانت تُقتطف قبل نضوجها ، لأن الزراع

كانوا يستعجلون بقطفها و بيعها فى السوق السوداء ، قبل أن يضطروا إلى بيعها بعد نضجها إلى الحكومة بأثمان زهيدة . وكانت الزراعة عامة فى العهد اليابانى ـ وبالأخص زراعة الأرز ـ متأخرة لا بسبب الفيضان أو قلة الأمطار فحسب ، بل لكثرة ما أخذته السلطة اليابانية من جهود الشعب الإندونيسى ، للأعمال الحربية الإجبارية .

وكانت السلطة اليابانية ، خلال ذلك العهد تطبق مبدأ « الاكتفاء الاقتصادى » فى كل منطقة من مناطق اندونيسيا ، بمعنى أنها تمنع تبادل المحاصيل بين مناطقها المختلفة . وذلك لكى يضطر الأهالى فى كل منطقة ، إلى إنتاج مايحتاجون إليه ، من الحبوب والمواد الأولية والغذائية اللازمة . وتعطل بذلك كثير من الرجال ، فاستطاعت السلطة اليابانية تشغيلهم فى الأعمال الحربية ، حيث نقلتهم كثيراً إلى ميادين الحرب ، لتعبيد طرق المواصلات وإصلاح الموانىء والمطارات وما أشبه ذلك . وقد اشتغل كثير منهم فى بورما ، حيث دارت فيها رحى الحرب بين اليابان والحلفاء .

ومن نتيجة تلك السياسة الاقتصادية العسكرية المؤسسة على نظام المناطق ، أن أصبح توزيع ضرورات الحياة مختلاً جداً ، لأن المنتجات الفائضة فى منطقة ، لا يمكن تصديرها أو نقلها إلى المناطق الأخرى المحتاجة إليها ، مع العلم أن لكل منطقة من مناطق هذه البلاد منتجات فائضة ، وهى فى نفس الوقت محتاجة إلى غيرها من السلع التى تنتج فيها .

وكان الحكام اليابانيون يبررون صلاحية سياستهم هذه ، بقولهم بأن المواصلات فى البلاد مهددة بالتدمير والانقطاع ، فتتعرض حياة الشعب للخطر ، إذا تعطلت هذه المواصلات ، لذلك يجب على كل منطقة أن تعمل جهدها ، ، لتستطيع إنتاج كل مايحتاج إليه قطانها .

والحقيقة أن اليابانيين ، مالجأوا إلى هذه السياسة ، إلا لكى يستطيعوا تصدير أكبر ما يمكن من محاصيل اندونيسيا إلى اليابان ، وذلك باستيلائهم على جل المنتجات فى تلك المناطق ، مضافاً إلى ذلك أخذ الأيدى العاملة من الشعب ، واستخدامها فى الأعمال الحربية . وثانياً أيضاً لكى يستطيعوا إدخال أكبر مايمكن من منتجاتهم الصناعية إلى هذه المناطق ، التى كانت قبل ذلك تستهلك مصنوعات بعض مقاطعات اندونيسيا الصناعية .

وبذلك كله اتضح للإندونيسيين جلياً ـ بل ولغيرهم كذلك ـ ، أن معنى التعاون الآسيوى أو الرخاء المشترك ، الذى نادت به اليابان فى دعايتها ، هو حرية هجرة اليابانيين إلى جزائر

اندونيسيا ، وإلى أى قطر من أقطار آسيا ، ومضاعفة ازدياد واردات اليابان منها ، واشتغال التجار اليابانيين بحركات الاستيراد والتصدير بكل حرية ، ثم إلغاء جميع القيود التى كانت تقيد الصيادين اليابانيين بخصوص صيد السمك فى بحار اندونيسيا ، وتحطيم كل العقبات التى كانت تعرقل إنشاء المصانع اليابانية الجديدة وتهيئة الظروف لنموها ونجاحها ، واكتشاف منابع الثروة الجديدة فى المناطق القليلة السكان ، لكى تستغلها الشركات اليابانية ، والمهاجرون اليابانيون (١) .

وإذا أنعمنا النظر فى هذا المبدأ « آسيا للآسيويين » قد يبدو لنا لأول وهلة ، أنه مبدأ قوى ، يشبه مبدأ منرو La Doctrine de Monroe القائل « أمريكا للأمريكيين » . والحقيقة أن هناك فرقاً كبيراً بينهما ، من ناحية الأساس والظروف السياسية والاقتصادية التى كانت تحيط بكل منهما ، ومنها أن الروح الديمقراطية قد سادت فى أمريكا منذ ظهور مبدأ منرو ، بل وقبل ظهوره . وكان أول من نادى به هو الرئيس جمس منرو (١٧٥٩ - ١٨٣١) James Monroe الرئيس الخامس للجمهورية الامريكية . فى حين أن اليابان ، التى نادت بالمبدأ « آسيا للآسيويين » ، كانت بلاد دكتاتورية من الدرجة الأولى ؛ إذ كانت السيادة الروحية والسلطة الدنيوية فيها ، تتركزان فى يد الميكاد وامبراطورها ، وفى أيدى قواد جيوشها .

ومن ثم يمكن أن نستنتج أن الباعث الرئيسى الخفى ، الذى كان يدفع اليابان إلى التوسع الخارجى السياسى والعسكرى ، ليس تحقيق هذا المبدأ - وما يتلوه من المبادىء الأخرى ، مثل مبدأ « منطقة الرخاء الآسيوى المشتركة » وغيره - وإنما اجتناب الثورة الداخلية التى كادت تنفجر فيها ، بسبب تسرب الفكرة الشيوعية من شمال اليابان « روسيا » ، وبفضل انتشار المبادىء الديمقراطية التى تهب من شرقها « أمريكا » .

فهل نستطيع أن نتصور أن قواد العساكر - الذين تربوا وتعودوا على الأوامر العسكرية والسلطة الدكتاتورية ، أن يحترموا الرأى العام ويقدسوه ؟ واحترام الرأى العام وتقديسه أساس للديمقراطية الصحيحة - بل شرط أساسى لتطبيق مثل هذا المبدأ .

ثم إن هذا المبدأ نفسه « آسيا للآسيويين » لم يكن قوياً فى حد ذاته . إذ أنه يشمل فى ثناياه روحاً عدائية بين الجنس الأصفر الآسيوى ، وبين الجنس الأبيض الاوروبى . لأن

---

(١) من كتاب ,, تاريخ جزر الهند الشرقية ...... ,, لمستر فلاك السابق ذكره .

الناس وبالأخص الأوروبيين ، قد يفهمون من هذا المبدأ ، أنهم سيحرمون من خيرات آسيا الكثيرة ، وسينفرد بالتمتع بها الآسيويون وحدهم ، فتشتعل بذلك حتماً النيران العدائية بين الجنسين .

فمبدأ « آسيا للآسيويين » أو ما يشبهه ، لا يتفق مع اتجاه الوحدة العالمية ، ووحدة الهدف والغاية ، أى أنه لا يتناسب مع المبادىء التى ينبغى أن نتخذها وسيلة لتحقيق الرخاء العالمى الشامل الذى نتمناه ، ولتدعيم السلم العالمى الدائم الذى ننشده جميعا .

أليس لنا أن نعتبر بما حدث فى أمريكا بسبب تأثير مبدأ منرو ، إذ بعد ظهور هذا المبدأ وتمسك الأمريكيين به ، أخذت أمريكا بسياسة العزلة ، التى أدت بها إلى عدم اشتراكها فى عصبة الأمم ، مع العلم بأن صاحب فكرة إنشاء هذه العصبة هو الرئيس توماس وودرو ويلسون Thomas Woodrow Wilson (١٨٥٦ - ١٩٢٤) . ثم ان اشتباك أمريكا فى الحربين العالميتين ، دليل واضح على عدم صلاحية سياسة العزلة ، التى تمخضت عن مبدأ منرو ، كما أنه دليل أيضاً على ضرورة تدعيم الوحدة العالمية ، التى أنشئت لأجلها هيئة الأمم المتحدة الحالية ، واشتركت فيها أمريكا .

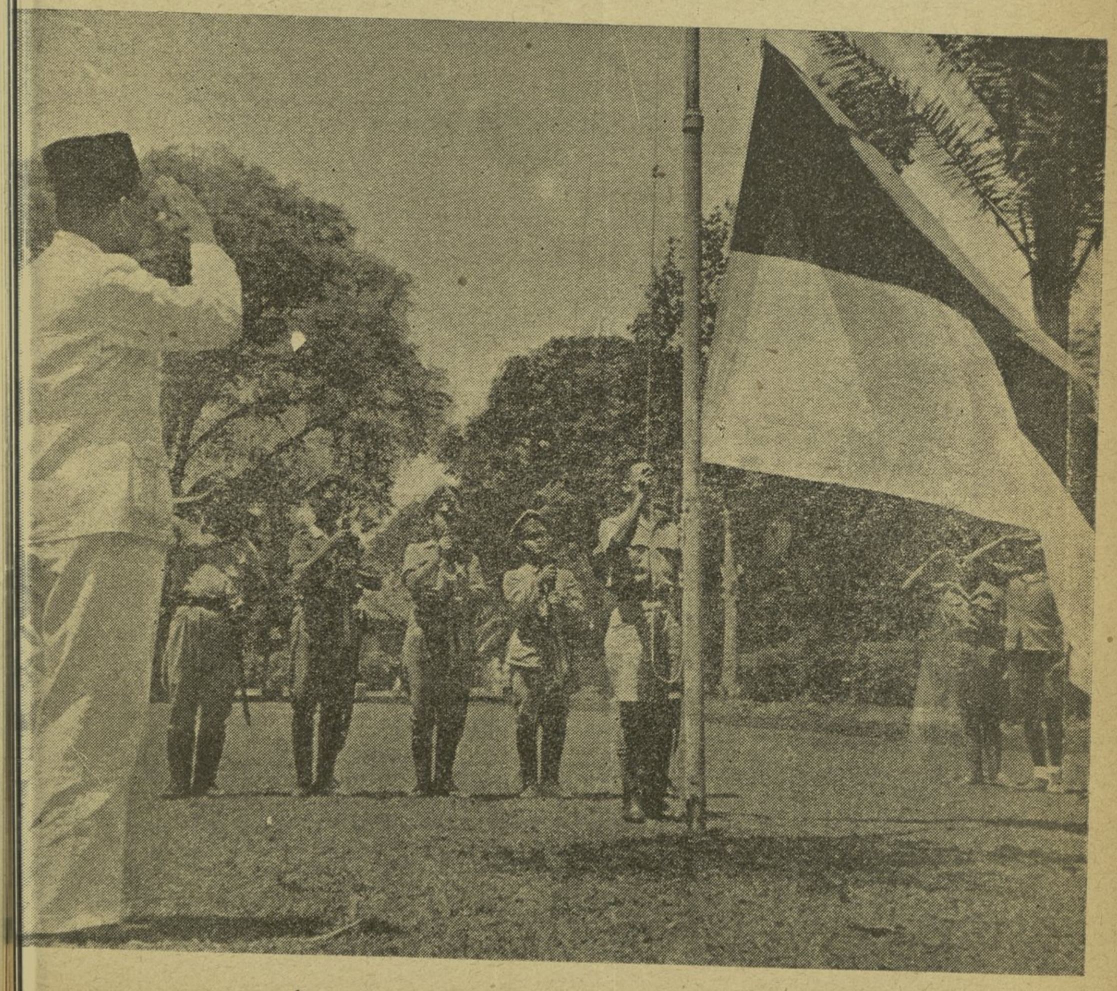
والمبدأ الذى يجب أن نتمسك به جميعاً ، وأن نتخذه وسيلة لتحقيق الأخوة العالميـــة ، وأساساً لتدعيم السلم الدائم هو « أن تكون آسيا أو أى قطر من أقطار العالم ، وطن الحرية لسكانها وموطن الخير للجميع » ، وسنوضح بعض تفاسير هذا المبدأ فى الجزء الثانى من هذا البحث .

***

هذه هى خلاصة حالة اندونيسيا الاقتصادية فى عهد الاحتلال اليابانى ، وتلك هى سياسة اليابان الاقتصادية المميتة لحياة الشعب الإندونيسى . فلا غرابة إذن - والحالة هذه - إذا قام معظم الزعماء الإندونيسيين بتنظيم المقاومة السرية ، ضد السلطة العسكرية اليابانيـة أثناء الحرب الأخيرة . وقد قبضت الحكومة العسكرية اليابانية على كثير منهم وساقتهم إلى السجون ، بل قد أعدمت بعضهم . والآخرون من الزعماء اضطروا إلى اتخاذ سياسة « التعاون الظاهرى » مع اليابانيين ، وذلك ليخففوا وطأة معاملة السلطة اليابانية العسكرية القاسية على الشعب الإندونيسى .

ومن ناحية أخرى نجد أن الأسباب التى أدت إلى فشل اليابان فى استعمار كوريا ومنشوريا ، هى نفس الأسباب التى أدت إلى عدم نجاحها فى تدعيم استعمارها فى اندونيسيا ، ومن هذه

الأسباب قلة رغبة اليابانيين فى الهجرة وفى الإقامة الطويلة خارج بلادهم ، وضعف مقدرتهم وكفاءتهم الادارية ، زيادة على ذلك جهلهم بعادات الأهالى وتقاليدهم . وبذلك انتقلت معظم الوظائف الحكومية إلى أيدى الإندونيسيين أثناء ذلك الاحتلال اليابانى ، فازدادت مقدرة الإندونيسيين وكفاءتهم الادارية ، مضافاً إلى خبرتهم ودرايتهم التى مارسوها خلال عهد الاستعمار الهولندى الطويل . كل هذه الأمور قد هيأت الإندونيسيين الطرق للقيام بمسئولية الحكم فى عهدهم الجديد ، عهد الحرية والاستقلال . وقد زال النظام الاقتصادى الهولندى المشؤوم ، بزوال الحكم الهولندى الاستعمارى فى اندونيسيا ، وحلول الحكم العسكرى اليابانى الاستغلالى مكانه . ولما لم يكن هذا الأخير أقل صرامة وقسوة من الأول ، فقد انهار أيضاً بإعلان استقلال اندونيسيا ، وقيام الجمهورية الوطنية فى ربوعها .



(٭) ,, الرئيس سوكارنو يحيى العلم الاندونيسى ذا اللونين الأحمر والأبيض ,,

الفصل الخامس

الثورة الاندونيسية الحديثة وقيام الجمهورية الاندونيسية من الناحية الاقتصادية

بعد أن جثت اليابان على ركبتها ، مستسلمة للحلفاء بلا قيد ولا شرط ، وذلك فى ١٥ أغسطس ١٩٤٥ انتهز الزعماء الإندونيسيون هذه الفرصة ، لتحقيق حق الشعب الإندونيسى الطبيعى الذى يتفق مع المبادىء ، التى قررها قادة الحلفاء أثناء الحرب الأخيرة ، فى مباحثاتهم المتعددة ، وخاصة ميثاق الأطلنطى وتصريح طهران وسان فرنسيسكو والقاهرة ، والوصايا التى أذاعها الرئيس ترومان عقب الحرب . فأعلن الزعماء الإندونيسيون استقلال بلادهم فى السابع عشر من شهر أغسطس ١٩٤٥ ، وأقاموا فى ربوعها الحكومة الجمهورية برئاسة الزعيم المجاهد الكبير الدكتور أحمد سوكارنو ، ووكيله الزعيم المخلص الدكتور محمد حتّا .

وأصدرت الجبهة الوطنية القانون الدستورى ، لهـذه الدولة الجمهورية الفتية . ثم سقى الإندونيسيون شجرة حريتهم واستقلال بلادهم بدمائهم الطاهرة ، حيث قاموا بالثورة العامة ضد القوات اليابانية القوية ، التى كانت موجودة وقتئذ فى اندونيسيا ، وذلك بغية انتزاع السلطة والسيادة فى البلاد من الحكام اليابانيين .

وبينما كان الإندونيسيون منشغلين بهذه الثورة ، إذا بقوات الحلفاء ـ أعنى بها القوات الإنجليزية الهولندية ـ تنزل فى سواحل البلاد ، وتحاول التغلغل فى داخلها بحجة نزع السلاح من القوات اليابانية ، وفرض الاستسلام عليها . ولما أظهرت الحكومة الجمهورية الإندونيسية استعدادها لتسليم اليابانيين إلى الحلفاء ، قال قواد الانجليز والهولنديين ـ على عاداتهم فى الاستعمار ـ إنهم يدخلون البلاد لحفظ الأمن والنظام .

وعند ما اتضح للإندونيسيين أن غرضهم الحقيقى ليس هـذا ولا ذاك وإنما هو إعادة السلطة الهولندية فى البلاد ، كما كانت قبل الحرب ـ قاموا بمقاومة هـذا الاعتداء على حريتهم وعلى استقلال بلادهم . وبذلك نشبت الحرب بينهم وبين القوات الهولندية والبريطانية التى لاتزال مشتعلة فى بعض أجزاء اندونيسيا حتى ساعة كتابة هذه السطور . وقام الإندونيسيون المقيمون خارج بلادهم والمنتشرون فى مختلف بلدان العالم ، بجهودهم المتواصلة لتأييد استقلال

بلادهم ، ولحمل مختلف الحكومات على الاعتراف بجمهوريتهم الإندونيسية .

أما حكومة الجمهورية الإندونيسية ، فقد أخذت من البداية موقفاً مشرفاً ، وسياسة ماهرة بارعة فى هذا الصراع ، إذ أنها وقفت موقف الوسيط بين الشعب الإندونيسى الثائر ، وبين القوات الهولندية والانجليزية المعتدية ، وحاولت حل هـذه المشكلة بطرق سلمية دبلوماسية ، وقد أظهرت رغباتها بكافة الوسائل فى إنشاء العلاقات الدولية الودية بينها وبين سائر دول العالم ، وبالأخص مع هولندة وانجلترا .



(الدكتور «أحمد سوكارنو» الرئيس الأول للجمهورية الاندونيسية الفتية ، والقائد الأعلى لقواتها البرية والبحرية والجوية ، فى السادسة والأربعين من عمره وقد سجنه الهولنديون عام ١٩٣٠ بتهمة إعداد ثورة عامة لطردهم من اندونيسية ، وفى سنة ١٩٣٣ نفته الحكومة الهولندية إلى جزيرة فلوريس فبنكولن ، وظل منفياً حتى نشوب الحرب العالمية الثانية فى الشرق الأقصى سنة ١٩٤٢)

ومنذ ذلك اليوم إلى حين كتابة هـذه السطور حدثت التطورات السياسية والحوادث الحربية التى يطول الحديث عن ذكر تفاصيلها . الأمر الذى لا يعنينا الآن ، والذى يهمنا فى

هذه الرسالة العلمية هو تفسير الأمور التى تتعلق بحالة البلاد الاقتصادية ، وبالأخص ما يمس مصير موادها الخام . ومن الناحية الاقتصادية فقد كان موقف دول العالم ، إزاء ظهور هذه الدولة الجديدة التى تريد أن تدخل فى الأسرة الدولية ، وإزاء هذا الصراع بين الرغبة فى الاستقلال والحرية من ناحية ، وبين الطمع فى الاستعمار والسيطرة من ناحية أخرى - يختلف باختلاف مصالحها الاقتصادية :

استراليا وأمريكا :

فاستراليا وأمريكا تؤيدان الإندونيسيين فى قضيتهم ، لأن الأجور المنخفضة السائدة فى اندونيسيا فى ظل الاستعمار الهولندى والاحتلال اليابانى ، تضر كثيرا بمصلحة العمال فى كل من البلدين . ومن المنتظر أن تبقى هذه الأجور منخفضة ، إذا عادت اندونيسيا مرة ثانية إلى نير الاستعمار الهولندى . لذلك قامت نقابات العمال فى كل من استراليا وأمريكا بالمظاهرات والإضرابات ، وبمد يد المساعدة إلى الإندونيسيين فى ثورتهم ضد هولندة وقوات بريطانيا ، وكان شعار هؤلاء العمال «أن أعمال الاسترقاق والاستعباد فى اندونيسيا، تهدد أعمال الأحرار فى أمريكا (١) Enslaved labor in Indonesia threatens free laborin America

وقال مستر هارولد ايساك Mr. Harold Issac المراسل الامريكى فى جاوة «إن ما عمله الانجليز فيها (اندونيسيا) يضر مصالح أمريكا ، وقال أيضاً «إن السلطة الانجليزية قد استخدمت اليابانيين ضد الإندونيسيين(٢) .

وزيادة على ذلك فإن كلا من استراليا وأمريكا تطالب باستقرار الأمن والنظام فى اندونيسيا، وذلك لكى تستطيع كل منهما استئناف علاقاتها التجارية مع هذه البلاد الغنية ، التى تعتبرها سوقاً مروجة لمنتجاتها الصناعية ، ومصدراً هاماً للمواد الخام التى تحتاج إليها .

وقد عيّن الدكتور سوتان شهرير رئيس وزراء الحكومة الجمهورية الإندونيسية ، بصفته وزير خارجيتها مستر ج . ه . كمبل G.H.Campbell فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ مندوباً تجارياً مؤقتاً Temporary Trade Commissioner فى استراليا . وقال مستر كمبل : «إن ٨٥ ٪ من منتجات استراليا كانت تصدر خلال سنوات الحرب إلى ميادين الحرب ، وبعد انتهاء الحرب - وهى لا تزال تنتج بنفس القوة الإنتاجية الهائلة ، بل قد ازداد نشاطها فى كثير من

(1) From "Dally World" news paper, San Francisco, Sept. 23,1945.

(2) The "Egyptian Gazette" Cairo, Dec. 16, 1945.

واحى الإنتاج وبالأخص فى الصناعة ـ فقد أصبحت فى حاجة شديدة إلى أسواق جديدة لمنتجاتها ، فضلا عن استعادة ما فقدته من الأسواق التى كانت لها قبل الحرب ، فى الوقت الذى يوجد من وراء بابها أمة عظيمة ، قوامها سبعون مليوناً من الإندونيسيين هاتفين بهذا التعيين «أنتم أول من اخترناه» You are our First choice واستطرد فقال : «وقد أدركتُ أن للإندونيسيين رغبة أكيدة فى مصادقة استراليا ، التى ساعدتهم مساعدة مادية وروحية فى حربهم لأجل الحرية والاستقلال . اندونيسيا غنية بما تحتاج إليه استراليا ، وهى تنتج كثيراً ما يحتاج إليه سبعون مليوناً من الإندونيسيين ، وهم يستطيعون الآن استيراد كميات كبيرة جداً من صادرات استراليا المضطردة الزيادة ، وذلك لارتفاع مستوى معيشتهم فى ظل جمهوريتهم الوطنية . فلا بد لاستراليا من انتهازهذه الفرصة العظيمة ، ومن إظهار حسن تقديرها لها ، وذلك بالإسراع نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة . فعلى الحكومة وهيئات الشعب وشركات الملاحة أن تعمل على جناح السرعة ، وقبل فوات الأوان .

إن الحكومة الجمهورية الإندونيسية ، التى أتشرف بتمثيلها فى هذه البلاد ، تبذل جهودها لتحقيق الآمال فى تدعيم العلاقات التجارية والاجتماعية والثقافية والأخوية ، وأنا واثق من أن استراليا ستقابلها بما هو أحسن وأعظم منها(١)» .

روسيا :

أما روسيا ـ لما لها من رغبة أكيدة فى تحرير الشعوب المستضعفة من نير استعمار الدول الرأسمالية ، ولما لها من آمال فى أن الحزب الشيوعى الإندونيسى هو الذى سيمسك زمام السيادة والحكم فى اندونيسيا ، ولما لها من محاولات متواصلة لنشر المبادىء الشيوعية ، وجلب أكثر ما يمكن من بلدان العالم إلى جانبها فى الصرع السياسى والدبلوماسى القائم اليوم بين المعسكرين ، روسيا الشيوعية والدول الرأسمالية ـ فقد أيدت الإندونيسيين فى قضيتهم ، وقدمت إلى هيئة الأمم المتحدة ـ فى أول نوفمبر ١٩٤٦ ـ احتجاجها على أعمال قوات الحلفاء فى اندونيسيا ، وطالبت بسحب هذه القوات منها حالا ، ثم اقترح الدكتور ديمنترى ما نويلسكى Dr. Dimintry Manuilsky رئيس وفد اكرانيا الروسية فى هيئة الأمم المتحدة ، إرسال لجنة الرقابة إلى اندونيسيا . (٢)

---

(١) من مجلة اندونيسيا الحرة Free Indonsia الأسبوعية ، التى يصدرها المركز العام لجمعيات استقلال اندونيسيا فى بريسبان ـ استراليا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤٦ .

(2) The Egyptian Gazette, Cairo, Feb., 10, 1946.

الصين :

أما الصين فقد اعترفت باستقلال اندونيسيا وبجمهوريتها ، وذلك لأنه من الناحية الاقتصادية يوجد فى اندونيسيا أكثر من مليون صينى ، وفيها كثير من مصالح الصين الاقتصادية وبالأخص فى التجارة ، ولأن مصالح الصين الاقتصادية والسياسية ، تتطلب استقرار الأمن والنظام فى اندونيسيا ، وفضلا عن ذلك فإن الصينيين قد شعروا ـ منذ قيامهم بالحركة الوطنية ، بقيادة زعمائهم وقوادهم المبجلين ، أمثال الزعيم الدكتور « سون يات سين » والجنرال « سيانج كاى شيك » وغيرهما ـ بضرورة تحرير البلدان الشرقية من الاستعباد والاستعمار ، وإقامة الحكومات الديمقراطية فيها . فلا غرابة إذا اعترفت الجمهورية الصينية باستقلال اندونيسيا وبجمهوريتها .

وقد وصل مندوب الصين الخاص ، الدكتور « لى تى شون » الى جوكجا كارتا ، وقابل الدكتور أحمد سوكارنو ، رئيس الجمهورية الإندونيسية ، ووكيله الدكتور محمد حتا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وصرح الدكتور لى إلى مراسلى الصحف بصدد العلاقات المقبلة بين الصين واندونيسيا بقوله : « يجب تقوية التعاون الاقتصادى بين البلدين ، وذلك لصالح كل منهما . والصينيون فى اندونيسيا يستطيعون المساهمة فى إنهاض تقدم اندونيسيا الاقتصادى ، مثل تعاونهم فى استغلال مصادر ثروة اندونيسيا الطبيعية » وفى الميدان الثقافى قد أكّد الدكتور لى أهمية تبادل الطلبة بين الصين واندونيسيا (١) .

الهند :

وزعماء الهند ـ وفى مقدمتهم الرئيس جوهر لال نهرو ، والرئيس محمد على جنة ـ وبالرغم من انشغالهم بقضيتهم الوطنية المعقدة ، قد أيدوا زملاءهم الإندونيسيين بكافة الوسائل ، وذلك لأن البلدين تربطهما المصالح المشتركة الاقتصادية والسياسية ، التى تتلخص فى « مقاومة الاستعمار والاستغلال الأجنبى » .

وقد صرح الزعيم بانديت جوهر لال نهرو ، رئيس حكومة الهند المؤقتة لمراسلى « اليونيتد پرس » فى نيودلهى بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦ فقال : « إن الهند اعترفت باستقلال اندونيسيا استقلالا تاماً ، وإن الاعتراف باستقلالها ضرورى لزيادة مجهود الأمم المتحدة فى بناء السلام العالمى » .

---

(١) من مجلة أسبوعية ,, اندونيسيا الحرة Free Indonesia التى تصدر فى مدينة فاتانج سيانتار ،، عاصمة سومطرة الحالية ، العدد ٤٧ بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٤٦ .

وبعث السيد سوتان شهرير رئيس الوزارة الإندونيسية رسالة التهنئة إلى الزعيم بانديت نهرو بمناسبة توليه رئاسة حكومة الهند المؤقتة ، وطلب منه أن يعمل على توثيق العلاقات بين الهند واندونيسيا فى نطاق أوسع من ذى قبل .

الدول العربية والاسلامية :

وأما الشعوب الإسلامية والعربية قاطبة ، فقد أيدت الشعب الإندونيسى بشتى وسائل التأييد ، وذلك لوجود العلاقات العديدة التى تربط هذه الشعوب ، وكفى أن نلخصها فى « رابطة العقيدة المحمدية المتينة » وقد قررت جامعة الدول العربية فى اجتماعها بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٦ - توصية الدول العربية بالاعتراف بالجمهورية الإندونيسية ، دولة مستقلة ذات سيادة.



(١) (۞)
(فى دار المركز العام لجمعيات استقلال اندونيسيا بالقاهرة سعادة عبد الرحمن عزام باشا (بالطربوش) يزور الوفد الاندونيسى الذى سافر من اندونيسيا إلى هولندة فى أوائل إبريل ١٩٤٦ . وإلى يسار سعادته الدكتور سواندى رئيس الوفد ، وإلى يمينه الدكتور سودار سونو والدكتور عبد الكريم من أعضاء الوفد) .

ثم أوفد صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، صاحب العزة محمد عبد المنعم بك ، قنصل مصر العام فى بمباى ، مندوباً إلى اندونيسيا لإبلاغ ذلك القرار العظيم إلى الجمهورية الإندونيسية . وبعد أن تحمل المشقات واخترق الحصار البحرى الذى ضربته القوات الهولندية حول اندونيسيا ، وصل إلى جوكجاكارتا عاصمة الجمهورية الإندونيسية فى ١٥ مارس ١٩٤٧ ، واستقبله الدكتور أحمد سوكارنو رئيس الجمهورية فى قصر الرئاسة بحضور وكيل الجمهورية والوزراء .

(١) الصور والخرائط المشار اليها بهذه العلامة (۞) منقولة من كتاب « اندونيسيا الثائرة » الذى أصدرته جمعية استقلال اندونيسيا بالقاهرة

وجاء فى الكلمة التى ألقاها أمام الرئيس ما يأتى : —

يا صاحب الفخامة ، لى مزيد الشرف أن أمثل بين يديكم ، لأحمل أطيب تحيات وتمنيات مليكى فاروق الأول ملك مصر ، كما يسعدنى أن أقوم بمهمة ، هى أحب ما تكون إلى نفسى ، وهى إبلاغ القرار الذى اتخذته جامعة الدول العربية فى ١٨ نوفمبر ١٩٤٦ ، والذى يقضى بتوصية الدول العربية بالاعتراف باندونيسيا دولة مستقلة ذات سيادة ، وذلك نظراً لما بين الدول العربية واندونيسيا من روابط الأخوة ووشائج القربى . فأرجو أن يكون اعتراف الدول العربية السبع ، وأعنى بها مصر والعراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن واليمن ، خير فاتحة لاعتراف جميع دول العالم باستقلال اندونيسيا » .

ورد عليه الرئيس سوكارنو بكلمة جاء فيها :

« يسرنى أن نتقبل تحيات وتمنيات حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم ، فنرجو منكم أن تبلغوه أعظم احتراماتنا وتحياتنا ، وندعو الله تعالى أن يكلأ مصر بعنايته ، ويتم لها تحقيق أمانيها القومية . وماأعظم سرورنا باستقبالكم لتبلغونا هذا القرار . فنحن باسم الشعب الإندونيسى نشكر الجامعة العربية على هذا القرار العظيم المؤسس على الصداقة والإخلاص . إننا نسكن الجزر الإندونيسية ، وهى منذ القدم ملتقى الشعوب والأمم ، فليس غريباً أن يكون من طبيعتنا حب تبادل العلاقات مع جميع الشعوب ، على أساس الصداقة والاحترام المتبادل ، وهو الأساس الذى يجب أن تقوم عليه العلاقات لبناء السلم الدائم - ومن السهل أن تتوطد العلاقة بيننا وبين البلاد العربية ، لما بيننا من رابطة الدين - وأسأل الله أن يجعل زيارتكم هذه ، زيارة تاريخية تكون خير فاتحة للعلاقات بين الشعوب » .

ونظراً إلى حسن موقع الدول العربية والإسلامية - إذ أنها تقع فى الطريق بين الشرق الأقصى وبين أوربا ، التى تنشط فيها الآن حركة البناء والتعمير ، والتى تحتاج إلى المواد الأولية والغذائية - فللدول العربية والإسلامية فرصة عظيمة لاسترداد العلاقات التجارية والاقتصادية التى كانت فى العصور الغابرة متينة قوية بينها وبين الشرق الأقصى عامة واندونيسيا خاصة .

وقد قبض العرب منذ أقدم العصور على زمام المواصلات البحرية ، وبخاصة فى الشرق ، فكانت سفنهم التجارية تجرى فى المحيط الهندى . وبالأخص فيما بين بلادهم والهند ، التى كانت لهم فيها جالية كبيرة على سواحلها قرب نهر السند ، تلك الجالية هى التى سماها الهنود Arabitoe ولما أرسل اسكندر المقدونى قائد أسطوله نياك Nearque لاستكشاف بحر الهند ، وجد

بسواحل جدروزيا آثاراً دالة على نفوذ العرب ، من مدن عربية وأساطيل عربية ، وكان الربان الذى أرشدهم فى ذلك البحر عربياً (١) .

وقال الأستاذ صلاح البكرى : « ولما ظهر الإسلام فى القرن السابع الميلادى ، كان الحضارمة فى أشد الحاجة إلى الهجرة طلباً للعيش والحياة ، فاندفعوا وحداناً وجماعات إلى الهند، ثم إلى جزائر الشرق الأقصى ، إلى اندونيسيا الخضراء ، وهناك استقر بهم الترحال . وتعتبر هجرتهم إلى اندونيسيا أعظم ظاهرة تاريخية فى حياتهم الجديدة ، وكان نزولهم أولا فى ثغور سومطرة وجاوة ومادورا ، ومن هناك اندفعوا إلى الجزائر الأخرى ، وكانوا لا يلوون على شىء سوى الأخذ والعطاء ، ولقد أثبتوا أنهم من أنشط الشعوب فى الشؤون الاقتصادية ، وأقدرهم على طرق التجارة . فسرعان ما كوّنوا لهم مركزاً اقتصادياً عظيما ، ملكوا زمام التجارة فى البر والبحر ، فكان لهم أكثر من أربعين سفينة تجوب بحار جاوة ومكاسر والصين . وساعدهم على ذلك صفاء قلوب الإندونيسيين وكرم ضيافتهم وحسن معاملتهم ، الأمر الذى شجعهم على البقاء والاستقرار هناك ، حتى أصبحوا يعتبرون اندونيسيا وطناً ثانياً لهم . وأصبحت اللغة الملايوية (الإندونيسية) لغتهم الرسمية فى مجتمعاتهم وخطبهم وصحفهم (٢) » .

واعتقد أنه إذا قامت الحكومات العربية والإسلامية وهيئاتها الشعبية فى الوقت الحاضر بانتهاز هذه الفرصة العظيمة - كما قامت به استراليا - فإنها لا بد أن تنجح فيه بسرعة ، وذلك لكثرة العوامل التى تساعدها على ذلك ، مثل وجود العلاقة الدينية القوية بين الشعبين ، ووجود جالية كبيرة للعرب فى اندونيسيا ، إذ بلغ عدد العرب المقيمين فى اندونيسيا فى سنة ١٩٣٠ أكثر من ٧١,٠٠٠ نسمة (٣) وبلغ هذا العدد فى السنوات الأخيرة أكثر من مائة ألف نسمة ، ومعظمهم يشتغلون بالتجارة . ولهم جمعيات عديدة وأحزاب سياسية ، أكبرها « الحزب العربى الإندونيسى Partai Arab Indonesia » ، ويتولى بعضهم الآن الوظائف العامة فى الحكومة الجمهورية الإندونيسية . ولهم نواب فى البرلمان الإندونيسى ، وكذلك فى المجالس النيابية الأخرى . وقد اتخذ العرب موقفاً مشرفاً فى الثورة الإندونيسية

---

(1) Guillain : Documents sur l'Histoire de Geographie et la Commerce de l'Afrique Orientale.

(٢) من مقالة الأستاذ ,,صلاح البكرى ،، بعنوان ,, هجرة العرب إلى اندونيسيا ،، فى مجلة الثقافة العدد ٣٨٦ بتاريخ ٢١ مايو ١٩٤٦ .

(٣) من كتاب ,, خلاصة الاحصائيات ....،، السابق ذكره .

الأخيرة ، حيث انضموا إلى صفوف الإندونيسيين ، وضحوا كثيراً بأموالهم وبأنفسهم فى سبيل تأييد إخوانهم الإندونيسيين ، وقاتلوا معهم جنباً إلى جنب ضد أولئك الذين أرادوا الاعتداء على جمهوريتهم الفتية . وقد صرح الدكتور سوتان شهرير رئيس وزراء اندونيسيا فى بيان أعلنه للملأ فى أوائل سنة ١٩٤٦ بمساواة عرب اندونيسيا لإخوانهم الإندونيسيين فى كل الحقوق والواجبات .



(المحاضرة الثقافية عن حالة اندونيسيا الاقتصادية فى قاعة المحاضرات بكلية التجارة — جامعة فؤاد الأول — بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٤ ، وهى إحدى المحاضرات التى ألقاها المؤلف فى مصر عن اندونيسيا المجاهدة)

انجلترا

أما انجلترا الاستعمارية ، فقد أخذت إزاء المشكلة الإندونيسية الهولندية ، موقفاً شاذاً مخزياً بالنسبة إلى تلك المواقف المشرفة ، التى اتخذتها معظم الدول صغيرها وكبيرها . وسبب ذلك أن لانجلترا — شعباً وحكومة — مصالح اقتصادية كثيرة فى اندونيسيا ، أهمها :

أولا — إن لانجلترا رؤوس أموال ضخمة مستثمرة من زمن بعيد فى اندونيسيا ، بلغت قبيل الحرب العالمية الثانية حوالى أربعمائة وخمسين مليوناً من الروبيات — كما اتضح ذلك فى الإحصائيات التى سأذكرها فى آخر الفصل الأول من الجزء الثانى من هذه الرسالة .

وثانياً — إن هناك علاقة متينة بين البنوك الهولندية والأجنبية فى اندونيسيا ، وبين

بنك انجلترا . وإن كانت اندونيسيا غير داخلة في منطقة الجنيه الاسترليني، إلا أنها تتعامل كثيراً مع البلدان الداخلة في منطقة الجنيه الاسترليني، مثل بريطانيا وإيرلندا ودنمارك والنرويج والسويد والبرتغال ومصر[1] والعراق والهند وتيلند (سيام) واستراليا ونيوزيلند واتحاد جنوب أفريقيا وغيرها[2] كما تبين ذلك في الإحصائيات عن صادرات اندونيسيا ووارداتها، التي سنلخصها فيما بعد .

وإن كان بنك جاوة The Java Bank هو الذي يعد البنك الحكومي والرئيسي في اندونيسيا في عهد الاستعمار الهولندي، وهو الذي يصدر العملة والأوراق المالية، التي كانت متداولة فيها، وهو الذي يقرض أو يتعامل مع معظم التجار وأصحاب الأعمال فيها - إلا أن هذا البنك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنوك في هولندة، وهذه الأخيرة ترتبط مع بنك انجلترا . وعلى العموم فإن رؤوس الأموال في العالم في مرحلتها الأخيرة، تتركز أكثر من قبل في نيويورك ولندن بوجه خاص .

وثالثاً - إن الحكومة الهولندية قد خرجت خلال سنوات الحرب من هولندة في أوربا، كما خرجت من اندونيسيا في الشرق، وأقامت طوال تلك المدة في لندن، وليس لها مورد لسد نفقاتها سوى مستعمراتها الصغيرة، التي كانت وقتئذ ولا تزال إلى اليوم في يدها، وهي سورينام وجزيرة كوراساوو من جزائر الهند الغربية . فتراكمت بذلك ديون كثيرة على هولندة لبريطانيا، مقابل سلع وخدمات وأموال قدمتها انجلترا لهولندة أثناء إقامة حكومتها في لندن . وطبيعي أن هولندة لا تستطيع سداد هذه الديون الكثيرة، عندما تنفصل اندونيسيا عنها .

وإذا رجعنا إلى التاريخ، نجد أن سلطة هولندة على اندونيسيا وشعبها، كانت منذ أكثر من قرن خاضعة لسياسة انجلترا الخارجية، كما اتضح للقارىء فيما سردناه من خلاصة تاريخ اندونيسيا . إن الإنجليز قد اغتصبوا اندونيسيا من هولندة في أوائل القرن التاسع عشر . ثم أعادوها إليها ثانية . فوجود هولندة في اندونيسيا ليس متوقفاً على قوة هولندة وحدها، ولا على سياستها فحسب، ولكنه يقوم على سياسة انجلترا الخارجية وعلى توجيهاتها، وليس من المبالغة إذا قلنا إن مثل هولندة في اندونيسيا خلال العهد الإستعماري، كمثل بواب في عمارة كبيرة، يحرص عليها ويحرسها، ويقفل بابها ويفتحه، ولكن السلطة الحقيقية فيها ليست لها،

---

(١) وقد خرجت مصر من منطقة الجنيه الاسترليني في ٣٠ يونية سنة ١٩٤٧ .

(2) The Course & Control of Inflation (a review of Monetary exprience in Europe apter world war 1) League of Nations, 1946.

وإنما لانجلترا وللدول الأخرى ، التى تملك رؤوس الأموال المستثمرة فيها . فلا عجب إذن أن نرى إنجلترا هى التى كانت ولا تزال تحارب الإندونيسيين ، وتقف فى طريقهم إلى الحرية والاستقلال ، وذلك بغية إرجاع بوابها الأمين إلى عمارتها العظيمة . وزد على ذلك تلك الوعود الدبلوماسية السرية ، التى قطعتها انجلترا على نفسها لهولندة أثناء الحرب ، ومفادها أن على انجلترا مساعدة هولندة فى استرداد مستعمراتها . وقد رفع الستار عن هذا السر الدبلوماسى مستر دى جروت Mr De Groot - النائب الهولندى للحزب الشيوعى فى هولندة - فى مجلس نوابها بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٤٦ بقوله « إن تصرفات هولندة فى معالجة المشكلة الإندونيسية ، التى تبنى على أساس الاتفاق السرى ، تتعارض كل التعارض مع المبادىء الديمقراطية . إذ أن الرأى العام الهولندى قد أهمل كل الإهمال » ، واستطرد فقال « يجب تغيير سياسة هولندة الخارجية وإصلاحها ، إذ أنها أصبحت مجرد أداة لمصلحة الانجلوسيكسون الإستعمارية فى محاولة إعادة الحكم الإستعمارى إلى اندونيسيا » (١) .

وفعلا فإن القوات البريطانية القوية - التى كانت مجهزة بكامل أنواع الأسلحة والمعدات الحربية الحديثة ، ومعدة لمهاجمة القوات اليابانية قبل إستسلامها - هى التى مهدت الطريق للقوات الهولندية للنزول فى سواحل جزائر اندونيسيا . وهى التى شجعت وساعدت الهولنديين على الاعتداء على حرية الإندونيسيين ، بل هى أول من حاربهم وشنّ عليهم غارات عنيفة فى المدن الساحلية ، مثل جاكرتا وسورابايا وفلمبانج وميدان وغيرها .

ولولا القوات البريطانية ، ما كانت هولندة لتستطيع الاقتراب من تلك الجزائر . وقد رد مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا ، على ما طالبه الدكتور مانويلسكى الاوكرانى بشأن إرسال لجنة الرقابة الدولية إلى اندونيسيا ، بأنه لا يمكن أن يقبل ذلك لأن معناه التدخل فى شؤون هولندة الداخلية ، وقال إنه سيؤدى إلى إيجاد سابقة خطيرة .

وقد استمرت الحكومة البريطانية على سياستها هذه ، بالرغم من مهاجمة معظم صحف العالم إياها ، وقد استطاعت قواتها العظيمة والقوات الهولندية من وراءها احتلال بعض مدن اندونيسيا الساحلية الهامة . وبهذا تعذر على الإندونيسيين تصدير محاصيلهم إلى الخارج .

هولندة :

أما هولندة فقد دوختها الخسارة الفادحة من هجمات المانيا على بلادها فى أوربا فى أوائل

---

(٢) من مجلة ,, اندونيسيا الحرة Free Indonesia ،، الأسبوعية ، تصدر فى مدينة فاتانج سيانتار ، عاصمة سومطرة الحالية ، العدد ٤٧ بتاريخ ١٦ نوفمبر ٩٤٦ .

الحرب ، ومن هجمات اليابان عليها فى اندونيسيا . ثم التضخم النقدى الفظيع الذى حدث فى ماليتها ، حتى أصبحت القيمة الحقيقية لعملتها وهى « الروبية » أقل من ثلث قيمتها التى كانت لها قبل الحرب ، بل قد تصبح الآن عديمة القيمة نظراً لشدة تضخمها ، ولعدم وجود الرصيد الذهبي الكافى لها ، ولضيق الأسواق التى تتداول فيها . فهولندة مضطرة إلى البحث عن الأسواق لتصريف هذه النقود المتضخمة ، ولاستيراد المواد اللازمة لها ، وبالأخص المواد الغذائية ، وذلك لمواجهة الأزمة الشديدة والمجاعة الخطيرة فى بلادها ، وكذلك لسداد ديونها الناشئة خلال سنوات الحرب ، وما إلى ذلك من مشاكلها المالية والاقتصادية الخطيرة ، التى قد أنهكتها وقضت مضجعها ، (§) حتى أصبح الهولنديون لا يتذكرون شيئاً من العدالة والقوانين الدولية ، بل قد تشبعت أفكارهم بقول أجدادهم المأثور لديهم من زمن بعيد وهو « إذا فقدت اندونيسيا هلكت هولندة Indonesia verloren ramspoed geboren (§) »

هذا تفسير اقتصادى لأعمال وأغراض القوات الهولندية فى حربها ضد الإندونيسيين ، التى وصفها بعض مراسلى الصحف ، بأنها أعمال وحشية مثل ضرب السفن الإندونيسية التجارية وإغراقها ، تلك السفن المشحونة بالأرز ، التى كانت حكومة الجمهورية قد أعدتها لإرسالها إلى الهند ، كما ضربت القوات الهولندية بقنابلها منطقة « فرياغن » التى تنتج محصولات الأرز كثيراً ، حتى تحولت تلك المنطقة إلى شعلة من النار ، ولم تكتف القوات الهولندية بما فعلت من إحراق وتدمير ، بل قد اعترضت أيضاً السفن الصينية المشحونة بمحاصيل اندونيسيا المتجهة إلى ميناء سنغافورة ، فقد ضرب الهولنديون بالقوانين الدولية عرض الحائط ، وانقلب أسطولها إلى أسطول قرصان ، يعيد إلى الأذهان مجازر القرون القديمة الوحشية ، محاولين بذلك أن يطبقوا على اندونيسيا الحصار البحرى الاقتصادى .

وقد تواردت الأخبار من اندونيسيا أثناء كتابة هذه السطور . أن القوات الهولندية البحرية والجوية قد ضربت حصاراً بحرياً محكما حول اندونيسيا ، تستخدم فيه جميع أسطولها وطائراتها الحربية ، التى كانت موجودة فى أوربا وفى مستعمراتها فى أمريكا ، مضافاً إليها الطائرات والسفن والمعدات الحربية الحديثة الكثيرة التى تركتها القوات البريطانية ، لهولندة التى انسحبت من أراضى اندونيسيا « رسميا » فى آخر نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

❖❖❖❖

أما اندونيسيا من الناحية الاقتصادية ، فقد وفق زعماؤها فى تطبيق السياسة المعتدلة المصحوبة بالقوة . إذ أن وقوع اندونيسيا فى وسط البلدان والبحار التى تسيطر عليها الدول الرأسمالية ، ووجود مصالح عدة دول فى داخلها ، وكذلك حاجة اندونيسيا نفسها إلى تصدير

محاصيلها ، وإلى استيراد ما يلزمها من المنتجات الصناعية - كل هذه الأمور كانت تتطلب سياسة مرنة فى غير ضعف . أعنى بها السياسة الراغبة فى التفاهم مع الاستعداد للاصطدام مع الذين لا يريدون الوئام . وقد قال السيد سوتان شهرير رئيس وزراء الحكومة الجمهورية الإندونيسية السابق فى رسالته المطولة بعنوان « جهادنا Perjuangan Kita » ما يأتى : « إن الرأسماليين فى كل دولة من دول العالم ، لا ينظرون إلى جهادنا إلا بمقياس الأرباح والخسائر . وإذا كان جهادنا لا يلحق بهم خسارة ، فإنهم سيتخذون موقف الحياد ، وإذا كان يدر عليهم الأرباح فسيكونون مؤيدين لنا ، وإذا سبَّب عليهم خسارة فإنهم سيصبحون معارضين ، وإذا رأوا أنه سيضر مصالحهم كثيراً وسيهددها فسيضحون بجهودهم وأموالهم لمحاربتنا ، بل سيحضون حكوماتهم على التدخل العسكرى للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية . لذلك كله اتخذت حكومة الجمهورية الإندونيسية جميع الإجراءات اللازمة للمحافظة على المصالح الاقتصادية لرعايا تلك الدول فى اندونيسيا » . واستطرد فى بيانه فقال : « تقع اندونيسيا فى دائرة نفوذ الرأسمالية الاستعمارية الانجليزية الأمريكية ، فمصيرها يتصل الآن بمصير هذه الرأسمالية الاستعمارية . واليابان بعد انهزامها قد اختفت ولو مؤقتاً من ميدان سياسة شرق آسيا وحلت محلها أمريكا . ووجود هولندة فى اندونيسيا الآن لا بقواتها وحدها ، وإنما بمساعدة انجلترا . وهولندة اليوم ليست إلا آلة فى يد سياسة انجلترا ، مع أن مصالح أمريكا الاقتصادية لا تشبه مصالح انجلترا ، ولا تتفق مع مطامع هولندة . وعلى ضوء هذه الحقيقة قويت آمالنا فى أن ننال مكانة ملائمة بجانب سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية العظيمة فى المحيط الهادى . ولذلك كله علينا أن

هذا من ناحية السياسة الخارجية الاقتصادية لاندونيسيا ، أما من الناحية الداخلية ، فإن حالة اندونيسيا الاقتصادية كانت فى حاجة شديدة إلى التجديد ، وإلى إصلاحات كثيرة ، لأن قوة الشعب الإنتاجية قد ضعفت واختلت كثيراً ، — كما وضحه فخامة الدكتور محمد حتّا نائب رئيس الجمهورية فى خطبته بمناسبة افتتاح المؤتمر الاقتصادى الأول فى جوكجاكارتا فى ٣ فبراير سنة ١٩٤٦ — بقوله : إن قوة الشعب الإنتاجية قد أرهقت ، وكثير منها قد فقدت ، زيادة على أن الشعب قد تحمّل كثيراً من المظالم ، فضعف جسمه . نحن لا ننكر أن شعوب العالم الأخرى ذاقت مرارة الحرب ، ولكن ما ذاقه الشعب الإندونيسى أمَرّ وأقسى ، إذ أنه قد سدت فى وجهه سبل القوة قبل نشوب الحرب . كما مرت عليه قرون ذاق أثناءها أقسى أنواع الاضطهاد والاستغلال بطرق متنوعة ، من نظام الزراعة الإجبارية الذى طبقته عليه شركة الهند الشرقية ، والنظام الزراعى الذى سارت عليه حكومة الهند الهولندية التى كانت تقف من الشعب الإندونيسى موقف تاجر محتكر ، إلى الرأسمالية الحرة فى الفترة بين الحربين العالميتين ، ثم جاءت الحكومة العسكرية اليابانية تستنفد ما بقى من قوة الشعب الضئيلة ، بإجباره على أعمال الدفاع ومضاعفة الإنتاج الزراعى . فكان من نتيجة هذه الأعمال الإجبارية الشاقة ، أن ضعف آلاف من الإندونيسيين أثناء العمل مع الاضطهاد الذى لم نر له مثيلا فى تاريخ اندونيسيا ، كما مات ملايين منهم جوعاً ، وأصبح الباقى منهم

---

(١) عن الرسالة المطولة ,,جهادفا,, للسيد سوتان شهرير فى أوائل سنة ١٩٤٦ وأعاد طبعها المركز العام لجمعيات استقلال اندونيسيا بالقاهرة فى نفس السنة .

لا قوة له ولا كفاءة (١) .

فأول ما يجب على الجمهورية الإندونيسية ـ والحالة هذه ـ تجديد هذه القوة الإنتاجية . ومن حسن الحظ أن الحماسة الوطنية المتأججة فى نفوس الإندونيسيين قاطبة ، قد جددت قوتهم الإنتاجية، وأن جو الحرية والاستقلال بعد طول مدة الاستعباد والاستعمار ، قد أنعش العمال والفلاحين ، فسرعان ما تضاعف إنتاجهم ، وبعد مرور ستة شهور فقط من إعلان الاستقلال ، استطاعت حكومة الجمهورية الإندونيسية تصدير خمسمائة ألف طن من الأرز إلى الهند لإنقاذ الهنود من المجاعة . وقد كانت اندونيسيا فى عهد الاستعمار الهولندى الطويل تستورد كثيراً من الأرز من سيام وبورما ، والأرز كما قدمنا غذاء أساسى للأهالى .



الدكتور محمد حتا وكيل الجمهورية الاندونيسية الفتية، وقد سجنه الهولنديون فى هولندة ، وهو طالب بتهمة إثارة الثورة التى اشتعلت نارها فى اندونيسيا سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، ولم تستمر قيادته للحركة الوطنيـة فى اندونيسيا لأن الحكومة الهولندية نفته عام ١٩٣٤ إلى مجاهل غينة الجديدة ثم إلى جزيرة بندا نيرا، وظل منفياً إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية فى الشرق الأقصى سنة ١٩٤١ .

ومن ناحيـة أخرى كان يجب على اندونيسيا تحويل اقتصادياتها من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم ، كما تعمل الآن جميع أمم العالم . ولا يتسنى لاندونيسيا ذلك بمجرد فك القيود الاقتصادية ، التى كانت تغل سير التبادل بين المناطق المختلفة فى العهد اليابانى ، كما لا يمكن تطبيق التبادل الحر، لأن هناك اختلالا كبيراً فى التوازن بين مرافق الحياة الاقتصادية فى المدن وبينها فى القرى . إذ كانت المدن فى أيام السلم تعتمد على الصناعة والتجارة ، حيث أنها

---

(١) من خطبة فخامة الدكتور محمد حتا نائب رئيس الجمهورية الاندونيسية ، فى افتتاح المؤتمر الاقتصادى الأول بجوكجاكارتا عاصمة الجمهورية بتاريخ ٣ فبراير ١٩٤٦ .

تستبدل بالمواد الغذائية المنتجات الصناعية ، ففى أثناء الحرب قد أصيب هذا العماد بالهلاك والبوار ، إذ انتقل النشاط الصناعى إلى القرى لقربها من منابع المواد الأولية ، كما اشتغل القرويون بنسج الأقمشة بأيديهم، حتى أصبح أهل المدن يذهبون إلى القرى لشراء ما يحتاجون إليه من الأقمشة ، فأصبح التوازن فى المبادلة بين المدن والقرى مختلا ، حيث صار الإنتاج من ناحية واحدة فقط ، أى من ناحية القرى وحدها ، فتجمعت فيها النقود ، والقرويون لا يعرفون كيف يصرفونها .

إن هذه الحالة الاقتصادية فى اندونيسيا ـ أعنى بها حالة تراكم النقود والأموال وتجمعها فى الأرياف والقرى ـ تخالف حالة البلدان الأخرى من هذه الناحية ، إذ ترى فى البلدان الأخرى أن النقود والأموال تتجمع لدى سكان المدن لا القرى .

وإن حالة تجمع النقود والأموال لدى سكان الأرياف والقرى ـ وهم أكثرية ساحقة فى اندونيسيا ـ تهيء الطرق لتعميم الرخاء والرفاهية فيها ، وتمكن لاندونيسيا من استيراد منتجات العالم الصناعية فى مقابل ما تصدره إليه من المواد الخام . كما أنها تهيء الفرص للقيام بالأعمال الإنشائية والتعميرية . ولهذا فإن اندونيسيا كبقية البلدان الآسيوية — كما ذكره بيان سياسى لحكومة الجمهورية الإندونيسية فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ — فى حاجة شديدة إلى مساعدة أمريكا الصناعية والفنية ، لإنجاز أعمالها الإنشائية والتعميرية ، ولرفع مستوى معيشة الشعب ، وذلك فى مقابل المواد الأولية التى ستصدرها إليها .

وطالما أن حركات الاستيراد والتصدير لم تنتظم بعد مع البلدان الصناعية الكبرى ، فستظل حياة مدن اندونيسيا الاقتصادية تواجه الصعوبات التى وصفناها ، لأن حياتها الصناعية تعتمد كثيرا على استيراد الأدوات والآلات اللازمة ، كما أن حياتها التجارية تتوقف على مجيء الواردات من الخارج ، وعلى تصدير محاصيل البلاد الزراعية .

فأمام الحكومة الجمهورية الاندونيسية الآن ثلاثة مشاكل رئيسية ، وقد حاولت معالجتها منذ قيامها بأعباء الحكم :

المشكلة الأولى : توزيع المواد الضرورية المحدودة الكمية فى الوقت الحاضر توزيعاً عادلا ، بحيث يستطيع جميع أفراد الشعب أن ينالوا ما يلزمهم منها .

المشكلة الثانية : تنظيم وسائل الإنتاج من الآلات والأدوات والعمل والمقدرة الإنتاجية والكفاءة الإدارية ، بحيث يمكن الحصول على أكثر إنتاج ممكن وأحسنه بأقل جهد مستطاع .

وهاتان المشكلتان تتصل إحداهما بالأخرى ، ويتطلب علاجهما حل مشكلة النقل والمواصلات ، وقد ركزت الحكومة هذه المهمة فى وزارة المواصلات ، وتقوم هذه الأخيرة الآن بإصلاح طرق المواصلات من سكك حديدية وطرق وموانىء ومطارات ، وبالإكثار من وسائل النقل ، مثل عربات القاطرات والسيارات والسفن وغيرها .

وكانت اندونيسيا منذ الإحتلال اليابانى ، تعانى أزمة كبيرة فى وسائل النقل ، إذ قضى اليابانيون على كثير من خطوط السكك الحديدية بنقل قضبانها إلى بورما ، لإنشاء خطوط جديدة هناك ، كانت تتطلبها أعمالهم الحربية . وقد نقلوا كذلك أكثر من ٤٠ ٪ من عربات النقل والقاطرات إلى خارج اندونيسيا ، مع أن ما نقلوه كان من أحسن ما وجد فى هذه البلاد . فنقصت بذلك قدرة النقل فى هذه الناحية إلى ٦٠ ٪ . أما سيارات النقل فتكاد تكون مفقودة تماما . وكذلك الحال فى « الاوتوبيسات » بحيث يمكن أن نقول أن النقص فيها قد وصل إلى ١٠٠ ٪ تقريبا . وعندما يتسنى لاندونيسيا إيجاد العلاقات التجارية والاقتصادية بالدول الصناعية الكبرى ، فسيكون أول ما يجب عليها عمله هو استيراد وسائل النقل بأكثر ما يمكن . وهذا ما يدفع الإندونيسيين إلى الإكثار من إنتاج محاصيلهم من المواد الأولية لتصديرها ، حتى يستطيعوا استيراد ما يلزمهم من وسائل النقل هذه ، ومن الأدوات والمنتجات المختلفة من الدول الصناعية (١) .

المشكلة الثالثة : الفوضى المالية والتضخم النقدى . وقد شعر زعماء اندونيسيا بأن هذه الفوضى المالية التى سادت البلاد خلال أيام الثورة ، هى أعظم فرصة للقوات البريطانية والهولندية منذ نزولها فى مدن اندونيسيا الساحلية - لتوطيد أقدامها فيها ، إذ أنها تستطيع أثناء هذه الفوضى المالية أن تستغل عمال الموانى والمواصلات فى تلك المدن ، وذلك بإغرائهم بنقودها البراقة وبأوراقها المالية الكثيرة . لذلك سرعان ما قامت حكومة الجمهورية الإندونيسية بمعالجة هذه المشكلة الكبرى ، وذلك بإصدارها أوراقا مالية للجمهورية فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، أى بعد مضى شهرين من إعلان استقلال اندونيسيا وقيام الحكومة الجمهورية فى ربوعها . وكان بعض مدن اندونيسيا الساحلية الكبرى إذ ذاك - مثل جاكرتا وسيمارانج وسورابايا وفلمبانج وفادنج وميدان - تعانى غارات عنيفة من الجو والبحر التى شنتها عليها القوات البريطانية والهولندية .

---

(١) من خطبة فخامة الدكتور محمد حتا السابق ذكرها .

ولكن هذه الأوراق المالية الأولى التى أصدرتها الجمهورية قد سُحبت من المبادلة ، وذلك طبقاً للاتفاق بين ممثلى هولندة وبريطانيا واندونيسيا ، الذى ينص على عدم إصدار أية عملة أو أوراق مالية ، حتى ينجلى الموقف السياسى . ولكن هولندة خرقت هذا الاتفاق ، حيث أصدرت « إدارة الهند الهولندية المدنية (Netherlands Indies Civil Administration) N. I. C. A. نقودها بعد ذلك الاتفاق بمدة قصيرة . فازدادت هذه الفوضى المالية سوءاً ، إذ اشتد التضخم النقدى والاضطرابات فى الأسواق ، الأمر الذى دفع الحكومة الجمهورية الإندونيسية إلى إصدار نقودها الرسمية من جديد ، لتحل محل النقود الأجنبية فى المبادلة ، وللقضاء على هذه الفوضى النقدية . وقد أذاع فخامة الدكتور محمد حتّا فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٦ حديثا قال فيه : « ستصبح عملة الجمهورية الإندونيسية العملة الرسمية فى كل من جاوة ومادورا ، ابتداءاً من منتصف هذه الليلة (٢٩-٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٦) ومن المنتظر أن تتم الإجراءات اللازمة التى تتخذ الآن لإصدارها فى سومطرة فى بحر الأسابيع القادمة » (١) .

هذه هى خلاصة حالة اندونيسيا الاقتصادية فى العام الأول من حياتها الجمهورية الحرة ، وقد رأينا كيف أثرت حالتها الاقتصادية فى صراعها السياسى والحربى .



(*) وزراء حكومة الجمهورية الإندونيسية
فى اجتماع مع فخامة الرئيس سوكارنو ووكيله الدكتور محمد حتا

(١) من جريدة (الاخوان المسلمون) بمصر بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

وقد وصلت المشكلة الإندونيسية الهولندية إلى عقد الاتفاق فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بتوسط المندوب البريطانى الخاص فى جنوب شرق آسيا ، اللورد كيلرن الدبلوماسى الانجليزى الداهية ، الذى أطلق عليه بعض الكتاب لقب « محطم القوانين ومبرم المعاهدات »
The breaker of rules and the maker of treaties.

والواقع أن ذلك الاتفاق ما هو إلا هدنة فى صورة اتفاق ، أو اتفاق فى قالب هدنة ، لأنه لايوجد اندونيسى واحد يرضى بذلك . وقد فسّره الأستاذ رستم ايفندى ـ أحد الزعماء الإندونيسيين ، وكان مقيما فى هولندة مدة طويلة وعضواً فى مجلس نوابها سابقاً ، ورجع منها إلى اندونيسيا فى منتصف شهر ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، فقال لبعض مراسلى الصحف « إن حكومة الجمهورية الإندونيسية قبلت ذلك الاتفاق ـ على أنه الحد الأدنى لأسس التفاهم مع هولندة لحل المشكلة . فإذا قبلت حكومة هولندة الاتفاق فستقع فى أزمة شديدة قد تؤدى إلى كارثة ، وإن لم تقبله فسيحكم العالم كله ومنه انجلترا وأمريكا على هولندة بالتعنت ، الأمر الذى يخافه الهولنديون دائماً ، لعلمهم بأن هولندة وحدها لن تستطيع الوقوف أمام اندونيسيا. أما الإندونيسيون فسيكسبون فى كلا الأمرين . فإذا رفض الهولنديون مشروع الاتفاق فسيكسب الإندونيسيون عطف الدول ، التى كانت تؤيد هولندة فى اعتدائها على اندونيسيا . وإذا قبلوا فلن يستطيعوا تنفيذ الاتفاق لاستحكام الخلاف بين الزعماء والأحزاب فى هولندة نفسها إزاء المشكلة الإندونيسية الهولندية الحالية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الجمهورية الإندونيسية تحتاج إلى وقت ـ ولو كان قصيراً ـ يسوده الهدوء لتتمكن من ترسيخ قدمها ، وتعبئة جميع قواها لمواجهة أعداء الحرية . أما تفسير مواد الاتفاق فيتفاوت حسب قوة الجانب الذى يفسره ، فإذا كانت عندك قوة فلك أن تفسر الاتفاق حسب مايلائمك ، وإلا فلا تستطيع أن تقول شيئا حتى ولو كنت على حق . هذا هو منطق السياسة وهو منطق القوة »(١).

وقد جرت مفاوضات طويلة ـ دامت أكثر من شهر ـ بين وفد حكومة الجمهورية الإندونيسية برئاسة الدكتور سوتان شهرير ، رئيس وزرائها بصفته وزير الخارجية ، وبين وفد الحكومة الهولندية برئاسة الدكتور وليام شيرمير هورن وزير المستعمرات الهولندى ، وعضوية الدكتور فان موك الحاكم العام الهولندى . وعقدت هذه المفاوضات فى مدينة

---

(١) من جريدة (الاخوان المسلمون) بمصر بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٦.

«لنجارجاتى» القريبة من ميناء «سيمارانج» فى شمالى جاوة . وقد وافق كل من الطرفين على اعتبار تلك المدينة أرضاً محايدة . واتخذ المندوب البريطانى الخاص فى جنوب شرقى آسيا ـ اللورد كيلرن ـ موقف الوسيط فى تلك المفاوضات . وبعد مداولة طويلة وأخذ ورد ، انتهت المفاوضات إلى « مشروع الاتفاقية » ووقع عليه مندوبو الطرفين بالأحرف الأولى وذلك فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

ولكى تتضح لنا المرونة السياسية التى ظهرت من هيئة المفاوضات الإندونيسية ، ولكى نقف على نقط الخلاف الأخير التى حالت دون توقيع حكومتيهما على ذلك الاتفاق حتى يوم كتابة هذه السطور ، فإننا ننقل نصوصه فيما يلى :

مشروع الاتفاقية DRAFT AGREEMENT

مقدمة : إن هيئتى المفاوضات للحكومة الهولندية وحكومة الجمهورية الإندونيسية قد وصلتا فى اجتماعهما فى مدينة لنجارجاتى Linggar Jati وذلك بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ إلى تفاهم بصدد مشروع الاتفاقية الذى نشر بالنصين الإندونيسى والهولندى .

إن الهيئة العامة the Commission General الممثلة للحكومة الهولندية ، والوفد الإندونيسى الممثل لحكومة الجمهورية الإندونيسية — تحدوهما رغبة أكيدة لتوطيد العلاقات الطيبة بين شعبى هولندة واندونيسيا ، وذلك بإيجاد الوسائل للتعاون الاختيارى من شأنها أن تضمن تقدماً صحيحاً وقوياً لهذين البلدين فى المستقبل ، وأن تجعل العلاقات الطيبة بين الشعبين ممكنة ـ قد اتفقتا على النصوص الآتية ، وسوف ترفعانها فى أقرب وقت ممكن إلى المجالس النيابية لكل من حكومتيهما لأخذ موافقتهما .

الفصل الأول — تعترف الحكومة الهولندية ، بحكومة الجمهورية الإندونيسية فى جاوة ومادورا وسومطرة . أما النواحى التى يحتلها جيش الحلفاء أو جيش هولندة ، فستلحق بالحكومة الجمهورية تدريجياً وبالتعاون المتبادل بين الطرفين . ولأجل هذا الغرض ستتخذ الإجراءات السريعة اللازمة لينتهى إلحاق تلك النواحى ، بحيث لا يتأخر ذلك عن الميعاد المحدد فى الفصل الثانى عشر .

الفصل الثانى — يتعاون الطرفان : الحكومة الهولندية ، وحكومة الجمهورية الإندونيسية ، فى إقامة حكومة ديمقراطية بكل سرعة ، أساسها الاتحاد باسم «الولايات المتحدة الإندونيسية» U.S.I. (United States of Indonesia)

الفصل الثالث — تضم الولايات المتحدة الإندونيسية جميع مستعمرة الهند الهولندية ، بشرط أنه إذا أخذت أصوات الشعب بأسلوب ديمقراطى ، ولم يرض أهل ناحية بالالتحاق بالولايات المتحدة الإندونيسية ، فلا بأس من إيجاد نظام مستثنى لتلك الناحية ، بالنسبة إلى اندونيسيا وإلى هولندة .

الفصل الرابع — ١ : البلدان والمناطق التى ستتكون منها الولايات المتحدة الإندونيسية هى الجمهورية الإندونيسية وبورنيو وتيمور الكبرى،(١) على أن لايكون ذلك منقصاً لحقوق سكان كل منطقة فى إبداء رغباتهم تبعاً للنظام الديمقراطى فى جعل منطقتهم على أسلوب خاص بها فى الحكم ضمن حكومة الولايات المتحدة الإندونيسية — ٢ : لحكومة الولايات المتحدة الإندونيسية ، أن تجعل نظاماً ممتازاً لعاصمتها على أن لايصادم ذلك ماذكر فى الفصل الثالث ، وفى المادة الأولى من هذا الفصل .

الفصل الخامس — ١ : يتولى وضع القانون الأساسى للولايات المتحدة الإندونيسية مجلس تشريعى يتألف من مندوبى الجمهورية الإندونيسية ومندوبى الولايات الأخرى ، التى سوف تنضم إلى الولايات المتحدة الإندونيسية ، وينتخب المندبون بطريقة ديمقراطية ، وبالنظر إلى المادة الآتية فى هذا الفصل - ٢ : يتبادل الطرفان الرأى فى كيفية المشاركة فى جلسات المجلس من الجمهورية الإندونيسية والولايات الأخرى التى لم تنضم إلى الجمهورية ، والأقليات، مع العلم بأن المسئول عن كل ذلك الحكومة الهولندية وحكومة الجمهورية الإندونيسية .

الفصل السادس — ١ : تتعاون الحكومة الهولندية وحكومة الجمهورية الإندونيسية لحماية المصالح المشتركة ، وذلك بإيجاد نوع من الاتحاد الهولندى الإندونيسى ، الذى يتبدل به شكل المملكة الهولندية ، التى كانت تشمل هولندة والهند الهولندية وسوريناما وكوراساوو ، فيكونوا اتحاداً بين الطرفين ، الطرف الأول المملكة الهولندية وتشمل هولندة وسورينام وكوراساوو والطرف الثانى الولايات المتحدة الإندونيسية .

---

(١) تيمور الكبرى تشمل جزيرة سيليبيس وجزائر الملوك وجزائر سوندا الصغرى وجزيرة غينة الجديدة - المترجم .

٢ : لا يمنع ماذُكر أعلاه إمكان إيجاد نظام آخر فى المستقبل يتعلق بموقف هولندة إزاء سوريناما وكوراساوو وبعلاقة كل منها إزاء الأخرى .

الفصل السابع — ١ : يملك الاتحاد الهولندى الإندونيسى هيئات خاصة ، لحماية المصالح المذكورة فى الفصل السابق - ٢ تعمل الحكومة الهولندية وحكومة الولايات المتحدة الإندونيسية على إيجاد تلك الهيئات أو تكون المجالس النيابية (البرلمانات) هى العاملة - ٣ : المصالح المشتركة المشار إليها ، هى التعاون فى الشؤون الخارجية والمالية وفى الدفاع والاقتصاد والثقافة .

الفصل الثامن — ترأس ملكة هولندة ذلك الاتحاد الهولندى الإندونيسى ، وتصدر القرارات لحماية المصالح المشتركة من هيئات الاتحاد باسمها .

الفصل التاسع — لحماية مصالح الولايات المتحدة الإندونيسية فى هولندة ، ولحماية مصالح هولندة فى اندونيسيا ، تعين كل من الحكومتين مندوباً سامياً لها لدى الأخرى .

الفصل العاشر — ومن الأسس التى سيقوم عليها الاتحاد الإندونيسى الهولندى مواد تختص بما يأتى :

(ا) حماية حقوق كل طائفة تجاه الأخرى ، وضمانات على كل جانب لتأدية ما عليه للآخر . (ب) الرعوية الإندونيسية والهولندية فى كل من المنطقتين . (ح) أنظمة مختصة فى تكوين اتحاد ، إذا لم يتفق الفريقان على رأى . (ى) أنظمة تتعلق بمساعدة هولندة للولايات المتحدة الإندونيسية ، فى حالة عدم استكمال الوسائل اللازمة لتكوينها (هـ) ضمانات كل من الطرفين فى الحرية الشخصية والحقوق الإنسانية ، التى هى من مقاصد هيئة الأمم المتحدة .

الفصل الحادى عشر - ١ : توضع الأسس المذكورة من قبل مجلس شورى خاص ، يتكون من مندوبى الحكومة الهولندية ومندوب الولايات المتحدة الإندونيسية المزمع إقامتها .
٢ : تعتبر تلك الأسس معمولا بها بعد مصادقة المجالس النيابية عليها من كلا الجانبين .

الفصل الثانى عشر — تعمل الحكومة الهولندية وحكومة الجمهورية الإندونيسية ، على تكوين الولايات المتحدة الإندونيسية ، وعلى تحقيق الاتحاد الهولندى الإندونيسى ، حتى يتم ذلك قبل أول يناير سنة ١٩٤٩ .

الفصل الثالث عشر — بعد تمام تكوين الاتحاد الهولندى الإندونيسى ، تسعى الحكومة

الهولندية فى اتخاذ الوسائل الممكنة والإجراءات اللازمة ، لضم الولايات المتحدة الإندونيسية إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة .

الفصل الرابع عشر — تعترف حكومة الجمهورية الإندونيسية بحقوق غير الإندونيسيين فى مزاولة تلك الحقوق المخولة لهم ، وإعادة ممتلكاتهم الموجودة فى منطقتها ، ومن أجل ذلك تؤلف لجنة من الطرفين لتعويضها أو إعادتها .

الفصل الخامس عشر — على الحكومة الهولندية أن تسرع بسن الأنظمة والقوانين التى تساعد على تحوير شكل حكومة الهند الهولندية وتصرفاتها تحويراً يتفق مع اعترافها بالجمهورية الإندونيسية ، ومع تلك الأوضاع الجديدة المزمع إقامتها ، حتى يكون موقف هولندة السياسى فى الداخل والخارج متناسباً مع الظروف ، التى تهيء تكوين الولايات المتحدة الإندونيسية ، والاتحاد الإندونيسى الهولندى .

الفصل السادس عشر — بعد تمام هذه الاتفاقية نهائياً ، يسعى كل فريق فى إنقاص قواه العسكرية ويتباحث الفريقان فى تحديد النقص والمدة التى يجرى فيها ذلك النقص ، والتعاون فى الشؤون العسكرية .

الفصل السابع عشر — ١ : لأجل التعاون المذكور فى هذا الاتفاق بين الحكومة الهولندية وحكومة الجمهورية الإندونيسية ، تؤلف هيئة مكونة من مندوبى الحكومتين وسكرتارية مشتركة . - ٢ : إذا اختلفت الحكومتان الهولندية والجمهورية فى هذه الاتفاقية ، ولم تنجح وسائل التفاهم بين المندوبين المذكورين ، ينتخب رئيس أجنبى باجماع الفريقين . فإن لم يجمع الفريقان على أحد ، فينتخبه رئيس محكمة العدل الدولية .

الفصل الختامى — كُتبت هذه الاتفاقية باللغتين الهولندية والإندونيسية . وكلتاهما متساويتان فى الاعتبار .

جاكرتا ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦

خلاصة لآراء التى أبديت بصدد الاتفاق

وقبل أن يقرر كل من البرلمانين الإندونيسى والهولندى ، قبول مشروع الإتفاق أو رفضه ، كانت الآراء بصدده قد أبديت عن طريق الصحف والراديو من كلا الجانبين ، وأبداها الزعماء وقواد الفكر والجيش والأحزاب السياسية والجمعيات والهيئات الشعبية فى داخل البلاد وخارجها ، ونلخصها فيما يلى : —

نجد فى مشروع الإتفاق Draft Agreement ثلاث نقط رئيسية :

أولا — اعتراف هولندة بالسيادة الفعليــــة de facto authority للجمهورية الاندنيسية فى جاوة ومادورا وسومطرة (الفصل ١ منه) .

ثانياً — تسعى كل من الحكومة الجمهورية الإندونيسية ، وحكومة هولندة ، لإقامة الولايات المتحدة الاندونيسية U. S. I. (الفصل ٢ منه) .

ثالثاً — ويسعى أيضاً كل من الطرفين لإنشاء نوع من الإتحاد الهولندى الإندونيسى ، الذى ترأسه ملكة هولندة ، وذلك لحماية المصالح المشتركة بينهما (الفصل ٦ منه) .



الدكتور سوتان شهرير رئيس الوزارة الاندونيسية السابق يخطب الجماهير من العمال والشبان الاندونيسيين ، شارحاً وجهة نظره عن الاتفاقيات ومنهاً لما ينبغى أن يتخذ لمواجهة الاحتمالات . . . . . !

فالنقطة الأولى من محتويات مشروع هذا الاتفاق ، قد نقضت أربع حقائق دولية كانت هولندة تدعيها وتحتج بها :

أولا — إنها قد نقضت سيادة هولندة القانونية de jure authority على اندونيسيا التى وافق عليها اتفاق سان فرانسسكو فى سنة ١٩٤٤ ، فانتقلت بذلك هذه السيادة القانونية إلى الحكومة الجمهورية الإندونيسية ، فتتولاها بجانب تمتعها من قبل بالسيادة الفعلية .

ثانياً — إنها قد مزقت الإمبراطورية الهولندية ، التى كانت تشمل هولندة وسورينام وكوراساوو واندونيسيا ، حيث لا تبقى الآن إلا للثلاثة الأولى . فاضطرت هولندة بناء على ذلك إلى تغيير دستورها ، كما أشار اليه الفصل الخامس عشر من الاتفاق ، ومن المنتظر أن تكون هناك معارضة عنيفة لهذا التغيير فى البرلمان الهولندى .

ثالثاً — إنها قد زعزعت موقف هولندة الاستراتيجى ، الذى يخولها ضم جزائر اندونيسيا الأخرى إلى امبراطوريتها .

رابعاً — إن الاتفاق الهولندى الانجليزى المسمى « بالاتفاق الإنجليزى الهولندى فى الشؤون المدنية British-Dutch Civil Affairs Agreement أصبح الآن بموجب هذا الاتفاق الإندونيسى الهولندى ، اتفاقاً غير ذى موضوع . كما أن مشروع هذا الاتفاق كان لطمة للقوات الإنجليزية ، التى تذرعت من قبل بما سمته بمسئولية أدبية نحو هولندة ، لإعادة الحكم الهولندى إلى اندونيسيا ، إذ أنها حاربت اندونيسيا مدة خمسة عشر شهراً .

أما النقطة الثانية من محتويات مشروع الاتفاق ، وهى إقامة « الولايات المتحدة الإندونيسية » فقد اعتبرها الإندونيسيون وسيلة سلمية لتحرير بقية جزائرهم ، ولإقامة الحكومة الوطنية فيها .

هذه هى بعض الحقائق التى غنمها الوفد الإندونيسى فى ذلك الصراع السياسى . أما من ناحية الرأى العام الهولندى إزاء مشروع الاتفاق فيمكن أن نستنتج بما قالته جرائدها (١) .

فقد قالت الجريدة الجديدة Nieuwe Courant » بعبارة هادئة ، خلاصتها : « إن الحكومة الهولندية ، قد استسلمت كلية إلى الجمهورية الإندونيسية » .

على أن معظم الرأسماليين الهولنديين كانوا متشائمين كثيراً من مشروع الاتفاق ، وبالأخص ما يتعلق بمستقبل التعاون الاقتصادى بين اندونيسيا وهولندة ، وهم لا ينتظرون

---

(١) معظم الصحف الحرة فى هولندة كانت تعارض مشروع الاتفاق .

أى أمل فى استئناف استغلالهم الرأسمالى السابق فى اندونيسيا بدون عرقلة ، مادامت الحالة فيها لم تهدأ بعد(١) .

وانتقد مستر ميير رانفت Mr. Meyer Ranneft بكلمة أذاعها فى راديو هولندة ، الهيئة العامة الهولندية للمفاوضة قائلا : « إن مشروع الاتفاق بالتعبير الأدق هو اتفاق الاستسلام Capitulation Agreement من جهة هولندة (١) .

أما النقطة الثالثة من محتويات مشروع الاتفاق وهى « رئاسة ملكة هولندة للإتحاد الإندونيسى الهولندى المزمع إقامته » فقد كاد الإندونيسيون يجمعون على رفضها . وفسر بعضهم ومنهم وزير الاستعلامات الإندونيسية فى إذاعته فى راديو جوكجاكارتا بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٤٦ : قائلا « إن رئاسة مملكة هولندة Dutch King للاتحاد الهولندى الإندونيسى . المذكور فى الفصل الثامن من مشروع الاتفاق ، ليس معناه أن اندونيسيا داخلة تحت « تاج الدولة الهولندية أو تحت سيادتها » . وفى رأيه أن هناك فرقاً كبيراً بين ما يعبر عنه « بمملكة هولندة Dutch King وبين التاج الهولندى Dutch Crown أو سيادة الدولة الهولندية Sovereignty of the Dutch State فان الأولى تدل على شخصية الملكة ، بينما تنطوى تحت كلمة « التاج Crown أو كلمة « سيادة الدولة Sovereignty of the State _ المملكة ووزرائها . وليست للملكة قوة أو حق فى اتخاذ القرارات أو فى التشريع ، على خلاف ما للتاج أو لسيادة الدولة من قوة تشريعية وتنفيذية . وعلى هذا كله فليس للحكومة الهولندية ووزرائها أية سيادة على الاتحاد الهولندى الإندونيسى المزمع إقامته(١) .

وهذه هى نقطة الخلاف الأخرى الرئيسية ، التى أدت إلى عدم توقيع هـذا الاتفاق حتى يوم كتابة هذه السطور ، لأن هولندة تريد الوحدة الفعلية بينها وبين اندونيسيا داخل سيادة امبراطوريتها ، كما أخبرته وكالة الأنباء المتحدة فى امستردام بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

والحزب الكاثوليكى وحزب العمال فى هولندة ، لا يوافق على اتفاق ، بموجبه تنقطع العلاقات بين هولندة واندونيسيا ، اللهم إلا إذا كانت علاقة لا مساس لها بالوحدة الفعلية المرتبطة بالتاج ، فى حين أن أحزاب المحافظين والبروتستانت والأحرار ، لا تزال فى موقف

---

(١) من مجلة اندونيسيا الحرة Free Indonesia الأسبوعية التى تصدر فى مدينة فاتانج سياتنار ، عاصمة سومطرة الحالية العدد ٤٨ بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

المعارض للاتفاق ، وهى مستعدة لإسقاط الحكومة فى سبيل تحقيق غايتها (١).

والإندونيسيون لا يفهمون من نصوص الاتفاق إلا الاتحاد أو « التحالف » على قدم المساواة بين الدولتين المستقلتين ، بل قد اقترح بعض زعمائهم ، أن يكون رئيس الاتحاد منتخباً بأكثرية الأصوات ، من قبل كل من الشعبين الإندونيسى والهولندى ، أو أن يرأسه بالتناوب كل من رئيس الجمهورية الإندونيسية وملكة هولندة (١).

والحقيقة أن هذه المسألة أعنى بها مسألة « رئاسة ملكة هولندة أو تحت التاج الهولندى » كانت حجرة العثرة Stungling Block التى دارت حولها مشادات ومناقشات طويلة بين الطرفين أثناء اجتماعات المفاوضة . وقال الدكتور بوروكوسومو فى مقالته فى إحدى الجرائد فى جوكجاكارتا بعنوان « رمزية تاج هولندة فوق الاتحاد Symbolic Dutch Crown over Union ما يأتى : « إن تشبث هولندة فى اتخاذ تاجها رمزاً للاتحاد ، يدل على غرض خفى فى نفسها ، وبالأحرى أنه يدل على أن هولندة تريد إدخال نوع جديد من الاستعمار الى اندونيسيا فى ثوب من الحرير Wrapped in silk مع أن التعاون أو الاحترام المتبادل بين الشعبين يتوقف على رغبة أكيدة فى ذلك . لا على إدخال اندونيسيا تحت التاج . وإن اتخاذ التاج الهولندى على رأس هذا الاتحاد يعيد إلى أذهاننا عهد الاحتلال اليابانى ، الذى كان الشعب الإندونيسى يجبر فيه على الإنحناء إلى قصر أمبراطور اليابان فى طوكيو هاتفين « يعيش الأمبراطور Tenno Haika Banzai فبرمزية التاج الهولندى فى الاتحاد ستصبح راية اندونيسيا الوطنية بلونيها الأحمر والأبيض ، منحنية أمام راية المملكة الهولندية House of Orange

ونقطة الخلاف الأخرى ، هى أن هولندة تريد أن تكون علاقات اندونيسيا الخارجية ـ خلال فترة الانتقال المذكورة فى الاتفاق ـ تحت سيادتها وطبقاً لتوجيهاتها ، فى حين أن الإندونيسيين يقولون إن الاعتراف بالسيادة للجمهورية الإندونيسية ، يجب أن يتبعه تمتعها بكامل حقوقها الداخلية والخارجية ، وأن تكون حرة كدولة ـ مستقلة ذات سيادة ـ فى علاقاتها مع الدول الأخرى .

وقد قرر الحزب الشعبى الإندونيسى (٢) ـ فى جزيرة بورنيو فى المؤتمر الهام ، الذى عقده فى شهر يناير ١٩٤٧ بمركزه فى مدينة بنجر ماسين ، للتشاور فى شأن مشروع هذا الإتفاق ـ

---

(١) من مجلة « اندونيسيا الحرة Free Indonesia » الاسبوعية السابق ذكرها فى الصفحة السابقة .

(٢) الحزب الشعبى الاندونيسى Serikat Kera'yatan Indonesia المرموز بحروف S. K. I. أكبر الأحزاب السياسية فى بورنيو ، إذ بلغ أعضاؤه ٤٢ ألف شخص ، وفيها ٢٤ فرعاً .

ما يأتى: « عدم قبول مشروع الاتفاق وعدم رفضه ، والبت فى ذلك متروك لما ستقرره الهيئة النيابية المركزية فى جاوة Komité Pusat National Indonesia كما قرر الحاضرون فيه أنهم جميعاً خاضعون لسيادة الجمهورية الإندونيسية ، ويستنكرون تصرفات هولندة وحركاتها التى ترمى إلى تفريقهم ، وللجمهورية الإندونيســية وحدها حق تقرير كل ما يتعلق بسيادة اندونيسيا العامة .

كما قرر الحزب الوطنى الإندونيسى فى مؤتمره المنعقد فى مدينة مالانج بجاوة فى أوائل يناير ١٩٤٧ عدم قبول مشروع الاتفاق ، إلا بعد تغيير بعض نصوصه ، ومنه لابد أن يكون « الاتحاد أو التحالف » بين اندونيسيا وهولندة على أساس اتحاد دولتين مستقلتين تمام الاستقلال ، وسحب جميع القوات الهولندية من مناطق الجمهورية الإندونيسية (١).

وقال السيد محمد روم وزير الداخلية لحكومة الجمهورية الإندونيسية ، وعضو الوفد الإندونيسى للمفاوضة ، وعضو مجلس الإدارة للحزب الإسلامى « مشومى » : « إنى واثق من أن الشعب الإندونيسى سيحترم مشروع هذا الاتفاق ، وإن أمر البت فيه متروك الآن اليه وحده .

وقال السيد سوتومو قائد الجيش الإندونيسى في شرق جاوة والذى اعتبره الانجليز والهولنديون قائد المتطرفين « إن أنصارى وأتباعى سيخضعون جميعاً لما تقرره الهيئة النيابية الإندونيسية العامة Badan Perwakilan Ra'yat أى برلمان اندونيسيا .

وكان الدكتور محمد حتا نائب رئيس الجمهورية ، عند ماقابله مراسل وكالة الأنباء « أنيتا » يقول « إن التعاون فى الميادين الاقتصادية بين اندونيسيا وهولندة ضرورى وممكن إذا أسفرت المفاوضات بينهما عن النتائج المرجوة ، وهذا التعاون يشمل شراء الآلات الصناعية من هولندة ، ومبادلة منتجاتها الصناعية بمحاصيل اندونيسيا الزراعية » .

ولعل السياسة الهولندية ، كانت تستهدف فى مشاريعها وتصرفاتها ، تفريق وجهات النظر لزعماء اندونيسيا ، ولذلك تخوف الرئيس الدكتور أحمد سوكارنو ، فناداهم والشعب قائلا : « ليس المهم قبول مشروع هذا الاتفاق أو رفضه ، وإنما الأهم أن نخرج دائما متحدين » .

وعلى العموم ، كان قبول الوفد الإندونيسى ـ الذى رأسه السيد سوتان شهرير رئيس وزراء الحكومة الإندونيسية ـ لمشروع هذا الاتفاق ، وميل الرأى العام الإندونيسى إلى قبوله ،

---

(١) من جريدة « أوتوسن ملايو » العدد ٥ بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤٧ التى تصدر فى سنغافورة.

لدليل آخر من الدلائل التى تبرهن على رغبة اندونيسيا فى حل المشكلة الإندونيسية الهولندية بطرق سلمية .

وقبل المفاوضة التي أسفرت عن مشروع هذا الاتفاق ، فقد أبرم فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ اتفاق خاص لوقف الأعمال العدائية ، بين الإندونيسيين وبين القوات الهولندية والانجليزية.

The truce for the cessation of hostilities between Indonesian and British & Dutch forces.

لكن هولندة التى ازدادت قواتها ومعداتها الحربية ، وضاعفت عدد جيوشها بما جلبته من هولندة ومن مستعمراتها فى أمريكا ، قد خانت الاتفاق ، حيث هاجمت مراكز الدفاع الإندونيسية ، وشنت غارات عنيفة على مدنها .

وخطب أمير شرف الدين - وزير الدفاع في حكومة الجمهورية الإندونيسية(١) ، الذى يتصل دائماً بالسيد سوتان شهرير فى اجتماع عام حضره آلاف الإندونيسيين فى مدينة جوكجاكارتا بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٤٧ بمناسبة الاحتجاج على القوات الهولندية التى شنت غارات جوية وبحرية على مدينتى فلمبانج وميدان فى سومطرة قائلا : « اتضح لنا جلياً أن هولندة قد خانت نصوص الإتفاق ، وأفسدت أسس العدالة ، التى بنينا عليها كيان مستقبل وطننا (٢) » .

وقال الجنرال سوديرمان القائد العام للقوات الإندونيسية فى نفس الإجتماع : « نحن مستعدون وقادرون على مواجهة القوة بالقوة » .

وخطب الدكتور محمد حتا نائب رئيس الجمهورية ، فى نفس الاجتماع قائلا « إذا كان استقلال اندونيسيا يعترف به ، فهى تضمن رفاهية هولندة ، ولكن إذا كانت هولندة تستمر



(✲) فى الوسط الجنرال « سوديرمان » القائد العام للقوات الاندونيسية البرية والبحرية والجوية .

---

(١) وتولى رئاسة الوزراء بعد استقالة رئيسهم السابق السيد سوتان شهرير فى ٣ يوليه ١٩٤٧ .

(٢) من جريدة « أوتوسن الملايو » العدد ٨ بتاريخ ٩ يناير ١٩٤٧ التى تصدر فى مدينة سنغافورة .

فى الإعتداء عليها ، وفى محاولة إعادة الحكم الإستعمارى فيها ، فهى ستفشل حتما . ونحن لانزال راغبين فى اتباع الطرق السلمية لحل المشكلة القائمة ، ولكن القوات الهولندية تخون دائماً دستور دولتها . فاذا كانت الجيوش الهولندية بقيادة الجنرال سفور ، تستمر فى محاولتها لإعادة الحكم الهولندى فى اندونيسيا ، فإننا مستعدون تمام الاستعداد لوقفها عند حدها ، ولها أن تختبر قوى الشعب الإندونيسى ، إذاكان الهولنديون راضين أن يطردوا من اندونيسيا أذلاء ، لا عزة لهم لا كرامة ، فإن قواتنا كافية لإلقائهم فى البحر » .

وبهذا وذاك عادت الحالة فى اندونيسيا إلى التقلقل والاضطراب . حيت اشتدت المعارك من جديد فى جميع الميادين . وضربت القوات الهولندية البحرية والجوية حصاراً بحرياً محكماً حول اندونيسيا . ولم يكتفى أسطول هولندة الحربى باعتقال السفن الإندونيسية فحسب ، بل اعتقل أيضا البواخر الصينية والإنجليزية ، وغيرها من السفن التجارية التابعة للدول الأخرى ، ولم يكن غرض هولندة من هذه الأعمال الخارجة على القانون الدولى إلا عزل اندونيسيا عن بقية العالم ، لتعيد اليها الحكم الاستعمارى .

كما نشرت فى ١٠ مارس ١٩٤٧ جريدة « الإخوان المسلمون » فى مصر النبأ الآتى : « على أثر اعتقال السفن الحربية الهولندية للباخرة الأمريكية « مارتين بورمان » ومصادرتها لآلاف الأطنان من البضائع الإندونيسية من مطاط وسكر وكينا ، عند نقلها من إحدى موانىء اندونيسيا فى طريقها إلى أمريكا ـ وكانت قد اعتقلت قبل ذلك سفناً أخرى اندونيسية صينية وانجليزية ـ صرح ربان الباخرة الأمريكية بأن هذه الأعمال تخالف القوانين الدولية ، وإنه سيرفع ذلك إلى الرئيس ترومان ووزارة الخارجية الأمريكية ، كما سيحتج لدى مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة . وقد صرح كذلك القائد العام للقوات البريطانية فى ملايا ، بأنه لايجوز لهولندة أن تقوم بتفتيش السفن ومصادرتها فى المياه الإندونيسية ، إلا إذا كانت قد أعلنت الحرب على اندونيسيا ، وإذا كان الأمر كذلك فلتعلن ذلك للعالم كله .

وقد عرض مستر بيفن وزير خارجية الحكومة البريطانية فى خطابه ، الذى ألقاه بمجلس العموم البريطانى فى أوائل فبراير ١٩٤٧ لإندونيسيا قائلا : « مما يدعو إلى الأسف أنه إلى الآن لم يتم توقيع الإتفاق بين اندونيسيا وهولندة ، فلو أنه قد تم توقيعه لكان فى إمكان اندونيسيا الآن أن تصدر كثيراً من المواد الغذائية ، التى يحتاج إليها العالم أشد الحاجة ، وأرجو أن يتم توقيع الاتفاق فى وقت قريب » .

ولكن ما الفائدة لقوله هذا ؟ لقد بلغ السيل الزبى . . . أليست القوات البريطانية الهائلة هى التى مهدت الطرق لنزول القوات الهولندية فى بعض مدن اندونيسيا الساحلية ، وساعدتها حتى تستطيع هولندة استمرار الإعتداء على اندونيسيا ؟

خاتمة الجزء الاول

هذه هى خلاصة الصراع السياسى حول المشكلة الإندونيسية الهولندية ، منذ نشأتها إلى وقت تسليم هذه الرسالة إلى أعضاء لجنة الحكم فى منتصف شهر مارس سنة ١٩٤٧ (١) ولا شك فى أن هذا الصراع السياسى سيستمر إلى أن تنحل هـذه المشكلة . كما أن الحرب مستمرة بين الدولتين ، بل أنها قد اشتدت يوماً بعد يوم .

وأظن أنه قد اتضح فيما لخصنا من تطور هذا الصراع السياسى ، أن زعماء الإندونيسيين قد أقاموا سياستهم ، لا على أساس مطالب الإندونيسيين القومية فحسب ، ولكنهم قد بنوها أيضاً على أساسين هامين :

أولهما — « أساس العدالة والإنسانية » وقد وضحه السيد سوتان شهرير رئيس وزرائهم فى رسالته السابق ذكرها حيث قال « إن قوتنا فى الجهاد تتوقف على شعورنا بالعدالة الإنسانية ، وعلى مدى تضحياتنا لتحقيقها . لأن الوطنية التى يدعمها هـذا الشعور ، هى التى

(١) تذييل : رأيت زيادة فى الفائدة وتكملة لما مضى ووفاء لحق الوطن المفدى أن ألخص من الناحية السياسية الأحداث التى مرت بالمشكلة الإندونيسية الهولندية منذ منتصف شهر مارس من هذه السنة (١٩٤٧) إلى حين طبع هذا الكتاب (سبتمبر ١٩٤٧) .

كانت الحالة فى اندونيسيا — حتى بعد انتهاء تلك المفاوضات التى تمخض عنها مشروع الاتفاق — لا تزال لافتة للأنظار ، فهولندة لم تتوقف عن إنزال جيوشها إلى أراضى الجمهورية الاندونيسية ، غير ما لها من قوات أخرى يبلغ مجموعها عشرين ألفاً ، موجودة فى عرض البحر أو على أهبة الانتقال من شبه جزيرة الملايو ومن شواطىء الجزائر الأخرى التى تحتلها هولندة . وكانت هذه القوات الهولندية ترتدى الملابس العسكرية البريطانية ذات اللون الخاكى ، كما أنها مجهزة بأسلحة بريطانية . واستمرت هولندة كذلك فى تجنيد رجالها فى أوربا ، حتى كونت فرقة كاملة سمتها ,,فرقة ٧ ديسمبر ،، وغرضها بهذه التسمية إحياء ذكرى يوم أعلنت فيه الملكة ويلهيلمينا القرار بتحويل اندونيسيا من الامبراطورية الهولندية إلى ,,جامعة الأمم الهولندية،، أى إلى صورة أخرى من صور الاستعمار..!!

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد استمرت الحكومة البريطانية فى مساعدة هولندة بالمال والأسلحة والعتاد، مكافأة لهولندة على انضمامها الى صفوف الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية (والحقيقة أن هولندة ما انضمت إلى الحلفاء فى تلك الحرب إلا مضطرة وذلك لوجود مستعمراتها فى وسط دول الحلفاء) واستمرت بريطانيا فى مساعدة هولندة بحجة تقويتها فى غرب أوربا لسد التوسع الروسى نحو الغرب . وهو الأمر الذى تتخوف منه بريطانيا . فاستطاعت هولندة بتلك القوات الكبيرة محاصرة شواطىء الجمهورية الاندونيسية لتمنعها من الاتصال بالخارج ، وجيشها يهاجم =

تؤدى بنا إلى التقدم فى التطورات الدولية . وإن جميع القوميات لا بد أن تصل إلى قضية إنسانية واحدة ، تعم جميع أجزاء العالم ، حتى يعيش الناس جميعاً كأنهم شعب واحد فى حياة أساسها الحق والعدالة ، لا يفرقهم الشعور والإدراك الضيق ، الذى يفصل الناس بعضهم عن بعض ، لسبب اختلاف الألوان أو الأنساب » .



(※) الدكتور سوتان شهرير رئيس الوزارة الاندونيسية السابق . وهو يستهل خطبته النارية بالتحية الخاصة بالثورة الاندونيسية ، تحية الايمان والقوة ، تحية الثبات والحرية .... !!!! Tetap Merdeka . فى السابعة والثلاثين من عمره ، وكان الساعد الأيمن للدكتور محمد حتا فى اوروبا وهو يدافع عن قضية بلاده . وعند ما عاد الى اندونيسيا القت عليه الحكومة الهولندية القبض ، ونفته مع الدكتور محمد حتا الى مجاهل غينة الجديدة عام ١٩٣٤ ثم الى جزيرة بندا نيرا ، وظل منفيا حتى نشوب الحرب العالمية الثانيه فى الشرق الاقصى سنة ١٩٤١ .

= مناطق الجمهورية من آن إلى آخر بالرغم من إعلان الهدنة حسب الاتفاق بين الطرفين .

وقد أرادت هولندة العبث بنصوص المعاهدة ، فزادت عليها تفسيرات وقيوداً ، إن دلت على شىء فليس إلا على نزعتها الاستعمارية التى لا تزال مشتعلة فى نفوس رجال حكومتها الرأسماليين . وكان من الطبيعى أن ترفض الجمهورية الاندونيسية قبول تلك القيود والتفسيرات الجديدة التى تبغيها هولندة . فاضطرت الحكومة الهولندية أن تذعن مكرهة . فتم الاتفاق بين الطرفين فى ٢٥ مارس سنه ١٩٤٧ على أن توقع كل من حكومة الجمهورية الاندونيسية وحكومة هولندة على اتفاقيات « لينجارجاتى » بعد أن يصدق عليها برلماناهما . =

وجاء فى خطاب للرئيس الدكتور أحمد سوكارنو ، أذاعه فى راديو جوكجاكارتا صباح اليوم الثلاثاء ٢٨ يناير ١٩٤٧ : « إن الجمهورية الإندونيسية لم تؤسس لمحاربة الجنس الأبيض أو الأصفر أو الأسود ، وإنما أسست لتتعاون مع سائر الأمم ، على تحقيق الأمن والرخاء والرفاهية للجنس البشرى كافة ، حتى لا يبقى فى العالم جائع أو فقير » .

وثانيهما — « أساس المحافظة على مصالح الدول المختلفة فى اندونيسيا » أى أن الزعماء الإندونيسيين قد أسسوا سياستهم الحكومية ووجهوها إلى المحافظة على مصالح الدول المختلفة فيها ، طمعاً فى أن يكسبوا بذلك عطف تلك الدول نحو قضية اندونيسيا ومساعدتها لتدعيم جمهوريتهم . وبعبارة أخرى أن هؤلاء الزعماء يسيّرون سياستهم الخارجية وفق حالة اندونيسيا الاقتصادية الواقعية . وسيظل بذلك تصدير محاصيل اندونيسيا - وأهمها المواد الأولية - وتوزيعها بين الدول الصناعية - مشكلة دولية فى المستقبل ، كما سأبينها فى الجزء الثانى من هذه الرسالة ، وأحاول فيه معالجتها ، مستنيراً بما عرضنا من الحوادث والتطورات ، التى حدثت فى تاريخ هذه البلاد ، ومستنداً إلى خفايا واتجاهات سياسة الدول المختلفة ، التى تربطها باندونيسيا علاقة اقتصادية أو سياسية أو تاريخية أو دينية ؟

= وفى أوائل ابريل سنة ١٩٤٧ عقد فى ديلهى الجديدة بالهند أول مؤتمر آسيوى ، يرمى إلى توطيد العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الأمم فى الشرق . وقد حضر المؤتمر الوفد الاندونيسى برئاسة الدكتور سوتان شهرير ، رئيس حكومة الجمهورية الاندونيسية حينذاك . وكان الوفد يتكون من نيف وثلاثين عضواً من كبار موظفى الحكومة ، ومن رؤساء الأحزاب السياسية والجمعيات الاسلامية والهيئات الشعبية ، ومنهم الوفد الاندونيسى الخاص إلى الدول العربية الذى يرأسه معالى الحاج أغوس سالم .

وبعد انتهاء ذلك المؤتمر الآسيوى الأول تفرق الاندونيسيون ، فبعضهم ذهب إلى بورما وبعضهم إلى الصين والآخر إلى استراليا ، والبعض إلى البلاد العربية ، والباقى رجعوا إلى اندونيسيا .

وقد نال الوفد الاندونيسى من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول المعظم ملك مصر والسودان كل عطف ورعاية ، ومن الحكومة المصرية الموقرة كل إكرام وحسن وفادة .

وفى ٢١ ابريل ١٩٤٧ اجتمع الوفد الاندونيسى بصاحب السعادة عبدالرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وفى ٢٣ من نفس الشهر تشرف الوفد بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك وادى النيل فى قصر القبة العامر بالقاهرة .

وقد اعترفت مصر بالجمهورية الاندونيسية دولة مستقلة ذات سيادة فى أول يونيه سنة ١٩٤٧ ، وأعقب ذلك عقد معاهدة مودة وصداقة واتفاق تجارى بين الدولتين ، وذلك فى ١٠ يونيه من نفس السنة . ثم زار الوفد الاندونيسى =



(۞) الرئيس سوكارنو يخطب أمام مئات الالوف من العمال والشبان وهو يشير الى محاولة المستعمرين فى القضاء على حريتهم واستقلال وطنهم ، فاشتعلت حماستهم وتعالت هتافاتهم حتى وصلت عنان السماء . . . . . . :
Sekali Merdeka, Tetap Merdeka لقد تحررنا وسنبقى أحراراً إلى الابد .

= بعد ذلك سوريا ، فحصل منها على نفس الاعتراف وعقد معها معاهدة مماثلة فى ٢ يوليه سنة ٩٤٧ ، وكذلك زار العراق حيث اعترفت الحكومة العراقية بالجمهورية الاندونيسية فى ١٦ يوليه ١٩٤٧ ، وزار لبنان وحصل منها على الاعتراف أيضاً ، وذلك فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .

وأما الوفود الاندونيسية إلى الدول الأخرى – مثل استراليا والصين وبورما وأمريكا وغيرها – فقد قاموا أيضاً بتوطيد العلاقات السياسية والدبلوماسية والتجارية بين اندونيسيا وبين تلك الدول . وفى ١٧ سبتمبر ١٩٤٧ اشترت المفوضية الأفغانية بمصر الوفد الاندونيسى باعتراف المملكة الأفغانية بالجمهورية الاندونيسية دولة مستقلة ذات سيادة .

واستمرت حكومة الجمهورية الاندونيسية تبذل جهودها فى تنظيم شؤونها الداخلية ، حتى استوفت واجباتها ، وازدادت الحركة والنشاط فى الزراعة والصناعة والتجارة وتحسنت المواصلات كثيراً ، فتضاعفت المحصولات الزراعية والصناعية ، وانتظمت الجامعات والمدارس والمحاكم الشرعية والأوقاف ، كما انتظمت إدارة المصالح الحكومية

الاخرى .... الأمر الذى زاد استتباب الأمن واستقرار النظام فى ربوع البلاد ، فاستبشر الأهالى داخل الجمهورية الاندونيسية بالرخاء والرفاهية .

وقد اتضح للعالم كله من تلك الاتصالات السياسية والدبلوماسية التى قام بها وفود حكومة الجمهورية الاندونيسية - أن فى اندونيسيا حكومة وطنية منتظمة ، قامت بتدعيم الأمن والنظام داخلياً ، كما قامت بتوطيد العلاقات بالدول الأخرى والتعاون معها فى مرافق الحياة الدولية والاقتصادية خارجياً ، ولقد خيل للناس أن تلك الاتفاقية التى تمت بين الحكومتين الاندونيسية والهولندية إنما هى معاهدة للسلام والوئام بين الشعبين ، فاستبشروا بانتظام العلاقات السلمية فى حياتهما الاقتصادية الانتاجية فى جو من الهدوء والأمن ....

ولكن هولندة خانت هذه الاتفاقية كما خانت اتفاقية الهدنة السابقة التى أبرمت بين الجانبين ، ونكصت على أعقابها ، فعادت إلى نقضها غيرمبالية بسابق موافقتها على توقيعها ، إذ أن تلك الخطوات الموفقة التى خطتها الجمهورية الاندونيسية فى الداخل والخارج والتى لا تتعارض مع نصوص الاتفاقية ، قد زادت من فزع هولندة وضاعفت من قلقها . ولما شعرت بأنها لم تفلح فى محاولاتها للرجوع إلى استعمار اندونيسيا بالطرق القديمة من التفرقة وبث بذور الفتن ، لجأت إلى طريقة القوة والاكراه ، وبدأت بتقديم مطالب جديدة إلى الجمهورية الاندونيسية فى ٢٧ مايوسنة ١٩٤٧، طالبة الرد عليها رداً مرضياً لها فى ظرف أسبوعين ، فردت عليها حكومة الجمهورية الاندونيسية فى ٧ يونية سنة ١٩٤٧ بخطاب تساهلت به فى كثير من المطالب الهولندية ، رغبة منها فى حل المشكلة بطرق سلمية ، ولكن هولندة لم يجب على ذلك الخطاب ، بل أرسلت فى ١٥ يولية خطاباً آخر طلبت فيه بأن تكف القوات الاندونيسية عن إطلاق النار ، يعنى أن تمتنع من الدفاع عن نفسها . وفى السابع عشر من نفس الشهر ردت عليها الجمهورية الاندونيسية بقولها : ,, إن الكف عن إطلاق النار لا بد أن يكون من الطرفين ، وإن على كل من الفريقين أن لا يقوم بأية دعاية ضد الآخر ، وأن ترسم الحدود وتقام مخافر بين منطقة الجمهورية ومنطقة الاحتلال ، وأن تعود الجنود الزائدة عن حاجة الحراسة إلى المعسكر ،، .

ولكن هولندة - ممثلة قصة الذئب والحمل - ردت على هذا القول بأصوات المدافع والقنابل ، فقد أغراها ماحصلت عليه من مخالب الأسد البريطانى ، فشنت على الجمهورية الاندونيسية هجماتها الوحشية براً وبحراً وجواً فى ٩ يولية سنة ١٩٤٧ المرافق غرة شهر رمضان المبارك سنة ١٣٦٦ هـ . ولقد قال قائد القوات الهولندية إن الأعمال الحربية لسحق الجمهورية الاندونيسية لن تدوم أكثر من ثلاثة أيام ، فلما مضى يومان صرح بأن الأعمال الحربية ستدوم أسبوعاً واحداً، غير أن الشعب الاندونيسى الحى المتحد صمم على أن يدافع عن استقلاله ، فصمد أمام هجمات العدو. وبذلك اشتد القتال بين الفريقين ، مما جعل مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة يقرر وقف القتال الدائر فى اندونيسيا ، على الرغم من إدعاء هولندة بأن هجماتها ليست إلا أعمال بوليسية ، وأن الأمر مسألة داخلية بحتة لاتعنى الدول الأخرى.

ولكن هولندة تجاهلت قرار مجلس الأمن ولم تبال به ، فاستمرت فى هجماتها الوحشية ، ولا تزال الحرب مشتعلة - حتى يوم صف هذه السطور بأيدى عمال المطبعة - مما اضطر مجلس الأمن إلى تأليف لجنة دولية للتحكيم فى

النزاع القائم بين الجمهورية الاندونيسية وهولندة أو للاشراف على المفاوضة الاندونيسية الهولندية الجديدة التى ستعقد قريباً ، على أن تتكون اللجنة من ثلاث دول من الدول التى لها ممثلون فى اندونيسيا ، إحداها تختارها اندونيسيا ، والثانية تختارها هولندة ، والثالثة تختارها العضوان المختاران . فاختارت اندونيسيا استراليا واختارت هولندة بلجيكا ، وهما اختارتا الولايات المتحدة الامريكية لتكون عضواً ثالثاً فى اللجنة . وقد تقرر أن تجتمع اللجنة فى الاسبوع الثانى من شهر أكتوبر ١٩٤٧ فى مدينة سنغافورة . واقترح صاحب المعالى الحاج أغوس سالم وزير خارجية اندونيسيا ، أن تعقد المفاوضة الاندونيسية الهولندية الجديدة فى مدينة ليك سكسيس ـ مقر هيئة الأمم المتحدة بأمريكا ـ لكى تكون نصب أعين تلك الهيئة المشرفة على الأمن والسلم الدوليين ، ولكى لا تستطيع هولندة ـ كما كانت ـ تشويه الأخبار وكتمان الحقائق عن مسمع الأسرة الدولية . ولكن هولندة رفضت هذا الاقتراح ، وتصر على أن تجرى المفاوضة فى بتافيا (جاكرتا) ، لأنها تدعى أن المشكلة الاندونيسية الهولندية مسألة داخلية بحتة بالنسبة لهولندة، ولاتعنى الدول الأخرى. ولم يتقرر بعد حتى كتابة هذه السطور ما سيستقر عليه الرأى.

على أننى أقرر أنه مهما تنمرت هولندة ـ بفضل الأسلحة الحديثة والمعدات الحربية الكثيرة التى حصلت عليها من بريطانيا ومن بعض الدول الصناعية الاستعمارية الأخرى ـ فان الحرية التى نالها الاندونيسيون بحركاتهم الوطنية الطويلة وجهادهم العنيف الدامى ـ لن تستطيع أية قوة فى العالم انتزاعها منهم ، وستبقى اندونيسيا حرة مستقلة ، مهما تألبت عليها الدول الاستعمارية ، ما دامت صيحات ,, مرديكا ,, تملأ أراضيها وبحارها ، وما دام الاندونيسيون يرددون هتافاتهم المدوية وشعارهم القوى القائل : Sekali Merdeka, Tetap Merdeka

لقد تحررنا وسنبق أحراراً إلى الأبد؟

الجزء الثانى

محاصيل اندونيسيا وسياستها الاقتصادية

وآثارهما فى مستقبلها السياسى

(عصر الاستقلال والحرية)

الفصل الأول

اندونيسيا كمصدر هام للمواد الاولية

أولا – محاصيل اندونيسيا الزراعية والمعدنية والحيوانية

قد اتضح لنا فى الجزء الأول من هذه الرسالة أهمية اندونيسيا - كمصدر المواد الأولية الخصيب - للدول الصناعية غربها وشرقها . وبجانب حسن موقع اندونيسيا الجغرافى واعتدال مناخها فهى غنية جداً بالمواد الأولية ، زراعية كانت أو معدنية أو حيوانية . وقد وصفها بعض الكتاب بأنها أغنى بلاد العالم بخيراتها الطبيعية . وقال الآخرون إنها بلاد الذهب والأحلام ، كما وصفها مستر ك . ك . برج بقوله : «تقع هنا الجزائر التى عرف الأقدمون قبلنا ، أنها غنية بالذهب والتوابل لحد يكاد العقل لا يصدقه[1] » . وقال مستر دويس دكر (مولتاتولى) الهولندى فى وصف اندونيسيا ، بأنها قطع من الماس تزين خط الاستواء ، وغير ذلك من حديث الثروة الطائلة ، التى كانت ولا تزال تلفت أنظار المستعمرين إليها .

ومن المنتظر أن تتضاعف محاصيل اندونيسيا المختلفة فى المستقبل ، فى عصر الحرية والاستقلال ، وبالأخص بعد استخدام الطرق الحديثة فى الزراعة والصناعة بنطاق واسع ، كتحسين طرق الإنتاج والرى ، واستخدام الآلات الحديثة فى الزراعة ، وإقامة المصانع الجديدة ، واستكشاف مناجم جديدة للمعادن المختلفة ، وكذلك تحسين حالة العمال والفلاحين المادية والمعنوية والصحية ، وغير ذلك من الإصلاحات والتحسينات التى سنتكلم عنها بالتفصيل فى فى الفصول الآتية . وقبل أن نتكلم عن تفاصيل هذه الثروة وعن طرق الاستفادة بها ، يحسن بنا أن نعرض الإحصائيات المختلفة عن قيمة بعض محاصيل اندونيسيا الهامة كما هى موضحة فى بعض الإحصائيات التالية وفى الأشكال أو الرسوم البيانية الآتية فيما بعد .

---

(١) راجع كتاب ,, وجهة الاسلام ,, تأليف خمسة من المستشرقين ، نقله الى العربية الاستاذ محمد عبد الهادى ابو ريده ، طبع فى مايو سنة ١٩٣٤ بالمطبعة الاسلامية ، حارة الروم بالقاهرة .

ويرى القارىء قيمة صادرات اندونيسيا ووزنها على حسب مجموعاتها فى السنتين ١٩٣٨ و ١٩٣٩ موضحة فى الإحصائيات الآتية :

(القيمة بمليون ربية ، الوزن بمليون كيلو جرام) (١) .

بيان مجموعاتها	١٩٣٨		١٩٣٩	
	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
١ — المنتجات الحيوانية	٨	٣٢،٦	٨،٤	٣٣،٤
٢ — المطاط و ،، جتة فرتشة ،،	١٥٧،٥	٣١،٢	٢١٧،٤	٤٢٠،٨
٣ — البهارات والنباتات الطبية	٣٠،٢	١٣٩	٢٨،٨	١٤٨،٧
٤ — البن	١٣،٧	٧٠،١	١١،٩	٦٦،٩
٥ — الفواكه والحبوب والدهون والزيوت	٦٥،٨	٩١٩،٨	٤٩،٣	٨٩١،٥
٦ — السكر	٤٥،٢	١١٩٦،٥	٧٨	١٦٠٦،٩
٧ — التبغ	٢٨،٨	٥٠،٣	٢٦،٩	٣٥،٤
٨ — منتجات أوبى كابو (توفيوكا)	٩،٢	٢٦٦،٦	٩،٩	٢٨٩
٩ — الشاى	٥٦،٢	٨١،٨	٥٧،١	٨٣،٧
١٠ — الألياف النباتية	١٦،١	١١٣،٤	١٩،٧	١٣٨،٣
١١ — الخضراوات	٢٩،٢	٨٧٨،٩	٢٩،١	٩٠٣
١٢ — البترول ومنتجاته	١٦٤	٦٤٣٤،٩	١٥٩	٧٠٣٦،٣
١٣ — الأسمنت والكبريت والمعادن الأخرى	٢٩،٤	٤٦٦،٨	٦٤،٢	٤٠١،٩
١٤ — السلع المختلفة الأخرى	،٣٩	٧،٣	٤،٣	١١
١٥ — الواردات التى تصدر ثانياً	٢،٥	٥،٢	٣،٢	٦
الجملة	٦٨٧ (١)	١٠٩٦٤،٤	٧٧٣،٧ (٢)	١٢١٠٢،٨

(١) بما فيها رسوم التصدير قدرها ٢٧،٣ مليون روبية .

(٢) « « « « ٢٧،٤ « «

(1) Statistical Abstract of the Netherlands Indies 1940, by Department of Economic Alfairs Central Bureau of Statistics, printed by G. Kolff & Co., Batavia - C., p. 78.

ويرى القارىء فى الجداول الآتية كبر صادرات اندونيسيا من محاصيلها المختلفة حسب أنواعها الثلاثة ، الزراعية والحيوانية والمعدنية ثم المقارنة بينها :

بعض محاصيل اندونيسيا الهامة التى صدرت الى الخارج فى سنة ١٩٤٠ وهى كالآتى : (١)

المـــواد	بالآف الروبية(٢)	المواد	بالآلاف من الروبية
المطاط	٣٢٨،٢٥٤	الكينا	١٨،٦٠٧
البترول	١٦٩،٠٥٧	المواد للصبغ	١٣،١٤٧
القصدير	٧٢،٠٢ ٧	الكوبرا	١٢،٥٨٧
السكر	٥٢،٠٤١	زيت النخل	٩،٥٦١
الشاى	٥٠،٨٢٥	قشرة شجرة السنكونا	٨،٤٥٤
التبغ	٣٧،٠٨٩	البن	٧،٨٠٤

صادرات اندونيسيا مقسمة الى ثلاث مجموعات والمقارنة بينهما (٣)

المجموعات	الوزن بالملايين من الكيلوجرام								[illegible]
	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٣٩
المحاصيل الزراعية	٤٢٤٠	١٦١٠	٣٦ ١	٣٨ ٨	٣٨٩١	٤٦٥٧	٤ ٤٧	٤٥٨٤	٣٧،٠٨٨
المنتجات الحيوانية	١٦	٣٠	٦٩	٣٠	٣٦	٤٢	٣٣	٣٤	٠،٢٧
المحاصيل المعدنية	٤٢٨٠	٤٧٧١	٥٢٩١	٥٥٠٠	٥٨٥٧	٦٧ ٧	٦٦٠٣	٧٤٦٨	٦١،٧١
المنتجات الأخرى والواردات التى تصدر ثانيا	١٥	١٠	١٢	١١	١٤	١١	١٢	١٧	٠، ٤
الجملة	٨٥٠١	٨٤٩٤	٩ ٠٤	٩٣٧٩	٩٧٩٨	١١٤٣٧	١٠٩٩٤	٢١٠٣	٪١٠٠
	القيمة بالملايين من الروبيات								
المحاصيل الزراعية	٤٠٢	٣١٩	٣٥٢	٣٣١	٤٢٩	٧٠١	٤٦٦	٥٣١	٦٨،٠٦
المنتجات الحيوانية	٣	١٤	٩	١٠	١١	١٣	٨	٩	١،١٦
المحاصيل المعدنية	١٢٠	١٣٠	١٣٥	١٢٦	١٤٧	٢٦٤	٢٠٦	٢٣٦	٢٩،٢٠
المنتجات الأخرى والواردات التى تصدر ثانيا	٦	٥	٤	٤	٥	٤	٧	٨	١،٠٣
الجملة	٥٤١	٤٦٨	٥٠٠	٤٧١	٥٩٢	٩٩٠	٦٨٧	٧٧٤	٪١٠٠

(1) The Statesman's year-book, Statistical & Historical annual of the States of the World for the year 1942 by M. Epstein M. A. Ph. D. Macmillan & Co., Ltd. St. Martin's street London, p. 1124, 1125.

(٢) قيمة كل ٧،٠٤١ روبية فى ٢ يناير سنة ١٩٤٠ تساوى جنيه استرلينى واحد (من كتاب خلاصة الاحصائيات . . . .)

(٣) من كتاب ،، خلاصة الاحصائيات . . . . . ،، الذى أشرت اليه فى الصفحة السابقة .

المحاصيل الزراعية :

إن محاصيل اندونيسيا الزراعية تفوق محاصيلها المعدنية والحيوانية من حيث القيمة ، إذ أنها بلغت فى سنة ١٩٣٩ أكثر من ٦٨ فى المائة من مجموع صادراتها (أنظر الجدول الخاص بالقيمة فى الصفحة السابقة) .

فاندونيسيا تعتبر بلاد زراعية قبل كل شيء ، لأن محاصيلها الزراعية وفيرة ، والظروف المهيئة للزراعة متوافرة فيها ، مثل خصوبة الأراضى واتساعها ، وكثرة الأيدى العاملة ورخص أجورها ، ولو أن رخص الأجور لا يعد من المستحسن من ناحية الاقتصاد القومى لكل بلد .

ولدخول النباتات الكثيرة المختلفة إلى اندونيسيا تاريخ طويل ، وبالاختصار يمكن القول بأن معظمها قد أتى تدريجياً مع هؤلاء المهاجرين من الاندونيسيين القدماء ، والمهاجرين الجدد من الأوروبيين والآسيويين . وانتشرت هذه النباتات بانتشار هؤلاء المهاجرين فى هذه الجزائر وبقيامهم بالأعمال الشاقة ، إذ بعد مرور الأجيال المتعاقبة نجد الغابات الكثيفة قد اجتثت ، والمستنقعات قد ردمت ، والسهول الجافة قد رويت ، وسفوح الجبال والتلال قد حوّلت إلى مزارع الأرز المدرجات . ومن المنتظر أن تتضاعف هذه المحاصيل الزراعية فى المستقبل بعد إدخال الإصلاحات والتحسينات فى طرق الزراعة والرى ، واستخدام الآلات الحديثة فى الزراعة . وقد أدخلت الحكومة الهولندية بعض التحسينات الزراعيـة فى اندونيسيا ، وكان مركز هذه التحسينات حديقة النبات الواسعة التى أنشأتها فى مدينة « يوجور » فى جاوة ، وكان بعض علماء النبات يعملون فيها التجارب الكثيرة . وقد زارها كثير من علماء العالم فى علم النبات . ولكن هذه التحسينات الحكومية مع الأسف ما كانت لتفيد مزارع الأهالى بسبب سعتها وكثرتها ، بالنسبة إلى ما كانت تستفيد منها المزارع الكبيرة التى تملكها الحكومة والشركات الأجنبية .

ويمكن تقسيم محاصيل اندونيسيا الزراعيـة إلى عشرة أقسام . وسنتكلم عن كل منها بالاختصار :

١ — الحبوب :

وبما أن معظم الحبوب تكاد لم تدخل إلى اليوم فى صفوف المواد الأولية ، فلا مجال فى هذه الرسالة للخوض فى اقتصادياتها ، إلا أننى مضطر إلى ذكرها بإيجاز لارتباطها الوثيق

بالمواد الأولية من ناحية الأراضى التى تزرع فيها كل منهما ، ومن ناحية الجهود التى تبذل فى زراعتها ، وغير ذلك من العلاقات التبديلية الخاصة بزراعتهما .

ومن المعلوم أن للحبوب المنزلة الأولى بين العناصر التى يتألف منها غذاء الإنسان ، لأن ٩٩ ٪ من شعوب العالم كافة يتغذون أولا وقبل كل شىء على نوع أو أكثر من أنواع الحبوب[١].

إن الأرز والقمح يكوّنان الجزء الأكبر من غذاء أغلبية سكان العالم ، ولكن الظروف التى ينمو فيها كل منهما ، تكاد تكون على النقيض من الظروف التى ينمو فيها الآخر . فبينما يعتبر القمح قوام المدنية الأوروبية ، فإن الأرز يتخذ مثل هذه المنزلة بين مئات الملايين من الناس ، الذين يقطنون جنوبى آسيا وشرقيها .

(١) الأرز Rice :

إن أهم محاصيل اندونيسيا من الحبوب هو الأرز ، لأن الأرز لا ينمو إلا فى جهات مدارية وشبه مدارية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأنه غذاء رئيسى staple food للإندونيسيين بل لجميع سكان آسيا تقريباً .

وبالرغم من أن الأرز - على عكس القمح - لا يتبوأ مكاناً عالياً فى التجارة الدولية ، لأن معظمه يستهلك محلياً أو يصدر إلى الأقاليم القريبة فقط ، فإنه يؤثر كثيراً على ما تنتجه اندونيسيا من المواد الأولية ، والمحاصيل الزراعية الأخرى مثل السكر ، سواء كان من ناحية اشتغال الأهالى بإنتاج الأرز ، أو من ناحية اتساع الأراضى التى تستخدم لزراعته ، لأن الأرز يزرع زراعة كثيفة ، بواسطة كثير من الأيدى العاملة ، وزراعته تستلزم جهداً كبيراً وعناية مستمرة فى تعهد الزرع نفسه ، وفى حفظ المدرجات والسدود والمنشآت الخاصة بالرى . فزراعة الأرز تقرب فى كثير من الأحوال من فلاحة البساتين . ولذلك كان الواجب فى الاقتصاد القومى عمل التوازن بين مجموع ماينتجه الأهالى من الأرز ، وبين ما يلزمهم سنوياً ، لكى لا تذهب جهودهم سدى ، ولكى تستخدم الأراضى فى إنتاج ما هو أكثر قيمة وأهمية فى تجارة البلاد الخارجية .

---

(١) راجع كتاب ,, اصول الجغرافيا الاقتصادية ،، تأليف الأستاذين محمد سيد نصر والدكتور عز الدين أحمد فريد ، الجزء الأول .

وهناك طريقتان لزراعة الأرز : الطريقة الأولى - زراعته فى حقول مسطحة أو مدرجة ومغمورة بالماء ، ومن المحتمل أن ٧٥٪ من الأرز يزرع بهذه الطريقة ، ويسمى فى اندونيسيا بأرز السهول أو أرز الأحواض Pady sawah ، ولزراعته فى مثل هــذه الحقول علاقة وثيقة بالمحاصيل الزراعية الأخرى ، إذ أن هـذه الأراضى المسطحة صالحة أيضاً لزراعة بعض المحاصيل الأخرى الهامة ، مثل قصب السكر والبطاطس والفول السودانى وبعض التوابل وغيرها . والطريقة الثانية - زراعته فى الأراضى المرتفعة ، ويسمى أرز المرتفعات Pady Iadang (upland rice) ولا يشترط أن تكون هذه الأراضى مسطحة ، ما دام ينزل فيها مطر غزير . ولزراعة الأرز بهـذه الطريقة علاقة وثيقة أيضاً بزراعة بعض المحاصيل الأخرى مثل الشاى والبن والتبغ وغيرها .



(منظر مجموعة من القرى ومزارع الأرز فى اندونيسيا)

وكان الإندونيسيون فيما مضى ، يزرعون حقولهم أرزاً أو ينصرفون عن زراعته إلى زراعة المحاصيل الأخرى ، ورائدهم فى ذلك ليس إلا ارتفاع وهبوط أسعار تلك المحاصيل المختلفة المصدّرة إلى الخارج . وبما أن أسعار تلك المحاصيل المختلفة ، التى تدخل فى التجارة الدولية ، أعلى فى الغالب من أسعار الأرز ، وبعبارة أخرى أن دخل الفلاح من إنتاج إحدى تلك المحاصيل

المختلفة ، أكثر منه فى زراعة الأرز ،فكثيراً ما كان ينصرف عن زراعة الأرز ، مما أحدث العجز فى غذاء مجموع السكان ، ولهذا ولأسباب أخرى ، كانت اندونيسيا فى عهد الاستعمار الهولندى ، تستورد الأرز كثيراً من الخارج ، ومعظمه من تايلاند (سيام) وبورما ، إذ كانت الحكومة الهولندية ، لا يهمها هذا الاعتبار ، وإنما كان اهتمامها ينحصر فى مصلحة مشاريعها الاقتصادية ، ومشاريع الشركات الهولندية والأجنبية ، التى تستند عليها الحكومة فى تدعيم سياستها - كما سبق الكلام عنه فى الفصل الرابع من الجزء الأول . فاستيراد الأرز من الخارج لايستساغ ثمناً ولا نوعاً ، إذ أصبح سعره مرتفعاً فوق طاقة الطبقات الفقيرة ، كما أن نوعه ردىء غالباً ، لذهاب بعض الفيتامينات الهامة منه ، ومن ثم تزداد حالة الأهالى الصحية سوءاً ، وبالأخص طبقات العمال والفلاحين .

نعم أن زراعة الأرز تتطلب الأيدى العاملة الكثيرة لتجهيز حقولها ثم للعناية بها ، وهى من الأسباب التى أدت إلى كثافة السكان فى تلك البلدان التى يزرع فيها الأرز ، كما ذكره بعض الكتاب حيث قالوا : « إن زراعة الأرز تتوقف على كثافة السكان ، وفى نفس الوقت هى التى تجعل ازدياد كثافتهم ممكناً[1] The cultivation of rice thus both depends upon and makes possible a dense population.

ولكن هناك فوائد جمة - جناها الإندونيسيون والآسيويون عامة - من زراعة الأرز ، وهى أن الجهود التى تبذل فى إنتاج الأرز بصفة مستمرة ومنظمة ، تتطلب استقراراً ونظاماً فى أحوال البلاد التى يزرع فيها ، الأمر الذى أدى بهم إلى المحافظة على التقاليد ، والتعلق الشديد بالتربة ، وإنماء روح التعاون والنظام الذين لاشك يساعدان على نشوء روح الديمقراطية والمدنية ، وهذا سبب من أسباب تغلغل هذه الروح التعاونية والديمقراطية فى نفوس الإندونيسيين .

وقد يكون فى إمكان الأهالى فى المستقبل تخفيف مشاق زراعة الأرز ، وتسهيل صعوبات العناية بها ، وذلك باستخدام الآلات الحديثة فيها ، كما قد بدأ إدخالها فى زراعته فى أوربا وأمريكا فى السنوات الأخيرة . وقد يتبوأ الأرز فى المستقبل مكاناً عالياً فى التجارة الدولية ، بعد أن يصبح من المواد الأولية ، حيث يستخرج منه النشا ودقيق الأرز وغيرهما .

(ب) الذرة MAIZE :

إن الذرة - لا القمح - هى التى تنافس الأرز فى اندونيسيا ، وذلك لسهولة زراعة الذرة

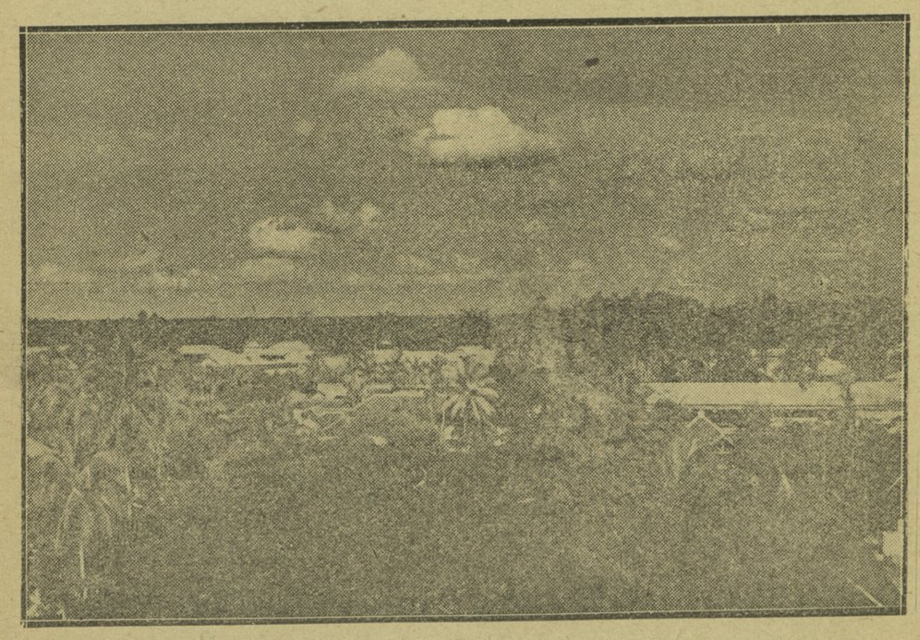
(١) عن كتاب ,, اصول الجغرافيا الاقتصادية ،، السابق ذكره .

ولوفرة غلتها ، ولإمكان تخزينها بأسهل مجهود وبأقل تكاليف ، ثم سهولة تحضيرها إلى أشهى أنواع الطعام . زيادة على ذلك أهميـة أوراقها وسوقها لطعام الحيوانات والمواشى ، التى تستخدم لحرث الأرض ، وكذلك حبوب الذرة نفسها لإطعام أنواع الطيور الأليفة . فإنتاج الذرة فى اندونيسيا يتصل اتصالا وطيداً بإنتاج المحاصيل الأخرى الزراعية والحيوانية ، وإن معظم حقول الأرز فيها تزرع مرتين فى السنة ، مرة أرزاً وأخرى ذرة ، أو فولا سودانياً ، أو فلفلا أحمر أو غيرها .

وتدخل الذرة أيضاً فى كثير جداً من الصناعات ، ومنها - كما قال الدكتور عز الدين أحمد فريد والأستاذ محمد سيد نصر فى كتابهما السابق ذكره - تحضير أنواع كثيرة من الطعام ، والمنتجات الصناعيـة الكثيرة التى تستخرج من حبوب الذرة نفسها أو من عصيها ، كالنشا والكحول والورق والحرير الصناعى والألواح و«مطاط» الذرة وغيرها . ومن المنتظر أن يكون للذرة شأن فى التجارة الدولية ، كما لها شأن فى إنتاج المحاصيل الحيوانية .

٢ — الزيوت النباتية :

للزيوت النباتية أهمية كبرى فى إعداد لوازم حياتنا اليومية ، مثل صناعة الصابون والأنواع المختلفة من الطلاء ، واستخدامها فى الطعام والحلوى والفطائر ، واستعمالها فى الأدوية المتنوعة . وتزداد أهميتها قدراً إذا قلت الزيوت الحيوانية والمعدنية ، أو إذا ارتفعت أسعارها .



منظر احدى مزارع النرجيل ، ويزرع النرجيل أيضاً حول البيت وبالأخص فى القرى والأرياف

ا - النرجيل أو الجوز الهندى Cocanut ونخيل أنو Batang enau

إن نخيل الجوز الهندى فى اندونيسيا ، يشبه نخيل البلح فى البلدان العربية من عدة نواح ، والجوز الهندى من أنواع النخيل الذى ينمو فى المناطق الحارة . وللجوز الهندى أو النرجيل فوائد عظيمة جداً ، فندفه يستعمل فى الطعام وأنواع الحلوى والفطائر ، غير أن أهميته الكبرى تنحصر فى كونه مصدراً هاماً لصنع الدهن النباتى ، الذى يدخل فى عمل الزبد الصناعى والصابون وأنواع الطلاء وغيرها . ومن الياف الجوز الهندى تصنع الحبال الخشنة . أما قشره فيحول إلى نوع من الفحم النباتى ، ويستخدم كمرشح للغازات والأقنعة الواقية . أما السائل الذى بداخل الجوزة فمشروب أو عصير يدخل فى عمل السكر ، وإذا تخمر أصبح ذا أثر شديد كالمشروبات الروحية .

والجوز الهندى المجفف copra يشحن من اندونيسيا بمقادير عظيمة إلى الدول الصناعية التى تستخرج منه الزيت .

وكان ما صدر منه فى سنة ١٩٣٩ أكثر من ٥٢٩ مليون كيلو جرام ، وبلغت قيمته ٢٥,٤٠٠,٠٠٠ روبية ومعظمه يصدر إلى أوربا . (أنظر الرسم البيانى فى صفحة ١٩٨) .

ب - وهناك نوع آخر من النخيل ، يسمى « نخيل أنو Batang Enau » هذا النوع من النخيل يشبه أيضاً نخيل البلح ، إلا أنه ينمو بسهولة فى الغابات ، كما ينمو أيضاً فى المزارع . وله فوائد كثيرة ، إذ يكاد يكون كل جزء من شجرته مفيداً للإنسان ، فمن أليافها مثلا تصنع الحبال الخشنة ، ومن أغصانها تستخرج عصير «أنو» للشراب ، أو يصنع منه السكر ، وهذا النوع من السكر يفوق سكر القصب من ناحية النوع والطعم ، وسيقانها - وكذلك سيقان الجوز الهندى - تشق ويستخرج منها الساجو sago الذى يستخدم للطعام أو لعمل الحلوى والفطائر ، وطعمه شهىّ لذيذ .

حـ - ونخيل الزيت Oil palm وقد أنشئت المزارع الكثيرة لنخيل الزيت فى اندونيسيا ، وهى الآن تنتج أصنافاً أجود من الزيت ، ومن المنتظر أن يتضاعف إنتاجه فى المستقبل .

ء - الفول السودانى : إن اندونيسيا من أهم البلدان التى تنتج الفول السودانى ، حيث يزرع بين فترات زراعة الأرز فى حقوله المسطحة أو المرتفعة .

٣ — المنبهات أو المنشطات Stimulante :

تفوق المناطق الاستوائية ، أو المدارية بصفة عامة - ومنها اندونيسيا - المناطق الأخرى فى إمداد سكان العالم بالمواد الهامة لأنواع المشروبات اللاكحولية .

ولا يمكن أن نتصور حياة اجتماعية متمدنة ليس فيها شاى أو قهوة أو كاكاو أو شوكالاتة ، فلا غرابة إذن فى أن يكون لهذه الأشياء شأن هام فى التجارة الدولية . ومن المهم أن نلاحظ أن إنتاج هذه الأشياء ، متصل اتصالا وثيقاً بإنتاج السكر من ناحية الطلب لكل منهما ، والسكر هو أيضاً من أهم محاصيل اندونيسيا الزراعية ، كما سنتكلم عنه .

ا - الشاى Tea :

كان الشاى يستعمل فى الشرق الأقصى ، وبالأخص فى الصين منذ آلاف السنين . ومن ممالك الشرق الأقصى انتشر الشاى إلى أوربا وإلى باقى أجزاء العالم ، وعرف الشاى فى أوربا لأول مرة فى منتصف القرن السابع عشر ، ومن ذلك الحين أصبح الشاى إحدى السلع التجارية الهامة .

وقد كان احتساؤه فيما مضى قاصراً على طبقة الأغنياء والاستقراطيين فقط ، أما الآن فقد أصبح الناس بجميع طبقاتهم يشربونه . وابتداءاً من أواخر القرن التاسع عشر ، أصبحت اندونيسيا وسيلان والهند ، تنافس الصين فى تصدير الشاى . ومنذ سنة ١٨٩٦ تضاعفت صادرات الشاى من اندونيسيا ، فى حين هبطت صادرات الصين منه إلى النصف . وبلغت كمية الشاى ، التى كانت تصدر من جاوة وسومطرة فى كل سنة من السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية - سبعين ألف طن سنوياً ، أى حوالى خمس محاصيل الشاى فى العالم (انظر الرسم البيانى فى صفحة ١٩٧ وكذلك الإحصائيات العامة فى صفحة ١٨٥) .

وتعتبر اندونيسيا من أهم البلدان فى إنتاج الشاى ، لأن الشاى لا يزرع إلا فى جهات ذات أمطار غزيرة للغاية ؛ تتراوح من ٨٠ إلى ١٠٠ بوصة فى السنة . فالرطوبة الزائدة ، والندى الكثير ، والضباب الذى يتكاثف فى الصباح ، وعدم هبوط الرياح الجافة ، من الأشياء التى تتطلبها زراعة الشاى ، كما أن زراعته والاعتناء به وحصاده ، كل هذا يتطلب الأيدى العاملة



(منظر إحدى مزارع الشاى فى اندونيسيا)

الكثيرة الماهرة المدربة القريبة من مزارعه . وكل هذه الظروف متوفرة فى اندونيسيا ، لذلك يزرع الشاى فى كل جهات جاوة وسومطرة ، وبالأخص فى المرتفعات البركانية منها .

ب - البن Coffee :

كانت اندونيسيا - وبالأخص جزيرة جاوة - المصدر الأول للبن بعد الحبشة واليمن ، خصوصاً البن المعروف باسم Coffee Robusta ، ثم نقلت شجرة البن وزرعت أيضاً فى أمريكا الجنوبية حوالى سنة ١٨٨٠ ، وسرعان ما أصبحت البرازيل تنافس اندونيسيا فى إنتاج البن . وللبن شأن عظيم فى التجارة الدولية ، إذ تدل الاحصائيات التجارية على أن أكثر من ثلاثة آلاف مليون رطل من البن الأخضر تصدر سنوياً من الدول الشهيرة بإنتاجه ومنها اندونيسيا . وبلغت كمية ما يصدر منه فى سنة ١٩٣٩ سبع وستين ألف طن ، وقيمتها حوالى ١٢ مليوناً من الروبيات (انظر الاحصائيات العامة فى ص١٨٥) .

ح - الكاكاو Cacao :

وتنتج اندونيسيا الكاكاو ، وتصدر منه كمية كبيرة ، إذ بلغت فى سنة ١٩٣٩ حوالى ١٢ ألف كوينتال أى ١,٢٠٠,٠٠٠ كيلو جرام . وكانت صادرات اندونيسيا من الكاكاو

سنوياً أكثر من ربع مجموع صادرات العالم منه . وفى سنة ١٩٤٠ بلغت صادراتها منه ٢٩ ٪ من مجموع صادرات العالم (انظر الشكل البيانى الموجود فى ص ١٩٧) .

٤ — التوابل والبهارات Spices والنباتات الطبية أو العقاقير Drugs

كانت اندونيسيا قديماً ، تنفرد بإنتاج التوابل والبهارات ، وبالأخص جزائر الملوك ، حتى اشتهرت هذه الجزائر من زمن بعيد بجزائر البهارات . والتوابل والبهارات هى تلك الأشياء الشهية اللذيذة الطعم ، المجددة للنشاط . ومن الصعب أن نتصور مطهى — فى بيئة راقية طبعاً — يخلو من الفلفل الأسود أو الأبيض أو الأحمر أو القرفة أو الفانليا أو الزنجبيل أو جوز الطيب أو القرنفل . وكثير من العائلات فى أوربا وأمريكا مثلا ، لا تشترى أكثر من بضعة أرطال من التوابل كل سنة ، ولكن نقصان هذه الأشياء فى الطعام ، قد لا يجعله شهياً مستساغاً مهما بلغ من التكاليف . وقد قيل فى الأمثال العامة «يفسد الطهى من أجل مليم فلفل» ، كل هذا يدلنا على أهمية هذه الغلات فى التجارة الدولية ، وهى من محاصيل اندونيسيا الهامة التى تدخل فى تجارتها الخارجية .

وقد كانت تجارة هذه المحاصيل — كما تكلمنا عنه فى الجزء الأول — داعية إلى كشف الطريق إلى الشرق الأقصى بحراً من أوله إلى آخره ، وذلك فى القرن الخامس عشر ؛ إذ أنها قبل ذلك الوقت كانت تنقل عن طريق البر ، مارة بالبلدان العربية ، ثم أوربا الشرقية أو الجنوبية ، حتى وصلت إلى أوربا الغربية غالية الثمن ، فلا يستخدمها إلا أثرياؤها ، أما فى اندونيسيا وفى جنوبى آسيا عموماً فيستخدمها فى الطعام الغنى والفقير على حد سواء . ولمعظم هذه الأشياء قيمة طبية عظيمة ، بجانب استخدامها فى تحضير الطعام . وكانت كمية محاصيل التوابل والنباتات الطبية التى تصدر فى سنة ١٩٣٩ من اندونيسيا ١٤٨,٧٠٠,٠٠٠ كيلوجرام ، وبلغت قيمتها ٢٨,٨٠٠,٠٠٠ روبية . (انظر الإحصائيات العامة فى ص ١٨٥) .

(١) الفانليا Vanilla :

وهو نوع من البهارات مشهور برائحته الزكية ، ولذلك يضاف إلى أنواع الفطائر والحلوى والعطور . والفانليا عبارة عن القرون المجففة لصنف أو أكثر من نباتات الحدائق المتوطنة فى أمريكا المدارية ، ولكن الإنتاج الذى يدخل فى التجارة الدولية يأتى معظمه من نبات متسلق يعرف باسم Vanilla Panifolia وموطنه الأصلى بلاد المكسيك ، ولكنه يزرع الآن فى بلاد مدارية كثيرة ، أهمها جاوة وسيشل وسيلان ومدغشقر وغيرها .

(٢) الفلفل Pepper :

تنتج اندونيسيا أنواعاً كثيرة من الفلفل ، أهمها الفلفل الأسود والأبيض ، ثم يأتى الفلفل الطويل أو الفلفل الأحمر والشطة . وكانت كمية الفلفل الأسود والأبيض التى صدرت فى سنة ١٩٣٩ من اندونيسيا ٦٩،٧٠٠،٠٠٠ كيلوجرام وقيمتها ٩،٨٠٠،٠٠٠ روبية .

(٣) القرنفل Bunga chengkeh (cloves) :

إن موطن القرنفل الأصلى هو اندونيسيا ، إذ كان يزرع فى الأصل فى جزائر الملوك فقط ، مثل جزيرة ترناتى وتيودور وهيلماهيرا وغيرها . ثم اتسعت وانتشرت زراعته إلى بعض جزائر اندونيسيا الآخرى ، وقد زرع أيضاً فى بعض أجزاء العالم منذ القرن الماضى ، ولكن اندونيسيا لا تزال حتى اليوم تنتج منه كمية أكثر وصنفاً أجود . والقرنفل عبارة عن البراعيم المقفلة - أى التى لم تتفتح بعد - لأزهار شجرة القرنفل . وهذه الشجرة دائمة الخضرة ، قد يصل ارتفاعها إلى عشرين قدماً أو أكثر ، وترجع أهمية القرنفل إلى احتوائه على مقادير كبيرة من الزيت الطيار - زيت القرنفل .

(٤) جوزة الطيب وقشرتها Buah Pala (Nutmeg and Mace) :

قد يصل ارتفاع شجرة هذا النوع من البهارات إلى نحو خمسة وعشرين قدماً ، وجوزة الطيب ثمرة مستديرة أو بيضاوية الشكل ، وتكون فى أول الأمر خضراء ، ثم تتحول إلى اللون الأصفر عند تمام نضوجها أو قريب من الأصفر تشوبه بعض الخطوط السمراء ، ثم تتحول الطبقة الخارجية السميكة الشحمية إلى طبقة جلدية جافة ، تنفلق من رأسها إلى شقين ، فتظهر من خلالها بذرة الطيب ، مغطاة بطبقة رقيقة ذات لون بنى ، وفى داخلها لب ذو لون يميل إلى البياض . وموطن جوزة الطيب هو اندونيسيا ، وبالأخص جزيرة بندا Banda وهى إحدى جزائر الملوك ، التى ظلت تمد العالم بهذه المادة مدة طويلة ، أما الآن فقد زرعت أيضاً فى شبه جزيرة الملايو وفى جزيرة سيلان ، وفى بعض جزر الهند الغربية .

(٥) الزنجبيل Sipdas (ginger) :

الزنجبيل هو جذور ذات طعم لذيذ ونكهة طيبة ، وقد جاء فى القرآن « ويُسْقَوْنَ فيها كأساً كانَ مِزاجُها زَنْجَبيلاً » ، ويزرع الزنجبيل الآن فى جهات كثيرة من المناطق المدارية والاستوائية ، ومنها اندونيسيا ، ويصدر الزنجبيل مجففاً أو محفوظاً فى العلب .

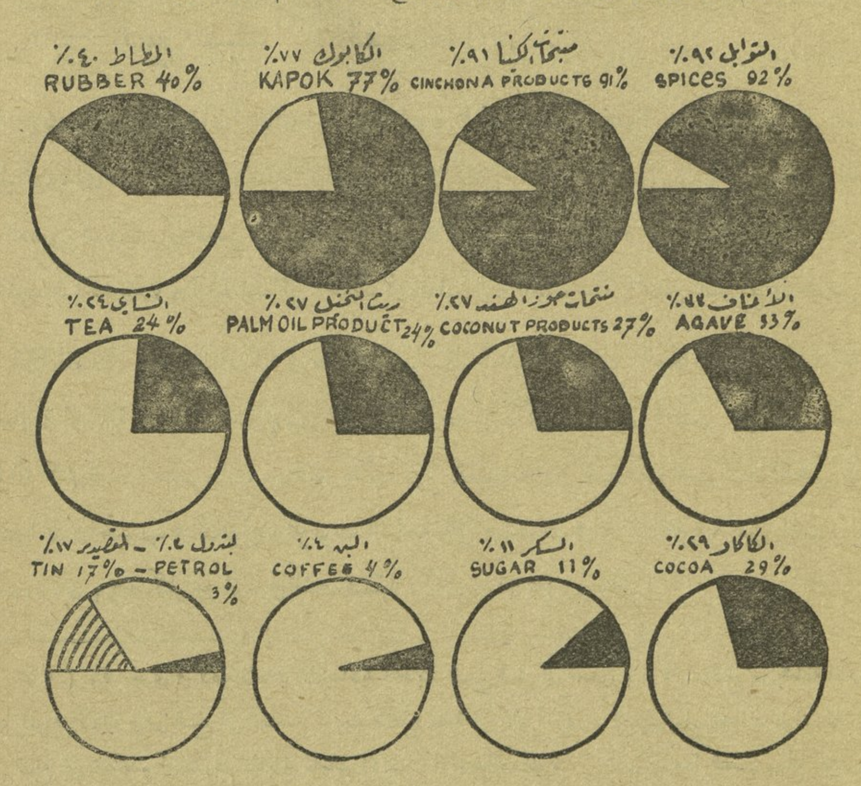
(٦) القرفة Kulit manis (cinnamon) :

وهى عبارة عن قشور غصون شجرة القرفة وساقها . وكان موطنها الأصلى جزيرة سيلان ، ثم نقلت منها إلى اندونيسيا ، وزرعت فيها بكمية وفيرة ، وهى شجرة دائمة الخضرة وسهلة النمو.

(٧) النباتات الطبية أو العقاقير Drugs :

يرجع كثير من المستحضرات الطبية إلى النباتات ، وخصوصاً نباتات الأقاليم الحارة الدافئة ، وقد خصصت لها الآن المزارع الكثيرة ، بعد أن كانت قديماً تجمع من الغابات البرية . وأهم النباتات الطبية شجرة السنكونا Cinchona التى يستخرج منها الكينين Quinine وقد كشفت قيمته الطبية فى أوائل القرن التاسع عشر ، وكان مصدره الأول أمريكا الجنوبية ، ثم أدخلت هذه الشجرة القيمة إلى اندونيسيا فى سنة ١٨٥٢ ، وبعد ذلك بعشرين سنة أصبحت

صادرات اندونيسيا من المواد الآتية بالنسبة إلى مجموع صادرات العالم لكل منها فى سنة ١٩٤٠ (١)



(1) Si Barani Soekma Ngembara : Why the Indonesians revolt, San Francisco, Oct. 20, 1945.

محاصيل الكينين من جاوة متداولة فى الأسواق العالمية . وكانت كمية منتجات الكينين التى صدرت فى سنة ١٩٣٩ من اندونيسيا ١٦٣٠٠٠٠ كيلوجرام و بلغت قيمتها ٤،١٢٦،٠٠٠ روبية .

والكينين دواء نافع ضد الملاريا ، وقبيل الحرب العالمية الثانية نقلت بذوة شجرة السنكونا إلى ميكسيكو بأمريكا وزرعت فيها . وللكينين أهمية كبيرة فى ميدان الطب ، وله خدمة جليلة للجنس البشرى ؛ إذ أن عدد المصابين بالملاريا فى العالم ، لا يقل عن ثمانمائة مليون شخص كل سنة ، أى خُمس سكان العالم تقريباً ، وكان الهولنديون يسيطرون على هذا الكينين بيد من حديد ، إذ كانوا يحرقون الفائض من لحاء الشجر ليبقى سعر الكينين مرتفعاً .

وهنالك نباتات طبية أخرى مثل شجرة الكوكا coca التى يستخرج من أوراقها الكوكايين cocaine وهناك فى اندونيسيا مزارع واسعة للكوكا .

٥ — السلع الطيبات (١) : الخضروات والفواكه

ويتميز عصرنا الحاضر بالتجارة الدولية فى الخضروات والفواكه وغيرهما من السلع الطيبات ، أى المواد المعدة لاستهلاكها مباشرة ، كالبيض والجبن ، وما إلى ذلك مما لم يكن له نظير فى العصور السابقة . والفضل فى ذلك يرجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهى : أولا وسائل التبريد والتجميد الحديثة ، وثانياً وسائل الحفظ فى العلب ، وثالثاً وسائل النقل السريع الرخيص .

فكلما تقدمت التجارة الدولية فى هذه الناحية ، كلما أخذت اندونيسيا مكاناً ممتازاً فى العلاقات التجارية الدولية ، لأن اندونيسيا بلاد واسعة خصبة دائمة الخضرة ، تنمو فيها طول السنة أنواع كثيرة من الخضروات ، وتنتج بكثرة فواكه متنوعة . وكانت كمية محصولات الخضروات والفواكه والحبوب والدهون والزيوت النباتية التى صدرت فى سنة ١٩٣٩ من اندونيسيا ٨٩١،٥٠٠،٠٠٠ كيلوجرام ، وبلغت قيمتها ٤٩،٣٠٠،٠٠٠ روبية .

---

(١) وقد جرى فى الاصطلاحات الاقتصادية الحديثة تقسيم السلع الى قسمين : اولا ـ السلع من الطبقة الأولى ومنها المواد الأولية وهى السلع التى تستخدم كوسيلة لانتاج سلعة او سلع أخرى . ثانيا ـ السلع الطيبات او الاستهلاكية وهى السلع التى تستخدم او تستهلك لاشباع حاجات الانسان أو رغباته مباشرة . وأرى أن هذا التقسيم مسألة اعتبارية بحتة ، لأنه إذا اعتبرنا سلعة ما وسيلة لانتاج سلعة أخرى فهى من الطبقة الأولى ، وإذا استهلكناها مباشرة فهى من الطبقة الثانيه أى الطيبات .

الخضروات :

البطاطس Potatoes :

إن أهمية هذا النوع من الخضروات فى التجارة الدولية ، ترجع إلى أنه من الطعام النشوى لمعظم سكان العالم ، وبالأخص لسكان المناطق الباردة والمعتدلة - والبطاطس ينمو فى التربة التى فيها برودة نوعاً ما ، فهو يزرع فى المرتفعات فى اندونيسيا ، ومحصوله يكاد لا يكفى إلا للاستهلاك المحلى فقط .

ب - البطاطس السكرى أو البطاطا Sweet Potato :

يختلف البطاطا عن البطاطس فى أن الأول ينمو فى الجهات الدافئة ، التى لا تلائم كثيراً لنمو البطاطس ، وزراعة البطاطا تحتاج إلى تربة خفيفة رملية ومطر معتدل ، لذلك فمناطق زراعته شاسعة ، تمتد من خط الاستواء إلى خط ٤٠ شمالا وجنوباً ، فجميع جزائر اندونيسيا تلائم نموه . ومحصوله فى اندونيسيا وافر جداً ، ومعظمه يستهلك محلياً . وينافس البطاطا فى اندونيسيا نوع آخر من البطاطا ، اسمه أوبى كايو (Tapioca) Ubi kayu وهو يزرع فى سفوح الجبال والتلال ، وإنتاجه وافر جداً ، ويعمل منه دقيق لعمل أنواع الأطعمة والفطائر والحلوى . كما تستخرج منه المادة النشوية .

حـ - وهناك أنواع أخرى من النباتات النشوية مثل « الكاسافا cassava » والتارو وثمار الخبز bread fruit والأروروت وما إليها ، ولم يكن لهذه الأنواع من الخضروات شأن فى التجارة الخارجية ، إلا أنه من المنتظر أن يكون لها ذلك فى المستقبل ، وذلك بفضل التقدم العلمى فى استخراج المادة النشوية من هذه النباتات .

ء - الخضروات الأخرى مثل الفول والثوم والفاصوليا والبصل ، وأنواع الجذور المختلفة . وهذه الأنواع من الخضروات لا تزال فى اندونيسيا تستهلك محليا ، نظراً لكثافة السكان من ناحية ، ولوجود بعض الصعوبات فى تصديرها إلى البلدان الأخرى من ناحية ثانية .

الفواكه والموالح :

إن معظم الفواكه والموالح ، تحتاج إلى تربة خصبة ورطوبة كثيرة فى الجو مع وفرة الماء وأن يكون الإقليم خالياً من الصقيع طول السنة - أو فى معظم فصول النمو - ويمتاز بمقدار

كبير من ضوء الشمس ، لكى تنضج وتكتسب طعماً لذيذاً . كل هذه الظروف متوفرة فى اندونيسيا ، لذلك فانها تنتج فواكه كثيرة متنوعة ، منها ما هو من أشهى الفواكه ، مثل الموز والأناناس والمنجة بأنواعه ، والتفاح وغيرها . وكذلك الموالح المختلفة مثل البرتقال بأصنافه ، والليمون بأنواعه ، واليوسفى والتمر الهندى والرمان وغيرها .

إن هذه الموالح المختلفة تعتبر كطلائع لفواكه المنطقة الحارة فى طريقها إلى أسواق الأقاليم المعتدلة والباردة ، إلا أن طرق زراعتها فى اندونيسيا والعناية بها وتصنيفها وطرق حفظها وتصديرها فى حاجة إلى التحسين .

ا - الموز : ينمو الموز بغزارة فى إقليم الغابات الرطبة الاستوائية والمدارية حيث تجود التربة . وتكاد توجد شجرة من الموز لكل كوخ للأهالى فى اندونيسيا ، ويأكله الأهالى طازجاً أو يجففونه ويحولونه إلى دقيق ، وقد يعطى للمواشى والحيوانات أو يقطر لاستخراج الكحول منه . وهناك أنواع من الموز تستخدم فى الطهى فتغلى أو تقلى أو تشوى .

وللموز أنواع كثيرة ، ولكل نوع طعم مميز له . وهناك نوع خاص من الموز تستعمل أوراقه للف السجائر . وهذا النوع من السيجائر ينافس السيجائر الأخرى ، وبالأخص السجائر الملفوفه بأواق الأشجار ، مثل أوراق نخيل انو Daun Enau (التى تكلمت عنه فى ص ٩٢) أو السجائر الملفوفة بأوراق نيفا Daun Nipa وهذه الأنواع العديدة من السجائر الوطنية الإندونيسية تنافس كثيرا السجائر الواردة من الدول الأخرى . لأن الإندونيسيين أقبلوا على تناولها وتدخينها منذ قيامهم بحركة سواديشى Swadeshi أى حركة مقاطعة المصنوعات الأجنبية وتفضيل المصنوعات الوطنية (راجع ص ١٢٩ حيث تكلمت فيها عن هذه الحركة) .

ولم يكن للموز شأن فى التجارة الدولية قبل سنة ١٨٦٠ ، وذلك لأن صعوبة حفظه فى درجة الحرارة المطلوبة أثناء النقل كانت قائمة ، ثم قامت شركات كبيرة وأوفدت السفن والعربات المجهزة بوسائل التبريد الحديثة ، لحفظ الفواكه ونقلها طازجة سليمة ، كما أنشأت مزارع واسعة للموز تنتجه بكمية وافرة . فنتيجة لهذه المشروعات والمخاطرات أصبح الموز من الفواكه المألوفة للإستهلاك فى أوربا وأمريكا ، وأصبح له شأن عظيم فى التجارة الدولية .

ب — الأناناس . تنتج اندونيسيا كثيراً من الأناناس ، حيث أن تربتها خصبة والمطر ينزل فيها بغزارة ، وهما شرطان لازمان لوفرة محصول الأناناس وللنكهة الخاصة به . وأول

ما دخل الأناناس فى التجارة الدولية كان محفوظاً فى داخل العلب فلم تنقل الثمار نفسها لسرعة عطبها ، حتى اكتملت وسائل التبريد الحديثة ، فأصبحت ثمار الأناناس تنقل طازجة أيضاً .
وزد على ذلك أن للأناناس محصول آخر أو فائدة أخرى ، إذ تستخرج من أوراقه ألياف تغزل فتصنع منها أصناف عدة من الحبال ، منها غليظة خشنة ومنها رفيعة ناعمة . وهذا النوع من الحبل قوى متين . وهناك نوع آخر من الأناناس يسمى أناناس الغابة Nenas Rimba وتستخرج من أوراقه ألياف جيدة لصنع الحبال . وهذا النوع من الأناناس لا يثمر ، ولكنه ينمو بسهولة ، وله أوراق كثيرة متينة ، مخروطة الشكل ومشوكة الأطراف وجميلة المنظر ، لذلك فإنه يزرع فى أطراف المزارع وبالأخص مزارع الخضروات والفواكه لإقامة الحواجز لها أو لتسويرها .

ولمدينة سنغافورة شهرة عالمية فى تصدير الأناناس المحفوظ داخل علب من الصفيح ، وذلك لكثرة مزارعه فى الأراضى المجاورة لها ، من شبه جزيرة الملايو وسومطرة .

حـ — المنجه والفواكه الأخرى . وتوجد فى اندونيسيا أنواع أخرى من الفواكه والموالح ، ومعظمها لا يوجد غالباً فى البلدان الأخرى مثل دوريان وتشمبدأ ومنجيس ورامبوتان وغيرها . وبعض هذه الفواكه تزرع فى الحقول الخاصة لها وبعضها يزرع بين أشجار أخرى ، مثل أشجار المطاط والنرجيل والبن وغيرها . ومنها تنمو بسهولة فى الغابات ومن الطريف أن الشبان الإندونيسيين فى حربهم الحديثة ضد هولندة وأذنابهم المستعمرين يطلقون أسماء هذه الفواكه اللذيذة على الأسلحة الخفيفة التى يصنعونها بأيديهم وخاصة الديناميت ، فيسمون بعض القنابل اليدوية اسم « الأناناس » أو التفاح الصنوبرى ، تمنياً بثمرات جهادهم الدامى وبلذة انتصارهم المنتظر .

وقد يدخل بعض هذه الفواكه فى التجارة الدولية ، وأهمها المنجه وهو يلى الموز فى أهميته وكثرة حاصلاته . فاذا زاد إنتاج هذه الفواكه والموالح على الحاجات المحلية ، وإذا تعود الناس فى الأقاليم الباردة والمعتدلة على أكلها واستعمالها فى الطعام ، وإذا استمر تقدم وسائل النقل السريع ، فإن التجارة فيها سوف تكون عظيمة . ولكن هذا كله يحتاج إلى رأس المال والرأس المفكر لتنظيمه وتنفيذه ولتحسين إنتاج هذه الفواكه والموالح .

٦ — قصب السكر : Sngar Cane

السكر أهم محاصيل اندونيسيا الزراعية ، لأن مناخها يلائمه ، ولأن فيها فصلين موسمين

من حيث المطر، فصل جاف وفصل ممطر . وهذا النوع من المناخ خير ما يلائم قصب السكر ، فالجو الممطر يزيد فى سرعة نموه ، أما الجو الحار الجاف نوعاً ، فيزيد فى درجة حلاوته . القصب يحتاج إلى كمية من المطر تتراوح بين ٦٠ و ٨٠ بوصة ؛ أو ما يعادل ذلك من ماء الرى . أما الحرارة فيجب أن تكون مرتفعة إلى ٨٠ درجة فهرنهيت أو أكثر فى وقت النمو ، ويظهر أن نسيم البحر يفيد القصب كثيراً . أما التربة فيجب أن تكون غنية خصبة . وتحتاج زراعة القصب إلى أيد عاملة كثيرة فى فترات مختلفة أثناء فصل النمو الطويل . كل هذه الظروف متوفرة فى اندونيسيا .

عرفت الهند واندونيسيا القصب واتخذه الأهالى عنصراً هاماً من عناصر غذائهم منذ آلاف السنين ، وبعد الاستكشافات الجغرافية - وبالأخص بعد القرن السادس عشر - زادت أهمية السكر زيادة قصوى ، خصوصاً للطبقات الراقية والطبقات الحاكمة ؛ فقد كانت السيدات يطلبن السكر للحلوى والشاى والقهوة ، فى حين كان الروم المستخرج من قصب السكر مطلوباً للرجال ، أما العسل الأسود المستخرج منه فقد كان مرغوباً فيه كشراب ، وكمادة لازمة من مواد الطعام لكلا الجنسين ، فمن أجل هذا كان رجال السياسة والحكومة فى أوربا يغالون فى تقدير أهمية المستعمرات المدارية والاستوائية ، لما تنتجه من هذه المادة الثمينة .

وتعد اندونيسيا - وبالأخص جزيرة جاوة - أكثر بلدان العالم إنتاجاً للسكر بعد جزيرة كوبا فى أمريكا . وإلى سنة ١٨٠٠ كان منتجو سكر القصب يسيطرون سيطرة تامة على إنتاجه وتصريفه ، وفى سنة ١٨٠١ أنشىء فى أوربا أول مصنع لسكر البنجر ، وبعد أن بدأت الحكومات فى وسط اوربا فى تشجيع صناعة السكر من البنجر بواسطة الحماية الجركية ، أصبح هذا السكر فى أسواق أوربا ينافس السكر المستخرج من القصب منذ منتصف القرن الماضى .

وبعد وقوع أزمة استيراد وتصدير السكر ، التى انتهت بعقد مؤتمر للسكر فى بروكسل سنة ١٩٠٢ قام منتجو سكر القصب بتحسين أساليب إنتاجهم ، وإدخال الطرق العلمية فى عمليات إنتاج السكر ، واستنباط عينات لأنواع جديدة من القصب ، وبذلك ازداد الناتج بالنسبة إلى وحدة المساحة . ففى جاوة مثلا زاد إنتاج الفدان من ١٨٤٣ رطلا الى ١٠٠٣٠ رطلا ، كما تضاعف الإنتاج أيضاً فى معظم الأقاليم الأخرى .

وعلى العموم فهناك حرب شعواء بين سكر القصب وسكر البنجر من ناحية ، وبين الدول

المنتجة للسكر بعضها ضد البعض من ناحية أخرى ، وكثيرا ما لجأت الدول تكييف تكييف الحواجز الجمركية ، والى اتخاذ الحلول الوقتية المختلفة ، مثل فرض سلسلة من الضرائب الجمركية على الوارد منه ومنع استيراده من الخارج ، وتحديد أسعاره والى ما أشبه ذلك .

ويتضح للقارىء فى الجدول الآتى تقلبات حركة تصدير السكر من اندونيسيا خلال تسع سنوات . وإن معظم هذه التقلبات - سواء كانت فى كميات ما يصدر منه أو فى قيمتها - تأتى من تأثير تلك العوامل المصطنعة التى لجأت إليها بعض الدول .

صادرات اندونيسيا من السكر[١]

الوزن بالملايين من كيلوجرام

الجهات	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
هولنـــدة	٤،٠	٨،٤	١٧،١	٢٤،٧	٠،٤	٥،٩	١١٩،٦	١٦٤،٣	١٢٤،٣
بريطانيا والممتلكات الحرة	٣١،٧	٢٩٣،٠	٤٥،٢	٥٥،٢	٢٥،٧	—	٢٤،٦	٣٩،٨	٣٦،٤
ايطاليا	١،١	٥،١	٠،٩	١،٥	—	—	—	٥،٩	٥٨،٦
مصر والسودان	—	٧٥،٥	٥٩،١	٢٨،٦	١٨،٠	٦٢،٠	٢٩٣،٣	٢٨٢،٢	١٩٦،٦
عراق وإيران وأفغانستان	١،٠	—	٠،٢	٠،٥	٢،٦	٣،٥	٩،٥	١٧،٤	٨٥،٨
الهند وبرما وسيلان	٦٠١،٩	٤٨٦،٢	٣٥٢،٧	٣٥٢،٦	٣٨٦،٥	١٠٧،١	٩٩،١	١٠٥،٣	٤٣١،٥
تيلاند (سيام)	٣٨،٢	٣٢،٩	٣٤،٥	٢٦،٩	٣٤،٩	٢٩،٣	٢٧،٦	٢٣،٧	٢٠،٠
فينانج وسنغافورة	٨٨،٠	٨٥،٢	٦٧،٣	٧٨،٣	٨٣،٩	٩١،٣	٩٤،٧	٨٠،٦	٩٣،١
هونجكونج (ميناء دولى)	٣٥١،٢	٢٤١،٠	١٩٢،٩	٢١٠،٢	١٤٣،٢	١٨٤،٨	١٢٨،١	١٠١،٧	١١٤،٤
الصين	١٥١،٩	١٠٤،٨	٩٩،٦	٧٢،٨	٥٤،٨	٤٠،٥	٤٤،٩	٢٠،٠	١٦،٠
اليابان وجزيرة فرموسا	١٦٧،٣	٤٢،٤	١٦٣،٧	١٣٠،٠	١٥٥،٤	١٩٩،٤	١٧٦،٣	١٤،٧	٠،٥
كوريا	٧،٦	١،١	٢١،٤	١١،٥	٢٩،٦	٧٤	٧١،٤	٠،٢	—
استراليا ونيوزيلند	٦٩،٦	٥٦،٢	٦٣،٨	٦١،٩	٦٣،٥	٥١،٠	٦١،٧	٧٤،٢	٤١،٩
البلدان الأخرى	٣٩،٦	٦٩،٨	٣٣،٣	٣٤،٥	٣٠،٩	٣١،٧	٣٢،٠	١٣٧،١	١٣٨،٦
الجملة	١٥٥٣،١	١٥٠١،٦	١٥٠١،٧	١٠٨٩،٢	١٠٢٩،٤	٨٨٠،٥	١١٢٨،٨	١٠٧١،١	١٣٥٧،٧
مجموع قيمها بالملايين من الروبيات	١٢٤،٧	٩٧،١	٦١،١	٤٤،٧	٣٥،٠	٣٣،٦	٤٩،٨	٤٤،٤	٧٦،٥

فلولا تدخل العوامل السياسية فى توزيع إنتاج السكر ، لوجدنا أن جاوة وكوبا وحدهما تكفيان لإنتاج السكر الذى يحتاج إليه العالم بأقل تكاليف ممكنة . وجزيرة جاوة خصبة بركانية ، والأمطار فيها موسمية ، وهى مكتظة بالسكان ، أى أن فيها يد عاملة كثيرة نشيطة . كل هذه الأشياء

(١) من كتاب خلاصة الاحصائيات . . . ! السابق ذكره ، ص ٧٩ .

تعتبر مقومات لإنتاج السكر إنتاجا وفيرا فى هذه الجزيرة ، ويزيد من قوة التربة وخصبها أن القصب يزرع فى مزارع الأرز بعد زراعتها أرزا . وبتوافر أحسن الظروف لإنتاج القصب فى جاوة ، أصبح القصب الذى يزرع فيها من أجود الأصناف .

والجزائر الأخرى من اندونيسيا ، تمتاز أيضا بنفس المزايا التى توجد فى جاوة ، ماعدا كثافة السكان ، مثل سومطرة ، وبورنيو وسيليبيس وغيرها . فإذا استغلت أراضى هذه الجزر إلى الدرجة التى تستغل بها أراضى جاوة ، أو حتى إلى درجة تقرب منها ، فسوف تصبح اندونيسيا أعظم مصدر لإنتاج السكر فى العالم . كما أن الإكثار من إنتاج السكر ، سيؤدى إلى رواج المنبهات ، مثل الشاى والبن والكاكاو وغيرها ، أو بالعكس أى أن الإكثار من تصدير هذه المنبهات ، يؤدى إلى زيادة الطلب للسكر ، فكل منهما مكمل للآخر ومتصل به .

٧ — التبغ Tobacco

وقد انتشرت زراعة التبغ بانتشار عادة التدخين انتشاراً سريعاً وذريعاً بين ملايين الناس فى كافة أنحاء العالم . والطباق أو التبغ ينمو فى ظروف طبيعية متباينة فيما بينها تبايناً كثيراً ، إذ أنه ينمو من خط عرض ٥٥ درجة شمالا إلى خط عرض ٤٠ درجة جنوباً . ويظهر أن إنتاج نوع خاص من التبغ يحتاج إلى نوع خاص من التربه والمناخ ، وكثير من مناطق اندونيسيا صالح لزراعة نوع جيد من التبغ ، مثل سومطرة وجاوة ؛ وهاتان الجزيرتان تنتجان أوراق التبغ الخاصة ، التى تستخدم فى تغليف السيجار الفخم Wrapper .

وكان البرتغاليون هم الذين أدخلوا التبغ فى آسيا فى أواخر القرن السادس عشر ، ومن آسيا جاء إلى اندونيسيا . وبفضل نظام الزراعة الإجبارى الذى طبقته الحكومة الهولندية ، خلال مدة استعمارها الطويلة فى اندونيسيا ، تقدمت زراعة هذا التبغ حتى تضاعف محصوله ، وقد ازداد بذلك دخل الحكومة زيادة كبيرة . وقد بلغ مجموع صادرات اندونيسيا من التبغ فى سنة ١٩٣٩ حوالى ٣٤ مليون كيلوا جرام ، وبلغت قيمته ٢٦،٦٠٠،٠٠٠ روبية . و ٣٢ مليون كيلو جرام منه يصدر إلى هولندة وحدها ، إذكان معظم محصول التبغ فى اندونيسيا فى عهد الاستعمار الهولندى يصدر إلى أوربا وبالأخص الى امستردام ، وفيها يصنَّف ويعد للاستهلاك والتصدير ، (انظر الرسم البيانى الآتى فى الفصل القادم) .

والتبغ أصناف وأنواع : لكل منها طعم يختلف عن الآخر ، لذلك لابد من خلط بعضه

ببعض ، لكى يلائم أمزجة السوق المختلفة : فالتجارة فى التبغ دليل حى على الرغبة الملحة فى تسهيل التبادل التجارى الحر، بل وعلى ضرورته بين أمم العالم المختلفة ؛ إذ أن واختلاف أصناف التبغ التى تنمو فى الجهات المختلفة يدعو إلى تبادلها ، خصوصاً وأن خلط بعضها ببعض من لوازم صناعة اللفائف أياً كان نوعها .

٨ — المطاط Caoutchouc or Rubber

إن المادة التى يصنع منها المطاط ـ أو ما يشبه المطاط ـ موجودة فى كثير من النباتات المدارية والمعتدلة على حد سواء ، ولكن أحسنها ما يؤخذ من أشجار المناطق الحارة ، حيث تسود فيها الحرارة المرتفعة والرطوبة الزائدة ، وتهطل الأمطار الغزيرة طول العام ، وأحسن المطاط هو ماينبثق من شجرة الهيفا Hevea والمطاط المأخوذ منها جيد ووافر فى وقت واحد.

وقد عرف الهنود فى أمريكا عصارتها منذ زمن بعيد، وكانوا يسمونها كاهتشو Cahuchu أى دموع الشجر . ومنذ منتصف القرن التاسع عشر مهدت الاستكشافات الصناعية الطريق لاستخدام المطاط فى أغراض شتى، وقد ازداد استخدامه كثيراً فى السنين الأخيرة ، لدرجة أصبح المطاط فى صف المواد الأولية اللازمة للعصر الصناعى الذى نعيش فيه الآن .

وقد ادخلت زراعة المطاط فى اندونيسيا ، وفى شبه جزيرة الملايو ، منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وسرعان مانجحت نجاحا كبيرا ، حتى زرع فى مزارع كبيرة واسعة ، وأنتجت محاصيل وافرة ، ولا أدل على ذلك من أن ٧٩ ./. (او أكثر) من إنتاج المطاط العالمى يستخرج الآن من أشجار المزارع الواسعة فى اندونيسيا وفى شبه جزيرة الملايو ، ويصدر من مدينة سنغافورة وحدها ثلاثة أرباع محصوله .

إن انتاج المطاط يتطلب الأيدى العاملة الماهرة ، لأن استخراجه لايستدعى مجهودا شاقا فحسب ، ولكنه يستدعى أيضا درجة كبيرة من المهارة . وتشرط معظم الأشجار فى كل يومين مرة .

ومن الملاحظ أن إنتاج المطاط بوجه عام مطاط أى مرن ، بحيث أن الأهالى فى اندونيسيا وفى شبه جزيرة الملايو ، قد حذا حذو الأوروبيين ، فزرعوا مساحات كبيرة من المطاط بعناية ونظام ، حتى أصبح إنتاجهم فى السنوات الأخيرة منافساً شديداً لإنتاج المطاط فى المزارع الحديثة ، التى أنشأها الأوروبيون فيهما برأس مال فرنسى وانجليزى وأمريكى

وهولندى . ومزارع الأهالى لا تتحمل تكاليف الإنتاج مثل ما تتحملها المزارع الأوروبية ، إذ أن الأهالى لا يبالون بمشكلة الأيدى العاملة ، لأن عائلة الزارع وأصدقاءه الأقربين يمدونه بالأيدى العاملة اللازمة ، وليس عليه رؤساء أو مديرون أو أصحاب أسهم ينتظرون الأرباح . فهو يشرط أشجاره ويستخرج منها المطاط ، إذا كانت الأسعار مرتفعة والطلب متزايد ، وإذا كانت الحالة بالعكس ، فيمكنه الانتظار دون خسارة كبيرة . وبذلك فإن إنتاج المطاط مطاط ، يتمدد بارتفاع أسعاره ، وينكمش سريعاً عند ما تهبط .

وكانت الشركات الإنجليزية والهولندية والأجنبية عموماً ، لا يهمها إلا ارتفاع أسعار المطاط ، وتحاول دائماً الاحتفاظ بسعر مرتفع ، ولما كانت أسعار المطاط فى سنة ١٩٢٢ قد بدأت فى الهبوط ، لجأت انجلترا إلى اتخاذ عدة وسائل لتحديد محاصيل المطاط ، وللإحتفاظ بسعر مرتفع . ومن تلك الوسائل مشروع « ستيفنسون Stevenson Scheme الذى طبقته فى شبه جزيرة الملايو ، وخلاصته تحديد محصول المطاط . بأن لا يسمح للزارع بإنتاج مطاط أكثر من كمية محدودة حسب « الكوبون » الذى استلمه كل منهم من الحكومة ، وكما حدث إلقاء البن إلى البحر فى البرازيل قد حدث أيضاً إحراق كميات كبيرة من المطاط فى شبه جزيرة الملايو ، وذلك لكى تقل الكمية المصدرة منه إلى الأسواق العالمية ، ويبقى سعره مرتفعاً .

وهناك أنواع أخرى من المطاط التى تصدر من إندونيسيا ، أهمها صمغ جاوة أو جتة برتشه Getah Perchah وهو عصارة متجمدة لأشجار تنمو فى الجهات الحارة ، خصوصاً فى اندونيسيا وفى شبه جزيرة الملايو ، ويصدر معظمه من سنغافورة ، ويستخدم فى معظم الأغراض التى يستخدم فيها المطاط ، ويعالج بنفس الطرق والأساليب ، ثم الصمغ المرن أو المطاط أسام Picus Elastics وهو يصدر أيضاً من دول الشرق الأقصى .

ويرى القارئ فى الجدول الأول من الصفحة القادمة مقارنة محاصيل المطاط بين البلدان المنتجة له ، وفى الجدول الثانى يتبين سوء توزيع صادرات اندونيسيا من المطاط بين الدول الصناعية .

إنتاج المطاط العالمى فى سنة ١٩٤١ (١)

الدولة	الانتاج ١٠٠٠ طن مترى	الدولة	الانتاج ١٠٠٠ طن مترى
اندونيسيا	٦٦٠	تايلاند	٤٠
شبه جزيرة الملايو	٥٥٩	برما	٨
سيلان	٩٣	ليبيريا	٨
الهند الصينية	٦٢	المكسيك	٤
بورنيو الشمالية	٤٩	انتاج العالم كله حوالى	١٥٥٠

صادرات اندونيسيا من المطاط إلى الدول المختلفة
(بالملايين من كيلوجرام) (٢)

الدول المستوردة	١٩٣١	١٩٣٣	١٩٣٥	١٩٣٧	١٩٣٩
هولندة	١١,٧	١٤,٥	١٥,٥	٢١,٨	١٥,١
بريطانيا والممتلكات الحرة	٢٠,٥	١٩,٦	٣٠,١	٢٩,٩	٢٣,٣
المانيا	١٢,٦	١٥,٧	٩,١	٢١,٣	١٤
ايطاليا	٣,٧	٧,٩	٤,٦	٦,١	١٠,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١١٢,١	٨٨,٨	٨٧,٦	١٦٣,٧	١٧١,٤
مينائى فيناج وسنغافورة	١٠٧,٦	١٥٩,٣	١١٣,٣	١٤٠,٣	٩٤,٣
اليابان وجزيرة فرموسا	١٢,٤	١٤,٥	١٢,٨	١٥,٢	٢٠,٤
استراليا ونيوزيلند	١	٣,٤	١,٥	٣,٣	٢,٦
البلدان الأخرى	١٤,٧	١٦,٤	١٣,٤	٣٧	٢٦,٧
المجموع	٢٩٦,٣	٣٤٠,١	٢٨٧,٩	٤٣٨,٦	٣٧٨
مجموع قيمتها بالملايين من الروبيات	٨١,٣	٣٧	٩٥,٥	٣٢١,٢	٢١٥,٦

(١) من كتاب «أصول الجغرافيا الاقتصادية» للاستاذ محمد سيد نصر والدكتور عز الدين أحمد فريد السابق ذكره .

(٢) من كتاب ,, خلاصة الاحصائيات .... ،، السابق ذكره ، ص ٨٠ منه .

وقد ازدادت مزارع المطاط الكبيرة فى اندونيسيا بعد الحرب العالمية الأولى ، وبلغ عدد هذه المزارع التى تملكها الشركات الزراعية الأجنبية والحكومية فى سنة ١٩٣٩ حوالى ١٢٠٠ مزرعة . وفى مايو سنة ١٩٣٤ تم الاتفاق الدولى على تحديد إنتاج المطاط وتنظيم تصديره . وقد وقعت على هذا الاتفاق كل من حكومات البلدان الآتية - بورما وسيلان وشبه جزيرة الملايو وشمال بورنيو - التابعة للامبراطورية البريطانية ، وكذلك حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية وحكومة الهند وحكومة تيلاند ، كما وقعت الحكومة الفرنسية بالنيابة عن الهند الصينية .

وكان الغرض من ذلك الاتفاق تحديد إنتاج المطاط فى البلدان المنتجة له ، وتنظيم تصديره من كل منها ، وذلك ليتناسب العرض مع الطلب ، وليبقى السعر مناسبا لتكاليف المنتجين .

نصيب اندونيسيا من إنتاج المطاط حسب ذلك الاتفاق الدولى

(بالآلاف من كيلوجرام) [١]

البيـــان	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
١ - الحصة الأساسية حسب الاتفاق	٥٠٨،٠٠٠	٥٢٨،٣٢٠	٥٤٨،٦٤٠	٦٤١،٦٣٤
٢ - النسبة المائوية للتحديد من الحصة الأساسية	٪٦٢،٥	٪٨٣،٠٧	٪٥٥	٪٥٨،٢٥
٣ - الكمية المقرر تصديرها حسب هذه النسبة	٣١٧،٥٠٠	٤٤٢،٤٦٨	٣٠١،٧٥٢	٣٧٦،٦١٨
أ . من مزارع الشركات والحكومة	١٦٤،٠٢٦	٢٣١،٧٠٣	١٥٨،٠٢٨	١٨٩،٧٣٤
ب . من مزارع الأهالى	١٥٣،٤٧٤	٢١٠،٧٦٥	١٤٣،٧٢٤	١٨٦،٨٨٤
٤ - المصدر منها فعلا فى السنة :	٣١٥،٥٧٩	٤٤٠،٨٦٩	٣٠٥،٤٤٤	٢٧٥،٧٧٦
أ . من مزارع الشركات والحكومة	١٦٣،٩٨٣	٢٣١،٥٧٣	١٥٨،٢٣٥	١٨٩،٥٦٧
ب . من مزارع الأهالى	١٥١،٥٩٦	٢٠٩،٢٩٦	١٤٧،٢٠٩	١٨٦،٢٠٩
٥ - الزيادة (+) أو النقصان (-) بالنسبة لكمية المقرر تصديرها [٢]	- ١،٩٢١	- ٣،٥٢٠	+١٧٢	- ١،٠١٣
أ . من مزارع الشركات والحكومة	- ٤٣	- ١٧٣	+ ٣٤	- ٢٠٠
ب . من مزارع الأهالى	١،٨٧٨	٣،٣٤٧	+١٣٨	- ٨١٣

( ) نقلا بالاختصار من كتاب ,, خلاصة الاحصائيات . . . . ,, السابق ذكره ، ص ٤٧ منه .

(٢) يظهر أن هذه النسبة غير صحيحة ، وذلك لوجود كميات لا أذكرها فى هذه الاحصائيات المختصرة ، إذ أن بعض صادرات السنة السابقة لكل هذه السنوات المذكورة أدخلت فى صادرات السنة التى تليها ، فمثلا الكمية المقدر تصديرها فى سنة ١٩٣٧ كانت ٤٤٤،٣٨٩ ألف ك ج . بدلا من ٤٤٢،٤٦٨ ألف ك ج .

٩ — الغابات وأخشابها .

ولا يخفى علينا أن للأخشاب شأن عظيم فى حياة الإنسان ، إذ بها نشيد الدور والمنازل والمعابد ، ونصنع الأثاث ونكسو أرض الحجرات وجدرانها وسقوفها ، ومنها نصنع العربات والمركبات والمقاعد وسائر الأثاث المختلفة ، وكذلك الصناديق التى نحفظ فيها طعامنا وشرابنا ، وننقل بها سلعنا ومتاعنا ، وكذلك فى بناء السفن وصنع الطائرات وما إلى ذلك . ومن لب الأشجار نصنع الورق ، كما تدخل الأخشاب أيضاً فى صناعة الحرير الصناعى .

وفيما يلى خلاصة الاحصائيات لخمس سنوات عن محاصيل مختلف الأخشاب فى جزيرة جاوة وحدها :

سنة	الأخشاب للبناء بالآف متر مربع		الأخشاب للوقود بالآف متر مربع		الأخشاب الفحمية بآلاف الكيلوجرام	قشور الأخشاب بآلاف الكيلوجرام	خشب البامبو بآلاف وحدة
	الساج الهندى	الأخشاب الأخرى	الساج الهندى	الأخشاب الأخرى			
١٩٣٠	٣٠١	٣١	٩٤٢	١٦٩	٨٨٦٦	٧٦٨	٤٠٢٤
١٩٣٢	١٥٩	٢٥	٥١٨	١٦٩	٤٥٢٦	٨٤٠	٦٥٨
١٩٣٤	١٧٨	٢٥	٤٧٨	٢٢٣	١٠٠٤٤	١٧٤١	١٢٩١
١٩٣٦	١٥٥	٢٦	٤٦٨	٢٨٢	١١٤٣٧	٨٥٨	٢٨٨٦
١٩٣٩	٣٠٨	٤٣	٦٩٥	٢٣٩	٢١٢٣٣	١٤٨٩	١٣٥٤

وفيما يلى خلاصة الإحصائيات لثلاث سنوات عن بعض محاصيل الأخشاب فى جزائر اندونيسيا الأخرى

سنة	الأخشاب للبناء (بآلاف متر مربع)	الأخشاب للوقود مرزومة (بآلاف متر مربع)	الأخشاب المفحمة (بآلاف كيلوجرام)
١٩٣٠	٩٧٢	١٢٠٠	١٢١٤٠٦
١٩٣٥	٨٣٣	٥٧٧	٤٧١٠٠
١٩٣٩	١٠٩٢	٩٥٥	٥٠٤٥٧

وفى اندونيسيا أشجار خشبية كثيرة ، ومن أهمها الساج الهندى Teak وهو من أجود الأخشاب ، إذ أنه متين جدا ، ويقاوم الحرارة والرطوبة ، ولذا يستخدم فى بناء السفن وفى

عمل أرضية الحجرات ، وعمل فلنكات السكك الحديدية ، وسقوف المنازل ، وما إلى ذلك ، ثم خشب الشوريا Shoria وخشب Hepen وغيرها (١).

وفى اندنيسيا أنواع أخرى من الخشب ، بعضها يشبه خشب «الموجنى» الصلب وجميل النسيج واللون ، الذى يزداد جمالا كلما تقدم عليه العهد . والبعض الآخر يشبه خشب الأرز الاستوائى وأخشابه تميل إلى الاحمرار والليونة وذات رائحة ذكية ، ونظرا لرائحته هذه ، فإن الطلب يزداد عليه لصنع الصناديق الصغيرة ، التى توضع فيها لفائف التبغ الفاخرة .

وأهم من ذلك أن فى اندونيسيا ـ بجانب كل ماسبق ـ نوعين من الأخشاب ، وهما «بامبو Bambu» و «الخيزُران Rotan » ولهما أهمية كبرى فى تجارة اندونيسيا الداخلية والخارجية ، إذ أن الأهالى يصنعون منهما أدوات كثيرة ، كالكراسى والمقاعد والأقفاص والسلات والمراوح والصناديق وأصص الرياحين والأسلحة لصيد الحيوانات وصيد السمك والطيور ، وآلات ضرب الأُرز والآلات الموسيقية ، والقبعات التى لا تقل عن قبعات «بناما» المشهورة جودة وإتقاناً ، وخوص الطرابيش الذى يصدرونه إلى مصر كثيراً . ويستعملونها أيضاً فى بناء منازلهم القروية . أما من ناحية التجارة الخارجية فقد قال مستر هـ . و . فوندر فى كتابه «مناظر جاوة» مايأتى : «وقد بلغت قيمة خشب البامبو والخيزران الذى يصدر من اندونيسيا إلى عواصم أوربا حوالى مليونين من الروبيات سنوياً» (٢) .

ومن المنتظر أن يصدر خشب البامبو والخيزران من اندونيسيا أكثر من ذى قبل ، نظراً لوفرة إنتاجهما فيها من ناحية ، ولكثرة فوائدهما وطرق استعمالها من ناحية ثانية ، ولسهولة النقل البحرى ورخصه من ناحية ثالثة . وقد كان قبل الحرب يصدر منها كمية لابأس بها إلى اليابان ، وهى تدر على اليابانيين ربحاً كبيراً ، إذ أن ثمن عمود واحد من بامبو فى اندونيسيا لا يزيد عن قرش واحد ، ولكنه بعد أن يصل إلى اليابان وتصنع منه ألعاب الأطفال المختلفة وأدوات صغيرة ، يصبح مجموع ثمن هذه الأشياء التى صنعت منه يربو على عشر جنيهات .

وتشغل الغابات مساحات شاسعة فى اندونيسيا ، وبالأخص فى جزيرتى «بورنيو وسومطرة» حيث أن سكانهما لا يزالون قليلين بالنسبة إلى مساحتهما ، أو بالنسبة إلى جزيرة جاوة ، وأخشاب هذه الغابات على العموم صلبة .

---

(١) عن كتاب ,, البعثة الزراعية إلى جاوة والملايو وسيلان ،، للمرحوم الأستاذ ابراهيم عثمان .

(٢) H.W. Ponder : "Java Pageant"

١٠ — الألياف النباتية VEGETABLE FIBRES .

ومن المعلوم أن الملابس قد أصبحت من ضروريات حياة الإنسان ، منذ وجد نفسه على سطح الأرض ، ومعظم الملابس مأخوذة ومصنوعة من ألياف نباتية كالقطن والكتان ، أو شعر حيواني كالصوف أو نسيج حوانى كالحرير .

ولم تكن الألياف النباتية من محاصيل اندونيسيا الهامة إذ كان الصادر منها فى سنة ١٩٣٩ مثلا لا يزيد على ١٣٨،٣ مليون كيلو جرام ، وقيمتها أقل من عشرين مليوناً من الروبيات أى حوالى ٢½ فى المائة من مجموع قيم صادرات اندونيسيا ، ومع ذلك فهناك مزارع للقطن لا بأس بها ، وبالأخص القطن القصير التيلة ، المعروف فى اندونيسيا باسم «كابوك» . وتنتج اندونيسيا ٧٧ فى المائة من إنتاج كابوك العالمى (انظر الرسم البيانى ص ١٩٧) ومن الممكن زراعة أنواع القطن الجيدة فى اندونيسيا، نظراً لملاءمة مناخها لها، إذ أن أحسن المناطق لزراعة القطن هى الجهات التى ترتفع فيها الحرارة وتتراوح بين ٨٠ درجة إلى ١٠٠ درجة فهرنهيت

الجوت Jute والقنب Hemp والسيسال Sisal

وأعتقد أنه إذا اهتم الأهالى فى اندونيسيا بزراعة الجوت لنجحوا فيها ، وذلك لتوفر الظروف الملائمة لزراعته فيها ؛ فالأرض خصبة والأمطار وفيرة لمدة طويلة ، وضوء الشمس متوفر، والأيدى العاملة كثيرة ، كما هى الحالة فى الهند المصدر الأول والوحيد لإنتاج الجوت. وكذلك زراعة القنب التى تتطلب الجو الرطب فى سفوح الجبال والتلال ، كما هى الحالة فى جزائر الفيليبين التى تنتج أجود صنف من القنب . أما السيسال فقد زرع فى اندونيسيا وتنتج منه محصولا لا بأس به . وبلغت صادرات اندونيسيا من الألياف النباتية فى سنة ١٩٣٩ حوالى ١٣٨،٣ مليوناً من كيلو جرام ، وبلغت قيمتها عشرين مليوناً من الروبيات . وهناك فى اندونيسيا أنواع أخرى من الألياف النباتية ، لم يكن لها فيما مضى شأن ، ومن المنتظر أن يكون لها ذلك فى المستقبل، لأن استغلال موارد العالم من الألياف النباتية لم يكتمل بعد .

أما الحرير فقد أنتج منه فى اندونيسيا ، وبالأخص فى جزيرة سيليبيس ، ولكنه على كل حال لم يعد بعد من محاصيل اندونيسيا الهامة ، ومع ذلك نجد أن مناخ اندونيسيا من حيث حرارته ورطوبته صالح وملائم لزراعة أشجار التوت ، التى تتغذى بأوراقها دودة القز، فتغزل خيوطاً من الحرير الخام ، تصنع منها الملابس الثمينة لبنى آدم .

المحاصيل الحيوانية

يأكل الإنسان لحوم الحيوانات كما يأكل الفواكه والخضروات ، فالحيوان آكل العشب عنصر هام من عناصر حياة الإنسان ، وبالأخص فى البلدان الزراعية ، لأن الحيوانات فيها لاتستخدم للأغراض الغذائية فقط ، مثل استخراج الألبان واللحم والدسم والعظام ، ولكنها تستخدم أيضا للأغراض الزراعية ، كحرث الأرض والنقل ولتسميد الأراضى بروثها ولغيرها من الأعمال . ونظرا إلى أن اندونيسيا بلاد زراعية من الدرجة الأولى ، فللحيوانات فيها أهمية كبرى ، كما أن لها فيها حظ كبير من توفر أطعمتها من الأعشاب وأوراق الأشجار وثمارها والحبوب ، وغيرها من المحاصيل الزراعية المهملة الموجودة فى تلك المزارع الواسعة .

واندونيسيا من ناحية الحيوانات البرية الغير المستأنسة ، تجمع بين إقليم الغابات الحارة والإقليم العشبى ، فهناك فى الغابات الكثيفة تدب الحيوانات المتسلقة على الأشجار كالقردة بأنواعها المختلفة ، وهناك فى بورنيو وسومطرة وفى جزائر اندونيسيا الأخرى سهول مغطاة بحشائش ، وبقليل من الغابات الخفيفة ، تعيش فيها القطعان من الثيران الوحشية والغزلان والخنازير البرية والطيور ، يقصدها الصيادون للصيد والقنص . ويبلغ عدد أجناس الحيوانات فى اندونيسيا حوالى ستمائة جنس ، وفيها من الطيور ما ينوف على ألفى جنس .(١)

وفيما يلى بعض الإحصائيات عن عدد المواشى فى اندونيسيا
فى آخر كل سنة من السنوات الآتية :

سنة	المواشى الكبيرة			المواشى الصغيرة			الجملة
	البقرة	الجاموس	الحصان	الماعز	الضأن	الخنزير	
١٩٣٢	٥،٠٣٢،٢٤٦	٣،٣٠٣،٣٢٢	٦٨٠،٨٣٨	١،٢٥٨،٧٨٦	٤،٠٦٨،٥٦٣	١،٨ ٣،٩٦٧	١٦،١٩٧،٧٢٢
١٩٣٥	٤،١٧٥،٨٢٣	٣،١٧٣،٠٠٥	٦٤٢،٠٠٢	١،١٣١،٣٧٤	٣،٢٠٨،٣٩٩	١،٢٣٧،١٢٢	١٣،٩٦٧،٧٣٥
١٩٣٩	٤،٥٧٦،٦٠٢	٣،٢٤٦،٩١٨	٧٠٣،٦٣٧	لم يحص فى هذه السنة			٨،٥٢٧،١٥٧
ماذبح منها وصدرت جلودها							
١٩٣٢	٣٣٩،٦٨٩	١٦٠،٩٦٨	—	٢،٩٠٥،٢٠٤	٤٦٢،١١٧	—	٣،٨٦٧،٩٧٨
١٩٣٥	٦٣٦،٤٠٤	٢٣٨،٠٤٣	—	٢،٧٩٦،٧٧٤	١٦٧،٣٥٩	—	٣،٨٣٨،٥٨٠
١٩٣٩	٤٧١،٤٨٤	٢٤٩،١٤٠	—	٢،٦٨٨،٩٣٨	١٧٧،٠٥٩	—	٣،٥٨٦،٦٢١

(١) عن كتاب ،، البعثة الزراعية إلى جاوة والملايو وسيلان ،، للمرحوم الأستاذ ابراهيم عثمان .

وبعض تلك الغابات وتلك السهول قد تحولت فى السنين الأخيرة إلى مزارع المطاط أو الجوز الهندى أو الشاى أو الأرز أو غيرها من المحاصيل الزراعية . والأهالى فى اندونيسيا يرعون كثيراً من المواشى كالجاموس والخيل والغنم والثيران ، ومنها الثور الاندونيسى المعروف بذى صنم يسميه الاندونيسيون Banténg ويتخذونه رمزاً لثورتهم ضد الاستعمار والاستعباد ، وذلك لقوته وجرأته ولهيبة منظره المخيف .

ولم تكن اندونيسيا فيما مضى تأخذ مكانا عاليا فى التجارة الدولية من ناحية محاصيلها الحيوانية ، إذ أن الصادرات من منتجاتها الحيوانية فى سنة ١٩٣٩ لا تزيد على ٤٣٣٠٠٠٠ كيلو جرام ، وقيمتها أقل من ٨ ١/٢ مليون روبية ، أى حوالى واحد فى المائة من مجموع صادراتها ، ومع ذلك فمن المنتظر أيضا أنها ستنتج كميات وافرة من المحاصيل الحيوانية وتصدرها الى الدول الأخرى ، وذلك بفضل سعة أراضيها وملاءمة ظروفها لتربية المواشى والطيور ، وخصوصاً بعد إدخال التحسينات واستخدام الطرق العلمية والفنية الحديثة فى تربيتها وإنتاج محاصيلها .

المحاصيل المعدنية

إن ثروة اندونيسيا المعدنية تشبه حاصلاتها الزراعية تماما من حيث وفرتها وسهولة استخراجها واستغلالها ، وتوجد فى اندونيسيا الأنواع الثلاثة من المعادن :

أولا — المعادن الأساسية للصناعات : مثل الحديد

ويستخرج الحديد من بورنيو ومن شبه جزيرة الملايو . والقصدير فى الجزائر الثلاثة بنكا Bangka وبليتون Belliton وسينجكاب Singkap

وقد تقدم تعدين القصدير فى جزيرة بنكا ، الذى بدأ العمل به فى سنة ١٨١١ ، وذلك بفضل استخدام الآلات والطرق الحديثة فى الإنتاج ، وفى سنة ١٩٠٠ بلغ إنتاجها عشرة آلاف طن مترى . وجزيرة بليتون أغنى فى القصدير من جزيرة بنكا ، وقد استغلتها شركة بليتون للقصدير Belliton Tin Company ، التى كان يقودها الامير هندريك الهولندى ، شقيق الملك ويليم الثالث . بدأت هذه الشركة أعمالها برأس مال قدره خمسة ملايين من الروبيات ، وبعد ٢٢ سنة بلغت أرباحها ٥٤ مليون روبية ، ولهذا رفضت الحكومة إطالة ترخيص الشركة ، بالرغم من أن الشركة قبلت تسليم ٥/٨ (خمسة أثمان) من أرباحها إلى خزينة الحكومة الهولندية فى اندونيسيا . وبلغت صادرات اندونيسيا من القصدير النقى والخام في سنة ١٩٣٩ حوالى ٣٩ مليون كيلو جرام ، وبلغت قيمتها ٥٩٫٣ مليونا

من الروبيات . وينتج شبه جزيرة الملايو حوالى ٥٠ ٪ من إنتاج القصدير العالمى ، وفى سنغافورة يوجد أكبر معامل فى العالم لصهر القصدير ، وتستعمل لصهر القصدير الذى يستخرج من شبه جزيرة الملايو .

ثانيا — المعادن التى تستخدم للوقود :

أهمها الفحم وزيت البترول . والعالم يستهلك كميات عظيمة من الفحم بسرعة وبمعدل كبير ، وفى اندونيسيا عدة حقول للفحم ، بعضها قد استُغلت قبل الحرب العالمية الأولى ، مثل منجم الفحم فى وسط سومطرة ، وبعضها بدأ العمل فيها خلال الحرب العظمى الثانية .

وإذا قدر لاندونيسيا فى المستقبل إنشاء بعض الصناعات الكبيرة فيها ، فان كميات الفحم الموجودة داخل أراضيها تكفى لتموين تلك المصانع ، ولسد حاجات البلاد اليها ، مثل تسيير القاطرات ، ولوقود سفن النقل والمصانع الصغيرة وغيرها .

أما زيت البترول فتعتبر اندونيسيا من أهم دول العالم إنتاجاً للبترول ، نظراً إلى ما قد استخرج من منابعه ، وإلى ما لم يستخرج منها بعد ، إذ أن اندونيسيا قد انتجت منه ثمانية مللايين طناً فى سنة ١٩٤٣ ، وتوجد آبار البترول فى كل من سومطرة وبورنيو وجاوة .

وقد اكتشفت منابع البترول فى اندونيسيا منذ سنة ١٨٨٥ ، وأول شركات البترول التى تعمل فيها هى شركة دور دريخت أويل Dordrecht Oil Company وقد استغلت هذه الشركة منابع البترول فى جاوة فى سنة ١٨٨٧ ، وبعد ذلك بسنتين استغلت الشركة الهولندية الأخرى منابع البترول فى بورنيو ، ثم أنشئت فى سنة ١٨٩٠ الشركة الملكية الهولندية لاستخراج البترول فى اندونيسيا ، وبالأخص فى شمال سومطرة ، وقد حاولت هـذه الشركة منافسة البترول الروسى فى تموين بلدان جنوبى آسيا وشرقيها ، وذلك بالبترول الذى كان تستخرجه من سومطرة .

وكان البترول فى تلك البلدان الواسعة يستعمل كثيراً للإنارة ، فعملت الشركة على تنظيم بيع البترول وتوزيعه فى سنغافورة ورنجون وبينانج وشنهاى ، وكذلك فى الموانىء اليابانية ، حتى أصبحت هذه الشركة شركة عالمية كبيرة ، وقد حدث أن اتحدت مع شركة شل الانجليزية المشهورة . وفى سنة ١٨٩٣ نشبت منافسة عنيفة بين الشركة الملكية الهولندية وبين شركة ستندار أويل The Standar Oil Company وكان النصر فى تلك المعركة البترولية حليف الشركة الهولندية ويرجع انتصارها فيها الى قلة تكاليف إنتاجها من ناحيـة ، والى استطاعتها

توحيد جميع الشركات البترولية فى اندونيسيا من ناحية أخرى . وكونت منها شركة البترول الآسيوية The Asiatic Petroleum Company

وتكون اتحاد آخر فى سنة ١٩٠٧ لتنظيم إنتاج البترول فى اندونيسيا تحت سلطة ثلاث شركات ، نالت المساعدات من الحكومة The Three Subsidiary Companies وأكبرها شركة البترول البتافية Bataafsche Petroleum Maatschapij وقد أخذت هذه الشركة على عاتقها كشف منابع البترول الجديدة واستغلالها فى أنحاء الجزائر ، وبذلك تضاعف إنتاج البترول فى اندونيسيا ، إذ بلغ ٣٦٣٠٠٠ طن مترى فى سنة ١٩٠٠ بعد أن كان ٣٠٠ طن فقط فى سنة ١٨٨٩ (١) وفى عام ١٩٤٣ بلغ إنتاجه ٨٠٠٠٠٠٠ طن .

وقد تدخلت الحكومة الهولندية فى سنة ١٨٩٩ حيث أصدرت قانون المنجم ، ومفاده أن حكومة بتافيا تحتفظ لنفسها باستغلال بعض منابع البترول فى اندونيسيا ، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية ، لأن إنتاج بترول هذه البلاد له أهمية كبرى ، لا لمساهمته فى الإنتاج العالمى فحسب ، بل لأن شرق آسيا ليس غنياً بالبترول ، واندونيسيا وحدها مصدره الرئيسى ، وكذلك لأهمية موقع اندونيسيا الاستراتيجى .

ثالثاً — المعادن النفيسة :

توجد فى اندونيسيا أيضاً بعض المعادن النفيسة ، أهمها الذهب والفضة . ونجد مناجم الذهب والفضة فى كل من بورنيو وسيليبيس وسومطرة ، وكذلك فى بعض الجزائر الأخرى ، وفى شبه جزيرة الملايو . وتملك الحكومة الهولندية بعض هذه المناجم وبلغ فى سنة ١٩٣٠ مجموع إنتاج المناجم ، التى تملكها الحكومة ٣١٢٫٨ ك ج من الذهب و ٢٣٢٨٨ ك ج من الفضة . وبلغ مجموع إنتاج المناجم التى تملكها الشركات والأشخاص ، فى نفس السنة ٣١٢٢٫٦ كيلوجرام من الذهب و٤١٨٥٣٫٣ كيلو جرام من الفضة .

وفى سنة ١٩٣٥ بلغ مجموع إنتاج اندونيسيا ٢١٢٢٫٣ ك ج من الذهب ، و ٢١٨٢٥٫٨ ك ج من الفضة ، وفى سنة ١٩٢٩ حوالى ٢٥٢٥٫١ ك ج من الذهب ، و ١٩٢٢٢٫٣ ك ج من الفضة . وهناك فى أجزاء اندونيسيا الأخرى مستودعات للذهب والفضة لم تستغل بعد(٢)

والحقيقة أن ثروة اندونيسيا المعدنية هذه ، كانت من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى

(١) عن كتاب ,, تاريخ جزر الهند الشرقية . . . . ,, لمستر فلاك السابق ذكره ، ص ١٦٧ منه .

(٢) عن كتاب ,, خلاصة الاحصائيات . . . . ,, السابق ذكره .

نشوب الحرب فى الشرق الأقصى بين اليابان والحلفاء، وبالأخص البترول، لأن البترول كما هو معلوم أساس الحضارة الصناعية فى وقت السلم، ومحرك القوة المسلحة فى وقت الحرب.

وبجانب ما ذكرناه من الثروة الزراعية والحيوانية والمعدنية، فهناك ثروة أخرى أكبر وأعظم منها، ألا وهى تلك الثروة التى تضمها بحار اندونيسيا فى أعماقها وبين لجاتها، ففى البحر عامة ثروة طائلة وقوى كامنة، تفوق كل ما عرفه الإنسان من ثروة، وما استخدمه من قوة، كالأسماك والحيوانات الموجودة فيها، وكذلك الذهب الموجود فى مياهها، وقوة المد والجزر لتوليد الكهرباء والطاقة وغيرها.

ولهذه البحار والخلجان والمضايق فوائد عظيمة جداً، خصوصاً بالنسبة لجزائر اندونيسيا: أولا – منها تتصاعد الأبخرة التى تتجمع فى السحاب، ثم تسوقها الرياح إلى مساحة الجزائر، فتسقط عليها مطراً، وتصبح تربتها خصبة. ومن مياهها يأخذ الأهالى الملح واليود والبوتاس. ثانياً – أن الرياح التى تهب من البحار تلطف حرارة الشمس الاستوائية. ثالثاً – أن تلك البحار والخلجان والمضايق طرق مائية هامة، تربط جزائر اندونيسيا بعضها ببعض.

ثم أن فى أعماق البحار وداخلها ثروة عظيمة لم تستغل بعد إلا شيئاً يسيراً. منها الأسماك، وإن كانت الأسماك التى تصاد فى بحار اندونيسيا لم تدخل بعد فى التجارة الدولية، إلا أن محصولاتها وافرة جداً وتستهلك محلياً، لأن الإندونيسيين وأمم الشرق الأقصى عامة يتخذون الأرز غذاء أساسياً لهم. والأسماك مصدر هام للبروتينات التى يعادلون بها طعامهم، ويأكلون السمك كثيراً مع الأرز، ولأن اللحوم البحرية تمتاز بالفوائد العظيمة، مثل الأملاح المعدنية وفيتامينات (د) واليود،، فضلا عن ذلك فإن السمك غذاء شهى لذيذ. وأشهر مصايد الأسماك فى اندونيسيا مضيق « ملقا » من ناحية شمال شرقى سومطرة. والأهالى يصيدون الأسماك أيضاً من الأنهار والبحيرات داخل الجزائر، كما أنهم يربونها فى الأحواض الخاصة لذلك.

ويستخرج أيضاً اللؤلؤ والأحجار الكريمة Precious Stones من بحار اندونيسيا. وأهم المصادر لها بحار الهند القريبة من شواطىء سومطرة الشمالية، وكذلك بحر سولو Sulu فى شمال شرقى بورنيو.

وزيادة على ما تقدم فالإندونيسيون من الشعوب البحرية، حيث تحيط بلادهم البحار والخلجان والمضايق من كل جهة، فتبهرهم عظمة البحر ويشغفهم حبه. ومما يدل على ذلك أن أكثر من ثلثين من البحارة ورجال السفن الهولندية التجارية والحربية فى عصر الاستعمار،

كانوا من الإندونيسيين ، ومن هنا تتضح لنا أهمية الملاحة والأشغال البحرية بالنسبة للشعب الإندونيسى ، الأمر الذى يجب أن لا يفوت من أراد أن يوجه حياة هذا الشعب الاقتصادية . وكل ما ذكرناه ينبئنا بالمستقبل الباهر السياسى والاقتصادى لهذه البلاد .

ثانياً — قوة اندونيسيا الانتاجية

قد انتهينا من الكلام عن ماضى اندونيسيا ، من الناحية الاقتصادية والسياسية ، وكذلك عن محاصيلها بأنواعه . والكلام عن مستقبل هذه البلاد السياسى يتطلب البحث فى قوتها الإنتاجية ، لأن اقتصاديات دولة من الدول هى روح حياتها ، وأساس كيانها كدولة ذات سيادة وسلطة . وقوة الدولة الاقتصادية ، تتوقف على قوتها الإنتاجية ، وهذه الأخيرة هى مجموع خيراتها الطبيعية ، أى مصادر ثروتها التى وهبها الله إياها ، مضافاً إلى ذلك مجموع قوة رعاياها الإنتاجية العضلية والفكرية . وقد عددنا فى الفصل السابق محاصيل اندونيسيا الزراعية والحيوانية والمعدنية ، كما كانت تنتجها بالطرق والأساليب الاستعمارية ، وفى الجو الاستعمارى . والكلام الآن عن قوة اندونيسيا الإنتاجية فى عهد الاستقلال وفى جو الحرية .

قوة اندونيسيا الإنتاجية - كقوة أية دولة أخرى - هى عبارة عن مجموع عدد سكانها ، مضروباً فى متوسط قوتهم الإنتاجية العضلية والفكرية . ولا أوافق على ما ذهب إليه بعض علماء الاقتصاد من القول ، بأن عوامل الإنتاج أربعة : وهى الطبيعة والرأسمال والعمل والتنظيم ، لأن العامل الرابع فى الحقيقة جزء من العامل الثالث ، إذ أن التنظيم يأتى من عمل الإنسان الفكرى . والعامل الثانى منها ليس إلا نتيجة تعاون أفراد المجتمع داخل دولة ما فى القيام معاً بالمشروعات الاقتصادية على أنواعها والمساهمة فيها ، وذلك باستخدام ما اتفقوا عليه - ولو ضمناً - كوسيلة لتقويم أعمالهم وتقديرها ، ولتسعير مبادلاتهم فيما بينهم ، ذلك الشىء هو ما نسميه بالنقود . وليس معنى هذا أبداً ، أن الدولة متى أصدرت نقودها ، يترتب على ذلك وجود الرأسمال فيها ، طالما أن أفراد المجتمع فيها لا يرغبون فى التعاون معاً ، وفى المساهمة فى المشروعات الاقتصادية المختلفة .

وأعنى بكل هذا أن اندونيسيا كدولة من الدول ، لا تحتاج إلى استيراد الرأسمال من الخارج ، وإنما من واجبها تهيئة الظروف ، وإيجاد التسهيلات لأفراد المجتمع فيها ، لكى يتسنى لهم خلق هذا الرأسمال وتنظيمه واستثماره ، والأفراد هم الذين يكونون رأسمالهم من ثمار أعمالهم

عضلية كانت أو فكرية . فالرأسمال إذن داخل فى العامل الثالث . وبهذا اتضح لنا أن للإنتاج عنصرين فقط ، وهما الطبيعة والعمل. فالكلام عن قوة اندونيسيا الإنتاجية إذن ، يدور حول هذين العنصرين للإنتاج .

العنصر الأول الطبيعة :

وهى عبارة عن مساحة اندونيسيا البرية والبحرية ، وما فى داخلها من مصادر الثروة . واندونيسيا واسعة المساحة ، إذ بلغت مساحة أراضيها ١،٩٠٤،٣٤٦ ك . م ٢ ، ومعظم هذه الأراضى - وبالأخص فى سومطرة وبورنيو وسيليبيس وغينة الجديدة - لاتزال بورا لم تستغل بعد ، ولا تزال تغطيها غابات كثيفة خضراء .

وقد تكلمنا فى أول هذه الرسالة عن مميزات أراضى اندونيسيا ، من حيث خصوبة التربة واعتدال المناخ والجو ، وحسن موقعها الجغرافى . فزيادة كفاية الاندونيسيين الإنتاجية ومضاعفة محاصيلهم تأتيان من عدة طرق :

أولا — استغلال هذه الأراضى البور وجث غاباتها، وتحويلها إلى مزارع للغلات المختلفة، وردم المستنقعات لتحويلها إلى مزارع الأرز مثـــلا ، وكذلك تحويل بعض المحاصيل الزراعية والحيوانية - التى كانت تعتبر مجرد سلع طيبة فقط ، تستهلك مباشرة محليا - إلى مواد أولية تصدر إلى الخارج . وذلك باستخدام هـــذه الأراضى البور لزراعته ولرعى المواشى والأغنام .

ثانياً — إدخال التحسينات والإصلاحات فى طرق الرى والزراعة والمواصلات ، وإدخال الآلات الزراعية الحديثة ، وتعميم إنتاج غلتين فى سنة واحدة ، واستخدام الوسائل الحديثة فى التوليد والتسميد .

ثالثاً — الكشف عن مصادر الثروة الجديدة الموجودة فى باطن أراضيها ، كمنابع البترول الجديدة ، ومناجم أخرى للفحم والقصدير والحديد والفضة والذهب ، وغيرها من أنواع المعادن ، وكذلك مصادر الثروة فى بحارها وأنهارها وبحيراتها ، كالبحث عن الأحجار الكريمة والاسفنج وغيرهما ، وتوسيع نطاق صيد الأسماك باستخدام الآلات الحديثة .

وبالاختصار فقوة اندونيسيا الإنتاجية ، تزداد بل تتضاعف باستغلال مرافق البلاد الاقتصادية بأحدث الوسائل وأحسنها . ولا يتحقق ذلك إلا ببذل الجهود الجبارة ، وباستخدام رؤوس الأموال الطائلة . وهذان الأخيران يقوم بهما العنصر الثانى للإنتاج وهو العمل .

العنصر الثانى ـ العمل:

وقوة اندونيسيا الإنتاجية من ناحية هذا العنصر ـ كما قلنا آنفاً ـ عبارة عن مجموع عدد سكانها ، مضروباً فى متوسط قوتهم الإنتاجية العضلية والفكرية .

ومجموع سكان اندونيسيا حسب إحصاء سنة ١٩٤٠ قد بلغ حوالى ٧٠،٤٧٦،٠٠٠ نسمة والإندونيسيون منهم حوالى ٦٨،٦٣٢،٠٠٠ والباقى وهو ١،٨٤٤،٠٠٠ الأجانب من الآسيويين والأوروبيين(١) .

وإن بعض دول العالم اليوم تشكو من قلة سكانها ؛ كفرنسا واستراليا مثلا ، والأخرى تشكو من ازدحام سكانها وكبر كثافته ؛ مثل بلجيكا ومصر . وبالرغم من كبر كثافة سكان جاوة وجزيرة مادورا ، فإن اندونيسيا كدولة واحدة لا تشكو من كبر كثافة السكان ، ولا من قلة السكان ، وإنما هى تشكو من سوء توزيعه بين جزائرها ، إذ أن سكان جاوة ومادورا قد تضاعف خمس مرات أو أكثر منذ أوائل القرن التاسع عشر ، فالأرض التى كانت تملكها عائلة واحدة منذ قرن مضى . تملكها الآن خمس عائلات أو أكثر .

فسكان جاوة ومادروا قد ازدادوا من خمسة ملايين فى سنة ١٨١٥ إلى ١١ مليوناً فى سنة ١٨٦٠ وإلى ٢٨ مليوناً فى سنة ١٩٠٠ وإلى ٣٤ مليوناً فى سنة ١٩٢٠ وإلى ٤٨ مليوناً فى سنة ١٩٤٠ . وجزيرة جاوة مساحتها لا تزيد عن ١/١٥ من مجموع مساحة اندونيسيا ، يسكنها ٤٨ مليوناً أى ٢/٣ من مجموع سكان اندونيسيا البالغ ٧٢ مليوناً (انظر خريطة كثافة السكان والمساحة فى ص ٣٦) . وقد بلغت كثافة السكان فى جاوة ٨٠٠ نسمة لكل ميل مربع فى سنة ١٩٣٠ ، بينما متوسط كثافة السكان لجميع اندونيسيا لا يزيد عن ٧١ نسمة لكل ميل مربع أو ٢٨ نسمة لكل متر مربع(٢). فجاوة ليست أكثر جزائر اندونيسيا كثافة وازدحاماً فحسب ، بل أكثر بلاد العالم فيهما . ويتضح ذلك جلياً من المقارنة بين كثافة السكان فى جاوة ، وبينها فى بعض الدول الأخرى ، وإليك البيان :

---

(١) عن كتاب « خلاصة الاحصائيات .... » السابق ذكره .

(٢) ميل واحد = ١،٦٠٩٣٤ كيلو متر ، وواحد ميل مربع = ٢،٥٩ كيلو متر مربع بالتقريب .

متوسط عـدد السكان فى كل ميل مربع فى سنة ١٩٣٠ فى كل من الدول الآتية (١)

	نسمة		نسمة
جاوة	٨٠٠	إيطاليا	٣٤٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٠	اليابان	٤٢٥
هولنـــدة	٥٧٨	الهند	١٩٠
بلجيكا	٦٧٠	الصين	١٤٠
فرنسا	١٩٠	الأرجنتين	١٠
الولايات المتحدة البريطانية	٤٨٥	اندونيسيا	٧١
المانيا	٣٥٠		

وكثافة السكان فى مصر (وادى النيل) قد بلغت ٢٩٦٠ لكل ميل مربع ، ولـكن هناك بعض مديريات فى جاوة ، مثـل مديرية تشريبون Cheribon بلغت كثافة سكانها ٤١٠٠ نسمة لكل ميل مربع .

وكانت الحكومة الهولندية فى اندونيسيا فى عهدها الاستعمارى ، تدعى بأن كثافة سكان جاوة وازدحامها مشكلة كبرى ، وتزعم أنها قد أدت خدمة جليلة لعلاج هذه المشكلة الكبرى .

ولـكن ماذا عملت الحكومة الهولندية ؟ هل صحيح أنها عالجت هـذه المشكلة ؟ أو أنها قد زادتها تعقيداً ؟! وأظن أن الأخير هو الصحيح . لأن الحكومة الهولندية ما عملت ، إلا استغلال فرصة كثافة سكان تلك الجزيرة للحصول على أيد عاملة وافرة رخيصة لاستخدامها فى مصالحها الحكومية ، وفى مشاريعها الزراعية والصناعية والتجارية والاستخراجية . كما انتهزتها أيضاً الشركات الأجنبية المختلفة ، التى لها مزارع أو مناجم فى جاوة نفسها ، أو فى جزيرة أخرى من جزائر اندونيسيا ، إذ أن الحكومة أباحت لتلك الشركات تطبيق نظام العمال المقيدين بالمدة Coolieism or Coolie Contract بحيث أن الشركة تتقـدهم مبلغاً معيّناً من المال ، فى مقابل تعهدهم بالسفر وبالاشتغال فى مزارعها أو مناجمها فى سومطرة أو بورنيو أو فى أية جزيرة أخرى . وكان هؤلاء العمال يقيمون فى تلك المزارع أو فى تلك المناجم ، يشتغلون بأجور مخفضة جداً ، تكاد لا تـكفى لسد رمقهم (كما تكلمنا عنه فى ص١١٢) كما أن الحكومة قد أنشأت أيضاً عدة مستعمرات فى سومطرة وبورنيو وفى جزائر أخرى ؛ وكان بعض سكان جاوة يرحّلون اليها أو بعبارة أصح ينفون اليها بسبب جريمة صغيرة ارتكبوها ،

(1) G. H. C. Hart : Toward Economic .... p. 34, 35.

أو بسبب اشتراكهم فى الحركة الوطنية مثلا ، أو بدون أى سبب مبرر لذلك . وكانت تلك المستعمرات تدر على الحكومة دخلا كبيراً مما تنتجه من المحاصيل الزراعية والمعدنية . وما كانت غينة الجديدة - التى اتخذتها الحكومة الهولندية بعد الثورة الإندونيسية فى سنة ١٩٢٦—١٩٢٧ - إلا واحدة من تلك المستعمرات الاستغلالية . ويتضح من الإحصاء الآتى عدد الإندونيسيين الذين نفتهم الحكومة الهولندية منذ سنة ١٩٣١ إلى منفى غينة الجديدة ، لاشتراكهم فى الحركة الوطنية . وعدد أفراد عائلاتهم الذين هاجروا إليها معهم .

عدد المنفيين والمهاجرين إلى منفى غينة الجديدة من سنة ١٩٣١ — ١٩٣٩ (١)

سنة	المنفيون		المهاجرون		المجموع الكلى
	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة	
١٩٣١	٧٨٤	٩	١٧٢	٣٥٦	١٣٣١
١٩٣٢	٥٤٩	٤	٩٠	١٩٩	٨٤٢
١٩٣٣	٤٣٨	٢	٨١	١٥٥	٦٧٦
١٩٣٤	٤١٤	٢	٧٣	١٤٢	٦٣١
١٩٣٥	٤١٧	٢	٨١	١٤٦	٦٤٦
١٩٣٦	٤٤٤	٢	٨٥	١٦٦	٦٩٧
١٩٣٧	٤٣٣	٢	٩١	١٧٤	٦٩٩
١٩٣٨	٣٦٧	٢	٨٤	١٥٣	٦٠٦
١٩٣٩	٢٧٩	٢	٨٩	١٥٧	٦٢٧
مجموع	٤٢٢٤	٢٧	٨٤٦	١٦٤٨	٦٧٤٥

فما عملت الحكومة الهولندية فى الحقيقة ، إزاء مشكلة كثافة السكان فى جاوة ، إلا زيادة تعقيدها وصعوبتها ، إذ أن هؤلاء المهاجرين من جاوة إلى تلك الجزائر ، قد تجمعوا فى تلك المزارع أو تلك المناجم مع عائلاتهم وأولادهم ، وكونوا فيها مجتمعاً جديداً منعزلا عن حياتهم القومية والدينية والعلمية ، مجتمعاً لا يعرفون فيه سوى العمل فقط ، حتى الأولاد كانوا يشتغلون فى سن مبكرة مضطرين إلى مساعدة آبائهم فى سد نفقات حياتهم اليومية . وهؤلاء

(١) عن كتاب ,, خلاصة الاحصائيات . . . . ,, السابق ذكره .

العمال يعيشون فى تلك المزارع والمناجم مدة طويلة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ سنة ، أى المدة التى هى أخصب مراحل حياتهم إنتاجاً ، ثم يجددون تعهدهم أو يرجعون إلى بلادهم ، ومعهم عدد كبير من الأطفال . وتستطيع أن تتصور مقدار الفقر والبؤس فى مثل هذه العائلات ، التى قضى أربابها أخصب حياتهم إنتاجاً فى عمل لا يهيىء لهم توفير ماسينفقون منه فى أيام شيخوختهم على أنفسهم وعلى أولادهم . وبالطبع كان لهذه الحالة السيئة أثر واضح فى حياتهم التعليمية والاجتماعية ، كما أن لها أثراً واضحاً فى قوة اندونيسيا الإنتاجية . وزيادة على ذلك فإن هؤلاء المنفيين والمهاجرين إلى ذلك المنفى - وبالأخص إلى غينة الجديدة - من خيرة رجال اندونيسيا وشبابها ، وهم العمود الفقرى لحياة البلاد . ولذلك كان نفيهم وهجرتهم منها يؤثران على حياة البلاد الاقتصادية تأثيراً سيئاً ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

والحقيقة أن مسألة كثافة السكان فى جاوة ، بالنسبة إلى سعة مساحة اندونيسيا ، لا تعد مشكلة كبرى ، كما ادعى الهولنديون ، وإنما هى تعتبر فرصة عظيمة لإنجاز المشاريع الإنشائية والتعميرية فى اندونيسيا ، لا المشاريع الإستغلالية والاستعبادية . وبعبارة أخرى إن عدد سكان جاوة الضخم يعتبر قوة اندونيسيا الإنتاجية العظيمة ، التى لا تحتاج إلا إلى تنظيم استخدامها - كما سنعود إلى الكلام بصدده فى الفصل الآتى .

زيادة قوة الاندونيسيين الانتاجية من النواحى الأخرى .

أولا — مدى نشاطهم فى العمل : إن نشاط الإنسان يتوقف كثيراً على الظروف الطبيعية المحيطة به ، وعلى البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها . فبعض الظروف الطبيعية فى اندونيسيا ، تبعث السرور والنشاط فى النفوس ، مثل جمال الطقس وصحية المناخ المعتدل ، ونسيم البحر العليل وغيرها . وبعض الظروف الأخرى تجبر الأهالى على الحركة والنشاط مثل نزول المطر الغزير فى أوقات غير معينة ، وتعرض محاصيلهم الزراعية للتلف ، بسبب الرطوبة وأشعة الشمس المحرقة بالنهار ، وبسبب مياه الأمطار والفيضان فى بعض الأحيان ، وغير ذلك من الأخطار الطبيعية ، التى من شأنها أن تجبر الأهالى على اتخاذ الاحتياطات اللازمة فى حياتهم اليومية ولحياتهم الاقتصادية .

ثانياً — حالة بيئتهم الاجتماعية : وبما أن الإندونيسيين منذ أجدادهم القدماء من المهاجرين الأولين ، قد تعودوا مواجهة مشقات الحياة ومصاعبها فى تلك الجزائر بالحركة والنشاط وبالحياة

الاجتماعية التعاونية . وهذه الروح التعاونية التى تغلغلت منذ زمن بعيد فى حياة اندونيسيا الأصلية - ولا تزال موجودة متغلغلة إلى اليوم فى الأرياف والقرى - منبع خصيب لخلق رؤوس الأموال . والظروف الأخرى التى يتوقف عليها تحقيق ذلك متوفرة ، مثل حسن توزيع ملكية الأراضى ، إذ من النادر أن تجد قروياً أو ريفياً لا يملك الأرض ، وتكاد تكون ملكية الأراضى بين سكان الأرياف والقرى متساوية . وكذلك تجمع الأموال أو النقود عند أهالى القرى والأرياف - كما سبق بيانه - خلال الاحتلال اليابانى . وجو اندونيسيا السياسى والاقتصادى فى عهد الاستقلال الحاضر ، وطعم الحرية الذى بدأوا يتذوقون لذته اليوم ، وحماستهم المشتعلة ، ورغبتهم الأكيدة فى بناء مستقبلهم ، على أساس هذا الاستقلال وهذه الحرية - فكل هذه العوامل تبعث النشاط والحركة ، وتنمى تلك الروح التعاونية ، وتدفعهم دفعاً إلى أن يتعاونوا معاً ، وأن يساهموا فى القيام بأى مشروع نافع فى حياتهم ومستقبلهم . فخلق رؤوس الأموال فى اندونيسيا وللإندونيسيين ، لا يحتاج إذن ، إلا إلى إدارة وتنظيم .

إذا كان متوسط إنتاج الإندونيسيين الذين يشتغلون عمالا فى مزارع الشركات الأجنبية أو فى مناجمها أو مصانعها فى عهد الاستعمار الهولندى ، لا يقل عن متوسط إنتاج العمال فى البلدان الأخرى الزراعية . وإذا كانوا فى ذلك العهد الطويل ، لا يشتغلون إلا تحت ضغط الجوع أو الفقر ، أو تحت النظام الإجبارى الحكومى ، فبالتأكيد أن إنتاجهم سيتضاعف عند ما يعملون أحراراً فى بلادهم المستقلة ، وتحت إشراف دولتهم ذات السيادة ، وبدافع الرغبة الأكيدة فى الحياة السعيدة الكريمة .

ثالثاً — مدى انتشار التعليم والثقافة العامة : إن التعليم بلا شك ، يزيد قوة الإنسان الإنتاجية ، إذ أنه يزوده بالكفاءة والمقدرة ، بل أن التعليم سلم الرقى والارتقاء . وكانت حالة التعليم فى اندونيسيا فى عهد الاستعمار الهولندى مما يؤسف لها كثيراً من ناحيتى الكم والكيف ، إذ كان مجموع عدد المدارس الريفية أو الشعبية الحكومية ، والمدارس الأولية والأهلية ، التى تنال مساعدة من الحكومة فى سنة ١٩٣٩ لا يزيد عن ٢٠,٠٠٠ مدرسة ، وعدد تلاميذها ٢,١٠٢,٧٦٩ تلميذاً . ويدرس لهم ٤٦٤,٤٣٠ مدرساً(١) .

وعلى ضوء هذه الإحصائيات ، تتضح لنا ضآلة التعليم الأولى الحكومى فى اندونيسيا فى ذلك العهد ، ومن حسن الحظ أن كانت هناك مدارس وطنية وإسلامية . سماها الهولنديون بالمدارس الوحشية

---

(١) عن كتاب ,, خلاصة الاحصائيات . . . . ,, السابق ذكره ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ منه .

Wilde Schoolen وهذه المدارس الوطنية والإسلامية، كانت فى مجموعها أكثر عدداً من المدارس الحكومية، وأكثر نشاطاً منها. وكانت الحكومة الهولندية لاتعترف بها، بل قاومتها بشتى الوسائل، ولاتدخلها فى إحصائياتها الرسمية. التى نقلنا تعدادها السابق.



بعض الطلبة وأساتذتهم فى كلية المعلمين الإسلامية فى سومطرة

فلولا خدمات هذه المدارس الوطنية والإسلامية، ولولا نشاطها فى محاربة الأمية، لأصبح عدد المتعلمين (أى الذين يعرفون القراءة والكتابة) من الإندونيسيين فى سنة ١٩٣٠ لايزيد عن ٣,٧٤٦,٣٢٥ من الرجال والنساء، أى بالنسبة ٦,٤٠٪ من عدد السكان البالغ وقتئذ ٥٩,١٣٨,٠٠٠ نسمة[١] مع أن هذه النسبة فى البلاد المجاورة لإندونيسيا، وهى الفليبين مثلا لا تقل عن ٥١,٠٪ من عدد سكانها البالغ ١٣ مليون نسمة، وفيها ما لا يقل عن ١١,٠٠٠ مدرسة و ٥٠٠٠ مكتبة عامة، تضم أربعة ملايين كتاب، مهيأة لكل من يريد أن يقرأ ويطلع، وقبل الحرب بثلاث سنوات، كانت مخصصات التعليم فى الفليبين، تتراوح بين ٣٣و٣٧ فى المائة من الميزانية العامة[٢]، بينما كانت مخصصات التعليم فى اندونيسيا فى عهد الاستعمار

---

(١) عن كتاب ،، خلاصة الاحصائيات . . . . ،، السابق ذكره ص ٢٠ ، ٢٢ منه .

(٢) عن مقالة للجنرال كارلوس ب. روميلو فى مجلة ،، كوليير ،، تصدر فى نيورك ، بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٤٥ بعنوان ،، آسيا ينبغى أن تعيش حرة ،، .

الهولندى ، بين سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٤٠ تتراوح بين ٤ و٨ فى المائة فقط من الميزانية العامة ، التى تتراوح جملتها بين ٤٨٧ مليوناً و٦٠٨ مليون روبية(١) .

هذه هى حالة التعليم فى ذلك العهد من ناحية الكم . أما من ناحية الكيف ، فنجدها أكثر إيلاماً ، إذ كان عدد المدارس الحكومية الابتدائية الراقية والثانوية والمتوسطة ، لا يزيد عن ٣١٤٧ مدرسة ، وعدد تلاميذها لا يزيد عن ٨٦٠٥٤ تلميذاً ، وعدد المدارس المتوسطة للصناعة والزراعة والتجارة لا يزيد عن ٤٩٤ مدرسة ، وعدد تلاميذها ٢١١١٧ تلميذاً (١) .



بعض الطالبات وأساتذتهن فى كلية المعلمات الإسلامية فى اندونيسيا

فلولا خدمات المدارس الوطنية والإسلامية فى نشر التعليم الثانوى والثقافة العامة ، ولولا الجهود الجبارة المتواصلة التى بذلتها الجمعيات الإسلامية والنوادى الوطنية والأحزاب السياسية ، والكتاب والأدباء والصحافيون الوطنيون ، فى تثقيف الشعب الاندونيسى - لأصبح التعليم الثانوى قليلا جداً ، ولأصبحت ثقافة الإندونيسيين العامة ضعيفة جداً ، إذ لا تزيد نسبتهم الذين نالوا التعليم الثانوى الحكومى فى ١٩٣٩ عن ٠،٦٤ ٪ من مجموع السكان . ولولا سفر الشبان الإندونيسيين إلى الخارج ، ليتلقوا تعليمهم العالى فى

( ) عن كتاب ,,خلاصة الاحصائيات ..., السابق ذكره ، ص ٢٠ و٢٢ منه .

جامعات أوربا وأمريكا واليابان ومصر ، لأصبح عدد الإندونيسيين المتعلمين تعليما عالياً فى حكم العدم ، إذ لم يكن عدد الكليات فى اندونيسيا يزيد عن أربع ، أما عدد الطلبة الإندونيسيين فيها فلم يزد فى سنة ١٩٣٩ عن ٥٨٥ طالباً (١) .

ومن ناحية أخرى كان غرض التعليم الذى قامت به الحكومة الهولندية فى اندونيسيا ، لايتعدى تخريج المتعلمين ، الذين يشغلون الوظائف فى الحكومة والشركات الأجنبية الكثيرة - كما سبق أن أشرنا إليه . وعند ما أصبح عدد الشبان ، الذين يتلقون التربية والتعليم فى تلك المدارس الحكومية ، أكثر من الوظائف التى يأملون فيها. أصبحوا عالة على المجتمع، بدلا من أن يكونوا عماده ، وقوام حياة الشعب ، إذ أنهم ومعظمهم من الأرياف والقرى، لايستطيعون أن يعيشوا فى أريافهم وقراهم ، بل لا يستطيعون الإقامة فيها ، وذلك لسحق الهوة بين تربيتهم الغربية ، وبين بيئة تلك الأرياف الشرقية الإسلامية ، فضلا عن انعدام الملاهى ، ووسائل التسلية ومظاهر الحياة الممتعة ، التى تعودوا عليها طول حياتهم الدراسية فى المدن ، مما يشعرهم بأنهم غرباء فى أريافهم وقراهم ، لذلك يعودون إلى المدن ثانياً ، ويطوفون فيها متعطلين باحثين عن الوظائف والأعمال . فتلتقط الحكومة والشركات أكثرهم كفاءة بأدنى مرتب ، والباقون منهم وهم الأسوأ حظاً ، يشتغلون فى المحلات التجارية والدكاكين والفنادق وغيرها ، بل ويشتغلون بأى عمل لا اعتبار فيه للشرف والكرامة ، ما دام يدر عليهم شيئاً من المال ، ليعيشوا به . فإن لم يتيسر لهم شىء من ذلك عاشوا متعطلين ، عالة على آبائهم وعلى المجتمع . وفى هذه الحالة من السهل قيادتهم إلى اتجاه سىء فى مقابل أى مبلغ ضئيل ، ولو كان خيانة وطنهم ، وما أبشع خيانة الوطن من جناية .

هكذا كان التعليم فى اندونيسيا - الذى ينبغى أن يكون سلم الرقى والارتقاء إلى حياة الكرامة والعزة - طريقاً للانزلاق إلى الحياة الدنيئة والرذيلة فى عهد الاستعمار الهولندى . وفى هذا المظهر من مظاهر الاستعمار خسارة كبيرة ، لا للحياة الاجتماعية فحسب ، بل لحياة الشعب الاقتصادية أيضاً ، إذ بينما كان الشعب ينتظر من هؤلاء الشبان ، أن يكونوا عماد البلاد وقوام حياتها ، إذا بهم قد أصبحوا عبئاً ثقيلا على المجتمع وعلى الوطن . وهذه بلوى أخرى من بلاوى الاستعمار الهولندى ، التى لا تزال اندونيسيا تعانى اليوم سوء عواقبها .

وإن أول واجب على حكومة الجمهورية الإندونيسية إنما هو العمل الجدى لتلافى هذه النتيجة الاستعمارية السيئة ، وذلك بالاعتناء وببذل الجهود الجبارة لنشر التعليم بجميع أنواعه

---

(١) من كتاب ,, خلاصة الاحصائيات . . . . ,, السابق ذكره ، ص ٢٠ ، ٢٢ منه .

ومراحله بين أبناء الشعب ، تعليماً يزودهم بالكفاءة والمقدرة ، ويرمى إلى رفع مستوى حياتهم المادية والمعنوية ، ويبعث فيهم الثقة بالنفس ، والإحساس بقيمة الحيـــاة ، والإدراك بأغراضها وبطرقها المثلى . وبذلك ستتضاعف كفاءة الإندونيسيين ، التى ستؤدى حتما إلى زيادة قوة اندونيسيا الإنتاجية .



(※) الصحافى الوطنى الشهير ,,جمال الدين أدى نيجورو,, يحيط به رؤساء تحرير الجرائد والمجلات الاسلامية والوطنية فى دار نقابة الصحافيين فى مدينة ميدان . وهو الآن مندوب فوق العادة لحكومة الجمهورية الاندونيسية فى سومطرة .

ومما يثلج الصدر أنه قد اتجهت فعلا جهود حكومة الجمهورية الإندونيسية الحالية إلى هذه الناحية الهامة من حياة الشعب الإندونيسى ، إذ صرح الدكتور سواندى وزير المعارف العمومية فى أواخر شهر يناير سنة ١٩٤٧ بأن الحكومة الجمهورية ستنشىء عما قريب ألف مدرسة جديدة مختلفة (١) .

---

(١) من ,,نشرة أسبوعية,, ينشرها المركز العام لجمعيات استقلال اندونيسيا بالقاهرة العدد ٤ فى ٤٧/٢/٢١

رابعاً — النضوج الفكرى والسياسى :

إن قوى الإندونيسيين الإنتاجية ، عضلية كانت أو فكرية ، تتوقف إلى حد كبير على مدى نضوجهم الفكرى والسياسى ، لأن المنازعات التى حدثت وتحدث دائماً فى المجتمعات البشرية الطائفية والقومية ، بل الدولية لا تنشأ ولن تنشأ ، إلا بسبب ضيق التفكير والإدراك فى أن الحياة حق الجميع ، وفى أن العالم لايزال متسعاً للجميع ، وفى أن مافى العالم من الثروة والخيرات كاف لسد حاجيات الجميع ولإشباع رغباتهم .

وقد كان سلاطين اندونيسيا وملوكها – و لا يزالون – يستمدون قوتهم من رعاياهم ثم يستعبدونهم ويتخذون منهم أنصاراً وأتباعاً وجنوداً فى منازعاتهم فيما بينهم ، بل كثيراً ما يسلمونهم إلى المستعمرين فى مقابل أموال يتمتعون بها . وهؤلاء الناس لايخضعون لسلاطينهم وملوكهم خضوع العبد لسيده إلا لعدم نضوجهم الفكرى والسياسى ، وعدم إدراكهم لمعنى الحياة وعدم إحساسهم بكيانهم الشخصى . وهكذا الحال أيضاً بينهم وبين زعمائهم ، وأحزابهم السياسية ، وجمعياتهم المختلفة .

فكلما اكتمل نضوج أفراد المجتمع الفكرى والسياسى ، كلما قلّت تلك المنازعات الكثيرة ، وكلما استقرت حالتهم الاجتماعية والسياسية . ولا شك فى أن الاستقرار الاجتماعى والسياسى شرط أساسى للتقدم الاقتصادى . فالواجب على أولى الأمر فى اندونيسيا ، وعلى قواد الفكر فيها إكمال نضوج الإندونيسيين الفكرى والسياسى . وتحقيق ذلك لا يحتاج إلى شىء ، سوى إنماء البذور الطيبة المتغلغلة فى المجتمع الإندونيسى من قديم الزمان ، التى جاءت بها الأديان المختلفة والمذاهب الاجتماعية والسياسية الحديثة ؛ مثل سمو النفس ونبل الشخصية وكرامتها ، التى جاءت بها الديانة البراهمية ، وروح النضال والكفاح والمساواة التى نادت بها البوذية ، ونزعة البسالة والبطولة التى أوحتها الديانة الكونفوشيوسية ، وحب الجمال والفنون الذى جاءت به المسيحية ، وروح التفكير والتضحية لأجل المثل العليا فى الحياة ، التى جاء بها الإسلام ، وروح الديمقراطية التعاونية ، التى تغلغلت فى نفوس الإندونيسيين من قديم الزمن ، والتى أنمتها من جديد المبادىء الحديثة السياسية والاقتصادية الديمقراطية ، التى هبت اليهم منذ أواخر القرن الماضى .

وليس معنى هذا ضرورة إحياء تلك الأديان القديمة المختلفة ، أو نشر جميع تلك المبادىء الحديثة ، وإنما المهم إنماء تلك البذور الطيبة ، وإيقاظ تلك الروح السامية فى كل نفس

من نفوس أبناء الشعب ، لكي يشعر كل منهم شعوراً قوياً بكيانه الشخصى ، حتى يتمتع بلذة الحرية والاستقلال ، ولكي يثق فى نفسه ثقة كبيرة يعتمد عليها فى الحياة ، حتى تظهر مواهبه الشخصية ، ولكي يؤمن الجميع بأن الحياة لا يمكن أن تكون سعيدة هنيئة ، إلا إذا قام بها الجميع ، وتحققت فيها مصالح الجميع . وبذلك كله لا يمكن أن يترددوا فى التعاون والمساهمة فى كل مشروع من المشاريع الاقتصادية والعمرانية المختلفة . وكذلك توسيع إدراك أبناء الشعب لمعنى القومية الصحيحة ، وتنوير أفكارهم باتجاهات العالم الاقتصادية والسياسية والفكرية . ولاشك فى أن هذه العوامل العديدة تؤدى إلى رفع مستوى حياتهم الاجتماعية والسياسية والفكرية ، فضلا عن زيادة قوتهم الإنتاجية . وإن هذه القوة الإنتاجية ، تتوقف أيضاً على الانسجام بين عناصرها وفروعها المختلفة ، وعلى حسن توزيع الأيدى العاملة بين مرافق حياة البلاد الاقتصادية - وسنتكلم عن هذا فى الفصل الآتى - كما أنها تتوقف كثيراً على نوع النظام العام ، الذى يتبعه الإندونيسيون فى حياتهم الاقتصادية القومية ، أى النظام الذى يحقق العدالة ، التى ترمى اليها الديمقراطية الاقتصادية السياسية الصحيحة ، وسنفرد له رسالة خاصة - إن شاء الله .

ثالثاً - تنظيم الانتاج وتحسينه وتوجيه الأفراد الى مايتفق والاقتصاد القومى

ماذا نعنى بالإقتصاد القومى ؟ هل هو مجرد تفضيل صناعات وطنية على صناعات أجنبية فقط ؟ هل هو مجرد حب لكل مايصنعه الوطنيون ، وكراهية لكل ما يصنعه الأجانب ؟

إن الحركة المعروفة باسم «سواديشى Swadeshi » — أى مقاطعة المصنوعات الأجنبية ، واستعمال الصناعات الوطنية فقط - التى قام بها « المهاتما غاندى » وزعماء الهنود فى الفترة بين الحربين العالميتين ، ربما كان لهم وقتئذ ما يبرر التمسك بها ؛ مثل اتخاذ هذه الحركة كوسيلة لإشعال الروح الوطنية فى البلدان التى لاتزال تعانى مصائب الاستعمار ومساوئه . ولكن البلاد المستقلة التى تقع على عاتقها إدارة شئونها بنفسها ، لا ينبغى أن تفكر فى مثل هذه الحركة ، لأن العالم يتجه الآن الى الوحدة ، وحدة الهدف والغاية ، لا وحدة التنظيم والإدارة ، ولا وحدة السلطة والسيادة ، كما قد يفهمها البعض اليوم .

إن الهدف هو السلام الدائم ، والغاية هى سعادة الجنس البشرى . فحركة « سيواديشى » وأمثالها من الحركات القومية الضيقة . لا تتفق بتاتاً مع اتجاه العالم ، بل هى عقبة فى تحقيق ذلك

الهدف المشترك ، وفى الوصول الى تلك الغاية المنشودة . والقومية الضيقة التى لا تفكر ولا تعمل إلا لمصلحة قاطنيها ومواطنيها ، لابد إن عاجلا أو آجلا أن تصطدم بصخرة عظيمة ، تتحطم عليها قبل أن تصل الى جزيرة آمالهم وسعادتهم . وقد رأينا كيف كان مصير القومية النازية والفاشيستية والقومية الصفراء اليابانية .

فالحركة القومية الصحيحة إذن ، يجب أن تكون واسعة تتفق مع اتجاه العالم ، وتصلح لأن تكون وسيلة لتحقيق هذا الهدف العالمى المشترك ، وأن تكون سُلّمًا للوصول الى تلك الغاية الإنسانية . والإقتصاد القومى جزء من الحركة القومية ، بل يجب أن يكون هو محورها تدور عليه جميع الحركات الثقافية والاجتماعية والسياسية .

فنعنى إذن بالإقتصاد القومى فى اندونيسيا أو فى أى بلد من البلدان الأخرى - بالنسبة الى سياستها الخارجية - هو ذلك النظام الذى يصلح ليكون أساساً لها فى أداء واجبها كدولة من دول العالم نحو المجتمع العالمى الدولى ، لأن الأسرة العالمية الدولية ، مثلها كمثل دولة واحدة بالنسبة لرعاياها . وبما أن الدولة هى عبارة عن اتفاق جماعة من الناس - ضمنا أو صراحة - فى أن يعيشو معاً داخل نظام واحد ، الكل حقوق ، وعلى كل واجبات ، فهكذا تكوين الأسرة الدولية ، بحيث أنها عبارة عن اتحاد الدول - ضمنا أو صراحة - فى العمل معاً لتحقيق غاية واحدة مشتركة ، ولكل منها حقوق ، وعلى كل واجبات .

أما الاقتصاد القومى بالنسبة الى السياسة الداخلية لتلك البلاد فهو ذلك النظام الذى يوجه أفراد المجتمع ، وينظم قواهم الإنتاجية الفكرية والعضلية ، الى ما يحقق العدالة فى معاملاتهم ، والسعادة فى حياتهم ، مع مراعاة إنسجام ذلك النظام واتفاقه مع الاتجاه العالمى الذى أشرنا اليه آنفاً . وعلى ضوء هذه الحقيقة ، نرى ضرورة تنظيم الإنتاج فى اندونيسيا ، وتحسين أساليبه وطرقه .

تنظيم الانتاج وتحسينه :

وقد تكلم عنه بوجه عام الدكتور محمد حتّا نائب رئيس الجمهورية الإندونيسية فى خطبته السابق ذكرها ، ونقلنا عنها بعض النقط الهامة فى هذا الموضوع . وقد تكلمت عن حالة اندونيسيا الإقتصادية فى الجزء الأول من هذه الرسالة وأعيد الآن خلاصتها فأقول :

كان الانتاج فى عهد الاستعمار الهولندى ، ينحصر فى يد الحكومة والشركات الاجنبية ، لا فى أيدى الشعب ، لأن الأهالى فى ذلك العهد الطويل ، كانوا مجرد أداة للإنتاج ، وليس لهم رأى

فيه ، كما ليس لهم يد فى تكييفه . وكان الهولنديون والأجانب بوجه عام ، لايرمون بالإنتاج ، إلا الحصول على أكبر مايمكن من الدخل، وعلى أكثر مايمكن من الأرباح . وكانوا يتخذون شتى الطرق والأساليب لتحقيق مآربهم ، حتى باستعباد الأهالى فيها ، وإجبارهم على العمل بطريق السخرة ، والحكومة فرضت عليهم الضرائب الباهظة المختلفة .

ولا شك فى أن هذه الطرق والأساليب التى لجأوا اليها ، قد حققت مصالحهم ومطامعهم ، وإن كانت فى الوقت نفسه قد أدت بالأهالى الى أسوأ العواقب فى حياتهم الصحية والاجتماعية والعلمية ، وغيرها من نواحى حياتهم المعنوية والمادية . وكفانى أن أنقل هنا لتوضيح ذلك ، ما قاله بريجادير الجنرال كارلوس ب. روميلو Brigadier General Carlos P. Romulo فى مقالته فى مجلة « كوليير » الأمريكيـة : وفى كل مكان (فى اندونيسيا) ترى أجساداً سمراء هزيلة عليها مآزر بالية ، ووجوهاً ضارعة شفها البؤس ، لاترى عينك فيها طفلا يرتع ويلعب ، فهذه المخلوقات البائسة الممسوخة ، التى باعها آباؤها الجياع فى سوق الرق الاقتصادى ، لايمكن أن تسمى أطفالا ، وكيف وليس فيهم طفل يعرف كيف يلهو ! ولا عجب ، فما فى جسمه رائحة من نشاط أو قوة » .

وماكان هذا كله يحدث لولا سوء النظام الاقتصادى السائد فى البلاد ، خلال تلك المدة الطويلة. فتنظيم الإنتاج الذى نبغيه ، هوأن نستبدل بذلك النظام الاقتصادى البائد ، نظاماً جديداً يحقق الأهالى بل للجميع الرفاهية والرخاء الشامل . وبذلك ستتغير تلك الحالة السيئة المؤلمة إلى حالة ، فيها معنى الحياة والكرامة الإنسانية .

فما هو هذا النظام الجديد فى تنظيم الإنتاج فى اندونيسيا ؟ لايتسنى لنا عرض تفاصيل هذا التنظيم بالدقة ، إلا عند ما نصبح فى وسط ذلك المجتمع . وكل مافى وسعنا الآن إنما هو بيان الخطوط الرئيسية لهذا التنظيم .

وبما أن العوامل التى تحدد اقتصاديات دولة من الدول بوجه عام ثلاثة : أولا ـ مصادر ثروتها الطبيعية . وثانياً ـ كفاءة شعبها ومقدرته الإنتاجية ، ومثله العليا فى الحياة . وثالثاً : موقعها الجغرافى والاقتصادى والسياسى بالنسبة للدول الأخرى .

العامل الأول — مصادر الثروة الطبيعية :

قد قلنا قبل هذا ، إن من ضمن الطرق لزيادة قوة اندونيسيا الإنتاجية استغلال البلاد

أقصى الاستغلال وبأحسن الطرق . ومن المشاكل الإندونيسية فى الوقت الحاضر ملكية الأراضى : فإن الأراضى التى يملكها أفراد الشعب فى القرى والأرياف ، موزعة توزيعاً يكاد يكون عادلا متساوياً ، وذلك لأن التقاليد الإندونيسية الأصلية تجعل الأرض ملكا للمجتمع ، ويجوز لأى فرد استغلالها بقدر حاجته وحاجة أسرته ، ولكن لا يجوز له بيعها ، وإذا توقف عن استغلالها واستثمارها تعود ملكيتها ثانية إلى المجتمع المتمثل فى القرية ، وللمجتمع أن يضعها تحت تصرف فرد آخر يحتاج إليها ، ويجوز أن تبقى ملكية المزرعة التى يستغلها فرد واحد ، كما هو الآن . والأرض طبقاً لتلك التقاليد الأصيلة ، ولمصلحة المجتمع ، لا يجوز أن تكون موضوع تجارة، تباع وتشترى للحصول على أرباح ، أما الأراضى البور (الأراضى المتروكة) فهى ملك للدولة وخاضعة لمبدأ « الأراضى المرخصة » وهو تابع لوجود النزاع بين الفرد والمجتمع ، وبين المجتمع والدولة .

إن التقاليد الإندونيسية الأصيلة - كما ذكرنا آنفاً - قد وضعت حداً للنزاع بين الفرد والمجتمع ، غير أنه من الضرورى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة النظام الزراعى على أسس تعاونية ، مثل توحيد المزارع التى تملكها بضعة أفراد مع استبقاء الملكية الفردية ، وذلك لكى يتسنى استعمال الآلات الزراعية الحديثة ، ولكى تقل تكاليف الإنتاج .

وليس هناك نزاع فى النظام التعاونى بين المجتمع والدولة ، لأن الثانية ما هى إلا أداة للأول فى سبيل الوصول إلى الرفاهية العامة ، فعلى الدولة أن تبنى سياستها المتعلقة بالأراضى على أنها العامل الأول للإنتاج ، غير أن طريقة استغلالها يمكن أن تعهد إلى هيئة مسئولة أمام الحكومة ، حسب النظام الذى تضعه الحكومة لها ، إذا كان هناك ما يحول دون قيام الدولة نفسها باستغلالها .

فمشكلة ملكية الأراضى فى اندونيسيا هى مشكلة الأراضى الواسعة التى استخدمتها واستغلتها الشركات الأجنبية الكثيرة لمزارعها الكبرى أو لمناجها المختلفة . إن اندونيسيا بلاد زراعية ، فالأرض عامل أساسى للانتاج فيها ، وحياة الشعب تبعاً لذلك ، متعلقة بالوضع الذى تكون عليه ملكية الأراضى . وملكية الأجانب لتلك المزارع الواسعة الكبرى ، ولتلك المناجم المختلفة ، ترجع إلى رؤوس أموالهم . ولا يمكن أن نتغلب على هذه الصعوبات بمجرد الاستيلاء عليها ، بل لا بد من أن تحل مثل هذه المشكلة بطريقة سلمية تحت

إشراف الحكومة ، وعلى أساس العمل المشترك بين رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة فيها الآن ، وبين الأيدى العاملة الإندونيسية .

إن المحاصيل والأعمال التى تمت فى هذه الأراضى الزراعية الواسعة ، ملك للهيئة التعاونية المؤلفة الآن من رؤوس الأموال الأجنبية ، ورؤوس الأموال الاندونيسية ، والأيدى العاملة من الأهالى . والأراضى ذاتها ملك للمجتمع الذى يعيرها إلى تلك الهيئة التعاونية .

العامل الثانى – كفاءة الشعب الاندونيسى ، ومقدرته الانتاجية ، ومثله العليا فى الحياة

ومن مشاكل اندونيسيا الاقتصادية الحالية – كما رأينا فيما سبق – كثافة السكان فى جاوة ومادورا ، حيث أصبحتا أكثر بلدان العالم كثافة ، مع أن كثافة اندونيسيا كلها لا تزال قليلة ، إذ لا تزيد عن ٧١ شخصاً لكل ميل مربع ، وهناك أيضاً مشكلة عدم التوازن بين سكان المدن والقرى ، من حيث ازدياد مطرد فى عدد سكان الأولى ، ونقصانه أو ثبوته كما هو فى الثانية . ولا شك فى أن هذه الحالة سيئة ، خصوصا فى البلاد التى تعتمد حياتها على الزراعة . فتنظيم الإنتاج الاقتصادى القومى إذن ، يتطلب توزيع السكان بين تلك الجزائر ، ثم توزيعهم بين المدن والقرى والأرياف .

إن توزيع الإندونيسيين بين جزائرهم ، يتحقق بترحيل سكان جاوة إلى جزائر أخرى ، ترحيلا منظما مرغوبا فيه من جانبهم ، ومن جانب الأهالى فى تلك الجزائر ، التى يرحلون اليها . والجاويون بطبيعة الحال ، لا يرغبون فى الهجرة ، إلا إذا كانت الحياة فى مهجرهم ، لا تقل سعادة وهناء عن الحياة فى قريتهم أو بلادهم فى جاوة ، والأهالى فى تلك الجزائر الأخرى ، لا يرضون بهجرة الجاويين اليها ولا يقبلونها ، إلا إذا كانت الهجرة اليها ، لا تقلل سعادتهم ورفاهية حياتهم فيها .

فلا يكون الترحيل ممكنا ومرغوبا فيه من قبل الجميع ، إلا برفع مستوى الحياة فى تلك الجزائر ، التى يرحلون اليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن لا يكون الترحيل عبئا ثقيلا على الأهالى الأصليين فيها ، فلابد إذن أن تكون الهجرة اليها سبباً ووسيلة لتعميرها ولاستغلالها إستغلالا يحقق الرفاهية والرخاء للجميع . ويتحقق ذلك بتزويدهم بالأدوات الزراعية الحديثة ، وبتنظيمهم تنظيما دقيقاً ، كأن تقسم الأعمال تقسيما تعاونياً ، منذ وصولهم إلى مقرهم الجديد ، فبعضهم

مثلا يقوم بقطع الغابات ، والبعض الآخر بإنشاء الحقول ومزارع الأرز ، والثالث يقوم بإعداد أدوات المساكن وهكذا . . . !

ثم أن إمكان هذا الترحيل المرغوب فيه ، يتوقف أيضاً على النضوج الفكرى والسياسى للشعب الاندونيسى عامة ، بحيث يشعرون شعوراً قوياً ، بأنهم جميعاً يعيشون فى وطن واحد ، وداخل دولة واحدة ؛ لا فرق بين الجاوى والسومطرى أو بين الجاويين أو السومطريين وبين أهالى بورنيو أو سيليبيس أو جزائر الملوك أو غيرها ، وأن لا يشعروا بالهجرة وبالغربة فى إقامتهم ، وفى حياتهم في أية جزيرة من جزائر اندونيسيا .

وإن الاحتفاظ بالتوازن اللازم بين سكان المدن ، وبين سكان القرى والأرياف ، أمر ضرورى في البلدان الزراعية . والتوازن فى هذا الصدد ، ليس معناه التساوى فى العدد ، وإنما المقصود به توفير الأيدى العاملة اللازمة لإنجاز الأعمال الزراعية فى الأرياف والقرى وللقضاء على البطالة فى المدن ، وذلك بترغيب المتعطلين فى العمل فى القرى والأرياف .

إن نزوح السكان إلى المدن وتجمعهم فيها ، قد أصبح مشكلة من المشاكل التى تعانيها كل دولة من دول العالم ، منذ انتشار الحياة الصناعية والتجارية . وقد نشأت من هذه المشكلة مشاكل أخرى ، أخلاقية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، فعلاجها علاج لهذه المشاكل المختلفة.

ولم تكن اندونيسيا والبلدان الشرقية عامة ، قد اتخذت طرقاً مجدية فعالة لعلاج هذه المشكلة. وأرى أن علاجها يتركز فى توفير وسائل الحياة المدنية الممتعة فى الأرياف والقرى كما هى فى المدن ، وبعبارة أخرى رفع مستوى الحياة فى القرى والأرياف إلى ما هو عليه فى المدن .

وأهم ما يجب عمله أولا ، وتنفيذه على وجه السرعة ، هو تحسين صحة الشعب ، إذ لم يكن الشعب الإندونيسى - فى عهد الاستعمار الهولندى والاحتلال اليابانى - يتحمل آلام الفقر والبؤس ، وقلة الغذاء فحسب ، بل كانت صحته كذلك مهملة كل الإهمال .

ويلحق بذلك مسألة المساكن ، لأن السكن لا يؤثر على صحة الإنسان فحسب ، بل يؤثر أيضاً على روحه المعنوية وعلى قوته الإنتاجية . ولذا يجب علينا - عند ما نريد إحياء شعور الثقة بالنفس فى صدور أفراد الشعب ، وزيادة نشاطهم وقوتهم الإنتاجية - أن نبدأ أولا بهدم تلك المنازل الكثيرة فى الأرياف والقرى ، التى هى أشبه ما تكون بزرائب الحيوانات فلنحرقها عن آخرها حتى تحترق معها تلك الجراثيم التى طالما انتشرت فيها ، وعلى هذه الأرض

يتعاون أفراد المجتمع فى إقامة مساكن جديدة ، تتوافر فيها أسباب الصحة والراحة ، وتظهر فيها مظاهر التقدير للحضارة والمدنية ، ويحى فى ساكنيها الأمل فى المستقبل ، وتنمو فيهم القدرة والنشاط فى إصلاح حياتهم الثقافية والاجتماعية .

إن الحكومة هى التى يجب أن تقوم بتنفيذ ذلك على حسب مشروع منظم ، أو تعتمد على مجهودات القوى الشعبية عن طريق التعاون . ثم أن احتمال النجاح فى تنفيذ هذا المشروع العمرانى الواسع النطاق ، يتوقف كثيراً على مدى تغلغل الروح التعاونية فى نفوس أفراد الشعب ، وعلى توافر الرجال الأكفاء فى تنظيم وإدارة هذه المشاريع التعاونية .

أما من ناحية الروح التعاونية فإنها قد تغلغلت فى نفوس الإندونيسيين منذ زمن بعيد ، بل أن عاداتهم وتقاليدهم تقوم وتدور حول هذه الحياة التعاونية ، كما تكلمنا عنه فى الجزء الأول من هذه الرسالة . أما من ناحية الكفاءة والمقدرة لتنظيمها وإدارتها كما قال الدكتور محمد حتا ـ فإنه من الضرورى تربية من سيتزعم الحركة التعاونية فى المستقبل ، وإنشاء مدرسة خاصة فى كل مديرية لتخريج رجال أكفاء لقيادة الحركة التعاونية فى كل قرية من قرى اندونيسيا ، وإنشاء معهد عال مركزى لإعداد المدرسين لمدارس المديريات التعاونية ، وبذلك كله ستنمو وتزدهر الحياة التعاونية فى جميع أنحاء اندونيسيا والحياة التعاونية أساس لتنظيم الإنتاج وتحسينه .

العامل الثالث — موقع اندونيسيا الجغرافى والاقتصادى بالنسبة للدول الأخرى

وقد رأينا مما سبق أن اندونيسيا ، تأخذ مكاناً ممتازاً فى العالم الاقتصادى ، وذلك بفضل توافر المواد الأولية فيها وكثرة محاصيلها ، وكذلك بفضل حسن موقعها الجغرافى . وعلى ذلك عندما تقوم اندونيسيا بتنظيم حياتها الاقتصادية ، عليها أن تراعى دائماً مركزها الممتاز فى الاقتصاد العالمى ، وأن تحرض عليه حرصه على كيانها كدولة مستقلة ، وعلى حياة أفراد شعبها . ويتحقق ذلك بتوجيه اقتصادياتها القومية إلى ما يساير الاتجاه الاقتصادى العالمى ، مثل توجيه جهود شعبها وقوته الإنتاجية إلى تصدير أكبر كمية ممكنة من محاصيلها .

وتصدير أكبر كمية من محاصيل البلاد إلى الخارج ـ إذا قام على أسس صحيحة ـ لا يُعد خسارة عليها ، بل سيعود عليها بفوائد جمة ؛ منها أنه سيدعّم العلاقات الودية والسياسية بينها وبين تلك الدول المستوردة منها ، فضلا عن استطاعتها استيراد المنتجات الصناعية من الخارج ،

والحصول على ما يلزمها من الآلات والأدوات الزراعية ، وكذلك من استجلاب واستخدام العلماء والخبراء من الأجانب ، لمساعدة الأهالى فى القيام بالأعمال العمرانية والإنشائية .

وليس معنى ذلك إهمال التوافق والتوازن بين إنتاج الغلات الزراعية والغذائية اللازمة لسد حاجات السكان إليها ، وبين إنتاج المواد الأولية التى تصدر إلى الخارج ، وكذلك الإنسجام بين جميع مرافق الحياة الاقتصادية ، مثل تربية المواشى والأغنام وصيد الأسماك وغيرها.

ومن موقع اندونيسيا الجغرافى ، ينبغى أن يكون الإندونيسيون شعباً بحرياً عظيما . يجوب المحيطات ، وهم سكان جزائر واقعة فى مفترق طرق الملاحة ، وهكذا كانوا قبل وصول الهولنديين إلى بلادهم .

فمن أهم التنظيمات والإصلاحات التى تتطلب السرعة ، تنظيم المواصلات البرية والبحرية والجوية ، وتزويدها بوسائلها الحديثة المختلفة ، وتهيئة الشبان الإندونيسيين وتدريبهم للقيام بهذا الركن الهام من أركان حياتهم الاقتصادية .

وإن الاهتمام بالأسواق الخارجية ، ليس معناه إهمال الأسواق الداخلية ، لأن الأسواق الداخلية معناها فى الكلمتين « التوزيع والتجميع » أى توزيع المحاصيل الزراعية والحيوانية والمعدنية والمنتجات الصناعية المحلية والمستوردة لمستهلكيها من سكان البلاد ، وتجميع المواد الأولية من منتجها لتنقل إلى موانىء تصديرها . فالأسواق الداخلية ، والأسواق الخارجية ، لبلاد واحدة كالطرفين لعصا واحدة ، متى يتحرك أحدهما يتحرك معه الآخر .

رابعاً ـ توزيع صادرات اندونيسيا بين الدول توزيعا عادلا واستقلالها يحقق ذلك

ومن حكمة الخالق جل جلاله ، أن يخلق الناس شعوباً وقبائل ، يعيشون فى بقاع الأرض المتباعدة ، التى يختلف بعضها عن بعض ، ينتج بعضها مايحتاج إليه الآخرون ، ويستهلك فى بعضها مايصنع فى غيرها ، وهكذا ليعيش الناس سعداء ، وليتعاونوا أصدقاء ، يشد بعضهم أزر بعض . ومنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأ بعض الناس يدركون حقيقة هذا القانون الطبيعى Natural Law وبدأت الأسرة الدولية تتجه تدريجيا نحو هذا الاتجاه العام . ولكن الطرق المثلى لاتباع هذا القانون الطبيعى ولتطبيقه وللاستفادة بمزاياه لم تكتشف بعد .

ولقد كان الناس قديماً منذ الاستكشافات الجغرافية ، وبالأخص منذ ازدهار الصناعة فى دول غرب أوربا ـ يصلون إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتهم الصناعية ، وللحصول

على حاجاتهم من المحاصيل الزراعية والمواد الأولية عن طريق التجارة ، ثم الاستعمار ، ثم التجارة والاستعمار معاً ، الأمر الذى أدى إلى سوء توزيع المحاصيل والمواد الأولية ، إذ أن الدولة التى فيها مستعمرات ، كانت تحصل على نصيب أكبر ، كما تحصل على الأسواق الخارجية الواسعة لمنتجاتها الصناعية ، ويتمتع رعاياها بالأرباح الطائلة الناتجة من اتجارهم بهذه المواد الزراعية والأولية والصناعية فى تلك الأسواق. وإذا تصفحنا كتاب «الإحصائيات للحكومة الهولندية» فى اندونيسيا ، نرى مثالا واضحاً ودليلا قاطعاً على هذا الذى ذكرناه ، كما يظهر ذلك من هذا الجدول الأحصائى الآتى :

صادرات اندونيسيا الى الدول المختلفة فى سنة ١٩٣٩ (١)

الدول المستوردة	القيمة بآلاف روبية	الكمية بالآلاف من كيلوجرام
هولندة	١١١،١٧٦	٨٤١،٩٢٩
بريطانيا واريلاندا والممتلكات الحرة	٣٥،٥٧٢	٥٣٠،١١٢
المانيا والنمسا	١٤،٧٤٧	١٧٢،٠٧٤
فرنسا	١١،٣٨٦	٩٦،٥٤٩
بلجيكا ولكسمبرج	٣،٦٥٠	٤١،١٨٦
إيطاليا	١٧،١٩٤	١٥١،٢٤٠
دنمرك	٥،٣١٧	٨٩،٣٧٥
النرويج	٦،٢٤٦	١٤٦،٤١٣
بلدان أوربا الأخرى	٨،٢٦٣	١١٠،٥٣٠
مجموع بلدان اوربا	٢١٣،٥٦١	٢١٧٩،٤٠٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٧،٢٦٨	٦٤٦،٨٩٢
جزائر الهند الغربية	١،٤٩٩	٤١،٥٣٤
بلدان أمريكا الأخرى	٨،١٥٩	٥٧،٣٤٩
مجموع بلدان أمريكا	١٦٦،٩٢٦	٧٤٥،٧٧٥

(١) عن كتاب «خلاصة الاحصائيات ...» السابق ذكره .

تابع لما قبـــله

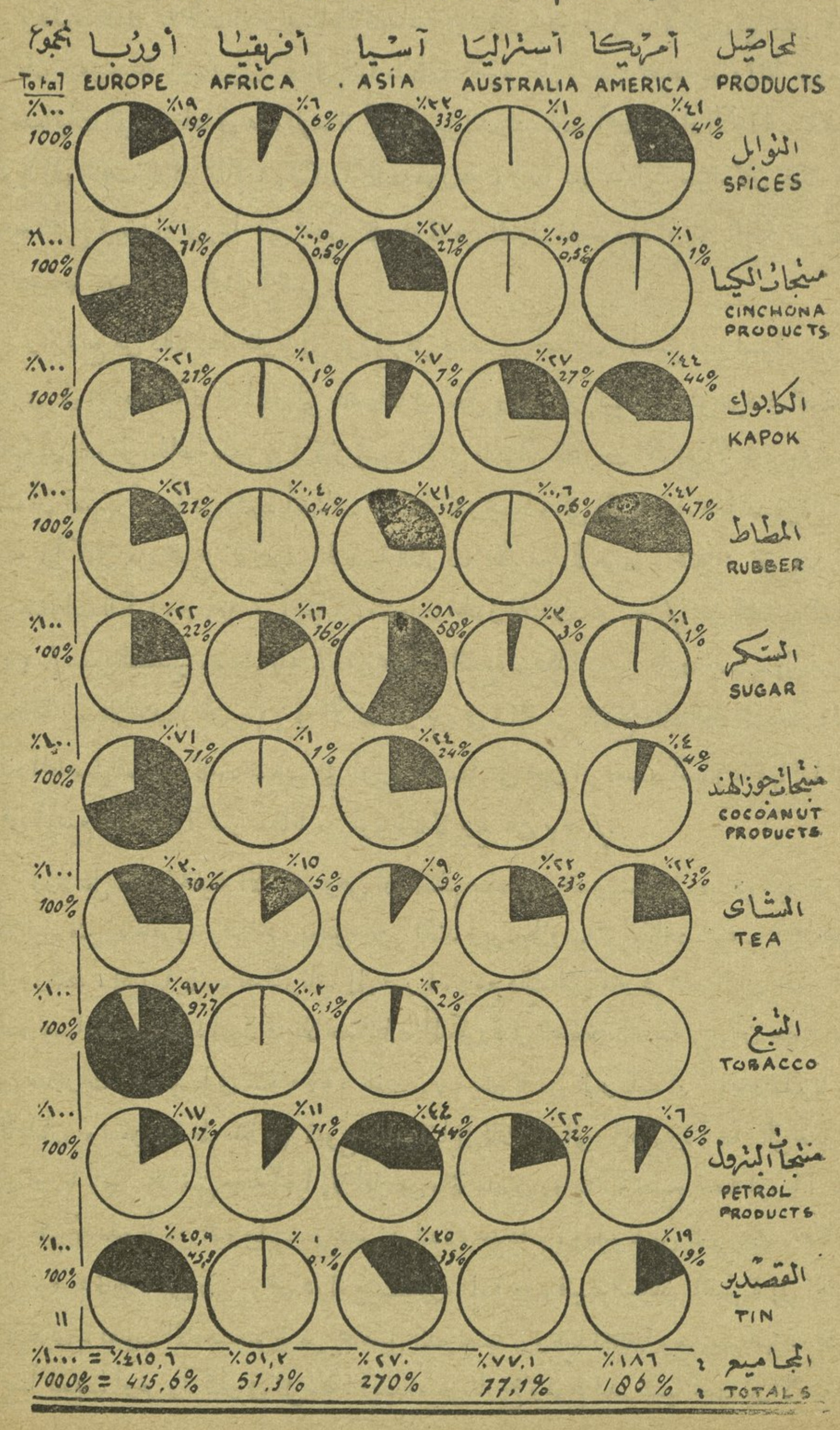
الدول المستوردة		
اليابان وجزيرة فرموسا	٢٦،٣٤٥	٨٤٩،١٣٥
الهند وبورما وسيلان	٣١،٤٠٩	٦٠٠،٣٨٤
ميناء فينانج (ميناء الحرة)	١٩،٧٤٢	١١٥،٧٧٥
« سنغافورة «	١٣٢،١١٧	٢٥٠٣،١٧٩
« هونج كنج (ميناء الدولية)	١٣،٥٩٣	٤٢٢،١٨٥
الصين ومكاوو	٩،٩٧١	٢٤٤،٣٤١
الفيليبين	٤،٨٤٠	٤٠٧،٣٤٨
العراق وإيران	٩،٥١١	٩٦،١٥١
بلدان آسيا الأخرى	٢٢،٤٩٦	٤٧١،٨٢٠
مجموع بلدان آسيا	٢٧٠،٠٢٤	٥٧١٠،٣١٨
استراليا	٤٢،٤١٤	١١٩٦،٧٢٧
مصر والسودان	٢٥،٤٢٢	٤٦٠،٣٩٨
مستعمرات البرتغال فى شرق إفريقيا	١،٦٢٥	٢٨،٣٥٠
الولايات المتحدة فى جنوب إفريقيا	٥،٩١٠	١٠٢،١٧٤
بلدان إفريقية الأخرى	١،٧٥٥	٢٦،١١٤
مجموع بلدان افريقيا	٣٤،٧١٢	٦١٧،٠٣٦
وعن طريق الموانىء الحرة مثل ميناء سابنج	٤٦،٠٥٩	١،٦٥٣،٥٠٠
المجموع الكلى	٧٧٣،٦٨٦	١٢،١٠٢،٧٦٤

وهكذا كانت علاقات اندونيسيا الإقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى فيما مضى مختلة الأركان ومزعزعة البنيان، أى أنها ما كانت تقوم على أسس صحيحة . وإننا نرى فى الإحصائيات التى سردناها فى هذه الرسالة أن محاصيل اندونيسيا - وأهمها المواد الأولية - تذهب سنوياً إلى مختلف بلدان العالم ، ولكنها كانت موزعة توزيعا غير عادل . سواء كان ذلك من ناحية مجموع قيمتها أو وزنها التى تخص كل دولة من الدول المستوردة أو من ناحية توزيعها أو تقسيمها بين قارات العالم الخمس .

وأوضح من ذلك إذا نظرنا إلى توزيع كل صنف من أصناف محاصيل اندونيسيا ، ويرى القارئ فى الإحصائيات السابقة التى لخصناها فى شكل « الدوائر البيانية » الموجود فى الصفحة التالية أن الدوائر الخاصة بأوربا أكثر إسوداداً من الدوائر للقارات الأربع الأخرى ، ومعنى ذلك أن نصيب أوربا من عشرة أصناف محاصيل اندونيسيا ، التى ذكرناها فى هذا الشكل البيانى أكبر وأكثر من مجموع الأنصبة الخاصة للقارات الأربع الأخرى ، فمثلا : أن ٧١ ٪ من منتجات الكينا ، و ٧١ ٪ أيضا من منتجات الجوز الهندى ، و ٣٠ ٪ من محصول الشاى و٤٦ ٪ من القصدير ، و٩٧,٧ ٪ من محصول التبغ ، وهكذا . . . . كانت تذهب إلى أوربا وحدها . وبالاختصار أن ٤١٦ فى الألف أو ٤٢ فى المائة من مجموع صادرات اندونيسيا من هذه المحاصيل العشرة ، كانت تذهب إلى أوربا وحدها . فى حين أن نصيب آسيا (بما فيها اليابان) وهى أوسع مساحة وأكثر سكاناً من أوربا - لا يزيد عن ٢٧ ٪ .

وزد على ذلك الحقيقة الآتية ، وهى أن معظم صادرات اندونيسيا إلى موانى شبه جزيرة الملايو ، مثل سنغافورة وفينانج وبعض جزر الهند وبورما وسيلان ، كانت تذهب اليها لمجرد المرور فقط ، إذ أنها كانت تصدَّر ثانياً إلى أوربا ، ومع ذلك فهى تعتبر فى احصائيات صادرات اندونيسيا لحساب قارة آسيا . ففى الاحصائيات المذكورة فى الصفحة السابقة نرى أن حصة آسيا من صادرات اندونيسيا فى سنة ١٩٣٩ بلغت ٢٧٠ مليوناً من الروبيات أو ٥٧١٠ مليوناً من الأطنان . ولكن إذا طرحنا منها مجموع صادراتها إلى تلك الموانى المذكورة آنفا ، التى صدرت إلى أوربا ثانياً ، فلا تبقى حصة آسيا إلا أقل من مائة مليون روبية ، وتصبح حصة اوربا أكثر من ثلثمائة مليوناً من الروبيات ، ويخص هولندة وحدها ١١١ مليونا من الروبيات . فكانت لهولندة مدة ثلاثة قرون - وهى دولة صغيرة المساحة وقليلة السكان بالنسبة إلى الدول الأخرى - نصيب الأسد سنوياً من محاصيل اندونيسيا . وتليها انجلترا ومستعمراتها ، إذ لهما أيضاً نصيب أوفر وأكثر فى كل سنة ، ابتداء من تاريخ وقوع اندونيسيا تحت نير الاستعمار .

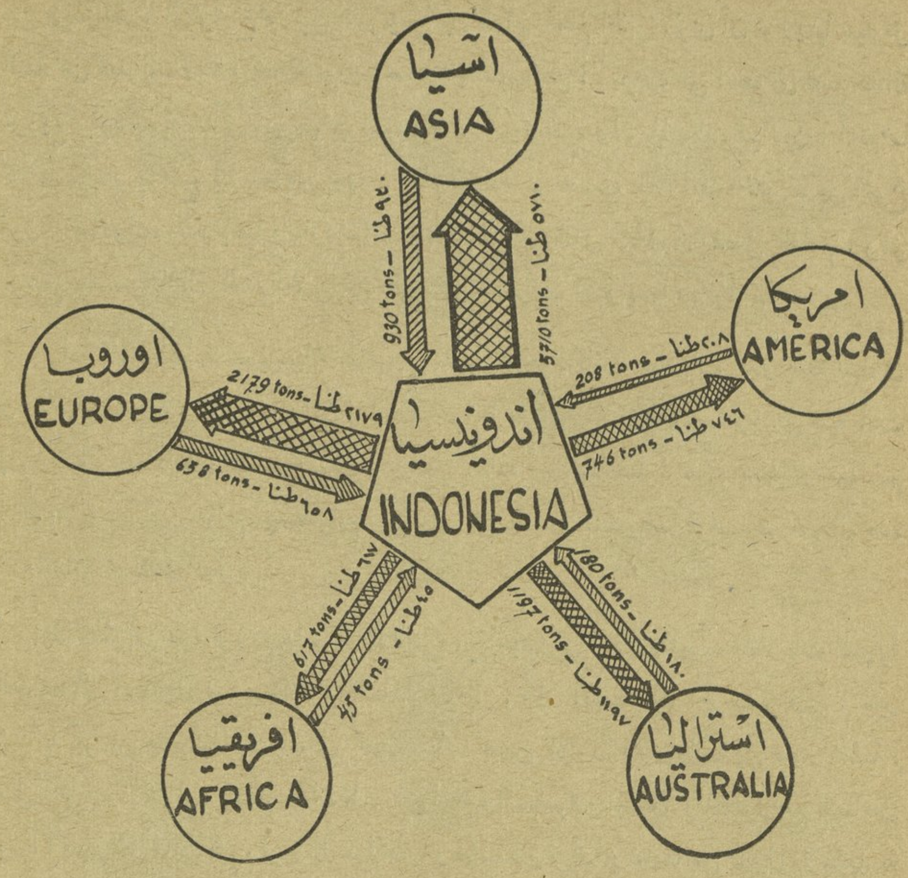
حصص قارات العالم الخمس من عشرة أصناف محاصيل أندونيسيا الرئيسية



وإذا نظرنا الى توزيع محاصيل اندونيسيا بين قارات العالم الخمس ، نرى أن توزيعها بعيد كل البعد من العدالة . وعدم عدالة توزيع صادراتها سبب من الأسباب التى أدت الى عدم عدالة توزيع وارداتها التى تأتى من جهات العالم المختلفة . ونوضح ذلك بالشكلين البيانيين : أحدهما كالآتى ، وهو يوضح لنا حصص جهات العالم المختلفة - حسب القارات الخمس - من مجموع أوزان صادرات اندونيسيا ووارداتها . والشكل البيانى الثانى سيأتى فى الفصل القادم ، وهو يوضح حصص قارات العالم الخمس من مجموع قيم صادرات اندونيسيا ووارداتها .

وإذا كانت المبادلات الدولية تقوم على أسس صحيحة لكانت صادرات اندونيسيا تساوى وارداتها فى القيمة والوزن ، أو أن زيادة صادراتها على وادااتها زيادة مستمرة كل سنة أدت إلى زيادة ثروة الأهالى الإندونيسيين . وأعنى بزيادة ثرواتهم هنا ارتفاع مستوى معيشتهم ارتفاعاً يؤدى إلى رخائهم ورفاهيتهم . ولكن كل هذا أو بعض هذا لم يحدث خلال مدة الاستعمار الهولندى الطويل .

فلا شك أن سوء توزيع هذه الثروة الضرورية سبب من أسباب نشوب المنازعات الدولية العديدة التى أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى . وإن انتهت تلك الحرب ، فهى لم تغير شيئاً يذكر من هذه الناحية ، سوى تحول سياسة بعض الدول الاستعمارية إلى صور مختلفة ، مثل الحماية والانتداب وعقد الاتفاقات التجارية والسياسية وغيرها ، وبذلك رجع التطاحن بين الأمم والدول كما كان . فبينما كانت انجلترا وهولندة وفرنسا وغيرها من الدول الاستعمارية تتمتع بالسيطرة والسيادة على مستعمراتها الواسعة ، وباستغلالها وفق المصالح الخاصة لكل منها ، إذا بالفكرة التى تبغى تقسيم العالم القديم على أساس - أن يجعل ألمانيا سيدة أوربا وإيطاليا سيدة افريقيا ، واليابان سيدة آسيا - قد اختمرت فى رؤوس الحكام لتلك الدول الثلاثة . وقد ظهرت أيضاً عدة مبادىء قومية متطرفة ، ومبادىء سياسية إستعمارية جديدة ، ترمى كل منها وتتخذ عدة اتجاهات مختلفة للوصول إلى أغراضها ، مثل مبدأ « التفضيل الامبراطورى البريطانى » وسياسة « الباب المفتوح » الهولندية ، والمنطقة الحيوية Lebensraum ومبدأ « منطقة الرخاء الآسيوى المشتركة » The Asiatic Co-Prosperity Sphere وسياسة « التوازن فى القوى » الأوروبية The Balance of Powers والاستثمار أو الاستغلال الاقتصادى الأمريكى الواسع النطاق ، وغير ذلك من المبادىء التى لاتزيد مشكلة توزيع ثروة العالم إلا تعقيدا ، حتى نشبت بذلك الحرب العالمية الثانية .



(حصص جهات العالم المختلفة - حسب قاراته الخمس - من مجموع أوزان صادرات اندونيسيا ووارداتها)

توزيع المواد الأولية بين الدول الصناعية :

ان مشكلة «توزيع المواد الأولية، وتقسيم الأسواق بين الدول الصناعية» . من أهم المشاكل الدولية، إن لم تكن رحاها التي تدور حولها المشاكل الأخرى ، وبالأخص في عصرنا هذا ، عصر وفرة الإنتاج واتساع أسواقه ؛ وأرى أن هذه المشكلة من الأسباب الرئيسية لنشوب الحرب العالمية الأولى والثانية . فهل فشل الاقتصاد السياسي في معالجة توزيع ثروات الأمم، أم أن الذين تولوا معالجة هذه المشاكل غير أكفاء ، لا يدركون حقيقة ما كانوا ينادون به ويعملون لأجله .

نعم ربما كان كل مبدأ من تلك المبادىء التي ذكرناها، يحقق مصلحة الدولة التي تنادى به ، والأمة التي تؤمن وتعمل لأجله. ولكن كثيراً من مصالح كل دولة قد لا تتفق، بل قد تصطدم وتتعارض مع

مصالح الدول الأخرى تعارضاً كليا ، ومن هذا نشأت المنازعات الدولية التى عاناها العالم ولا يزال يعانيها حتى اليوم . إن هذه المنازعات الدولية ستؤدى حتما إلى قيام حرب عالمية أخرى ـ ستكون أفظع الحروب تدميراً وتخريباً فى تاريخ البشر ـ إذا لم يتخذ أولوا الأمر مما مضى عبرة ونبراساً فى قيامهم بمعالجة هذه المشاكل الدولية . ولا يكفى لاجتناب نشوب حرب أخرى تخويف الناس بها وتجسيم أخطارها وويلاتها : كخطر الغارات الجوية من القنابل الصاروخية والذرية وغيرها ، أو بتصوير أهوال تلك الحرب تصويراً مخيفاً ، كالحرب بين الشيوعيين والرأسماليين ، أو الحرب بين الأديان ، أو الحرب بين الجنس الأبيض والأجناس الملونة ، وما أشبه ذلك من التصورات والتخمينات ، كما أنه لا يمكن اجتناب حرب أخرى بالطرق السياسية والدبلوماسية البحتة ، لأن الحرب ماهى إلا نتيجة طبيعية لمشكلة من المشاكل التى لا تحل بالطرق السلمية ، والطرق الدبلوماسية والسياسية مثلها كمثل الماء الذى يُصب على النار الملتهبة ، قد يطفئها حينذاك ، ولكنها لا تلبث أن تندلع بعد ذلك ، طالما كانت الشعوب لا تدرك تماماً حقيقة تلك المشاكل ، وطالما لم تتخذ لحلها الأسس الصحيحة ، والطرق الموصلة إلى تحقيق العدالة بين الجميع .

والحقيقة التى ينبغى أن ندركها تماماً ، أن المبادلة بين الدول تشبه فى كثير من الأحوال المعاملة أو المبادلة التجارية بين الأفراد فى دولة واحدة ، إلا أن الأولى تمتاز عن الثانية ببعض مزايا ، أهمها : أن قيام أية دولة بتحقيق مصلحة حقيقية لدولة أخرى ـ أعنى بالمصلحة هنا سد حاجات رعاياها ـ تحقيق لمصلحتها هى ، لأن المبادلات الدولية التى تقوم على أسس صحيحة خالية من القيود المصطنعة ، تحقق مصلحة الجميع ، إذ ما تصدره دولة ما إلى الدول الأخرى ، ستستورد منها ما يقابلها .

فحل هذه المشكلة ـ مشكلة توزيع المواد الأولية ، وتقسيم الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية ـ حلا فعالا مجدياً ، يتوقف على مدى إدراك الدول لحقيقة هذه المبادلات الدولية ، وعلى مدى استطاعتها تطبيق معاملاتها الدولية على أساس هذه الحقيقة . وبذلك يقوم العالم على اعتماد الدول بعضها على البعض ، لا على مبدأ الانفصال القومى ، كما أن التعاون فيه يجب أن يحل محل المنافسة . وليس فى إمكان أية دولة ، أن تعيش فى حالة عزلة عن غيرها ، والاكتفاء بمواردها فقط . لأن هناك مصالح مشتركة بين الدول وبين الشعوب . وتحقيق هذه المصالح المشتركة ، لا يمكن أن يكون إلا على أساس الخضوع لإرادة الجميع والاعتراف المتبادل ، وحيث يكون الاعتراف المتبادل ، لا يصح لأية دولة أن تدعى بحقها التاريخى فى السيطرة والسيادة على

دولة أخرى ، كما تدعى به هولندة الآن إزاء اندونيسيا لما يسمونه « حق هولندة التاريخى على اندونيسيا Historical Recht » .

وقد بدأت الآن الرأسمالية الفردية ، تميل إلى الزوال ، ويحل محلها النظام الاقتصادى التعاونى ، وكذلك قد بدأ الناس يدركون أن النظم الاحتكارية ، مهما يكن شكلها ، تضر مصلحة الجميع المشتركة ، فضلا عن عدم استطاعة أية دولة أو هيئة ، الاستمرار فيها . وقد قرر ميثاق الاطلنطى مبدأ « حرية الوصول إلى المواد الأولية Free Access to Raw Materials وأعتقد أنه من الواجب أن يدرك الناس أيضاً ، أن جميع القيود التجارية والاقتصادية المصطنعة — التى طالما لجأت إليها بعض الدول ، وبعض الشركات التجارية والصناعية ، مثل فرض الضرائب الحامية والمانعة ، وسياسة تحديد الإنتاج ، وإتلاف المحاصيل وغيرها — لا يجدى المجتمع البشرى نفعاً ، بل تضر الناس جميعاً ، إذ أن هذه التصرفات والقيود المصطنعة ، لا تأتى بالفائدة إلا لمصلحة تلك الدول وتلك الشركات . ولكنها فائدة مؤقتة محدودة ، وعلى حساب الغير ، لأن الدولة أو الهيئة التى تلجأ إلى مثل هذه التصرفات لا يمكنها — وإن نجحت فى الأول — الاستمرار فيها ، بل سرعان ما تصطدم وتفشل . ثم أنها تضر مصلحة الآخرين ، بل تضر مصالح رعاياها نفسها .

ومثال ذلك كثيراً جداً فى التاريخ ، بل وفي الحوادث التى وقعت خلال السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية ، مثل ما حدث لبريطانيا بين الحربين العالميتين ، وذلك عند ما أخذ سعر المطاط فى سنة ١٩٢٠ يهبط ، ولجأت الحكومة البريطانية التى كانت تملك ٩٠ ٪ من مصادر المطاط فى العالم فى شبه جزيرة الملايو إلى تطبيق مشروع ستيفنسون The Stevenson Scheme ومفاده أن تحدد كمية المطاط المصدر من البلاد المنتجة إلى البلاد المستهلكة ، وذلك لكى يرتفع سعره فى هذه الأخيرة ، ولكن ارتفاع السعر أدى إلى كثرة البلدان التى تنتج المطاط ، مدفوعة إلى ذلك بدافع ارتفاع الثمن ، وقد كانت النتيجة أن زاد الإنتاج أكثر من ذى قبل ، فانخفض السعر ثانياً ، وخسرت بريطانيا من جراء ذلك . وكذلك البرازيل إزاء إنتاج البن . ولولا تدخل العوامل السياسية والقيود المصطنعة فى توزيع إنتاج السكر مثلا ، لما أدى ذلك إلى زراعته فى جهات أكثر مما لو كانت العوامل الطبيعية هى وحدها المسيطرة ، ولوجدنا أن الجزيرتين « جاوة وكوبا » وحدهما تكفيان لإنتاج السكر الذى يحتاج اليه سكان المعمورة بأقل تكاليف ممكنة .

وأمثال هذه التصرفات التعسفية والقيود المصطنعة كثيرة جداً ، ولا يسعنا الآن ذكر تفاصيلها ، وعلى العموم أن قيود الإنتاج والتوزيع المصطنعة ظلم على البعض وجريمة فى نظر العدالة الإنسانية. وأن بعض الناس إن استطاعوا التسلط والسيطرة على الآخرين ، وهضم حقوقهم مدة ما، فلن يفلتوا من حكم الطبيعة عليهم وإن تريدوا العدالة ، فابحثوا عنها فى القانون الطبيعى ، فهناك عدالة تقنعنا بأن العالم يجب أن يتجه اتجاهاً واحداً يحقق مصلحة الجميع المشتركة .



مليون ونصف مليون طن من السكر موجود فى ميناء سورابايا شرق جاوة يوم استعلام اليابان فى منتصف شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ ، واستولت عليه القوات البريطانية والهولندية بعد المعركة الدامية التى نشبت بينها وبين الاندونيسيين لأجل الاحتفاظ بذلك الميناء الهام.

ولهذا لا يمكن لإندونيسيا ـ كدولة هامة من الدول المصدرة للمواد الأولية ـ أن تحتفظ بكيانها الاقتصادى والسياسى ، بل الإجتماعى والعمرانى، إلا إذا سايرت هذا الاتجاه الاقتصادى العالمى . ولا يمكن أن تساير الاتجاه العالمى الاقتصادى إلا إذا تحررت كلياً من قبضة الاستعمار وقيوده الثقيلة ، أى عندما تستقل استقلالا تاماً ، وتكون ذات سيادة داخلية وخارجية.

ومسايرة اندونيسيا لهذا الاتجاه الاقتصادى العالمى ، لا تتوقف على اقتصادياتها الداخلية فحسب ، بل تتوقف أيضا على علاقاتها الاقتصادية مع سائر الدول ، وبالأخص الدول الصناعية . واندونيسيا تسايره من ناحية اقتصادياتها الداخلية عن طريق بذل أقصى جهودها فى مضاعفة إنتاج محاصيلها بطرق مختلفة ، كما سبق أن أشرنا اليه . وذلك لكى تستطيع أن تصدر منها أكبر كمية ممكنة إلى الخارج ، وبالأخص إلى الدول الصناعية المحتاجة اليها . أما من ناحية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول ، فيتوقف ذلك على توزيع محاصيلها على تلك الدول توزيعاً عادلا .

ورب متسائل : ما هو مقياس العدالة هنا ؟ هل هو التوزيع على حسب حاجة كل من تلك الدول اليها ؟ أو على حسب تعداد سكانها ؟ أو على أساس حاجة اندونيسيا نفسها إلى

تصديرها اليها ، أى بقدر قيمة ما تستورده وما تحتاج اليه منها ؟

على أننا لا يمكننا الإجابة القاطعة على هذه الأسئلة ، وإنما يمكن أن نقول إنه كلما استطعنا جمع هذه الاعتبارات المختلفة والتوفيق بينها ، واتخاذها أساساً للمبادلة الدولية ، كلما أصبحت هذه المبادلة مدعمة قوية . وكلما أصبح توزيع تلك المواد الأولية أقرب إلى العدالة . وعلى العموم فهناك شيء يكيف هذه المبادلة الدولية ، وذلك الشيء هو «الميزان الحسابى» لكل دولة . وقد يقول البعض إن الميزان التجارى هو الذى يكيف التجارة الدولية ، وفى رأيى : إن الميزان التجارى للدولة فى كثير من الأحيان ، لا يكون سوى مجرد مقياس لقيم التجارة بينها وبين الدول الأخرى . فالميزان الحسابى للدولة هو الذى يكيف تجارتها وعلاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى .

ميزان اندونيسيا الحسابى :

و «الميزان الحسابى» للدولة ، هو ذلك الميزان العجيب الذى يختلف عن سائر الموازين العادية . إذ أن الميزان العادى عند ما ترجح إحدى كفتيه ، تترتب عليه الخسارة لأحد المتعاملين والمكسب للآخر ، ولكن الميزان الحسابى للدولة خلاف ذلك ، إذ أن رجحان أية كفة من كفتيه لا تترتب عليه الخسارة ، بل قد يؤدى ذلك إلى المكسب لها ، إذا فطنت إلى طرق الاستفادة به .

وميزان اندونيسيا الحسابى - كغيرها من الدول - عبارة عن الموازنة بين مجموع قيم المحاصيل التى تصدرها ، مضافاً إليه مجموع قيم صادراتها غير المنظورة ، وبين مجموع قيم السلع المستوردة من الخارج ، مضافاً إليه مجموع قيم وارداتها غير المنظورة .

وفى حالة رجحان الكفة الأولى ، تستطيع اندونيسيا الاستفادة منها فى نواح شتى ، مثل زيادة وارداتها من الآلات الزراعية والصناعية الحديثة ، وأدوات المواصلات من البواخر والقاطرات والطائرات وغيرها ، وكذلك السلع الاستهلاكية . وبذلك تزداد حركة البناء والإنشاء ، كما يزداد به الرخاء داخل البلاد ، وكذلك استعمال خدمات بعض رعايا الدول الأخرى من مواهبهم العلمية والفنية ، فى القيام بالأعمال الإنشائية والعمرانية ، وتستطيع اندونيسيا كذلك الانفاق على مفوضياتها وقنصلياتها وعلى بعثاتها العلمية فى الخارج . الإندونيسيين يستطيعون فى هذه الحالة المذكورة الإنفاق على أنفسهم فى أسفارهم وسياحتهم ، كما أن وغير ذلك من طرق الاستفادة بحالة رجحان كفة الصادرات المنظورة منها وغير المنظورة .

أما فى حالة رجحان الكفة الثانية ، فطرق الاستفادة بها تأتى من كونها تؤدى - من ناحية - إلى زيادة النشاط والحركة فى الإنتاج ، وفى حياة البلاد الاقتصادية عامة . ومن

ناحية أخرى فإن زيادة قيم وارداتها على قيم صادراتها المنظورة منها وغير المنظورة ، تؤدى إلى انخفاض قيمة عملتها بالنسبة للعملات الأجنبية ، وبذلك تبدو محاصيلها للتجار الأجانب أرخص مما كانت ، إذ بنفس المبلغ من عملتهم يمكنهم الحصول على وحدات أكثر من عملة هذه الدولة ، وبالتالى يحصلون على كمية أكبر من محاصيلها . والتجار دائمو البحث عن الأسواق ذات الأثمان المنخفضة ، فهم يقبلون على الشراء من هذه الدولة ، بينما تصبح سوقها سوقاً رديئة لبيع الواردات ، وذلك لانخفاض الأسعار فيها ، وبذلك تقل مشتريات الأهالى فى هذه الدولة من الخارج . وهكذا يقل الوارد ويزداد الصادر من المحاصيل ، كما أن ازدياد الطلب على محاصيلها يؤدى إلى زيادة الإنتاج .

غير أن ترك سياسة اندونيسيا فى تصدير محاصيلها إلى تكييف ميزانها الحسابى لها ، قد لا يؤدى ولا يحقق توزيع تلك المحاصيل بين الدول المحتاجة إليها توزيعاً عادلا كما نبغيه . وذلك لأن الميزان الحسابى للدولة ، يكاد يكون مجرد تسجيل للواقع من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هناك عدة عوامل تؤثر على الميزان الحسابى نفسه ، مثل وجود رؤوس الأموال الأجنبية فى البلاد الممثلة فى الشركات المختلفة . إذ أن فوائدها او أرباحها او قيم أسهمها المستهلكة ، التى ترسلها تلك الشركات إلى مساهميها فى الخارج ، تعتبر من ضمن صادرات اندونيسيا غير المنظورة ، وكذلك وجود الأجانب أنفسهم فى البلاد ، لأن المهاجرين إلى اندونيسيا يحافظون كثيرا على صلاتهم بأوطانهم الأصلية ، فيجعلون لها ولذويهم بها نصيباً مما يرزقون فى أوطانهم الجديدة . ولا بد أن هناك مبالغ جسيمة تخرج من اندونيسيا كل عام تحت هذا البند ، لاسيما وأن الأجانب المتوطنين في اندونيسيا قلـّما يندمجون فى الحياة الإندونيسية ، وقلـّما ينسون علاقاتهم بأوطانهم الأصلية ، بعكس الحال مثلا بالنسبة للمهاجرين إلى أمريكا .

فمثل هذه المبالغ المرسلة إلى الخارج تعتبر من ضمن صادرات اندونيسيا غير المنظورة ، لأن هذه المبالغ حين وصولها إلى الدولة المرسلة إليها ، تصبح قوة شرائية تستطيع بها استيراد محاصيل اندونيسيا .

القرض والاقتراض :

ومما يؤثر أيضاً على الميزان الحسابى اقتراض اندونيسيا من الخارج ، فهذا القرض عند وصوله إلى اندونيسيا على شكل النقود ، يعتبر أيضاً من ضمن صادراتها غير المنظورة ، إذ أنه بمثابة ثمن لصادراتها دفع مقدماً . فالمحطة المركزية للإذاعة اللاسلكية للجمهورية الاندونيسية فى

جوكجارتا مثلا ، أذاعت فى ٤ ديسمبر ١٩٤٦ نبأ ساراً مفاده أنه على أثر التقارير التى قدمها رجال البعثة الأمريكية من الخبراء الاقتصاديين ، بعد أن زاروا اندونيسيا ، وتأكدوا من استقرار أوضاع الحكومة الجمهورية الإندونيسية ، عرضت على اندونيسيا الشركات الأمريكية - وعلى رأسها شركة سيارة « فورد » المشهورة - قرضاً بمبلغ مائة مليون دولار ، وذلك على صورة الماكينات والمنتجات الصناعية الأخرى وعلى شكل النقود .

فما تأثير هذا القرض على حالة اندونيسيا الاقتصادية ؟ وعلى علاقتها الاقتصادية مع أمريكا ؟ إن الماكينات والسلع الصناعية ، التى تمثل جزءاً من القرض ، تعتبر واردات اندونيسيا طبعاً ، وسيستهلكها الإندونيسيون فى سد حاجاتهم إليها . أما القرض على شكل النقود ، فإنه يساعد اندونيسيا على القيام بمشروعاتها التعميرية والإنشائية ، وهذا المبلغ - وكذلك قيم تلك الماكينات والسلع الصناعية - تعتبر ثمناً لصادرات اندونيسيا دُفع مقدماً . ومن ناحية أخرى فإن هذا القرض - قبل أن تسدده اندونيسيا - يعتبر قوة شرائية لها ، وتستطيع بها استيراد سلع أخرى من أمريكا ، أو للإنفاق على مفوضياتها وقنصلياتها وعلى بعثاتها العلمية فيها .

ولكن من الذى يكسب من مثل هذا القرض ؟ أعتقد أن الفائدة من مثل هذا القرض ، تعود على كل من المقرض والمقترض ، إلا أن اندونيسيا بصفتها المقترضة هى التى تكسب أولا ، ثم أمريكا المقرضة ثانياً ، إذ أن هذا القرض سيسد حاجات الإندونيسيين إلى السلع الصناعية ، ويزيد النشاط الاقتصادى فى اندونيسيا ، ثم أن فى استطاعتها استيراد منتجات أخرى من أمريكا ، ، وتصدير موادها الخام إليها فيما بعد .

ويجب أن لاتفوتنا الحقيقة الآتية ، وهى أن موقف اندونيسيا إزاء هذا القرض ، كموقف شخص مقترض . فطبيعة القرض - فى حياة شخص ، وفى اقتصاديات دولة - غير مرغوب فيه ، لأن معنى القرض الحقيقى - أيّا كان نوعه - الاستهلاك فى الوقت الحاضر لثمار الأعمال فى المستقبل . فاقتراض دولة من دولة أخرى ، عبء ثقيل على جيل المستقبل ، وبالأخص إذا كان القرض لأجل طويل . فعلى اندونيسيا إذن - والحالة هذه - أن تحرص فى أن لا ينقلب هذا القرض إلى رأسمال أجنبى يستثمَر فيها . وعليها أن تنتبه دائماً إلى أن لا يصبح هذا القرض ، وسيلة فى يد أمريكا لإدخال نفوذها السياسى والاقتصادى فى اندونيسيا . وأن تنفق منه على المشاريع التعميرية والإنشائية التى من شأنها أن تعود بالفائدة على جيل المستقبل .

أما بالنسبة إلى أمريكا فإن القرض يخلق القوة الشرائية فى اندونيسيا ، فتزداد صادرات

أمريكا إليها ، فضلا عما صدرته من تلك الماكينات والسلع الصناعية ، التى تمثل جزءاً من القرض نفسه ، ثم أن أمريكا ستقبض فى مقابل هذا القرض محاصيل اندونيسيا فى المستقبل . والفرق واضح بالنسبة لإندونيسيا بين مثل هـذا القرض ، وبين إدخال رؤوس الأموال الأجنبية إليها ، وكل من القرض ورؤوس الأموال الأجنبية ، يؤثر على ميزان اندونيسيا الحسابى — كما قدمناه .

بعض الطرق لتلافى الصعوبات :

وهناك عوامل أخرى عدا ما ذكرناه ، تؤثر على الميزان الحسابى وبسبب هذه العوامل الكثيرة ، وهذه الحالات المتشابكة بعضها ببعض ، نرى صعوبات عظيمـة فى تحقيق توزيع مواد اندونيسيا الأولية على الدول الصناعية المحتاجة اليها توزيعاً عادلا ، غير أن هناك عدة طرق لتلافى هذه الصعوبات أو بعضها ، وأهمها ما يأتى :ـ

أولا ـ تحويل تلك الشركات الأجنبية الموجودة فى اندونيسيا إلى الشركات الوطنية أو المحلية ، على الاقل تحويلا تدريجياً (١) . والأهم فى ذلك اشتراك الاندونيسيين أو حكومتهم فى الإشراف على إدارتها ، وذلك لـكى تتجه سياسة تلك الشركات نحو الاتجاه الذى تتخذه سياسة اندونيسيا الاقتصادية القومية .

وتتصل بهذا الصدد مسألة أخرى هامة اتصالا وثيقاً ، وهى مسألة رؤوس الأموال الأجنبية فى اندونيسيا . وإذا كانت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى بعض البلدان ، تعود على تلك البلدان ببعض الفوائد ، مثل استغلال أراضيها أو استثمار موارد ثروتها الكامنة فى باطن أراضيها ، كالبترول والذهب والقصدير وغيرها ـ فإن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى اندونيسيا تسبب لها أضراراً كثيرة : أولا ـ لضخامتها إذ أنها زاحمت وزحزحت رؤوس الأموال الأهلية . وثانياً ـ لسوء طرق استثمارها حتى شاع فيها ضرب آخر من الاستغلال . وهو الذى يبيح لشهوة المنافع التجارية الواسعة ، أن تتدخل فى شئون البلاد السياسية ، وتتخذ قوة المال الباغيـة أداة لقمع كل نهضة يرومها الشـعب ، كما قال ذلك الجنرال كارلوس ب . روميلو فى مقالته السابق ذكرها :

---

(١) أعنى بالشركات المحلية : الشركات التى يملكها الأجانب المقيمون فى اندونيسيا ، الذين يشعرون بأن لهم حقوقاً كما للاندونيسيين ، وعليهم واجبات مثل ما عليهم على قدم المساواة .

But there is another kind of exploitation, common in the Orient. It permits vast business interests to interfere with the politics of a country and uses the enormous power of wealth to suppress the development of a people.

هذا ما كانت هولندة ترمى اليه بسياستها المعروفة « بالباب المفتوح » أو ما تسميه «بحرية إقامة المشاريع Free interprises»، وكان لجميع الأمم - بموجب هذه السياسة - مطلق الحرية فى إدخال رؤوس أموالها إلى اندونيسيا واستثمارها فيها، فنزحت اليها رؤوس الأموال الضخمة التى تملكها عدة أمم مختلفة، حتى بلغت ٣٩٠٠ مليون روبية قبيل الحرب العالمية الثانية، وهى تخص الدول الآتية :

رؤوس الأموال الأجنبية فى اندونيسيا قبيل الحرب العالمية الثانية (١).

الدول	رؤوس أموالها بالروبية
هولندة	٢٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
بريطانيا	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠
الصين والهند	٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠
فرنسا وبلجيكا	١٦٠,٠٠٠,٠٠٠
المانيا وإيطاليا واليابان	٩٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٣٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠
رؤوس الأموال الاندونيسية	٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠

ولهذه المبالغ الضخمة من رؤوس الأموال الأجنبية فى اندونيسيا، خطر كبير على كيانها الاقتصادى، فضلا عن أن وجودها وسوء طرق استثمارها وعدم تساويها بين الدول، كان عقبة فى تحقيق توزيع محاصيل اندونيسيا بين الدول توزيعاً عادلا، كما كانت عقبة فى تنفيذ قرار ميثاق الأطلنطى القائل: «بحرية الوصول إلى المواد الأولية Free Access to raw materials»، لأن وجود رؤوس الأموال لبعض الدول فيها، يحول بين الدول

(١) من كتاب ,,نحو الديمقراطية الاقتصادية فى...،، لمستر ح. ه. هارت. السابق ذكره، فى ص ٤٤ منه.

الأخرى - التى لم يكن لها رأس مال فيها - وبين الحصول على المواد الأولية منها وفى هذه الحالة لا يكون هناك معنى لمبدأ « حرية الوصول إلى المواد الأولية » .

وأرى أن هـذا المبدأ نفسه لم يكن قوياً ، ومن الواجب تغييره بما هو أقوى منه ، ليحقق مصلحة الجميع ، كتغييره مثلا بمبدأ « حرية الحصول على المواد الأولية بسهولة .

Free and essy obtenure of raw materials.

فعلى اندونيسيا إذن - والحالة هذه - أن توجه أيضا سياستها الاقتصادية إلى تحويل رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة فيها إلى رؤوس أموال وطنية أو محلية تدريجيا ، وأن تطبقها أولا على الدولة التى تملك جزءاً أكبر من رؤوس الأموال هذه . وذلك لا لمصلحة اندونيسيا وحدها ، بل لمصلحة الجميع ، إذ بتحويل رؤوس الأموال الأجنبية الضخمة إلى رؤوس أموال وطنية أو محلية ، تستطيع اندونيسيا توزيع محاصيلها توزيعاً عادلا بين الدول ، كما تستطيع بذلك تطبيق هذا المبدأ الأخير ، أى مبدأ « الحصول على المواد الأولية بسهولة » وبذلك ستتمكن كل دولة من الحصول على ما تحتاجه من المواد الأولية ، وتصدير ما تريد أن تصدره من منتجاتها الصناعية إلى اندونيسيا بكل حرية وبدون أن يقيدها أى قيد من القيود المصطنعة .

ثانياً — توزيع واردات اندونيسيا المنظورة وغير المنظورة بين الدول ، كما سنتكلم عنه فى الفصل الآتى . إذ بقدر عدالة توزيع هذه الوادات بين الدول ، تتحقق عـدالة توزيع صادراتها بين الدول . وتتصل بهـذا الصـدد مسألة أخرى هامة ، وهى مسألة المهاجرين الى اندونيسيا ، أى الأجانب فيها . حيث كان معظم المصدرين والمستوردين فى اندونيسيا من الأجانب ، رعايا الدول المختلفة .

إن مسألة الهجرة - من دولة الى دولة أخرى بوجه عام - لمسألة كبرى ، وقد تكلم عنها كثير من الشراح فى القانون الدولى . وأرى أن الهجرة من دولة إلى أخرى من الناحية الاقتصادية مسألة ذات طرفين . الطرف الأول زيادة الأيدى العاملة ، والطرف الثانى زيادة الأفواه المستهلكة (على حسب تعبير أحد الكتاب الانجليز : إن الحياة من اليد إلى الفم) .

The life is from the hands to the mouth

وبقدر ما تزيد الأيدى العاملة فى البلاد التى هاجر إليها جماعة من الناس ، يزيد عدد الأفواه المستهلكة ، أى بقدر زيادة القوة الإنتاجية فى تلك البلاد ، تزيد فيها القوة الاستهلاكية .

وفضلا عن مشاكل المهاجرين التى تعانيها بعض البلدان ، فلا فائدة للبلاد ـ ولا لسكان العالم كمجموع ـ من وراء هجرة جماعة من الناس من دولة إلى أخرى ، إلا بقدر زيادة ماينتجون فيها عن ما يستهلكون منها . وهذه الزيادة تنعدم أو تقل أو تكبر بحسب حالة البلاد التى هاجروا إليها من ناحية سكانها واتساع أراضيها . فلا فائدة ترجى من الهجرة بين الدولتين المتساويتين فى السكان والمساحة وفى قوتهما الإنتاجية .

أما من ناحية الدولة التى هاجروا منها ، فتحدث نفس الحالة ، وإنما عن طريقة عكسية ، إذ بقدر النقصان فى القوى الاستهلاكية فى تلك الدولة ، تنقص فيها القوى الإنتاجية ، فضلا عن النقصان فى قوتها الحربية (إذا ظللنا نهتم بهذه الناحية) . فلا فائدة للهجرة فى كثير من الأحيان ، وبالأخص فى عصرنا الحاضر ، إلا إذا رضينا ورضى هؤلاء المهاجرون ، أن يصبحوا مجرد آلة للإنتاج .

وإن كانت كثافة السكان فى اندونيسيا بوجه عام ، أقل منها فى بعض البلدان المجاورة لها ، مثل اليابان أو الصين ، فإن فى الهجرة إليها خطراً على كيانها الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ، ويتضح لنا ذلك بإنعام النظر فى الحقائق الآتية :

(ا) — إن كانت كثافة السكان فى سومطرة لم تزد على ٢٠ نسمة لكل كيلو متر مربع ، وفى بورنيو ٧ نسمات ، وفى سيليبيس ٢٣ نسمة ، وفى جزائر الملوك ١٤ نسمة ، وفى سوندا الصغرى ٦٥ نسمه ، وفى جزيرتى بالى ولومبق ٢٠٤ نسمة (كما هى موضحة فى الإحصائيات فى ص ٣٥ وفى الخريطة فى ص ٣٦) فإن كثافة السكان فى جاوة ومادورا كبيرة جداً ، وهى أكثر من ٨٠٠ نسمة لكل ميل مربع ، أو ٣٠٩ نسمة لكل كيلومتر مربع ، وهما أعظم البلدان كثافة فى العالم (كما تبين ذلك فى الإحصائيات الموضحة فى صفحة ٢٢٠) . فكثافة السكان فى جاوة ومادورا أكبر منها فى كل من اليابان والصين ، إذ أنها لا تزيد على ١٦٤ نسمة فى اليابان لكل كيلومتر مربع و ٥٤ نسمة فى الصين . فقلة كثافة السكان فى جزائر اندونيسيا الأخرى ، تعتبر حلا وحيداً لتخفيف كثافة السكان فى كل من جاوة ومادورا .

(ب) — اندونيسيا بلاد زراعية ، والبلاد الزراعية ـ كما هو معلوم ـ لاتتحمل كثافة السكان العظيمة ، مثل ما تستطيع البلاد الصناعية تحملها .

(ح) — قد تبين لنا ـ بما سبق الكلام عنه ـ أن الهجرة من دولة إلى أخرى لاتفيد المجتمع البشرى العالمى فى وقتنا الحاضر ، بل تزيد المشاكل الدولية تعقداً .

(ى) — إن المهاجرين إلى اندونيسيا قلّما يندمجون فى حياتها الاجتماعيـــة ، وإنما يستمرون فى حياتهم التى تعودوا عليها فى بلادهم الأصلية ، ويكونون فى وطنهم الجديد مجتمعات خاصة بهم ، تختلف عن مجتمعات الوطنيين كل الاختلاف فى كثير من النواحى ، وينشئون فيها مدارس خاصة لأولادهم وشبانهم . فقد كان للصينيين فى اندونيسيا مايربو على أربعمائة مدرسة ، وكانت حكومة الامبراطورية الصينية فى بكينج تحاول دائماً إدخال نفوذها فى اندونيسيا عن طريق هذه المدارس(١) . وهكذا شأن المهاجرين من الدول المختلفة .

ومن ناحية أخرى ، إذا أدركنا أن المعنى الحقيقى « للوطنية فى كل بلد من البلدان » الذى يتفق مع وحدة العالم ـ وحدة الهدف والغاية ـ هو اهتمام أهاليها وسكانها بالمصلحة العامة لتلك البلاد ، نرى أن معظم هؤلاء المهاجرين الذين يقيمون ويستوطنون فى اندونيسيا ويرتزقون منها ، قلّما يحسون بالشعور الوطنى ، أى أنهم قلّما يشعرون بالمصلحة العامة في تلك البلاد ، ومعظمهم ينهمكون فى تحصيل الثروة فقط . وعلاوة على ذلك أنهم يخضعون بسهولة لمطامع المستعمرين وأصحاب رؤوس الأموال . وكانت الحكومة الهولندية تعتمد كثيراً فى تدعيم سياستها الاستعمارية على الأجانب المهاجرين والمقيمين فى اندونيسيا ، (كما سبق الكلام عنه فى الجزء الأول من هذه الرسالة .

وبوجود المهاجرين الكثيرين فى اندونيسيا نشأت فيها ـ كما نشأت فى البلدان الأخرى ـ مسألة الأقلية (غير الأقلية الدينية) التى كاد الشراح فى القانون الدولى وعلمائه يعجزون عن إيجاد حل فعال لهذه المسألة ، كما يعجزون عن تحديد ماينبغى أن يكون موقف هؤلاء الأقليات إزاء بلادهم الأصلية ، وإزاء موطنهم الجديد ، وما ينبغى أن تكون حقوقهم وواجباتهم نحو المجتمع فى بلادهم الجديدة ونحو نظام الحكم فيها .

وفى رأيي أن لهؤلاء المهـــاجرين المقيمين فى اندونيسيا أو فى أى بلد آخر أن يختاروا أحد الإثنين :

١ً إما أن يقرروا الإقامة فى بلادهم الجديدة إقامة دائمة . وعليهم فى هذه الحالة أن يعيشوا فيها كما يعيش الأهالى ، وأن يشعروا شعور الأهالى بمصلحة البلاد العامة ، وأن يتحملوا المسئولية عن القيام بالشؤون المشتركة ، وأن يخلعوا عن أنفسهم مظاهر حياتهم فى بلادهم الأصلية . تلك المظاهر التى تتنافى مع مظاهر الحياة السائدة فى وطنهم الجديد . وعندئذ يصبح

(1) B. H. M. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies, p. 181.

لهم ما للأهالى من الحقوق ، وعليهم ما على الأهالى من الواجبات . وقد سلك هذا السبيل فعلا كثير من المهاجرين المقيمين فى اندونيسيا بعد استقلالها وقيام جمهوريتها الحالية ، مثل المهاجرين الصينين والهنود والعرب . وقد قرر «الحزب العربى الاندونيسى Partai Arab Indonesia ما يأتى : ـ » أولا ـ حذف جميع الاصطلاحات ، التى تفرق بينهم وبين إخوانهم الإندونيسيين. وثانياً ـ المساواة التامة فى المعاملات ، فلهم ما للإندونيسيين من الحقوق ، وعليهم ما عليهم من الواجبات . وثالثاً ـ التنازل منهم عن كل امتيازاتهم التى كانت لهم ـ كأقلية ـ يتمتعون بها فى عهد الحكم الهولندى . بل وقد فضل العرب فى اندونيسيا أن يصبحوا مواطنين بالمعنى الحقيقى .

٢ً وإما أن يرجعوا إلى بلادهم الأصلية يعملون فيها وينتجون . وسيتسنى لهم مبادلة ما ينتجونه وما يصنعونه بمحاصيل اندونيسيا التى يحتاجون اليها . وهذا ما أعنيه بمبدأ «سهولة الحصول على المواد الأولية» ـ لا الوصول اليها .

وعلاوة على ذلك فإندونيسيا بلاد زراعية . وزراعة بعض المحاصيل الزراعية مثل المطاط والجوز الهندى والأرز وغيرها ، وكذلك بعض المحاصيل الخشبية والفواكة والألياف النباتية وغيرها ، يحتاج الى مساحة واسعة . ولاشك أن البلدان الزراعية تختلف عن البلدان الصناعية ، من حيث تحمل هذه الأخيرة لكثافة السكان أكثر مما تستطيع البلدان الزراعية تحملها . وعند ما تحل هذه المشكلة أى مشكلة «الأجانب المهاجرين» أو مشكلة الأقليات ، تتلاشى صعوبات «توزيع المواد الأولية بين الدول» التى تأتى من هذه الناحية .

ثالثاً — ملاحظة الظروف الاقتصادية الموجودة فى البلدان المجاورة لإندونيسيا ، مثل الهند والصين واليابان واستراليا . وضرورة الانسجام بين سياسة اندونيسيا الاقتصادية مع ظروف تلك البلدان الإقتصادية المختلفة . لأن الاستقرار السياسى والاقتصادى فى دولة ما ، يتوقف إلى حد كبير على حسن معاملاتها وعلاقاتها مع جيرانها من الدول . فكل من البلدان الثلاثة الأولى تحتاج إلى المواد الأولية ، وأستراليا لاتحتاج إلا إلى بعض المحاصيل الزراعية مثل الشاى والزيوت النباتية والمطاط والكينين وغيرها . وهى فضلا عن ذلك تطالب برفع مستوى نفقات المعيشة فى اندونيسيا ، لأن نفقات المعيشة الواطية ـ وبالأخص انخفاض الأجور فيها ـ تضر الاستراليين من ناحية تأثيره على مستوى المعيشة وعلى أجور العمال فى أستراليا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقلة استطاعتها تصدير منتجاتها الى اندونيسيا وبيعها فى أسواقها ، وذلك لارتفاع

تكاليف منتجات استراليا ، بالنسبة الى تكاليف إنتاج ما يماثلها فى اندونيسيا . خصوصاً وإن استراليا منذ انتهاء الحرب العالميـة الثانية قد نهضت نهضة صناعية واسعة النطاق . فهى تحتاج الى المواد الأولية ، كما تحتاج الى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها الصناعية . فإندونيسيا لكثرة سكانها ، ولتوافر المواد الأولية فيها ـ أحسن عون لاستراليا فى نهضتها الصناعية .

ولذلك كله كان من الضرورى الانسجام والتوافق بين سياسة اندونيسيا الاقتصادية ، وبين السياسات الاقتصادية لكل من الدول المجاورة لها ، بشرط أن لا تكون هذه السياسة عقبة فى سبيل تطبيق المبدأ العالمى ، أو الاتجاه العالمى الذى يرمى إلى تحقيق المصلحة الدولية المشتركة .

رابعاً ــ تطبيق المبدأ القائل « بتسليم الصادرات فى الموانئ والمطارات والمحطات الواقعة على الحدود » . وقد يبدوا لنا أن هذا المبدأ جديد ، وعلى كل حال فهو ـ فيما أعتقد ـ أقرب إلى ما ينبغى أن تكون عليه المبادلات الدوليـة تمشياً مع طبيعة هذه المبادلات ، إذ أن المبادلات التجارية بين الدول ـ كما قلنا ـ تشبه كثيراً المبادلات بين الأفراد داخل دولة واحدة . فكما أن تسليم البضائع فى هذه الأخيرة يتم أصلا فى باب محل البائع ، أوما يشبه الباب أو فى باب منزل المشترى أو ما يشبهه ، وكذلك ماينبغى أن تكون عليه المبادلات بين الدول .

فالمقصود بتسليم الصادرات فى الموانئ والمطارات ، إما موانئ ومطارات الدولة المصدرة أو موانئ ومطارات الدولة المستوردة .

وقيام اندونيسيا بتطبيق هذا المبدأ يتطلب قيام الحكومة أو الهيئات الإندونيسية الاقتصادية بحركة التصدير . ولقيام الهيئات الإندونيسية الاقتصادية بحركة التصدير ، أو قيام الحكومة بها ، فوائد جمة لاتعود على اندونيسيا فحسب ، بل تعود على الجميع . وأهم هذه الفوائد :

١ ــ القضاء على هؤلاء التجار المصدرين ، الذين ليس لهم رائد فى حركاتهم التجارية ، إلا الحصول على أكبر الأرباح الممكنة . وبعد القضاء عليهم ، تستطيع اندونيسيا توزيع صادراتها من المواد الأولية بين الدول توزيعاً عادلا كما نبغيه .

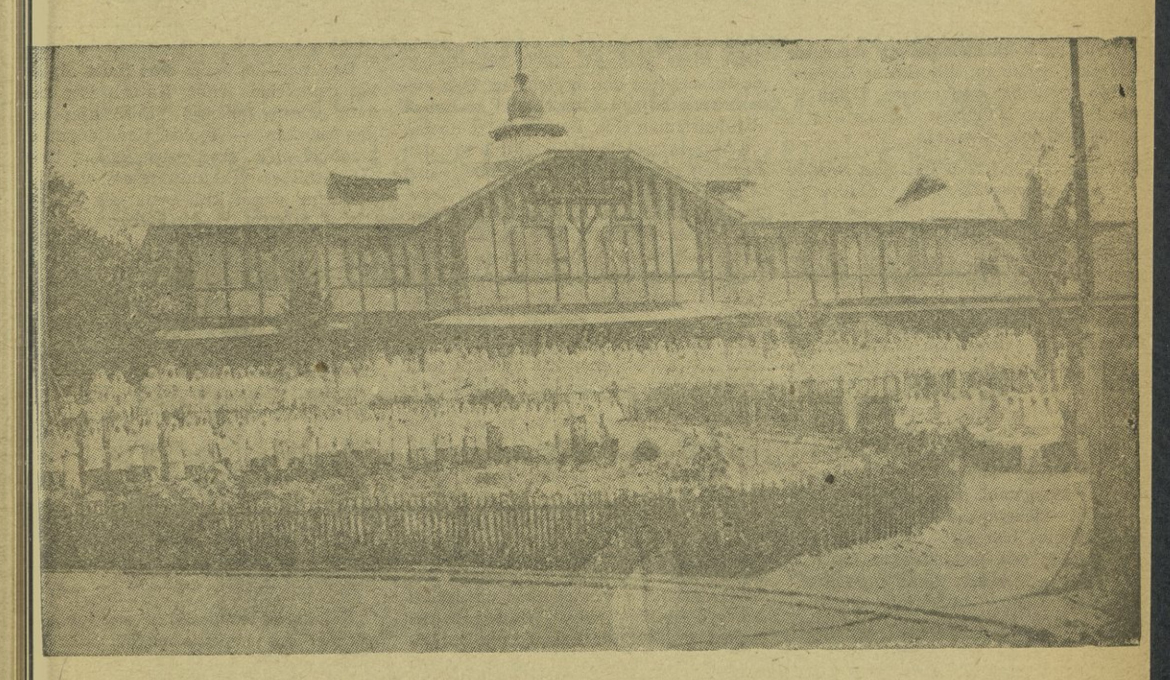
٢ ــ حماية صغار المنتجين والزراع والفلاحين من التلاعب فى الأسعار ، الذى قام به الوسطاء فى الأسواق الداخلية . وبذلك سيحصل الزراع وصغار المنتجين على قيمة حقيقية أو ما يقرب منها لحاصلاتهم .

٣ ــ إن الحكومة أو الهيئات الإندونيسية الاقتصادية ، عند ما تقوم بحركة التصدير

والاستيراد ، تستطيع إقامة التوازن فى إنتاج الأصناف من محاصيل اندونيسيا ، وكذلك توزيع الإنتاج بين مقاطعاتها أو جزائرها توزيعاً يقرب من التخصص .

الأساس الروحى لحياة اندونيسيا الاقتصادية :

ثم هناك نقطة أخرى هامة لايمكن أن نغفلها : وهى أن حياة الإندونيسيون - ككل حياتنا الشرقيين عامة - تقوم على أساسين رئيسيين : الأساس الروحى والأساس المادى ، وقد يكون الثانى مكملا للأول . وأعنى بالأساس الروحى هو الحياة الدينية ، والإندونيسيون متدينون ، ومتمسكون بدياناتهم الإسلامية أو غيرها . والأغلبية الساحقة منهم مسلمون ، إذ بلغت نسبتهم ٨٥٪ من مجموع السكان أى حوالى أربعة وستين مليوناً .



(*) إحدى المدارس الدينية للبنات التى أنشأتها السيدة رحمة اليونسية عام ١٩٢٣ لاعداد الواعظات والمرشدات والمدرسات .

فلا يمكن أن نهمل تأثير الحياة الدينية فى حياة الشعب الاقتصادية ، وفى علاقات اندونيسيا الاقتصادية مع العالم الإسلامى ، وبالأخص العالم العربى منبع الإسلام . وآلاف من الإندونيسيين يحجون كل سنة إلى بيت الله الحرام ، ويحضرون ذلك المؤتمر الإسلامى السنوى

فى مكة المكرمة . وكانت حالة الحجاج الإندونيسيين فى عهد الاستعمار الهولندى سيئة جداً ـ كما أشرنا إلى ذلك فى الجزء الأول من هذا البحث ـ فعلى حكومة الجمهورية الإندونيسية تحسين حالتهم المادية والصحية، حتى تتناسب مع كثرة خيرات بلادهم ، ومع سمعتها بل مع كرامتهم أنفسهم.

والمبالغ الطائلة التى يصرفونها فى نفقات سفرهم الطويل ، وفى مدة إقامتهم فى تلك الأرض المقدسة ، تعتبر بالنسبة إلى اندونيسيا من ضمن صادراتها غير المنظورة . فتدخّل الحكومة فى حركة التصدير معناه فى هذه الحالة تنظيم هؤلاء الحجاج وتشجيعهم ، وذلك بتجهيزهم بكل التسهيلات ، كإيجاد البواخر الخاصة لذهابهم وإيابهم ، وتوفير وسائل الراحة فى سفرهم وتنقلاتهم وفى إقامتهم مدة أداء فريضة الحج فى تلك الأرض المقدسة .

أثر عدالة توزيع محاصيل اندونيسيا فى مستقبلها :

وبالاختصار فتطبيق هذا المبدأ ـ أى مبدأ تسليم الصـــادرات فى الموانىء والمطارات والمحطات الواقعة على الحدود ـ مكمل لنظام اندونيسيا الاقتصادى القومى ، الذى لا يمكن لها الاحتفاظ باستقلالها ، وبكيانها كدولة مستقلة ذات سيادة إلا بتقويته . فاستطاعة اندونيسيا توزيع محاصيلها من المواد الأوليه توزيعاً عادلا بين الدول الصناعية المحتاجة اليها ، تتوقف الى حد كبير على النظام الاقتصادى الذى ستتبعه ، ذلك النظام الذى يساير اتجاه العالم الاقتصادى ويحقق الرخاء والرفاهية للجميع .

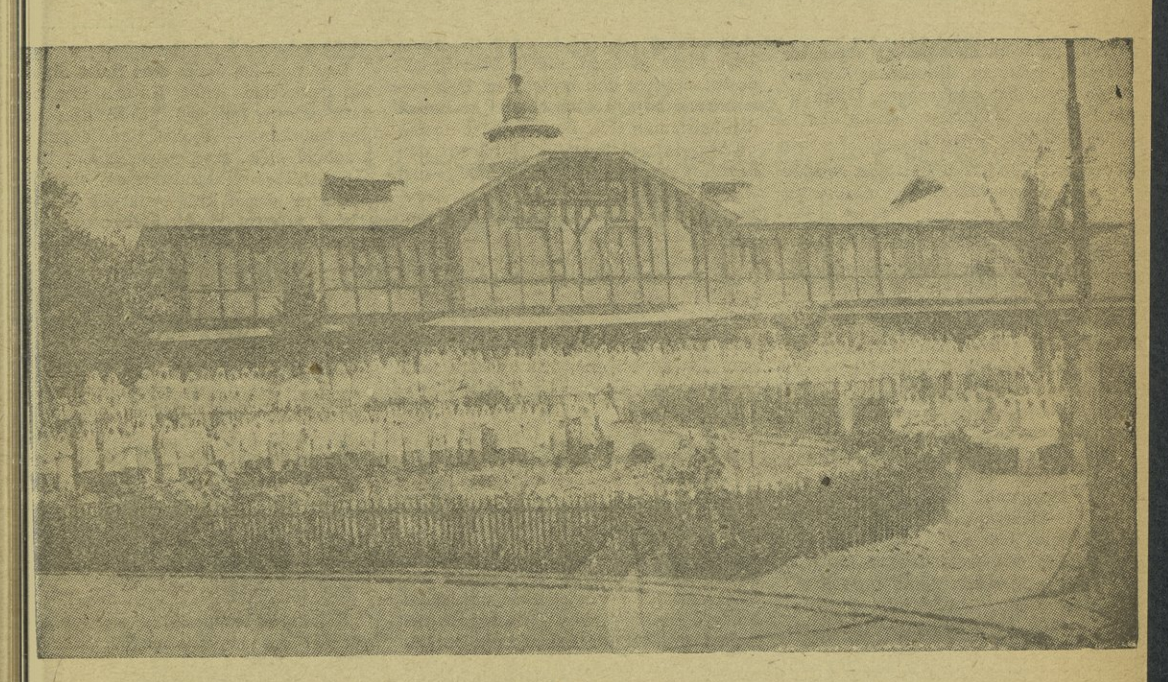
وما كان من الممكن لاندونيسيا ـ ولا لأى بلد آخر ـ أن يطبق نظاماً اقتصادياً يحقق هذا الغرض السامى ، إلا إذا تحررت من القيود المصطنعة التى لجأ اليها المستعمرون ـ كما تكلمنا عنها بالتفصيل فى الجزء الأول من هذه الرسالة. ولا يمكن لها أن تتحرر من تلك القيود المصطنعة التى أدت الى سوء توزيع محاصيلها، إلا عند ما تستقل استقلالا تاماً ، وتقوم بإدارة شؤونها بنفسها حرة مستقلة ، وتتعامل مع الدول الأخرى معاملة الند للند .

وكلما استطاعت اندونيسيا توزيع موادها الخام بين الدول الصناعية المحتاجة اليها توزيعاً عادلا ، كلما استطاعت الاحتفاظ بمركزها الاقتصادى الممتاز بين الدول . وبالتالى كلما تقوى مركزها فى الاقتصاد العالمى، كلما توطدت علاقاتها السياسية والدبلوماسية بين الدول . وعندئذ تستقر حالتها السياسية والاقتصادية ، وتستمر حركاتها الاجتماعية والعلمية والعمرانية ، حتى تتبوأ مكاناً هاماً فى الأسرة الدولية وفى النهضة العالمية .

والاستيراد ، تستطيع إقامة التوازن فى إنتاج الأصناف من محاصيل اندونيسيا ، وكذلك توزيع الإنتاج بين مقاطعاتها أو جزائرها توزيعاً يقرب من التخصص .

الأساس الروحى لحياة اندونيسيا الاقتصادية :

ثم هناك نقطة أخرى هامة لايمكن أن نغفلها : وهى أن حياة الإندونيسيون - ككل حياتنا الشرقيين عامة - تقوم على أساسين رئيسيين : الأساس الروحى والأساس المادى ، وقد يكون الثانى مكملا للأول . وأعنى بالأساس الروحى هو الحياة الدينية ، والإندونيسيون متدينون ، ومتمسكون بديانتهم الإسلامية أو غيرها . والأغلبية الساحقة منهم مسلمون ، إذ بلغت نسبتهم ٨٥٪ من مجموع السكان أى حوالى أربعة وستين مليوناً .



(۞) إحدى المدارس الدينية للبنات التى أنشأتها السيدة رحمة اليونسية عام ١٩٢٢ لاعداد الواعظات والمرشدات والمدرسات .

فلا يمكن أن نهمل تأثير الحياة الدينية فى حياة الشعب الاقتصادية ، وفى علاقات اندونيسيا الاقتصادية مع العالم الإسلامى ، وبالأخص العالم العربى منبع الإسلام . وآلاف من الإندونيسيين يحجون كل سنة إلى بيت الله الحرام ، ويحضرون ذلك المؤتمر الإسلامى السنوى

فى مكة المكرمة . وكانت حالة الحجاج الإندونيسيين فى عهد الاستعمار الهولندى سيئة جداً ـ كما أشرنا إلى ذلك فى الجزء الأول من هذا البحث ـ فعلى حكومة الجمهورية الإندونيسية تحسين حالتهم المادية والصحية، حتى تتناسب مع كثرة خيرات بلادهم ، ومع سمعتها بل مع كرامتهم أنفسهم.

والمبالغ الطائلة التى يصرفونها فى نفقات سفرهم الطويل ، وفى مدة إقامتهم فى تلك الأرض المقدسة ، تعتبر بالنسبة إلى اندونيسيا من ضمن صادراتها غير المنظورة . فتدخّل الحكومة فى حركة التصدير معناه فى هذه الحالة تنظيم هؤلاء الحجاج وتشجيعهم ، وذلك بتجهيزهم بكل التسهيلات ، كإيجاد البواخر الخاصة لذهابهم وإيابهم ، وتوفير وسائل الراحة فى سفرهم وتنقلاتهم وفى إقامتهم مدة أداء فريضة الحج فى تلك الأرض المقدسة .

أثر عدالة توزيع محاصيل اندونيسيا فى مستقبلها :

وبالاختصار فتطبيق هذا المبدأ ـ أى مبدأ « تسليم الصادرات فى الموانىء والمطارات والمحطات الواقعة على الحدود ـ مكمل لنظام اندونيسيا الاقتصادى القومى ، الذى لا يمكن لها الاحتفاظ باستقلالها ، وبكيانها كدولة مستقلة ذات سيادة إلا بتقويته . فاستطاعة اندونيسيا توزيع محاصيلها من المواد الأوليه توزيعاً عادلا بين الدول الصناعية المحتاجة اليها ، تتوقف الى حد كبير على النظام الاقتصادى الذى ستتبعه ، ذلك النظام الذى يساير اتجاه العالم الاقتصادى ويحقق الرخاء والرفاهية للجميع .

وما كان من الممكن لاندونيسيا ـ ولا لأى بلد آخر ـ أن يطبق نظاماً اقتصادياً يحقق هذا الغرض السامى ، إلا إذا تحررت من القيود المصطنعة التى لجأ اليها المستعمرون ـ كما تكلمنا عنها بالتفصيل فى الجزء الأول من هذه الرسالة. ولا يمكن لها أن تتحرر من تلك القيود المصطنعة التى أدت الى سوء توزيع محاصيلها ، إلا عند ما تستقل استقلالا تاماً ، وتقوم بإدارة شؤونها بنفسها حرة مستقلة ، وتتعامل مع الدول الأخرى معاملة الند للند .

وكلما استطاعت اندونيسيا توزيع موادها الخام بين الدول الصناعية المحتاجة اليها توزيعاً عادلا ، كلما استطاعت الاحتفاظ بمركزها الاقتصادى الممتاز بين الدول . وبالتالى كلما تقوى مركزها فى الاقتصاد العالمى، كلما توطدت علاقاتها السياسية والدبلوماسية بين الدول . وعندئذ تستقر حالتها السياسية والاقتصادية ، وتستمر حركاتها الاجتماعية والعلمية والعمرانية ، حتى تتبوأ مكاناً هاماً فى الأسرة الدولية وفى النهضة العالمية .

الفصل الثانى

اندونيسيا كأسواق واسعة للمنتجات الصناعية

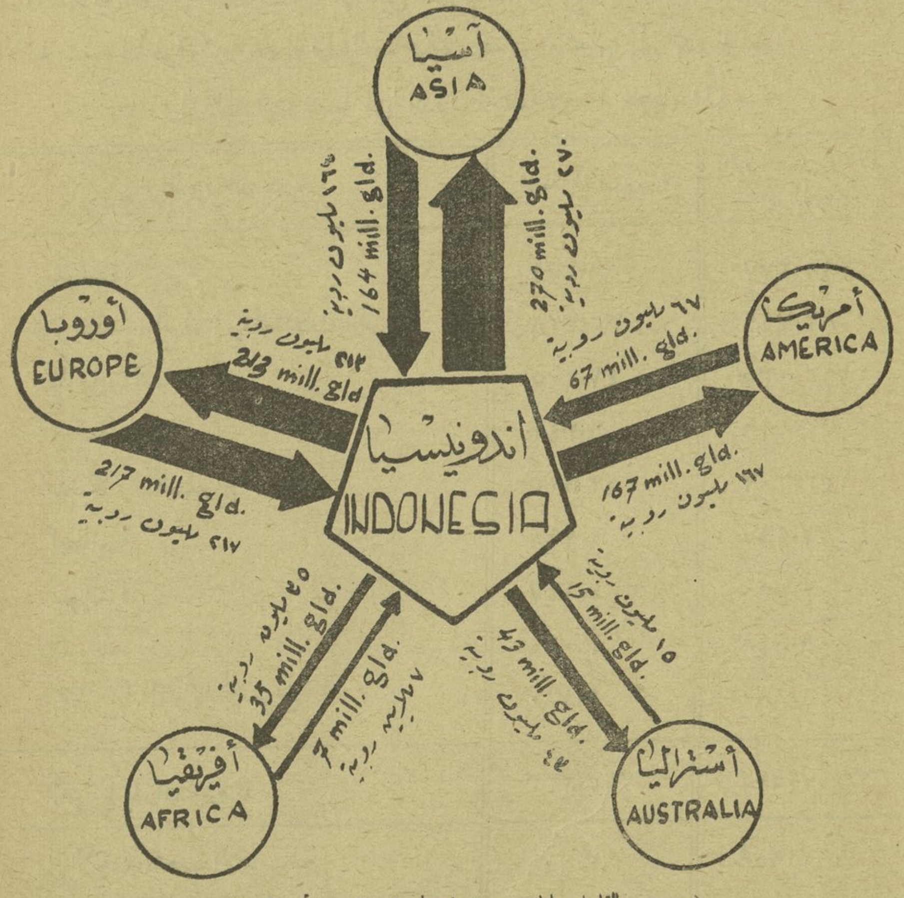
أولا : استقلال اندونيسيا شرط أساسى لتوزيع واردات اندونيسيا بين الدول الصناعية

إن كل مشكلة من المشاكل الدولية ، لا يمكن حلها حلا مجدياً يحقق مصلحة الجميع ، إلا بالطرق الصحيحة التى تراعى مصلحة كل الدول المشتبكة فى هذه المشاكل . وبما أن طبيعة الحياة الدولية - وبالأخص فى عصرنا الحاضر - ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، وتتصل بعضها ببعض عن طريق مباشر أو غير مباشر ، لذا لا يمكن حل أية مشكلة من المشاكل الدولية عن طريق سياسى أو دبلوماسى أو بالاتفاق بين الدولتين فقط ، دون الرجوع إلى أسس العلاقات الصحيحة ، ودون مراعاة مصالح الدول الأخرى .

ومن المشاكل الدولية المعقدة التى عاناها العالم ولا يزال يعانيها اليوم ، هى مشكلة « توزيع المواد الأولية بين الدول ، وتوزيع منتجاتها الصناعية بينها » ، أى مسألة « مصادر المواد الخام ومسألة الأسواق » . ومن ناحية اندونيسيا قد حاولنا فى الفصل السابق معالجة الشق الأول من هذه المشكلة الدولية ، والآن نحاول معالجة الشق الثانى منها ، ألا وهو مشكلة « توزيع أو تصريف منتجات الدول الصناعية » أى مسألة « الأسواق » .

وقد كان من المنتظر أن تصبح اندونيسيا - نظراً لموقعها الجغرافى الموفق ، واتساع مساحة أراضيها ، وضخامة عدد سكانها - أسواقاً واسعة مروجة لمنتجات الدول الصناعية . ولكنها بسبب سوء النظم الاقتصادية فيها ، طوال مدة الاستعمار الهولندى الطويل ، لم تكن كذلك . وماذلك إلا نتيجة من نتائج سوء تلك النظم الاقتصادية السائدة فيها . إذ كانت قوة الإندونيسيين الإنتاجية خلال تلك المدة الطويلة ضعيفة منهوكة . وبالتالى أصبحت قوتهم الشرائية ضعيفة وضئيلة - كما قدمنا - وأصبح مستوى معيشتهم منخفضاً جداً - كما سنتكلم عليه فيما بعد - فلا عجب إذا كانت واردات اندونيسيا من منتجات الدول الصناعية قليلة فى مجموعها وفى قيمتها ،

بالنسبة إلى اتساع أراضيها وضخامة عدد سكانها ووفرة ثروتها الخام ، كما هى واضحة فى الشكلين البيانيين ، أحدهما قد أتينا به فى الفصل السابق ، وهو يوضح لنا توزيع صادرات اندونيسيا بين قارات العالم الخمس ، كما يبين حصة كل قارة من واردات اندونيسيا بالنسبة إلى وزنها . والشكل الثانى كالآتى ، وهو يبين توزيع صادرات اندونيسيا ووارداتها بين قارات العالم الخمس بالنسبة إلى قيمتها .



(حصص القارات الخمس من قيمة صادرات اندونيسيا ووارداتها)

هذا فضلا عن عدم تساوى الدول الصناعية فى تصدير منتجاتها إليها من ناحيتى الكمية والقيمة ، بل هناك بعض الدول الصناعية الكبرى التى لم تتح لها فرصة الاشتراك فيه ، كما يتضح ذلك جلياً فى الإحصائيات الآتية فى الصفحة التالية .

ونرى فى هذه الإحصائيات أن لهولندة وانجلترا (مع مستعمراتها) النصيب الأكبر من

أسواق اندونيسيا ، حيث كانت كل منهما تصدر إليها أكثر مما تصدره الدول الأخرى . وكان عدم اشتراك الدول الصناعية الأخرى فى تصدير منتجاتها إلى هذه الأسواق الواسعة ، أو عدم تساويها فى ذلك ، يرجع إلى وجود القوة الاستعمارية ، وإلى تسلط هذه القوة على شؤون اندونيسيا مدة طويلة - كما رأينا فى الجزء الأول من هذه الرسالة - كما يرجع ذلك إلى كثرة رؤوس الأموال لبعض الدول التى تستثمرها فيها . كما يرجع ذلك أيضا الى سوء توزيع صادراتها بين الدول الصناعية ، كما سبق الكلام عنه فى الفصل السابق . وفى الأحصائيات الآتية يتضح لنا فرق كبير بين الدول الصناعية فى تصدير منتجاتها إلى اندونيسيا :

واردات اندونيسيا من الدول المختلفة فى سنة ١٩٣٩ (١)

الدول المصدرة	القيمة بآلاف روبية	الوزن الكلى بالآلاف من كيلوجرام
هولندة	٩٩،٢٧١	٢١٤،٣٧٧
بريطانيا وايرلندا والممتلكات الحرة	٣٣،٣٢٨	٨٢،٧١٩
المانيا والنمسا	٤١،٢٠٥	١١٢،٠٣٥
فرنسا	٩،٢٤١	٣٢،١١٦
بلجيكا ولكسمبرج	١٢،٦٠٣	١٣٣،٣٠٢
إيطاليا	٦،١٩٨	٢٢،٤٩٧
سويسرا	٤،١٤٧	٣،٧٥٠
السويد	٣،٠٦٠	٩،٨٤٨
بلدان أوربا الأخرى	٨،١٨٠	٤٦،٨٨٠
مجموع بلدان اوربا	٢١٧،٢٣٣	٦٥٧،٥٢٤
الولايات المتحدة الامريكية	٦٣،٧٠٦	١٩٢،٩٥٩
كندا	٣،٥١١	١٣،٠٤٤
بلدان امريكا الأخرى	٤٩٦	١،٩٩٣
أمريكا	٦٧،٣١٣	٢٠٧،٩٩٦

(١) عن كتاب « خلاصة الاحصائيات ..... » السابق ذكره ، الصفحة ٨٩ منه .

تابع لما قبله

الدول المصدرة	القيمة بألاف الروبيات	الوزن الكلى بالآلاف كيلوجرام
اليابان وجزيرة فرموسا	٨٥،١١٤	٢٦٨،٩٤٣
الهند وبورما وسيلان	١٤،٨٩٢	١٣٥،٣٢٩
ميناء فينانج (ميناء الحرة)	٣،٠١٥	٢٧،٠٢٠
« سنغافورة «	٣٣،٨٠٧	٢٧٣،٤٨١
« هونج كنج (ميناء الدولية)	٦،٧٠٥	٢٣،٤٢٢
الصين ومكاوو	١٠،١٣٩	٢٩،٨٣٦
تيلاند (سيام)	٤،١٧٢	٥٨،٠٢٦
بلدان آسيا الأخرى	٦،٢٨٧	١١٤،٣٥٧
مجموع بلدان آسيا	١٦٤،١٣١	٩٣٠،٤١٤
استراليا	١٥،٣٧٩	١٨٠،٢٨٢
مصر والسودان	٥٩٤	١٨،٩٤٨
اتحاد جنوب أفريقيا	٣٤٤	١٤،٩٧٧
مستعمرات بريطانية فى شرق أفريقيا	٣،٨٧٤	٦،٧٥٤
بلدان أفريقيا الأخرى	١،٦٨٥	٤،٤٠٧
مجموع بلدان أفريقيا	٦،٤٩٧	٤٥،٠٨٦
وعن طريق الموانىء الحرة مثل ميناء سابنج وغيرها	١،٤٩٠	٤٢،٤٢٦
المجموع الكلى	٤٧٢،٤٤٣	٢٠٦٣،٧٢٨

وكان لاندونيسيا — حينما تسير الأمور على طبيعتها — أن تتضاعف وارداتها ، وعلى الأقل أن تصبح مجموع قيم الواردات اليها تساوى مجموع قيم الصادرات منها . ولكن ما حدث لهذه البلاد خلال تلك المدة الطويلة هو غير ذلك ، إذ أن قيم صادراتها كانت دائما تفوق قيم وارداتها ، كما يتبين ذلك فى كتاب الاحصائيات للحكومة الهولندية ، التى بدأت فى سنة ١٩١٣ ، ونلخصها فى ست فترات متساوية وهو كما يلى : —

المقارنة بين صادرات اندونيسيا وبين وارداتها بالملايين من الروبيات

السنة	صادرات	واردات	زيادة الصادرات عن الواردات	النسبة المئوية لزيادة الصادرات
١٩١٤	٦٨٤,٦	٤٢٩,٤	٢٥٥,٢	٣٧,٣
١٩١٩	٢١٦٧,٥	٧٩٣,٣	١٣٧٤,٢	٦٣,٤
١٩٢٤	١٥٥٧,٣	٧٠٦,٥	٨٥٠,٨	٥٤,٦
١٩٢٩	١٤٨٧,٨	١١٦٦,٠	٣٢١,٨	٢١,٦
١٩٣٤	٥٤٩,٨	٢٩١,٦	٢٥٨,٢	٤٧,٠
١٩٣٩	٧٨٧,١	٥٢٩,٩	٢٥٧,٢	٣٢,٧

هكذا كانت مجموع قيم صادرات اندونيسيا تفوق دائماً قيم وارداتها كل سنة ، كما تبين ذلك فى تلك السنوات الست التى أخذناها فى الفترات المتساوية . هذا من ناحية ميزان اندونيسيا التجارى فقط ، أما من ناحية ميزانها الحسابى ، فكفته اليمنى دائما راجحة ، أى أن صادراتها المنظورة وغير المنظورة تربو دائما على وارداتها المنظورة وغير المنظورة .

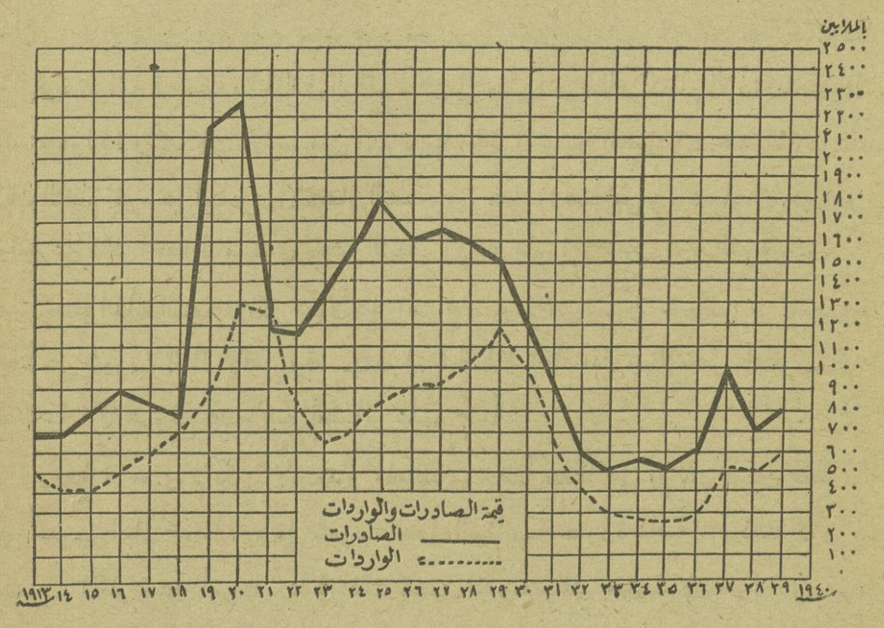
وقد يبدو للناس أن هذه الحالة ـ أى حالة رجحان كفة الصادرات عن الواردات فى الميزان التجارى أو الحسابى ـ حالة جيدة ، طبقاً للنظرية القائلة : إنه إذا كان مجموع قيم الصادرات يزيد على مجموع قيم الواردات فى الميزانين التجارى والحسابى ، كان ذلك فى صالح البلاد . ولكن الحقيقة غير ذلك ، إذ أن الميزان التجارى أو الحسابى يعتبر لصالح البلاد ، إذا كانت الزيادة فى قيم الصادرات على الواردات فى مدة معينة ، نعتبرها كقوة شرائية ، ونعدها لاستيراد البضائع فى المدة التالية ، أو لاستخدام خدمات الأجانب فى تعمير البلاد . أو للإنفاق على مصالح الدولة فى الخارج ، كالإنفاق على بعثاتها العلمية ، وغير ذلك من أوجه الإنفاق . وعندئذ فقط تستفيد البلاد وأهاليها من هذه الزيادة ، وحينئذ نستطيع أن نقول أنها لصالح البلاد .

أما الزيادة المستمرة خلال سنوات طويلة ـ كما حدث فى اندونيسيا خلال عهد الاستعمار الهولندى الطويل ـ فلا تعتبر لصالح اندونيسيا ، لأنها لم تستفد منها ، وأهاليها محرومون منها .

فهل استفادت اندونيسيا من زيادة صادراتها على وارداتها زيادة مستمرة طوال تلك المدة الطويلة ؟ ناهيك بالحقائق الحسابية من حقائق تنطق بهذا الوضع الشاذ ، فضلا عن الحقائق التاريخية ، التى قدمناها فى الجزء الأول من هذا البحث ، ويتبين لنا هذا بوضوح فيما يلى :

لو كانت اندونيسيا استفادت من زيادة صادراتها على وارداتها فى أية سنة ، لازدادت وارداتها فى السنة التى تليها ، حتى تفوق صادراتها أو تعادلها على الأقل ، ولاستفاد الإندونيسيون باستهلاك تلك الواردات المتزايدة ، ولارتفع بذلك مستوى معيشتهم ، ولحدثت فى اندونيسيا النتائج الطيبة التى تترتب من ارتفاع مستوى معيشة الشعب ، كانتشار التعليم وتحسين حالة الشعب الصحية ، وزيادة قوته الإنتاجية ، وغير ذلك من التقدم فى نواحى الحياة المختلفة. ولكن الذى حدث فعلا خلاف ذلك كله ، كما بينا فيما سبق .

وكانت صادرات اندونيسيا منذ الاستكشافات الجغرافية فى القرن الخامس عشر ، وبالأخص منذ ازدهار تجارتها مع دول أوربا ، دائمة الزيادة على وارداتها ، فضلا عن رخص القيمة لوحدات صادراتها بالنسبة إلى القيمة لوحدات وارداتها ، أى عدم التعادل فى المبادلة . فأسعار الواردات دائماً أعلى من أسعار الصادرات. ولم يحدث فى تاريخ اندونيسيا منذ سنة ١٩١٤ - حيث أجريت منذ تلك السنة الإحصائيات الدقيقة - إلى سنة ١٩٣٩ أن زادت وارداتها على صادراتها ، حتى التعادل لم يحدث بينهما ، إلا مرة واحدة فقط زادت فيها وارداتها على صادراتها ، وكان ذلك فى سنة ١٩٢١ (أنظر الرسم البيانى الآتى !) . إذ كانت وارداتها فى تلك السنة تفوق صادراتها بقدر ٤٨٫٥٠٠٫٠٠٠ روبية . وكانت هذه الزيادة بنسبة ٤٠٪ من قيم



(...) المقارنة بين قيمة صادرات اندونيسيا ووارداتها منذ سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٤٠

صادراتها ، مع أن أقل نسبة فى زيادة صادراتها على وارداتها هو ٢١٫٦ ٪ من قيم صادراتها ، وذلك ما حدث فى سنة ١٩٢٩ ، كما تبين ذلك فى الإحصائيات المذكورة فى صفحة ٢٦٢ .

وتتضح لنا جلياً زيادة صادرات اندونيسيا على وارداتها زيادة مستمرة من الرسم البيانى السابق . وقد بلغ مجموع زيادة صادراتها على وارداتها من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٣٩ حوالى ١١,٥٦١,٠٠٠,٠٠٠ روبية (أحد عشرة بليوناً وخمسمائة وواحد وستون مليوناً من الروبيات) . وصادرات اندونيسيا غير المنظورة كذلك دائمة الزيادة على وارداتها المنظورة .

فأين ذهبت إذن هذه المبالغ الضخمة ، وهذه الثروة الطائلة ؟ هل خزنتها هولندة ، وأعدتها لتنفق منها على مصالح اندونيسيا فى المستقبل ، قبل أن تقوم القيامة بسنة واحدة ؟ أم أنها قد استخدمت هذه المبالغ الطائلة ، للإنفاق على رفاهية شعبها ورخائه فى أوربا ؟ وللإنفاق على مظاهر ما يسمونه « الإمبراطورية الهولندية ؟ » .

ومن هنا نرى أن اندونيسيا منذ اتصالها بدول أوربا ، وبالأخص منذ اتباع الحكومة الهولندية فى اندونيسيا سياسة « الباب المفتوح » فى أواخر القرن الماضى . قد أصبحت مجرد «مزرعة كبرى» لإنتاج المواد الأولية، التى تحتاج إليها أسواق العالم. أما الأسواق الداخلية، فقد أهملت كل الإهمال ، لأنها لاتدر على المستعمرين الأرباح الكثيرة ، وكان المجتمع الإندونيسى خلال مدة الاستعمار الطويلة ، يعتبر مجرد مصدر لأرخص العمال ، فأهملت تبعاً لذلك فكرة خلق قوة شرائية فيه. فهذه الحالة فى الواقع ماهى إلا مظهراً من مظاهر النظام الاستعمارى، الذى اتبعته هولندة والشركات الأجنبية فى اندونيسيا، حتى أصبحت اقتصاديات هذه البلاد، بسبب ذلك النظام تقوم على أساس «الاقتصاد التصديرى» فقط ، وقد أهمل «الاقتصاد الاستيرادى» . ونتج عن ذلك انحطاط مستوى معيشة الشعب الإندونيسى ، وضعف قوته الشرائية .

وهذه الحالة السيئة لم تكن وبالا على اندونيسيا والإندونيسيين فحسب ، بل كانت وبالا أيضاً على شعوب العالم كافة . وقد سببت لهم الخسارة الفادحة ، وبالأخص لشعوب الدول الصناعية ، كما قد وقع عبء هذه الخسائر عليهم جميعاً .

وبعبارة أخرى لم يكن الاستعمار الهولندى ، ظلماً مطبقاً على الإندونيسيين فقط ، بل على شعوب العالم عموماً ، وعلى شعوب الدول الصناعيـة بصورة خاصة . وذلك لأن فقر الشعوب المغلوبة على أمرها ، بما فى ذلك شعب اندونيسيا فيما مضى ، كان يحول دون شراء ما يكفيه من المنتجات الصناعية المطردة الزيادة من الغرب .

فمن ضمن واجبات حكومة الجمهورية الإندونيسية إذن ، تحسين هذه الحالة السيئة ، ومحو هذا المظهر من مظاهر النظام الرأسمالى الاستعمارى . وبما أن ميثاق الاطلنطى قد قرر مبدأ « حرية الوصول إلى المواد الأولية » الذى اقترحنا تغييره بمبدأ « حرية الحصول على المواد الأولية بسهولة » أعتقد أنه من الواجب أن تقرر أيضاً هيئة الأمم المتحدة ، وبالأحرى الهيئة الاقتصادية العالمية ـ مبدأ آخر يقابل المبدأ الأول ، وهو مبدأ « حرية وصول المنتجات الصناعية إلى أسواق العالم كافة » أو مبدأ « حرية الحصول على المنتجات الصناعية بسهولة » وكلاهما صحيح (١) .

وبناء على ما تقدم فهناك عدة مسائل هامة تتعلق بهذا الصدد :

أولا ــ مسألة زيادة واردات اندونيسيا من المنتجات الصناعية ، حتى يصبح مجموع قيمها على الأقل تتعادل مع مجموع قيم صادراتها . وثانياً ــ توزيع هذه الواردات بين الدول الصناعية ، بمعنى أن لكل دولة صناعية نصيب من الاشتراك فى تصريف ما يفيض من منتجاتها الصناعية إلى أسواق اندونيسيا . وثالثاً ــ تقسيم هذه الواردات بين الدول الصناعية ، بحيث تتفق كمية ما تصدره من منتجاتها إلى اندونيسيا مع كبر نطاق صناعاتها ، أو مع كبر عدد سكانها ، أو تتفق مع كمية أو قيمة صادرات اندونيسيا إليها . وإن أىّ اعتبار من الاعتبارات الثلاثة تتخذه كأساس لهذه المبادلة الدولية ، فهو أمر راجع إلى ما تستقرره الهيئة الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بهذا الصدد . وعلى العموم أن هذه الاعتبارات الثلاثة ـ فيما أعتقد ـ صالحة لاتخاذها أساساً للمبادلة الدولية الصحيحة . فكلما استطعنا مراعاة هذه الاعتبارات الثلاثة فى المبادلات الدولية ، اقتربنا إلى تحقيق مصلحة الجميع ، وقلت بذلك المنازعات الدولية ، التى تنشأ دائماً بين الدول ، بسبب تقسيم ثروات العالم .

ولا ننسى أن هناك بعض العوامل التى تنشأ منها صعوبات فى تحقيق هذا الأمل . والصعوبات التى نجدها فى تحقيق « توزيع واردات اندونيسيا ـ أو أية بلاد زراعية أخرى ـ وتقسيمها بين دول العالم الصناعية ، تشبه إلى حد كبير ، الصعوبات التى نجدها فى « توزيع صادراتها » ، وقد تكلمنا عن هذا الأخير فى الفصل السابق .

---

(1) "Free access of manifactures to the world markets" or "Free and easy obtenure of manifactures".

كما بينا عدة طرق لتلافى الصعوبات فى توزيع صادرات اندونيسيا توزيعاً عادلا بين الدول الصناعية ، فهناك أيضاً عدة طرق لاجتناب الصعوبات التى نلاقيها فى توزيع واردات اندونيسيا ، وتقسيمها بين الدول .

إن العوامل التى تؤثر فى الميزان الحسابى ، هى نفس العوامل التى تؤثر على صادرات البلاد ووارداتها . لذا فأى حل لمسألة توزيع صادرات اندونيسيا ، يحل أيضاً مسألة توزيع وارداتها ، مثل تحويل الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية إلى شركات وطنية أو محلية ومثل تطبيق مبدأ « استلام الواردات فى الموانئ والمطارات والمحطات الواقعة على الحدود » متمشياً مع أساس المبدأ « تسليم الصادرات » ، وغير ذلك من الحلول التى ذكرناها فى الفصل السابق .

ومسألة زيادة الواردات وتوزيعها بين الدول الصناعية ـ بالنسبة إلى اندونيسيا ـ مسألة تتصل بمسألة رفع مستوى المعيشة فيها اتصالا وثيقاً ، إذ أن زيادة الواردات وتوزيعها بين الأهالى يتطلب رفع مستوى معيشتهم . وتنتج من ذلك زيادة قوة الأهالى الإنتاجية ، ومن ثم تزداد قوتهم الشرائية ، بقدر ماتزداد به محاصيلهم التى يصدرونها إلى الخارج ، وبالتالى يزداد طلبهم للسلع الواردة من الدول الصناعية .

وفى هذا كله خير كثير للجميع ، سواء كان للإندونيسيين أم لشعوب الدول الصناعية ، وبهذا تزدهر النهضة ويعم الرخاء فى كل من البلدان الزراعية والصناعية .

نعم إذا أنعمنا النظر إلى طبيعة الحياة ، نجد أن الزراعة والرعى وما يلحق بهما ، أصل أصيل فى حياة الإنسان . وقد أشار إلى ذلك خالق الكون منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ، حيث قال فى كتابه الكريم « هو الذى أنزل من السماء ماءً ، لكم منه شرابٌ ، ومنه شجر فيه تُسيمون ، يُنبتُ لكم به الزرعَ والزيتونَ والنخيلَ والأعنابَ ، ومن كلِّ الثمراتِ ، إن فى ذلك لآيةً لقومٍ يتفكرون(١) »

وقد بدأ الناس اليوم يدركون أن الزراعة طريق من طرق الحياة الصحيحة . وقد قرر مؤتمر الأغذية والزراعة المنعقد فى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٤٥ أن الأرض ضرب من ضروب المعيشة ، لا مجرد سبيل لاستثمار أموال الرأسماليين ، أى أن الأرض أداة لكسب

---

(١) سورة النحل ، الآية ١٠ و ١١ .

العيش ، لا مجرد وسيلة لاستثمار رؤوس الأموال (١) .

ولا أظن أن الصناعة وحدها تمكن الدولة الصناعية من الإستيلاء والسيطرة على الدولة الزراعية . فلولا التجارة ، واستثمار رؤوس الأموال الضخمة ، واستخدام قوتها الباطشة ، لما كان الاستعمار والاستغلال الأجنبي . ولولا القيود المصطنعة التي صنعها كبار التجار وأصحاب رؤوس الأموال، ولولا تصرفاتهم التجارية والاستثمارية ، التي لا رائد لهم فيها سوى الحصول على أكبر ربح ممكن - لكان موقف كل من البلدان الزراعية والبلدان الصناعية متساوياً ، بل قد يكون للأولى موقف أهم ، إذ أن البلاد الزراعية ، هي التي تمد أولا البلاد الصناعية بموادها الخام ، قبل أن تستطيع الثانية تصدير منتجاتها الصناعية إليها .

فالعبرة إذن ، ليست في اكتفاء إحداهما بالزراعة والأخرى بالصناعة ؛ وإنما العبرة في كيفية التبادل بينهما ، وفي كيفية استفادة كل منهما بما تتخصص به الأخرى من أنواع الإنتاج . وأعتقد أن بين البلدين - الزراعية والصناعية - علاقة طبيعية متينة ، تربط بينهما ربطاً متيناً ، بحيث تستطيع إحداهما أن تؤثر في الأخرى تأثيراً طبيعياً . فالبلاد الصناعية تستطيع مضاعفة محاصيل البلاد الزراعية بإمدادها بالآلات الزراعية ، وبالسماد الصناعي ، وباستيراد أكثر ما يمكن من محاصيلها الزراعية والمواد الخام ، مقابل تصدير المنتجات الصناعية إليها ، كما أن الأهالي في البلاد الزراعية يستطيعون أيضاً أن يديروا عجلة مصانع الدول الصناعية ، وذلك بإكثار طلباتهم واستهلاكهم لمنتجاتها الصناعية .

وليس معنى كل هذا أن تبقى اندونيسيا دولة زراعية بحتة ، لا نشم فيها رائحة الصناعة ، ولا يتصاعد منها دخان المصانع ، فإن الصناعة في حد ذاتها ، ضرورية لحياة الإنسان ، لأن الصناعة إنتاج وعلم وفن . فالإنتاج ضروري للإنسان لكي يعيش ، والعلم نور يستنير به ، ويرفع البلاد إلى مصاف الأمم الراقية القوية ، والفن لازم إذ لولاه لصارت الحياة مملة متعبة لا تطاق ، ولأصبحت مليئة بالمشقات والأشواك . فالصناعة تدفع البلاد إلى الحضارة والمدنية .

ومن هنا لا يمكننا أن نوافق على ما قد يذهب إليه بعض الكتاب - أمثال فردريك ليست، وغيره - من القول « بأن أمة من الأمم لا يمكن أن تنهض إلا بالصناعة ، ولا يمكن لدولة ما أن تتقدم في الحضارة والمدنية إلا بقيامها بالصناعات المختلفة . وإن الصناعة هي وحدها التي ترفع البلاد إلى الرقي والمدنية » . فمثل هذه الأقوال غير صحيحة على إطلاقها ، لأن كلا من الزراعة

---

(١) من كتاب « الاصلاح الزراعي » للاستاذ مريت غالي بك ، طبع في القاهرة سنة ١٩٤٥ .

والصناعة ضرورى فى الحياة ، فلابد أن تكون هناك بلاد زراعية ، وأخرى صناعية . أو بعبارة أخرى لا بد أن تكون بعض البلدان متخصصة فى الزراعة والأخرى فى الصناعة . وإذا كانت المبادلات بين هذه وتلك تقوم علي أسس صحيحة ، فلا بد أن تنتشر الحضارة و المدنية فى البلاد الزراعية والصناعية على السواء .

ومع ذلك لا يمكن أن تكون اندونيسيا مجرد بلاد زراعية بحتة ، فلا بد من أن تكون فيها بعض الصناعات ، إن لم تكن للإنتاج فللعلم والفن . وفى مقدمتها الصناعات التحويلية ، أى الصناعات التى تحوّل المواد الخام – قبل تصديرها إلى الخارج – إلى سلع نصف صناعية وصناعة تعبئة الفواكه والخضروات فى العلب ، وصناعة الألبان ، ومختلف الزيوت وغيرها .

وعلى العموم من الضرورى لإندونيسيا إقامة ما يمكن إقامته من الصناعات الخفيفة ، وكذلك الصناعات التى لا بد لحياة الدولة الدفاعية . لأنه طالما يوجد هناك جماعة فى وجه الأرض يبغون الإفساد ، فلابد لكل دولة أن تتخذ كل الاحتياطات لاتقاء شر هؤلاء الناس . كما لا بدّ أن تتعاون الدول معاً للقضاء على تلك الجماعة الشريرة .

إن الإحتياطات التى لا بد من أن تتخذها كل دولة ، ليست تلك التى على شكل القوات العسكرية ، كما اتخذها معظم الدول فيما مضى ، بحيث هيأت بعض الدول موارد ثروتها ورجالها لتدعيم قواتها العسكرية الحربية ، بدعوة الاستعداد لما يسمونه « الحرب الدفاعية » التى أجازها بعض الشراح فى القانون الدولى ، الأمر الذى أدى أخيراً إلى نشوب الحرب العالمية .

ففى عالمنا اليوم – حيث ترتبط أجزاؤه بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً – نجد أن هناك بعض الدول تصدر ما تنتجه من المحاصيل الزراعية والمواد الأولية ، والثانية تصدر ما تصنعه من المنتجات الصناعية ، والثالثة يكفيها ما لديها من المواد الأولية ، وما تصنعه من المنتجات الصناعية . فالمشاكل الدولية الناشئة من مشكلة توزيع ثروات العالم تقع غالباً ودائماً بين الأولى والثانية ، أى بسبب العلاقات الاقتصادية بينهما . وقد وقع فى التاريخ مراراً أن تلك الجماعة الشريرة ، بعد أن قويت شوكتها أمسكت زمام الحكم فى الدولة التى تعيش فيها ، ووجهت سياستها نحو إشباع مطامعها العدوانية ومطالبها المادية ، مما كان سبباً فى كثير من المشاكل الدولية .

فالاحتياطات التى يجب أن تتخذها كل دولة ، لاتقاء عدوان مثل هذه الجماعة ، ليست على شكل القوات الحربية ، وإنما على شكل الاحتياطات الاقتصادية . وطريقة ذلك أن لا تكتفى كل دولة صناعية مثلا بإنتاج المنتجات الصناعية فقط ، ولكن لا بد بجانب ذلك أن تنتج

أيضاً المحاصيل الزراعية وأن تستكشف ما فى باطن أراضيها من المواد المعدنية . وكذلك الدولة الزراعية ، فلا يمكن أن تكتفى بإنتاج الحاصلات الزراعية فقط ، بل لا بد أيضاً من أن يعنى بالمنتجات الصناعية اللازمة لحياة شعبها . وعلى الأقل إنتاج ما يكفيها فى الفترة بين ابتداء قطع تصدير محاصيلها إلى تلك الدولة المعادية ، وبين ظهور آثاره على حياة الشعب فى تلك الدولة الصناعيـــة ، إذ أنه عند ما يقع العدوان بين الدولتين تنقطع أولا العلاقات الاقتصادية بينهما . فقطع تصدير المواد الخام مثلا من الدولة التى تنتجها إلى الدولة الصناعية المعادية ، سيؤثر حتما على حياة هذه الأخيرة بعد مدة قصيرة أو طويلة ، إن لم يكن لها مصدر آخر من مصادر المواد الخام . وهذه الدولة الصناعية ستقابل الدولة الزراعية بالمثل ، أى أنها ستمتنع أيضاً من تصدير منتجاتها الصناعية إلى تلك الدولة الزراعية أو أن العلاقات الاقتصادية والتجارية ستنقطع من تلقاء نفسها بسبب نشوب العدوان . فلا بد إذن على الدولة الزراعية من أن تنتج السلع الصناعية الضرورية ، وعلى الأقل بقدر ما يكفى لسد حاجات أفراد شعبها خلال تلك الفترة العدوانية . وعلى العموم أرى أنه لا يمكن لأية دولة أن تكتفى فى حياتها الدولية بإنتاج ما تتخصص فيه من أنواع الإنتاج .

وعلى هذا نرى أنه من الضرورى لإندونيسيا كدولة مستقلة ، إقامة الصناعات اللازمة لحياتها الدفاعية ، وذلك بجانب الصناعات الخفيفة والتحويلية .

* * *

وناحية أخرى من نواحى حياة اندونيسيا التى تتعلق بالصناعة هى الملاحة ، لأن اندونيسيا عبارة عن مجموعة كبيرة من الجزائر ، تقع بين المحيطين الهامين الهادى والهندى. فالملاحة ركن هام من أركان حياتها . والملاحة تحتاج إلى السفن والبواخ[illegible] الأحواض الجافة وإصلاح الموانىء وتوسيعها ، وإقامة الفنارات وغير ذلك . وهذه الأشياء تتطلب وجود المصانع لصناعة آلاتها وأدواتها .

وهناك عدة عوامل - كما ذكرناه فى الصفحة ١٣٠ - تؤهل اندونيسيا لإقامة هذه الصناعات المختلفة : أولا - توافر عناصر الحياة الاقتصادية فيها ، فالمواد الخام كثيرة ورخيصة ، والوقود كالفحم والبترول موجود ، والأيدى العاملة متوفرة ، والأسواق فيها واسعة رائجة. وثانياً- إن الروح التعاونية - كما تكلمنا عنها فى الجزء الأول من البحث - قد تغلغلت فى نفوس الإندونيسيين من قديم الزمن . فهم متعودون على الحياة التعاونية ، وعلى النظام فى تصرفاتهم وفى علاقاتهم بعضهم ببعض . وثالثاً - تجمع النقود والأموال فى الأرياف والقرى خلال سنوات الحرب الأخيرة - كما بيناه فى الصفحة ١٦٢ .

وبناء على هذا كله فمن السهل خلق رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لتموين المنشآت والمشروعات الاقتصادية، صناعية كانت أو تجارية. لأن رؤوس الأموال فى الحقيقة، ماهى إلا وليدة تعاون أفراد الشعب، فهى نتيجة مساهمة الأهالى فى كل مشروع من مشروعاتهم المختلفة، وثمرة من ثمرات تعاون أفراد المجتمع.

فاندونيسيا لا تحتاج إلى استيراد رؤوس الأموال من الخارج، بل بالعكس أنها فى حاجة إلى إخراج رؤوس الأموال الأجنبية منها، وذلك لا لصالحها وحدها، بل أيضاً ليسهل تطبيق الأسس الصحيحة لعلاقات الدول الاقتصادية - كما وضحناه قبل هذا.

ولكن إخراج رؤوس الأموال الأجنبية الضخمة من هذه البلاد دفعة واحدة ضرر، قد يؤدى إلى تقلقل علاقاتها السياسية مع الدول التى تملكها، أو التى ينتمى إليها أصحابها. وعلى ضوء هذه الحقيقة نرى جلياً استحالة تطبيق المبدأ الشيوعى فيها - فضلا عن عدم صلاحية هذا المبدأ كأساس لنظام الحياة - لأن تدويل Statetiation مرافق الحياة الاقتصادية يستلزم إخراج هذه رؤوس الأموال منها، أو تحويلها إلى ملكية الدولة. وهذا مما لا يقبله أصحابها من الدول والأجانب، وشركاتهم المختلفة.

وقد تواردت الأخبار من اندونيسيا فى الأيام الأخيرة عن نشاط حركة إنشاء مشاريع عديدة صناعية وزراعية وتجارية. فلا غرابة فى ذلك، لأن حكومة جمهوريتها بدأت منذ قيامها تبذل أقصى جهودها فى الميادين الاقتصادية، بجانب قيامها بإنشاء المنشآت الثقافية والتعليمية والاجتماعية وغيرها. وقد أنشأت الحكومة وزارة خاصة للشؤون الاقتصادية، ولتدعيم الرخاء والرفاهية، وعُيِّن الدكتور ا. ك. غانى وزيراً لها (١). ومن هذه المشاريع الاقتصادية، إصلاح مختلف طرق المواصلات، وإقامة المحطات الكهربائية، وذلك لإنعاش الصناعات المختلفة، مثل مصانع الغزل والنسيج والأسمنت. وقد أنشىء مصنع جديد للأسمنت، مجهز بأحدث الآلات، وينتج فى الشهر حوالى تسعة آلاف طن. كما أنشئت أيضاً مزرعة واسعة، تزرع فيها أشجار التوت، وذلك لتربية دودة القز لإنتاج الحرير. كانت هذه الصناعة قد أهملت كثيراً فى العصر الاستعمارى، مع أن ظروف هذه البلاد مواتية لنجاح هذه

(١) من جريدة ,,أوتوسن ملايو،، العدد ١٢ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٤٧ - سنغافورة.

ومنذ ٣ يولية ١٩٤٧ تولى الدكتور ا. ك. غانى وكالة رئيس الوزراء لحكومة الجمهورية الاندونيسية. وقد سافر فى ١١ نوفمبر ١٩٤٧ من جاكرتا إلى هافانا فى الولايات المتحدة الأمريكية، ليرأس وفد الجمهورية الاندونيسية فى المؤتمر الاقتصادى الاشتراكى التابع للامم المتحدة الذى سينعقد فى ٢٤ نوفمبر الحالى.

الصناعة . وقد ازداد كذلك نشاط الأهالى زيادة كبيرة فى مختلف الميادين الاقتصادية منذ تمتعهم بجو الحرية والاستقلال .

وأعتقد أن إقامة الصناعات الخفيفة المختلفة فى اندونيسيا ـ أو فى أية بلاد أخرى من البلدان الزراعية ـ لا تحقق مصلحتها فحسب ، بل أنها تحقق أيضاً مصالح الدول الصناعية الكبرى. لأن إقامة مثل هذه الصناعات ستؤدى حتما إلى زيادة النشاط والحركة فى الصناعات الثقيلة فى الدول الصناعية الكبرى . كما أن هذه الصناعات الخفيفة والتحويلية ، وكذلك صناعة تعبئة الفواكه والخضروات والأسماك فى العلب ، ستؤدى كثيراً إلى زيادة قوة الشعب الإندونيسى الشرائية ، وإلى رفع مستوى معيشته . وهذا موضوعنا الآتى :

ثانياً — مستوى معيشة الشعب الاندونيسى وقوته الشرائية

لقد رأينا فيما سبق من هذه الرسالة ، أن اندونيسيا من أغنى بلاد العالم ، بل هى جوهرة متلألئة تزين خط الاستواء. وقد أصبحت هذه البلاد الغنية فى عهد الاستعمار الهولندى الطويل ، والاحتلال اليابانى العسكرى ، لا تعطى أهلها غير الجوع والحرمان والموت .

وبينما كان الغربيون والهولنديون فى أوربا ، يتمتعون بالرفاهية والرخاء ، ويتغنون منذ أوائل القرن الماضى بأنشودتهم ، ومطلعها الزراعة الجيدة والأعمال السهلة والمعيشة الممتعة الرغيدة .Better Farming, Better Business, Better Living إذا بالاندونيسين يعانون صنوف العذاب ، وقسوة الحياة ومرارتها ، التى وصفها الغربيون أنفسهم فى كتبهم ومقالاتهم؛ ومنهم المركيز دى بوفوار الذى قال بعد وصوله الى اندونيسيا في أواخر القرن الماضى ما يأتى : « كنت كأنى فى جنة النعيم قد نُقلت إلى الأرض» ثم قال «ولما وصلنا الى آثار المعابد القديمة ـ وهى من عجائب الآثار ، مثل معابد مندوت وبروبودور وبرامباهن ـ أدهشتنى فخامة مبانيها وجمال نقوشها ، ودلنى ذلك على أن مشيدى هذه الآثار كانوا على درجة سامية من الرقى ، ولكننى شاهدت من أعلى تلك المبانى حقولا واسعة زاهية ، تعمل فيها أمة هى من أبناء ذلك الجيل الغابر المتمدن ، وقد انحطت اليوم الى أسفل دركات المدنية . فعجباً أكانت نتيجة حكم المستعمرين لهذه البلاد مدة ثلاثة قرون أن تصل بأبنائها الى أسفل مراتب الإنسانية ؟ إن من يرى وداعة هذه الأمة وذكاءها واستعدادها الفطرى لقبول العلم والتمدن ، لا يسعه إلا

الاعتراف بعظم مسؤلية حاكميها القائمين بالأمر فيها ، لما جنوه عليها من الذل والانحطاط (١) .

ووصفها الجنرال كارلوس ب . روميلو الأمريكى فى أوائل سنة ١٩٤٦ فى مقالته التى سبق ذكرها قائلا : «وفى كل مكان (فى اندونيسيا) ترى أجساماً سمراء مهزولة ، عليها مآزر بالية ، ووجوهاً ضارعة شفها البؤس ، لا ترى عينك فيها طفلا يرتع ويلعب . فهذه المخلوقات البائسة الممسوخة باعها آباؤها الجياع فى سوق الرق الاقتصادى . . . »

وقد صدق هؤلاء الكتاب فى وصفهم لحياة الاندونيسيين في عهد الاستعمار الهولندى ، إذ كانت حالتهم فى جميع نواحى حياتهم التعليمية والصحية والاقتصادية وغيرها سيئة مؤلمة جداً .

فمن الناحية التعليمية مثلا كان عدد الأطفال الذين أمّوا المدارس عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بمعدل طفل واحد من عشرة أطفال ، إذ كان عدد الأطفال فى اندونيسيا فى تلك السنة ٢٠,٤٣٢,٧٠٠ طفلا ، وكان عدد التلاميذ فى جميع مراحل التعليم ٢,٢٢٣,٥٩٦ تلميذاً . وبلغت نفقات وزارة المعارف للحكومة الهولندية فى اندونيسيا فى نفس السنة حوالى ٢٣,٣ مليوناً من الروبية . فكان معدل نصيب كل تلميذ من هذه النفقات السنوية أقل من ١٤٠٨ مليما فى السنة أى حوالى جنيه مصرى واحد . وإذا نظرنا الى مجموع الأطفال الموجودين فى تلك السنة ، لكان نصيب كل منهم لا يزيد عن ١١٤ مليما فى السنة ، وزيادة على ذلك كان الدخول فى المدارس الثانوية لا يتيسر إلا للذين يستطيعون دفع رسوم عالية ، وللذين تستحسن الحكومة الهولندية دخولهم فيها ، لتفوقهم مثلا فى اللغة الهولندية ، أو لأن آباءهم من كبار موظفى الحكومة الممالئين لها ، أو لأنهم من أبناء السلاطين والأمراء .

ومن الناحية الصحية فإن عدد المستشفيات فى سنة ١٩٣٨ التى كانت تنفق عليها الحكومة الهولندية والهيئات المحلية لا يزيد عن ٢٠٧ مستشفى (٢) بما فيه المستشفيات الكبيرة والصغيرة والخاصة للأمراض العقلية . وهكذا فى النواحى الأخرى من الحياة .

وسبب هذه الحالة المؤلمة يرجع إلى أن اندونيسيا - بعد وقوعها فى قبضة الشركات التجارية منذ أوائل القرن السابع عشر ، ثم دخولها تحت نير الاستعمار الهولندى ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، وبالأخص بعد ظهور الرأسمالية الحرة فى أواخر القرن الماضى - قد أصبحت مجرد « مزرعة كبرى » لإنتاج المحاصيل الزراعية والمواد الأولية التى تحتاج اليها أسواق العالم .

(١) من كتاب ,, أمة الملايو ،، للاستاذ صالح جودت ، طبع سنة ١٩٠٨ .

(٢) من كتاب ,, خلاصة الاحصائيات . . . . . ،، السابق ذكره ، ص ٢٨ منه .

أما شؤون الأهالى المعيشية والتعليمية والصحية فقد أهملت كل الإهمال ، لأن المستعمرين وأذنابهم من أصحاب رؤوس الأموال ، يعتقدون أن ارتفاع مستوى حالة الأهالى المعيشية والتعليمية والإجتماعية ، يتعارض كل التعارض مع مصلحتهم الاستعمارية والاستغلالية .

لا أفهم ولا أستطيع أن أفهم ، لماذا كان معظم الكتاب - إن لم يكن كلهم - الذين يكتبون فى المواضع المتعلقة « بالجغرافية الاقتصادية Economic Geography » يقولون « إن زراعة الشاى تتطلب الأيدى العاملة الوافرة المدربة الرخيصة ، وزراعة قصب السكر تحتاج إلى أيد عاملة قوية رخيصة الأجور ، وزراعة المطاط تستلزم عمالا كثيرين ذوى أجور منخفضة ، وزراعة . . . و . . . و . . . وهكذا ، كاد أن يشترطوا انخفاض الأجور فى زراعة جميع المحاصيل الزراعية . فما الباعث الذى يدفعهم إلى مثل هذا القول ؟ هل يدفعهم إلى مثل هذا القول ، وذلك الاستنتاج ، عدم إدراكهم لحقيقة الأمور إدراكا صحيحاً ، وهى واضحة لمن يدرسها من جميع النواحى ، لا من ناحية واحدة ، ولمن ينظر اليها نظرة نافذة من جميع الجوانب ، لا من جانب واحد فقط .

أو لم يدركوا أن انخفاض الأجور فى بلاد ما يؤدى إلى انحطاط مستوى معيشة الأهالى فيها ، ويؤدى إلى ضعف قوتهم الشرائية ، وبالتالى إلى عدم استطاعة تلك البلاد استيراد المصنوعات والمنتجات من الدول الصناعية ، فضلا عن انحطاط قوة هؤلاء الأهالى الإنتاجية ، لما يسببه انخفاض أجورهم من الجهل والمرض وضعف أجسامهم .

وبصرف النظر عن أن تكاليف التدريب والتمرين فى الأعمال الصناعية ، أكثر منها فى الأعمال الزراعية ، فما وجه التفرقة بين عمال المزارع وبين عمال المصانع ، بحيث تكون أجور عمال المزارع ، أقل كثيراً من أجور عمال المصانع ؟ أليس من الغباوة أن يقال : إن مستوى المعيشة فى البلاد الزراعية ، يجب أن يكون منخفضاً ؟ وإن لم يقل ذلك أحد ، فإن الواقع هو كذلك ، إذ أن مستوى المعيشة فى العالم ، قبل الحرب العالمية الثانية يتدرج نزولا ، ابتداء من أمريكا ماراً بأوربا إلى الشرق الأقصى ؛ بحيث نجد فى الولايات المتحدة الأمريكية أعلى مستوى للمعيشة ، وتليها انجلترا ثم فرنسا ثم شرق أوربا ثم الشرق الأوسط ثم الهند ثم الصين واندونيسيا .

وأرى أنه من الصعوبة إظهار هذه الحقيقة بالأرقام الصحيحة ، قياسية كانت أو بيانية ، لأن هناك فرقاً كبيراً بين مستوى المعيشة Standard of living وبين مستوى نفقات

المعيشة Standard of the cost of living كما وضحنا فى ص ١٢٨ . ومقارنة مستوى نفقات المعيشة لمختلف شعوب العالم لم تكن سهلة ، وذلك لاختلاف المقاييس للأسعار ، أى اختلاف العملة ، وعدم استقرار قيمتها التبادلية بين مختلف البلدان ، أى قيمتها التجارية ، أو ما يسمونه بالكامبيو الخارجى . وكذلك لاختلاف أسعار السلع والحاجيات الناتج من اختلاف تكاليف إنتاجها فى كل بلد من البلدان ، وغير ذلك من الأسباب ، التى أدت إلى صعوبة مقارنة مستوى نفقات المعيشة بين شعوب العالم . ولم تُعمل حتى اليوم الإحصائيات الشاملة لنفقات المعيشة لجميع الشعوب . وإن كانت بعض الدول أو معظمها قد عملت الإحصائيات لنفقات المعيشة فيها ، ومع ذلك لم نجد بعد إحصائيات كاملة شاملة لجميع الشعوب يمكن مقارنتها بعضها ببعض . ومن ضمن الانتقادات التى وجهت إلى عصبة الأمم ، أنها ما كانت تعمل الإحصائيات الشاملة فى هذا الصدد . وإن عملت بعض الإحصائيات فلدول أوربا وأمريكا فقط .

وإذا رجعنا إلى الإحصائيات التى أصدرتها عصبة الأمم فى بحوثها الاقتصادية ، نجدها ناقصة ، فنرى مثلا فى الإحصائيات الآتية فى الصفحة التالية (١) - إن الإحصائيات عن الأجور الخاصة بفرنسا لم تكن شاملة لفرنسا كلها ، وإنما تنحصر فى منطقة باريس فقط ، كما لا تجد فيها الإحصائيات عن الدخل الأهلى لكل من بلجيكا ويوغسلافيا ، فضلا عن أنها غير شاملة لأوربا بأكملها .

ثم أن الإحصائيات عن الدخل الأهلى وعن الأجور ، لا تكفى لعمل المقارنة بين مستوى نفقات المعيشة لمختلف الشعوب ، فهناك عدة عناصر أخرى تستلزمها ؛ مثل مقارنة الأسعار وغيرها . وإذا كانت مقارنة مستوى نفقات المعيشة لمختلف الشعوب صعبة ، فإن مقارنة مستوى المعيشة لها أصعب . ونرجو أن يقوم بها قريبا المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة .

وعلى العموم إذا تأملنا طويلا فى حياة مختلف الشعوب ، نجد أن مستوى المعيشة - كما قلنا - يتدرج نزولا إبتداء من أمريكا ، ماراً بأوربا إلى الشرق الأقصى . وترك الحالة على هذا المنوال خطر على الأسرة الدولية ، فضلا عن خطرها على هذه البلدان التى تعانى مستوى المعيشة المنخفض . وإذا بحثنا من جميع النواحى ، نجد أن ارتفاع مستوى المعيشة فى بعض البلدان ، لا يقوم على ثمار جهود أبنائها ورجالها وحدهم - كما قد يدعى به البعض - وإنما

---

(١) نقلت من كتاب ,, دراسة التضخم وقمعه ،، الذى أصدرته عصبة الأمم فى سنة ١٩٤٦ .

يقوم جله على حساب جهود البلدان الأخرى ، وعلى حساب نتائج أعمال أناس آخرين . وإن رفع المعيشة فى هذه البلدان الأخيرة ، ولهؤلاء الناس الآخرين - بطرق صحيحة - لا يؤدى بتاتاً إلى انخفاضها فى البلدان السابقة ، ولا فى حياة هؤلاء القوم الذين يتمتعون من قبل بمستوى معيشة مرتفع ، بل بالعكس سيؤدى أيضاً إلى ارتفاعه أو إلى بقائه كما هو .

الإحصائيات عن الدخل الأهلى وعن الأجور فى سنة ١٩٣٨
فى كل من الدول الآتية : (١) (على أساس : ١٩٢٩ = ١٠٠)

الدول	الدخل الأهلى	الأجرة النقدية فى الساعة	الأجرة الحقيقية فى الساعة
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٨٠٠	١٢١	١٤١
بريطانيا	٢٠٠	١٠٧	١١٣
بلجيكا	—	١٠٦	١١٢
فرنسا	٢٠٠	١٩٥ (٢)	١٥٠ (٢)
إيطاليا	١٦٠	١٠٨	١١٥
المجر	٨٠	—	—
يوغسلافيا	—	١٠٢	٩١

وقد بدأ الناس يدركون هذه الحقائق ، كما أوصى الرئيس روزفلت الراحل بوجوب التحرر من الفقر . وقد أشارت المواثيق الدولية الحديثة ، والقرارات التى اتخذها أقطاب الحلفاء ، ورؤساء الدول فى اجتماعاتهم خلال سنوات الحرب الأخيرة - إلى ضرورة رفع مستوى المعيشة لجميع الشعوب بلا تفرقة ولا تمييز . وقد أعدت فعلا معظم الدول مشروعات عديدة ، لمحاربة أعداء المدنية والحضارة الثلاثة ، وهى الفقر والجهل والمرض .

* * *

أما فى اندونيسيا فقد كان مستوى معيشة الأهالى فيها ، فى عهد الاستعمار الهولندى ،

(1) From "The Course & Control of Inflation (a review of Monetary experience in Europe after World War 1, League of Nation 1946.

(٢) يختص بمنطقة باريس فقط .

منخفضاً جداً بالنسبة إلى مافى البلدان الأخرى ، كما قلنا وكما وصفه كذلك الكتاب الأوروبيون فى كتبهم ومقالاتهم ، التى نقلنا منها بعض أقوالهم . وقالت صحف نقابات العمال فى أمريكا ، إن الأعمال الاستعبادية فى اندونيسيا ، تهدد أعمال الأحرار فى أمريكا [١].

Enslaved labour in Indonesia threatens free labor in America.

ولانحطاط مستوى المعيشة لدى الإندونيسيين أسباب عديدة ، إلا أن هذه الأسباب كادت تتركز فى شىء واحد يمكن إرجاعها إليه ، وهو سوء النظم الاقتصادية السائدة فى اندونيسيا خلال تلك المدة الطويلة ، كما رأينا فى الفصول السابقة من هذه الرسالة . ولزيادة توضيح ذلك ، يمكن أن نقول : إن السبب الرئيسى لانحطاط مستوى معيشة الاندونيسيين ، هو فقرهم - وذلك بالرغم من وفرة ثروة بلادهم وكثرة خيراتها - إذ بلغ متوسط دخلهم - على حسب تقرير لجنة الحكومة الهولندية فى سنة ١٩٣٢ A Dutch Govt. Commission - بنساً واحداً أى حوالى أربعة مليمات للفرد فى اليوم الواحد . وهذا الفقر مرتبط بالجهل ، وسوء التغذية ، وانتشار الأمراض وانصرافهم عن الحياة الاجتماعية والثقافية ، وانعدام المثل العليا فى الحياة ، أى أن انحطاط مستوى المعيشة ، أدى إلى انحطاط مستوى الروح المعنوية .

وما كان ذلك الفقر يحدث ، إلا بسبب الحرمان ، وما يتبعه من سوء توزيع ثروة البلاد الممثلة فى الدخل الأهلى ، كما وضحنا ذلك فى الجزء الأول من هذا البحث . وتبين الإحصائيات الآتية فى الصفحة التالية ، أن الأوروبيين الذين كانوا أقل من النصف فى المائة (٠,٥ ٪) من مجموع السكان يستحوذون على ٦٣,٥ ٪ من الدخل الأهلى الخاضع لضريبة الدخل القائم على أساس ٩٠٠ روبية لدخل الشخص السنوى ، وكان نصيب الأجانب الآسيويين أكثر من ٢٣,٥ ٪ من ذلك الدخل وعددهم لا يزيد على ٢,٢ ٪ من مجموع السكان ، بينما كان الأهالى الوطنيون ، وعددهم أكثر من ٩٧,٤ ٪ من مجموع السكان ، لا ينالون من هذا الدخل الأهلى سوى ١٣ ٪ فقط . والإحصاء الآتى فى الصفحة التالية يوضح ذلك جلياً .

وعلاوة على سوء توزيع دخل المجتمع بين الأهالى والأجانب ، فإن الحكومة كانت تفرض على الأهالى أنواعاً كثيرة من الضرائب كانت قواعد هذه الضرائب بعيدة كل البعد عن النظريات الحديثة فى علم المالية ، إذ كان الرائد - عند سنها أو تشريعها وحين تطبيقها - مضاعفة دخل الحكومة فقط . وكانت جبايتها تشبه كثيراً جباية الضرائب فى القرون الوسطى ، لأن القائمين بها هم الأهالى أيضاً من عُمد البلاد ورؤساء الأرياف والقرى ، أى أن جبايتها تشبه نظم الالتزامات القديمة .

(1) From "Daily World" newspaper, San Francisco, Sept, 28, 1945.

المقارنة بين عدد الأهالى والأجانب الذين دفعوا الضريبة على أساس ٩٠٠ روبية فما فوق ، من دخل الشخص السنوى فى سنة ١٩٣٨ (١)

بيــان	الإندونيسيون	الأوروبيون	الآسيويون	المجموع
مجموع السكان بالآلاف	٦٦٦١٩	٢٧٤	١٥١٦	٦٨٤٠٩
النسبة المئوية لعدد السكان	٩٧،٤	٠،٤	٢،٢	١٠٠ ٪
دافعو الضريبة على الأساس المذكور أعلاه	٣٦٠٠٦	٧٠٦٢٥	٤٧٥٧٤	١٥٤٢٠٥
النسبة المئوية	٢٣،٥	٤٥،٨	٣٠،٧	١٠٠ ٪
مجموع تقديرات الدخل المفروضة عليه الضريبة بالآلاف من الروبية	٦٨٧٨٠	٣٣٦٧٥٥	١٢٤٤٧٥	٥٣٠٠١٠
النسبة المئوية لها	١٣	٦٣،٥	٢٣،٥	١٠٠ ٪

وكان من المنتظر أن يكون مستوى معيشة الاندونيسيين ، منذ اتصال اندونيسيا بالدول الصناعية ، مرتفعاً عن ذى قبل . وذلك لاستمرار زيادة صادراتها عن وارداتها كل سنة - كما تبين ذلك فى الرسم البيانى ص ٢٦٣ ، وإذا كانت النظم الاقتصادية تسير على طبيعتها ، بدون تدخل التصرفات السياسية ، والمطامع النفسية الرأسمالية ، لكانت اندونيسيا تستورد من الخارج المنتجات الصناعية ، بقدرما تصدره إليه من محاصيلها المختلفة ، ولـنتج عن ذلك ارتفاع مستوى معيشة الأهالى . ولكن هذه الزيادة الكبيرة فى صادراتها ، كانت تذهب إلى هولندة ، وإلى الدول الأخرى المختلفة ، فضلا عن عدم استفادة اندونيسيا بحالة رجحان كفة ميزانها الحسابى إلى غير صالحها ، كما سبق بيانه .

أضف إلى ذلك أن أسعار محاصيل اندونيسيا كانت أرخص كثيراً من أسعار وارداتها بالنسبة إلى تكاليف الإنتاج لكل منهما . (أنظر الرسمين البيانيين فى ص ٢٥٩ و ٢٦٣) وذلك نتيجة لما قام به الوسطاء والتجار من التلاعب فى الأسعار ، ونتيجة شتى الإجراءات التعسفية ، التى اتخذتها

(١) من كتاب « خلاصة الاحصائيات . . . . . . » السابق ذكره ، ص ٦ و ١٣٤ منه .

نقابات الإنتاج ، واتحادات التجار ، كالامتناع عن الشراء مثلا فى مدة معينة أو في منطقة ما ، وغيرها من طرق التجارة المشروعة وغير المشروعة .

وكانت مزاحمة الأجانب مثل الصينيين والآسيويين الآخرين والأوروبيين ، وبالأخص الهولنديين ، تزداد كل سنة ، وفى كل ناحية من نواحى الحياة الاقتصادية . وعند ما كان الصينيون فى جاوة فى سنة ١٩٠٠ لا يزيد عددهم عن ٢٨٠,٠٠٠ نسمة ، وعدة آلاف أخرى فى باقى الجزائر ، فإن عددهم بعد توسيع الأعمال الزراعية والتعدينية واستخدامهم فيها ، قد ازداد زيادة كبيرة ، حتى بلغ فى سنة ١٩٣٠ حوالى ١,٢٣٠,٠٠٠ نسمة فى جزيرة جاوة وحدها (١) .

ويكاد الأجانب فى اندونيسيا يحتكرون التجارة الداخلية والخارجية ، ورائدهم دائماً ـ كما قلنا ـ هو الحصول على أكبر ربح ممكن . والصينيون ـ كما قال مستر هـ . و . پوندر «يلعبون دوراً هاماً فى حياة جاوة الاقتصادية ، لأنهم هم الذين يشتغلون بالتجارة فيها ، ثم يليهم فى ذلك التجار الهنود ثم اليابانيون . وعلى العموم فإن تجارة القطاعى للواردات من البضائع فى أنحاء جاوة ، كانت فى أيدى الصينيين ، وهم أيضاً الذين يحتكرون صناعة الأحذية ، والأعمال التجارية وصناعة الأثاثات المنزلية (٢) .

ومما أدى أيضاً إلى انحطاط مستوى معيشة الإندونيسيين بوجه عام ، بعض نتائج سياسة «الباب المفتوح» التى اتبعتها هولندة منذ أوائل هذا القرن ، إذ بسبب هذه السياسة نزح إلى اندونيسيا كثير من المهاجرين الجدد ، فزاحموا الأهالى فى مختلف ميادين الأعمال ، وشاركوهم فى الدخل الأهلى .

وكانت الحكومة الهولندية ـ كما قلنا ـ تعتمد فى تدعيم سياستها وقوتها على الشركات الأجنبية ، كما تعتمد أيضاً على البقية الباقية من الإقطاعيين الإندونيسيين ، وهم من سلالة السلاطين والأمراء ، حتى أصبحوا أيضاً يشاركون الرأسماليين فى امتصاص دم الشعب .

ولهذا كله أصبحت الثورة الإندونيسية الأخيرة ، تتخذ صورتين ، كما بيَّن ذلك بعض

---

(1) Bernard H. M. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies, 1945.

(2) a. H. W. Ponder : "Javanese Panorama" Seeley Service & Co., London 1942. from p. 70 to p. 85.

b. H. W. Ponder : (Java Pageant) from p. 123 to p. 126.

زعماء الإندونيسيين ، ومنهم السيد سوتان شهرير رئيس وزراء اندونيسيا الأول لحكومة جمهوريتها الأولى . فتبدو هذه الثورة من خارج اندونيسيا « ثورة قومية » تقاوم المطامع الاستعمارية ، ومن الداخل تظهر بصورة « ثورة شعبية » تتجه نحو تحسين معيشة عامة الشعب ، وإصلاحها إصلاحاً يتفق مع اتجاه العالم الاقتصادى . والأمل كبير فى نجاح هاتين الحركتين ؛ الحركة الوطنية الموجهة إلى مقاومة القوة الاستعمارية ، والقضاء على مطامعها ، والحركة الشعبية المتجهة نحو النهوض ، ورفع مستوى حياة عامة الشعب .

والنجاح في الحركة الأولى ـ التى انتصرت وقد دخلت اليوم فى مرحلتها الأخيرة ـ يرجع إلى حماسة الإندونيسيين الوطنية ، التى زرع بذورها وغرسها الزعماء فى نفوس الشعب الإندونيسى منذ زمن بعيد . أما النجاح فى الحركة الثانية فيرجع إلى اتفاق وجهة نظر هؤلاء الزعماء فى توجيه هذه الحركة .

ففخامة الدكتور أحمد سوكارنو مثلا ، قد أقام سياسته وحركته الوطنية على أساس « الفلسفة الاجتماعية السياسية الشعبية » التى سماها Marheinism أى « الشعبية » وقد وضحها توضيحاً جلياً فى مقالاته فى مجلة حزبه « فكرة الشعب » The opinion of the common men ومنها مقالة بعنوان « الشعبية والمادية » Marheinism and Materialism نُشرت فى شهر ابريل سنة ١٩٣٢ ، ومما قال فيها « قد أطلقنا على هذه الفلسفة الاجتماعية السياسية اسم « الشعبية Marheinism أو دستور العمل لسبعين مليوناً من الإندونيسيين المحرومين I call this Sacial-political philosophy (Marheinism) or the guide to action for the 70,000,000 impoverished Indonesians.

وكانت حركات الحكومة الهولندية ، وتصرفاتها الحكومية والسياسية فى اندونيسيا ، تشبه تماماً الحركة الفاشيستية والنازية فى أوربا . وقال الدكتور سوكارنو فى نفس المجلة وفى تلك السنة : « إن ظهور الفاشيستية نذير لقيام الحرب العالمية . وهى عقبة فى طريق الإندونيسيين لتحقيق طموحهم وآمالهم الديمقراطية ، لأن الفاشيستية ما هى إلا حركة ضد النهضة والتقدم وهى ليست إلا صورة متطرفة من صور القوميات الأوروبية المادية ، التى تقوم وترمى إلى توسيع استغلال كل من الشعوب الأوروبية العامة ، وشعوب المستعمرات » .

وليس زعماء الإندونيسيين هم وحدهم الذين انتقدوا وقالوا بأن الحكومة الهولندية عقبة كأداء فى سبيل تقدم اندونيسيا ، ولكن شاركهم فى ذلك المنصفون من الزعماء الغربيين

وكُتابهم - كما نقلنا بعض أقوالهم فيما مضى - وكان مستر سى باراني قد لخص آراءهم وأقوالهم فى كتابه الذى نشره فى سان فرانسيسكو بعنوان «لماذا يثور الإندونيسيون Why the Indonesians revolt وقال : «إن الحكومة الهولندية فى اندونيسيا كانت متلفة وعقبة أمام الحركة التقدمية We may conclude that the Dutch Governement in Indonesia is both a waster and an anti-progress force.

وفخامة الدكتور محمد حتا، المعروف فى اندونيسيا بكفاءته الإدارية الممتازة ، قد أسس حركته من أولها على أساسين هامين . الأساس الأول التربية الوطنية الشعبية الديمقراطية . وسمى حزبه «حزب التربية الوطنية الإندونيسى Pemdidikan National Indonesia وقد أشار مراراً فى مقالاته وخطبه إلى أن حركات النهوض والإصلاح يجب أن تبدأ من القرى والأرياف . وجاء فى خطبته السابق ذكرها ما يأتى . «والديمقراطية يجب أن تسود فى جميع الأعمال ، ولكن حذار أن نخطىء فى فهم الديمقراطية الاقتصادية ، فنقع فيما يسمونه بالنقابة. وإذا كان كل عمل من الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية ، ما هو إلا جزء لا ينفصل من مجهودات الشعب جميعاً ، فقيادة كل عمل يخضع لمبدأ أعلى . ومن هنا تكون وحدة القيادة فى يد حكومة الدولة ، وفى يد الهيئة التى عهدت إليها تلك القيادة تحت توجيه الحكومة وإشرافها وهذه الحكومة بدورها تحت توجيه البرلمان وإشرافه . ومعنى هذا أن للعمال أن يتقدموا باقتراحات ، فيما يتعلق بقيادة العمل ، ولكن ليس لهم أن يغيروها كيف يشاءون ، بدون معرفة الحكومة وموافقتها . ومع ذلك لهم حق البت بطريقة الشورى . فكلهم فيه سواسية .

وهذه المساواة لا تعنى الفوضى ، فالنظام الدقيق يجب أن يطبق أثناء العمل ، بحيث يخضع فيه العامل لمدير العمل . وليس معنى الديمقراطية الاقتصادية إهمال النظم بل تقويته . لأن مثل هذه الديمقراطية تنمى فى نفوس العمال الشعور بالمسئولية المشتركة عن أعمالهم وعن نتائجها أمام المجتمع .

والأساس الثانى . هو النظام التعاونى ، حيث قال فخامته «إن كل قرية ، يجب أن تمثل هيئة تعاونية ، وكذلك البنادر والمدن» . وبذلك سيتوزع الدخل الأهلى توزيعاً عادلا ، لا بين القرى والأرياف والبنادر والمدن فقط ، بل أيضاً بين أفراد المجتمع فى قرية واحدة ، وفى مدينة واحدة ، ومن ثم يرتفع مستوى المعيشة ارتفاعاً يعم الجميع .

والسيد سوتان شهرير وغيره من الزعماء الإندونيسيين ، الذين تولوا مناصب الوزارة ،

يقيمون سياستهم على أساس توجيه سياسة اندونيسيا الاقتصادية القومية نحو اتجاه العالم الاقتصادى ، الذى يرمى إلى تدعيم الرخاء الشامل المشترك . وقال السيد سوتان شهرير فى رسالته السابق ذكرها : « إن السيطرة على الإنتاج فى العالم الرأسمالى الحاضر ، قد تركزت أكثر من قبل فى مركز أو مركزين ، وهما لندن ونيويورك . هذا مما أدى إلى أن القوة الرأسمالية قد أصبحت عالمية . ولذا فإن نجاح جهادنا اليوم ، يتوقف على مدى إدراكنا لهذه الحقيقة ، كما يتوقف على استطاعتنا توجيهه نحو الاتجاه العالمى » .

* * *

وكل ما قدمنا من نظم اندونيسيا الاقتصادية وسياستها وأسسها وأهدافها ؛ مثل رفع مستوى معيشة عامة الشعب ، وتوزيع الدخل الأهلى توزيعاً عادلا ، وقيام الحكومة ببعض المنشآت الاقتصادية العامة ، وإشرافها على الهيئات الإندونيسية الاقتصادية ، وتطبيق مبدأ « تسليم الصادرات واستلام الواردات فى الموانىء والمطارات والمحطات الحدودية ، وتوزيع الصادرات والواردات بين الدول وتقسيمها بينها ، وتحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الوطنية أو المحلية » ، وغير ذلك من المبادىء والحلول التى ذكرناها - فليس معنى كل هذا أن اندونيسيا تطبق وتتبع النظم الشيوعية . لأن الشيوعية - فيما أرى وفيما يراه علماء الإسلام - لا تتفق مع التعاليم الإسلامية السامية . والأغلبية الساحقة من الإندونيسيين ، يدينون بهذا الدين الحنيف ، كما رأينا - فضلا عن أن الشيوعية - فيما أعتقد وفيما يعتقد معظم الإندونيسيين - تتنافى فى النهاية أو فى البداية مع الحرية الشخصية أو الحرية الفردية ، وهى أسمى ما يتوق إليه الإنسان . وفى هذا مجال واسع للمناقشة ، مما لا يدخل فى موضوع رسالتنا هذه .

وعلى العموم فإن النظم الاقتصادية التى نبغيها نحن الإندونيسيين ، ليست الرأسمالية المتطرفة ، التى لا تعرف العدالة الإنسانية ، ولا الشيوعية التى تقضى على الحرية الفردية ، التى تتطلب الدكتاتورية فى البداية أو فى النهاية ، وإنما هى نظم وسط بينهما ، وخير الأمور أوسطها . وهذا موضوع رسالتنا القادمة - إن شاء الله .

إن النظم الاقتصادية ، التى نريد تطبيقها واتخاذها كأساس لحياة اندونيسيا القومية والدولية ؛ هى تلك النظم التى لا تتنافى مع طبيعة موقع اندونيسيا الجغرافي ، حيث تحيط بها من كل جانب البلدان التى لا تزال الرأسمالية تعمل وتسيطر فيها ، وتلك النظم التى لا تتعارض مع عاداتنا وتقاليدنا الشرقية وتعاليمنا الإسلامية السامية ، وتلك النظم التى تتمشى مع طبيعة حياتنا الاقتصادية ؛ تلك الحياة التى وصفها مستر موجى ومستر ه . فير ريدمان

وصفاً عابراً فى كتابهما حيث قالا . « إن الشرق الأقصى ، لا يزال بلاداً نصف رأسمالية ، تستطيع حل مشاكلها الجديدة حلا جيداً ، لا باتباع صورة خيالية لبعض نظريات جديدة عن شكل حكومة مثالية ، وإنما بإقامة حكومة على أساس حقيقة النظم التعاونية العالمية .

The Far East, still only semi-capitalistic, is able to offer a better solution of its new problems — not the mirage of of some modern utopia-but the reality of a planned and rationalized socialist world state. (1)

والحقيقة أن رفع مستوى الشعب الإندونيسى ، محور تدور عليه حركات النهوض والتقدم فى جميع فروع الحياة التعليمية والصحية والاجتماعية . ورؤساء الأحزاب السياسية والجمعيات الإسلامية ، والهيئات الشعبية ، إن اختلفوا فى طرق جهادهم وفى خططهم ، فإنهم متفقون فى الهدف الذى يرمى إليه كل منهم . فترى بعضهم يعملون لخلق العزة والكرامة فى نفوس أفراد الشعب ، وذلك ليتذوّقوا طعم الحرية ولذة الاستقلال ، ولكى تنمو وتتغلغل فى نفوسهم الروح الديمقراطية الصحيحة . وبعضهم يعملون فى تنظيم وإدارة تلك الهيئات الاقتصادية التعاونية . وبعضهم يعملون فى نشر التعليم على نطاق واسع ، وفى محاربة ما بقى من الأمية ، وإنشاء عدة جامعات ومعاهد عليا ، لإمداد الشبان الناشئين بالتعليم العالى الحر . وآخرون يشتغلون فى تحسين حالة الشعب الصحية ، بإقامة مستشفيات ، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج . وهناك جماعة يكرس أفرادها حياتهم لإمداد البلاد بوسائل المواصلات البحرية والجوية ، حتى ترتبط تلك الجزائر بعضها ببعض ، ويزداد ازدهار التجارة بينها .

وجهود حكومة الجمهورية الإندونيسية ، من ناحية رفع مستوى معيشة الشعب ، يتركز فى توجيه هذه الحركات والهيئات الشعبية ، وإمداد الشعب بكل التسهيلات من أدوات ورأسمال وخبراء فنيين ، وتتولى كل هذا وزارة يسمونها « وزارة الاقتصاد والرخاء » .

فهذه الحركات النشيطة ، التى تعم جميع مرافق الحياة ، تبشرنا بارتفاع مستوى المعيشة فى أنحاء اندونيسيا ارتفاعاً سريعاً . ولكن عدم استقرار حالتها السياسية ، واشتداد الحركة العسكرية فى شواطىء جزائرها ، بسبب تعنُّت سياسة هولندة إزاء اندونيسيا ، وبسبب تصرفات القوات الهولندية الحربية ، وحركاتها العدائية فى بحار اندونيسيا ، وغاراتها المتكررة التى لا تزال تشنها من آن إلى آخر - كل هذا يعوق تلك الحركات التقدمية فيها . فإن استقرار

(1) Sobei Mogi and H. Verre Redman : The Problem of the Far East, 1935. Victor Golancz ltd., London. p. 11.

حالة اندونيسيا السياسية ، أو بعبارة أخرى ، إن استقلال اندونيسيا ، شرط أساسى لنجاح تلك الحركات التقدمية الوطنية .

واستقلال اندونيسيا ، واعتراف الدول به ، واستقرار الحالة فيها ، كل هذا لا يتم بجهاد الشعب الإندونيسى وحده ، ولكنه يتوقف أيضاً إلى حد كبير على إدراك شعوب العالم الحقيقة هذه القضية الشبه العالمية ، وعلى شعورها بضرورة الإسراع فى حل هذه المشكلة التى تمس الجميع ، وبالأخص تلك الشعوب التى تربطها واندونيسيا مصلحة اقتصادية أو سياسية أو دينية. وحينما أدركت هذه الشعوب وحكوماتها إدراكاً صحيحاً لحقيقة قضية اندونيسيا ، وحينما شعرت الدول شعوراً قوياً بأن استقلال اندونيسيا ، ليس تحقيقاً لمطالب الإندونيسيين القومية فحسب ، ولا تحقيقاً لمصلحة اندونيسيا وحدها ، وإنما هو تحقيق لمصالح الجميع ، فحينئذ تعترف الدول باستقلالها وبجمهوريتها .

فمثلا هناك الآن كمية كبيرة بلغت ٨٠١,٥٠٠ طناً من السكر ، مخزونة فى جاوة الوسطى منذ أيام الاحتلال اليابانى ، كما نقلنا منظر هذا الجبال من السكر فى ص ٢٤٥ . وقالت وكالة الأنباء « أنيتا » : «إن فى جاوة الآن مليون طن من السكر» .

وقالت الهيئة المسماة بحكومة جزر الهند الهولندية : «أن كمية السكر المخزونة فى جاوة ، فى يوم استسلام اليابان ، بلغت مليوناً ونصف مليون من الأطنان ، وثمانمائة ألف طن أخرى فى أيدى التجار الصينيين» .

وقال مستر فلنتو اندرسون وزير الزراعة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى خطبته فى منتصف يناير ١٩٤٧ فى مدينة شيكاجو ما يأتى : «هناك الآن فى جزيرة جاوة أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ طن من السكر ، ونرجو أن تصدَّر الى الخارج هذه الكمية المخزونة فيها ، وذلك لسد النقصان الكبير من السكر فى العالم خلال هذه السنة» (١) .

ولاشك فى وجود هذه الكمية الكبيرة من السكر ، لأن جاوة أكثر بلدان العالم فى إنتاج السكر - كما تكلمنا عنه فى ص ٢٠١ الى ص ٢٠٤ - وفى جاوة قبل الحرب العالمية الأخيرة أكثر من ١٢٠ مصنعاً كبيراً لتكرير السكر ، التى بلغ إنتاجها مليونين من الأطنان سنوياً (١) .

* * *

هذا ما يختص بالسكر وحده ، وكذلك الحال بمحاصيل اندونيسيا الأخرى الكثيرة - التى

(١) من جريدة «أوتوسن ملايو» العدد ١٢ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٤٧ - سنغافورة .

تكلمنا عنها بالتفصيل فيما سبق - مثل المطاط والجوز الهندى والشاى والتوابل والبهارات والجلود والقصدير وغيرها من محاصيلها الزراعية والحيوانية والمعدنية. ومن المعلوم أن معظم دول العالم لا تزال تعانى الآن أزمـة السكر ، وفى حاجة شديدة الى هذه المواد الأولية . واندونيسيا لا تستطيع تصدير تلك الكمية الكبيرة من السكر وكذلك محاصيلها الأخرى المتجمعة لديها الآن ، مادامت العلاقات السياسية بينها وبين الدول الأخرى لم تستقر بعد ، وزيادة على ذلك وجود الحصار البحرى المحكم الذى ضربته القوات الهولندية حول جزائر اندونيسيا ، ولا تزال تضربه بدقة حتى يوم طبع هذه الرسالة . فهذا الحصار البحرى لا يؤدى خسارة على الإندونيسيين فحسب ، بل يؤدى أيضاً إلى خسارة فادحة على شعوب العالم ، وبالأخص الشعوب الصناعية التى تعتمد على الاستيراد من الخارج (١) .

فإن رفع مستوى معيشة الشعب الاندونيسى معناه بعبارة قصيرة ، ومن الناحية الاقتصادية « زيادة قوة هذا الشعب الشرائية والإنتاجية » . وزيادة قوة الشعب الشرائية تؤدى حتما إلى زيادة ما يستورده ويستهلكه من المنتجات الصناعية . ولا شك فى أن هذا لمصلحة الدول الصناعية . وتنتج من زيادة قوة الشعب الاندونيسى الإنتاجية زيادة محاصيلهم ، وبالتالى زيادة ما يصدره منها - وبالأخص المواد الأولية - إلى أنحاء العالم ، التى تعم فيها الآن حركة الإنشاء والتعمير ، وحركة إصلاح ما خربته ودمرته الحرب .

ومن هنا نرى أنه ليس للإندونيسيين أى مطلب أو مطمع سوى أن تكون بلادهم « وطن الحرية لهم وموطن الخير للجميع » .

---

(١) من نتائج مناقشة الرسالة : إن الفصل بين السياسة والتجارة والاقتصاد والأخلاق هو مصدر من مصادر هذه الاحتكاكات الدولية التى يعانيها المجتمع البشرى وستجد تفسير هذا فى رسالتى القادمة - إن شاء الله .

الفصل الثالث

مدى مساهمة اندونيسيا فى تحقيق الرخاء العالمى الشامل وفى تدعيم السلم العالمى الدائم

لقد بدأ الناس - منذ نهاية الحرب العالمية الأولى - يفكرون جديا فى اتخاذ الوسائل لمنع الحرب ولتدعيم السلم. وتعلق الناس - ولم تك الحرب العالمية الأولى قد وضعت أوزارها بعد - بمبادىء الرئيس ويلسون الأربعة عشر، التى أعلنها أمام الكونجرس (البرلمان) الأمريكى American Congress فى ٨ يناير ١٩١٨. وأهم هذه المبادىء مبدأ تقرير المصير Self-determination

ثم أنشئت عصبة الأمم على أساس هذه الفكرة. ولكن هذه المنشأة الدولية فشلت فى أداء مهمتها الكبرى، لأنها لم تكن تقوم على أسس كافية للاضطلاع بمهمتها الشاقة. وقد وجه العلماء والشراح فى القانون الدولى والعلوم السياسية انتقادات كثيرة الى عصبة الأمم، ووضحوا الأسباب التى أدت الى عدم نجاحها فى منع الحروب وفى تدعيم السلم.

ومن ضمن هذه الانتقادات :

أولا — إن اهتمام عصبة الأمم كاد ينحصر فى شؤون دول أوربا، أما الدول الأخرى - وبالأخص المستعمرات على اختلاف أنواع الاستعمار - فلم تكن عصبة الأمم تهتم بشؤونها اهتماماً يحسن حالتها الاقتصادية والسياسية.

ثانياً — لم تكن لعصبة الأمم قوة عسكرية أو بوليسية، فما كانت تستطيع تنفيذ قراراتها التى تتطلب إلى استخدام القوة.

ثالثاً — إن عصبة الأمم لم تكن منشأة عالمية بالمعنى الصحيح، إذ أن بعض الدول - ومنها بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية - ما كانت تشترك فيها، وذلك بالرغم من أن رئيسها مستر توماس وودرو ويلسون Thomas Woodrow Wilson (1856-1924) هو صاحب فكرة عصبة الأمم. وجاء فى كتاب « مشكلة المواد الأولية وسياستها » الذى

أصدرته الهيئة الاقتصادية والمالية التابعة لعصبة الأمم فى سنة ١٩٤٦ ما يأتى « وعدد كبير من مشاريع التنظيم هذه ـ وخصوصاً المشاريع التى وضعتها حكومات مختلفة ، أو مجموعة من الحكومات لصالح منتجيها ـ قد أثارت طائفة من الاعتراضات الشديدة فى البلاد الأخرى ، وخصوصاً فى الولايات المتحدة الأمريكية . التى كان الكونجرس فيها فى سنة ١٩٢٦ يهتم بهذه المسألة .

إن لجان التحقيق والمحاضرات الاقتصادية التى جرت فى عصبة الأمم ، كان بمقدورها أن تسهل مثل هذه الاتفاقات ، ولكن الولايات المتحدة الامريكية ، وهى أقوى الدول والعدو الوحيد لبرامج هذه التنظيمات ، لم تكن عضواً فى عصبة الأمم (١) .

.... mais les Etas-Unis, le plus puissant et le principal adversaire des plans reglementation, n'étaient pas membre de la Société des Nations.

وسائل عصبة الأمم لتقليل خطر الحرب :

وبملاحظة الوسائل التى اتخذتها عصبة الأمم ، نرى أن الأغراض التى ترمى الى تحقيقها ، لم تكن منع الحرب ، أو إزالة الأسباب التى تؤدى الى الحرب ، وإنما غرضها تقليل خطر الحرب ، وذلك بالوسائل الثلاث الآتية :

أولا — تحديد السلاح ، بحيث تنقص قوات الدولة الحربية الى أصغر قدر مستطاع لصيانة سلامة الوطن مع مراعاة موقع البلاد الجغرافى .

ثانياً — الكفالة المتبادلة ، بحيث تلتزم الدول أعضاء العصبة باحترام الاستقلال الحالى للدول الشريكات ، وعدم اعتداء بعضها على أراضى البعض الآخر .

ثالثاً — تسوية المشاكل بالطرق السلمية ، بحيث تُعرض كل منازعة بين دولتين من أعضاء الجمعية أمام محكمين للفصل فيها أو أمام المجلس للوساطة ، فإذا لم يحسم النزاع لا يجوز الالتجاء الى الحرب ، إلا بعد مضى ثلاثة شهور من تاريخ صدور قرار التحكيم أو ظهور تقرير المجلس (٢) .

ومن ناحية أخرى ، أن معظم الوسائل التى اتخذتها عصبة الأمم ـ إن لم تكن كلها ـ كانت

---

(1) Problémes et Politiques des Matières Premières: par Département Economique, financier et du transit, Société des Nations, Genève 1946.

(٢) من كتاب ,,القانون الدولى العام للاستاذ على ماهر بك (باشا) طبع بمطبعة الاعتماد بالقاهره فى عام ١٩٢٤ .

تدور حول المسائل السياسية فقط . وكادت طرقها فى حل المشاكل الدولية تتركز فى الأساليب الدبلوماسية والسياسية ، فما كانت تحاول أو تهتم بحل هذه المشاكل عن طريق أسس اقتصادية عالمية صحيحة ، ولذا فشلت فى مهمتها ، إذ خرجت منها الدول واحدة بعد الأخرى حتى نشبت الحرب العالمية الثانية .

* * *

وعلى العموم فإن الانتقادات التى وجهت الى عصبة الأمم قد مهدت الطريق ، ونوّرت الأفكار لإنشاء تنظيمات دولية أخرى ، أكمل وأقوى من الأولى . وقد رأينا الآن ، بل ومنذ سنوات الحرب العالمية الثانية ، إن الدول وبالأخص الدول الديمقراطية (بما فيها روسيا) قد وجهت جهودها وتفكيرها إلى وضع أسس صحيحة لمنع حرب عالمية أخرى ، ولتدعيم السلم الدائم .

وقد اجتمع أقطاب الحلفاء مراراً وتكراراً أثناء الحرب ، ولا يزالون إلى اليوم يواصلون اجتماعاتهم من آن إلى آخر . وقد عقدوا عدة مؤتمرات دولية ،اتخذوا فيها عدة قرارات ،كأسس تقوم عليها جهود الدول وعلاقاتها بعضها ببعض . كما قرروا وحددوا فيها الأهداف التى يرمون الى تحقيقها والوصول اليها .

مميزات جهود الدول وقراراتها الحديثة :

وقد امتازت جهود الدول وقراراتها وأغراضها عما مضى بعدة أشياء ، همها من الناحية الإقتصادية والسياسية ما يأتى :

أولا — إنها أصبحت عالمية أكثر مما مضى ، إذ كانت الجهود التى بذلتها الدول ، والقرارات التى اتخذتها ، والأهداف التى ترمى اليها ، فى الفترة ما بين الحربين العالميتين ، تنحصر فى الدول الغربية . أما دول الشرق الأوسط والشرق الأقصى - وبالأخص المستعمرات - فقد أهملت كل الإهمال ، بل قد أصبحت هذه البلدان سبباً من أسباب المنازعات الدولية ، التى أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية . أما جهود الدول وقراراتها وأهدافها ، التى بدأت فى تنظيمها منذ نشوب الحرب الأخيرة ، فقد روعى فيها تطبيقها على جميع شعوب العالم كافة بدون تمييز .

ثانياً — إنها قد وجهت فى إقامتها على أساس القوة العالمية ، حتى تقدم البعض بفكرة إيجاد البوليس العالمى ، وإنشاء القوة الحربية العالمية ، ووضع أسرار القنبلة الذرية تحت إشراف هيئة عالمية ، وغيرها من عناصر القوة ، التى ستكون تحت تصرف المجلس العام للأمم المتحدة .

ثالثا — إنها قد اقترنت بأسس اقتصادية صحيحة . ونذكر الآن بعض هذه الأسس ، التى قررتها الدول فى مؤتمراتها ، أو أصدرها أقطاب الدول الديمقراطية فى بعض تصريحاتهم .

الأسس الاقتصادية والسياسية لقرارات الدول الحديثة :

(١) — فى ٦ يناير ١٩٤١ أصدر الرئيس روزفلت الراحل مبادئه الأربعة « ومنها مبدأ « التحرر من الخوف والفقر » لكل أمة من أمم العالم .

(٢) — إن ميثاق الأطلنطى الذى أصدره فى ١٤ أغسطس ١٩٤١ الرئيس روزفلت والمستر تشرشل رئيس حكومة بريطانيا وقتئذ ، قد قرر المبدأين الهامين فى هذا الصدد ، أولهما مبدأ « الوصول إلى المواد الأولية » الذى اقترحنا تغييره بمبدأ « حرية الحصول على المواد الأولية بسهولة » كما زدنا مبدأ آخر يقابل هذا المبدأ ، وهو « حرية الحصول على المنتجات الصناعية بسهولة » أو « حرية وصول المنتجات الصناعية إلى أسواق العالم » . وثانيهما مبدأ التعاون بين الدول فى الميادين الاقتصادية ، مثل تحسين مستوى العمال ، وصيانة الأمن الاجتماعى والتقدم الاقتصادى . كما حدد ميثاق الأطلنطى معنى السلم العالمى الذى يرمى إلى تحقيقه ، بأنه السلم الذى يضمن لجميع الناس فى جميع البلدان ، أن يعيشوا فى أمن من الخوف والعوز .

(٣) — وقد اجتمعت ست وعشرون دولة فى ١ يناير ١٩٤٢ فى واشنطن ، وحددت هدفها المشترك من النضال ضد القوة الفاشيستية والنازية ، بأنه دفاع عن الحياة ، وعن الحرية والاستقلال ، وعن حرية الأديان ، وصيانة للعدالة وحقوق الإنسان .

(٤) — وقرر اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى الأربعة (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا والصين) المنعقد فى موسكو فى أكتوبر ١٩٤٣ أى أثناء الحرب العالمية الثانية « ضرورة إنشاء هيئة عالمية عامة A General International Organisation تقوم على أساس المساواة فى السلطة والسيادة بين الدول المحبة للسلام ، وقد فتح باب الاشتراك فيها لجميع هذه الدول ، صغيرها وكبيرها ، بدون تمييز ولا تفرقة ، وذلك لصيانة السلم والأمن الدوليين International Peace and Security

(٥) وأشار اجتماع الرئيس روزفلت والجنرال شانج كاى شيك والمستر تشرشل فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٤٣ إلى أن الدول الثلاث تعمل معاً للقضاء على العدوان اليابانى ، وليس لها أى مطمع من وراء ذلك ، سوى إرجاع المياه إلى مجراها الطبيعى .

(٦) ومن قرارات مؤتمر طهران المنعقد بين رؤساء الدول الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا) فى نوفمبر ١٩٤٣ ما يأتى «نظهر عزمنا على أن شعوبنا ستعمل معاً فى الحرب وفى السلم الذى يليها ، ونؤكد أن اتفاقنا سيحقق السلم الدائم ، وقد رسمنا بواسطة مستشارينا الدبلوماسيين مشروعات عديدة للمستقبل ، ونحن نطلب من جميع الأمم - التى ننظر إليها نظرتنا إلى شعوبنا ، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة - أن تمدّ يد التعاون ، وأن تساهم مساهمة فعالة فى القضاء على الطغيان والعبودية وعلى الاستبداد والظلم . ونحن نرحب بتلك الأمم ، إذ أن لها أن تختار الدخول فى الأسرة العالمية للأمم الديمقراطية ، ونحن ننظر إلى المستقبل واثقين من أن اليوم لآت قريباً ، تعيش فيه شعوب العالم كافة ، حياة حرة بعيدة عن الاستبداد ، ونعيش فيه معاً أصدقاء وإخواناً روحاً وعملاً وهدفاً » .

(٧) ومن الأغراض التى ترمى إلى تحقيقها هيئة الأمم المتحدة United Nations Organisation التى تم تكوينها فى المؤتمر الدولى المنعقد فى سان فرنسيسكو فى يونيو ١٩٤٥ ما يأتى :

ا — صيانة السلم والأمن الدوليين : ولتحقيق هذا الهدف ينبغى اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع التهديدات التى يتعرض لها السلام ، ولقمع أعمال العدوان أو سواها من مظاهر الإخلال بالأمن والانتقاص من السلم ، وإيجاد حل سلمى للخلافات الدولية ، التى قد تؤدى إلى الانتقاص من السلام .

ب — تنمية العلاقات الودية بين الأمم ، تقوم على أساس احترام المبادىء ، كالمساواة فى الحقوق ، وحق تقرير المصير لجميع الأمم وغيرهما ، وعلى اتخاذ تدابير أخرى مناسبة لتعزيز السلم العالمى .

حـ — تحقيق التعاون الدولى فى حل المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المشاكل الإنسانية ، واحترام حقوق الإنسان ، والحريات الأساسية للجميع بدون التمييز فى الجنس والجنسية واللغة والدين وغيرها .

(٨) ومن ضمن المبادىء التى تقوم عليها هيئة الأمم المتحدة ما يأتى :

ا — إن هيئة الأمم المتحدة قائمة على أساس مبدأ المساواة فى السيادة بين كافة أعضائها من الدول . ب - تحسم كافة أعضاء الهيئة خلافاتهم الدولية بالوسائل السلمية ، على نحو لا يعرض السلم والأمن الدوليين والعدالة الدولية للخطر . حـ - إن باب العضوية فى الأمم المتحدة مفتوح لجميع الدول المحبة للسلام . ء - ومن ضمن الوسائل للمعاونة على إقرار السلم

والأمن الدوليين وحفظهما ، أن يحوَّل أقل نسبة مستطاعة من موارد العالم الاقتصادية - البشرية والمادية - للتسليح ولاستخدامها فى تجهيز المعدات الحربية .

(٩) ومن البرامج التى وضعتها « هيئة الأمم المتحدة » لتدبير التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى ، ولتحقيق الاستقرار والخير العام اللازمين لحفظ علاقات سلمية ودية بين الأمم ، التى تقوم على أساس احترام الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية - ما يأتى : ا - تحقيق المستوى الأعلى للمعيشة ، والتوظف الكامل ، وتهيئة الظروف للنهضة الاقتصادية والتقدم الاجتماعى . ب - إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية ، وسواها من المشاكل الإنسانية .

(١٠) وقد أنشئت فى هيئة الأمم المتحدة عدة مصالح مختلفة ، تختص بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وتعهد إليها مهام فى ميادين نشاطها الخاصة على النحو المحدد فى تشريعاتها ، وذلك تحت سلطة وإشراف المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الذى وضع تحت إشراف المجلس العام لهيئة الأمم المتحدة .

* * *

هذا بعض ما وصلت إليه مباحثات رؤساء الأمم واتفاقاتهم ، فيما يتعلق بتنظيم حياة الأمم الاقتصادية تنظيما عالمياً ، وتوجيهها توجيهاً يحقق الأمن والسلم الدوليين . وحياة الأمم الاقتصادية - كما هو معلوم - بؤرة تدور عليها تصرفاتها وسياستها وسائر حركاتها .

ولا أظن أن هناك أحداً ينكر أن تلك الإجتماعات والمؤتمرات والمواثيق الدولية ، تدل على رغبة الدول فى منع الحروب ، وفى تدعيم السلم الدائم . كما لا أظن أن هناك أحداً يشك فى صلاحية هذه التنظيمات الدولية الجديدة ، وفى سمو أغراضها واتساع أهدافها . وإنما أعتقد أن كثيراً من الناس يشكون فى نجاح الأمم المتحدة فى تنفيذ هذه التنظيمات الدولية ، وفى تحقيق أغراضها السامية ، وفى الوصول إلى أهدافها المنشودة ، إذا لم تتغير علاقات الدول الاقتصادية عما هى عليه الآن ، وإذا لم توجه كل دولة سياستها الاقتصادية إلى ما يساير هذا الاتجاه الاقتصادى العالمى ، لأن النجاح فى تنفيذ مثل هذه التنظيمات الدولية ، يتوقف على مدى النضوج الفكرى لشعوب العالم ، أى نضوج ما نسميه « بالرأى العام العالمى » . وهذا الأخير يتوقف على النضوج الفكرى لكل شعب من هذه الشعوب . فالنجاح فى هذه التنظيمات العالمية إذن ، لا يتوقف على زعماء الأمم ، ورؤساء الدول وحدهم ، لأنهم يُقادون قبل أن يقودوا ، أى

أنهم يعملون دائماً أو غالباً على حسب اتجاه «الرأى العام» فى أمتهم . فالنجاح فى ذلك لا يتوقف عليهم وحدهم ، وإنما يتوقف كثيراً ، وقبل كل شىء على نمو الرغبة الأكيدة ، والنية الصحيحة فى كل أمة من الأمم ، وعلى اشتراكها معاً ، وتعاونها جميعاً فى تحقيق كل ذلك.

ومن ثم نجد أن النجاح فى تنظيم العلاقات الدولية ، تنظيماً يحقق السلم والأمن الدوليين ، منوط بنضوج الرأى العام فى كل أمة من الأمم ، نضوجاً متجهاً إلى تحقيق ذلك الهدف ، وإلى الوصول إلى تلك الغاية السامية .

ولئن انتهت الحرب وانتصر الحلفاء ، ولئن انتهوا من وضع هذه الأسس ، لتدعيم السلم والأمن الدوليين ، فإن هذه التنظيمات الدولية لا تتم ولن يتحقق ذلك الهدف المرموق ، إلا إذا تضامنت الشعوب ، وتعاونت الدول في تطبيقها وتنفيذها .

ولئن انتهى أقطاب الحلفاء ، وقوادهم من مهامهم الشاقة خلال الحرب ، ومن رسم هذه البرامج لتنظيم علاقات الدول ، فإن المهمة الكبرى فى تطبيق هذه البرامج وتنفيذها ، تقع الآن على كاهل كل شعب من شعوب العالم ، وعلى كل أمة من الأمم . ونجاح كل أمة من هذه الأمم ، فى أداء هذه المهمة الكبرى ، يتوقف على مدى رغبتها فى الأهداف والغايات التى رسمتها هيئة الأمم المتحدة لحياة الأسرة الدولية . ورغبة الأمة فى ذلك تنمو وتزداد عند ما يعيش أفراد هذه الأمة أحراراً ، مقتنعين بأن تلك الأهداف الدولية تحقق رخاءهم وسعادة حياتهم . فالرخاء الشامل لكل أمة من الأمم إذن ، يسير جنباً إلى جنب مع السلم العالمى . وعند ما يتفاءل الناس فى كل دولة من الدول بالرخاء الذى سيشملهم ، ينبئنا ويبشرنا ذلك بالسلم والأمن الدوليين . ولكن إذا بقيت دولة أو بعض الدول ، تعانى الضنك والفقر والحرمان ، فلابد أن تنشب الحرب إن عاجلا أو آجلا .

فعلى كل دولة من دول العالم إذن ، أن تعمل أولا على تحسين حالة أفراد شعبها المادية والمعنوية ، كما يجب على الدول الكبرى — إن صحت نية كل منها ورغبتها فى أن تعيش مع سائر دول العالم فى سلام ووئام — أن تعطى فرصة لكل دولة صغيرة أو فتية ، لتقوم فى هدوء واستقرار بتنظيم حياتها الاقتصادية والسياسية ، لكى تتحسن حالة شعبها المادية والمعنوية ، ولتنهض فى جميع ميادين التقدم والحضارة .

وإذا لم تقم دول العالم بتحسين حالة رعاياها المادية والمعنوية ؛ فإن « الرخاء العالمى

الشامل ، الذى نادت به الأمم المتحدة ، سيصبح أنشودة من أناشيد التسلية الرنانة لا أكثر ولا أقل . وإذا بقيت الدول الكبرى تتمسك بأساليبها الاستعمارية والاستغلالية العتيقة ، فلن تكون تلك المواثيق الدولية ، إلا حبراً على ورق ، وستصبح نية الأمم المتحدة أو رغبتها فى تدعيم السلم الدائم حلماً من الأحلام ، التى تذهب هباء عند طلوع الشمس .

* * *

أما من ناحية اندونيسيا ، فقد وصلنا ببحثنا السابق إلى أن المواد الأولية عمود فقرى لحياة الأهالى . وإن اندونيسيا من أهم المصادر للمواد الخام ، وإن من أعظم المشاكل الدولية وأكثرها تعقداً مشكلة « توزيع المواد الأولية بين الدول الصناعية ، وتوزيع أو تصريف المنتجات الصناعية فى أسواق العالم » .

فمشكلة اندونيسيا إذن ، ليست مشكلة تقع بينها وبين هولندة وانجلترا وحدهما ، وإنما هى مشكلة دولية تمس كثيراً أو قليلا مصالح كل دولة من الدول الأخرى ، وبالأخص الدول الصناعية .

وقد أدرك كثير من زعماء الدول ، والكتاب العالميين ، هذه الحقيقة — كما نقلنا بعض أرائهم - وقال الجنرال كارلوس ب. روميلو فى مقالته السابق ذكرها - « السلم فى بلاد المحيط الهادى هو أسمى غاية ، تسعى إليها الدول والشعوب ، فإذا بلغناها ، فقد وضعنا أساس السلام العالمى ، وإذا وقفنا دونها ، ارتطمنا فى الفوضى من جديد » .

Peace in the Pacific is a supreme issue for all countries and for all people. With it we lay the basis for world peace, without it we face chaos again.

وقال مستر سوبى موجى ومستر ه. ريدمان « إن السلم فى الشرق الأقصى ، لا تقع مسئوليته على آسيا وحدها ، ولكنها تقع على العالم كافة » .

The peace of the Far East is not the responsibility of Asia alone, but of the entire world. (1)

فقد حاولنا معالجة هذه المشكلة ، من ناحية اندونيسيا ، بما سقناه من طرق لحلها حلا مجدياً يرضى الجميع . واستطاعة اندونيسيا معالجة هذه المشكلة ، تتوقف على استطاعة الإندونيسيين القيام بتنفيذ مثل هذه الطرق ، واتباع هذه الحلول وهم كأمة واحدة لا يستطيعون ذلك ،

---

(1) Sobei Magi and H. Verre Redman : The Problem of the Far East, 1935, Victor Gollancz ltd., London.

إلا عند ما يعيشون أحراراً ، وعند مايطمئنون جميعاً إلى أن تلك المواثيق الدولية ، وأهداف تلك التظيمات العالمية وأغراضها ، تشملهم كما تشمل الآخرين من الشعوب ، وتطبَّق عليهم كما تطبَّق على الآخرين من الأمم .

وبعبارة أخرى أن اندونيسيا كدولة لا تستطيع تأدية ما عليها من الواجبات نحو الأسرة الدولية ، إلا حين تتحرر من نير الاستعمار ، ومن القيود الاقتصادية المصطنعة ، أى حين تستقل استقلالا تاماً تعترف به الدول ، وحين تقوم بإدارة شؤونها الخاصة بنفسها ، وحينئذ تتاح لكل دولة صناعية فرصة ، لتتعامل معها معاملة حرة ، لاظلم فيها ولا احتكار . كما يتاح لاندونيسيا بعد ذلك ، أن تنهض نهضة سريعة فى حياتها الداخلية ، وفى علاقاتها مع الدول الأخرى ، وأن يعيش الاندونيسيون عيشة الأحرار ، التى لا عبودية فيها ولا استعمار .

وبما أن الاندونيسيين القدماء قد لعبوا دوراً هاماً فى تاريخ البشر - لا عن طريق الفتح والغزو ، وإنما عن طريق الآداب والفنون ، وعن طريق الإنتاج والتصدير والتجارة - فهم اليوم يريدون - كأمة واحدة مستقلة ، وكعضو من أعضاء الأسرة الدولية - أن يؤدوا واجباتهم ورسالتهم فى الحضارة العالمية .

فاستقلال اندونيسيا ليس مسألة حكم وسيادة فقط ، ولا هو حق طبيعى للإندونيسيين فحسب ، ولكنه فوق هذا وذاك حل وحيد لمعالجة المشكلة التى ذكرناها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الاستقلال أمر أساسى لنهضة اندونيسيا الداخلية والخارجية ، بل شرط هام فى تدعيم السلم العالمى الدائم ، ولتحقيق الرخاء الشامل ، الذين يتوخاهما الاندونيسيون وسكان المعمورة جميعاً .

وقد أدرك الشعب الاندونيسى هذه الحقيقة ، ولايريدون إلا تحقيقها ، والعمل على أساسها ، كما وضحه زعماء الاندونيسيين فى أقوالهم وتصريحاتهم الكثيرة . وهؤلاء الزعماء يعبرون عن شعور الشعب الإندونيسى ، وعن إرادته وآماله القومية . ويتضح لنا جلياً فى أقوالهم وتصريحاتهم وفى أعمالهم وتصرفاتهم ، أن الشعب الإندونيسى لا يطالب أكثر من حقوقه الطبيعية ، والإندونيسيون لا يريدون إلا تحسين حالتهم المادية والمعنوية ، لكى يصبحوا أمة مستقلة ، لها كيانها ومكانتها فى الأسرة الدولية ، ولا يعملون فى تحقيق ذلك ، إلا طبقاً لتلك المواثيق الدولية . التى عددناها ، وبوحى من المبادىء الديمقراطية .

وخذ مثلا لذلك الدكتور أحمد سوكارنو رئيس الجمهورية الاندونيسية ، فقد بنى فلسفته الاجتماعية والسياسية على أساس الفكرة الشعبية ، التى تنسجم مع المجتمعات فى البلدان المجاورة

لإندونيسيا ، بل مع المجتمعات السائدة فى دول العالم . وذهب فى فلسفته ومبادئه إلى أن على كل واحد أن يفكر ويعمل للمصالح المشتركة ، على أساس المبادىء الديمقراطية . وقد وضح ذلك فى خطبه وبياناته منذ قيامه بالحركة الوطنية . وجاء فى إحدى خطبه التى ألقاها فى الاجتماع الذى عقده حزبه « الحزب الإندونيسى Partai Indonesia » فى مدينة بندونج فى شهر يونيو سنة ١٩٣٢ ما يأتى : « لا يمكن لأحد أن يبنى المجتمع الديمقراطى الناجح المحب للسلم ، ما دام المجتمع الذى يعيش فيه يقوم على الاستغلال والحكم البيروقراطى ، ومادام عامة الشعب Marhein لم يصلوا إلى درجة من النضوج الفكرى ، والإدراك السياسى فى المجتمع الإنسانى » .

(§) وبناءً على ذلك ركز الزعيم سوكارنو برامج حزبه ، ونشاط حركاته ، منذ بدئه بها ، فى تنوير أفكار الإندونيسيين ، وإفهامهم المبادىء الوطنية الواسعة ، التى تتجه وتعمل للوصول إلى هدف واحد ، وهو بناء أمة ديمقراطية صحيحة ، وإقامة حكومة ديمقراطية حقيقية .

وقد حذا حذوه الزعماء الإندونيسيون الآخرون - كما سبق أن تكلمنا عن بعض آرائهم - حتى اعتنق بذلك الإندونيسيون هذه المبادىء الوطنية الديمقراطية الصحيحة ، وآمنوا بها إيماناً قوياً . ومن هنا نرى واضحاً - كما أشار إليه كل من الدكتور محمد حتّا ، نائب رئيس الجمهورية ، والسيد سوتان شهرير ، رئيس الحكومة السابق فى بيان رسمى لكل منهما - إنه ليس للشعب الإندونيسى أى مطمع ، سوى أن ينال حقوقه الطبيعية من الحرية والاستقلال ، تلك الحقوق التى قررها أقطاب الدول الديمقراطية فى تصريحاتهم واجتماعاتهم ومؤتمراتهم . فالحصول على الحرية والاستقلال أساس لتحسين حالة الإندونيسيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إذ أنه لا يتسنى لهم ذلك - كما بيناه من الأسباب - إلا عند ما يديرون شؤونهم بأنفسهم §

وليس للإندونيسيين من وراء تنظيم حياتهم الاقتصادية ، إلا أن يقدموا أعظم خدمات ممكنة للأسرة الدولية ، مقتنعين بأن طبيعة المبادلة الدولية القائمة على أسس صحيحة ، هى أن قيام أية دولة بتحقيق مصلحة دولة أخرى تحقيق لمصلحتها أيضاً .

ونظراً إلى عظم ثروة اندونيسيا ، وغزارة موارد المواد الأولية فيها ، وخصوبة أراضيها الواسعة مع كثرة الأيدى العاملة فيها . . كما سبق الكلام عنه ، فإن اندونيسيا كدولة تستطيع أن تقدم للأسرة الدولية أشياء كثيرة ، والإندونيسيون كأمة واحدة يستطيعون أن يقدموا إلى ميادين الحياة الأممية أو العالمية خدمات جليلة ، ولكنهم لا يستطيعون ذلك ، إلا إذا تحرروا

من نير الاستعباد ، ومن قيود الاستغلال المصطنعة . أى إذا كانوا أحراراً فى توجيه اقتصاديات بلادهم ، وتكييف قوتهم الإنتاجية ، وتوجيهها إلى ما يساير الاتجاه الاقتصادى العالمى .

فالمواد الأولية أى محاصيل اندونيسيا ، لا تؤثر فى نهضة اندونيسيا القومية فقط ، ولا تنحصر آثارها على مستقبلها السياسى فحسب ، بل تؤثر أيضاً وكثيراً على حياة شعوب العالم الاقتصادية ، وبالأخص شعوب الدول الصناعية .

وأعتقد أنه لا يكفى أن يدرك الشعب الاندونيسى وحده هذه الحقائق ، بل لا بد أن يدركها أيضاً كل شعب من شعوب العالم ، وبالأخص شعوب الدول الصناعية ، وكذلك شعوب البلدان المجاورة لاندونيسيا ، التى تربطها بها روابط روحية وجغرافية وثقافية ، وروابط المصالح الاقتصادية المشتركة ، مثل البلدان العربية والإسلامية والهند وبورما وتايلاند والهند الصينية والصين والفيليبين واستراليا وغيرها . فتأييد الدول لحركة الاندونيسيين ، وتقديرها لحريتهم ، وسرعة اعترافها باستقلال بلادهم وبجمهوريتهم ، يتوقف على مدى إدراك كل شعب من شعوب تلك الدول لهذه الحقائق الملموسة .

وعند ما يتم استقلال اندونيسيا باعتراف الدول به وبجمهوريتها ، عندئذ يقبل الشعب الإندونيسى أن تصبح اندونيسيا « مزرعة كبرى » لشعوب العالم ، وأن يكون الاندونيسيون زراعاً أحراراً للأسرة الدولية ، بل أنهم راضون كأمة واحدة مستقلة ، وكعضو من أعضاء الأسرة الدولية - أن يدفعوا وأن يقدموا الى العالم كل خيرات بلادهم - من المواد الخام ، ومما طاب ولذ من ثمار جهودهم ، وحاصلات أراضيهم - كضريبة مفروضة على الإنسان ، وهى ضريبة الحرية والسلم العالمى الدائم .

وقد دخلت اندونيسيا الآن فى مرحلة أخرى من مراحل تاريخها ، وهى المرحلة التى نسميها « فترة الانتقال من عهد الاحتلال اليابانى إلى عهد الاستقلال » . وهى الفترة التى بدأت من اليوم السابع عشر من شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ ، ذلك اليوم الذى أعلن فيه الشعب الاندونيسى ، على لسان زعيميه العظيمين الدكتور أحمد سوكارنو والدكتور محمد حتّا - استقلال اندونيسيا ، وقيام حكومة الجمهورية الاندونيسية فى ربوعها . وستنتهى هذه الفترة عند ما تعترف الدول بهذا الاستقلال ، وبهذه الحكومة الجمهورية . وقد تطول هذه الفترة أو تقصر ، هذا لا يتوقف على قوة دفاع الإندونيسيين عن استقلال بلادهم وعن جمهوريتهم

فحسب ، وإنما يتوقف أيضاً – وإلى حد كبير – على سرعة إدراك شعوب العالم – وبالأخص الشعبين الهولندى والانجليزى – لعدالة قضية الإندونيسيين ، وللحقائق التى سردناها فيما سبق . ولعلهم يتعلمون من دروس التاريخ والحقائق المريرة ، أن الاستعمار أهم الأسباب لنشوب الحربين العالميتين واضطراب أركان السلام .

ونلاحظ أن طول هذه الفترة ليس خسارة على الإندونيسيين وحدهم ، ولكنه خسارة أيضاً على شعوب العالم ، إذ أن الإندونيسيين فى هذه الحالة مضطرون إلى استخدام قواهم العضلية والفكرية فى مقاومة أعمال القوات الهولندية العدوانية ، التى تشن عليهم الآن غاراتها من البحر والجو ، والتى تضرب حصاراً بحرياً محكماً حول جزائر اندونيسيا ، حيث تنصرف جهود الإندونيسيين عن التوسع فى الإنتاج الزراعى ، وعن التقدم الاقتصادى فى جميع مرافق حياتهم ، إلى أعمال الدفاع عن كيانهم كأمة واحدة ، وعن استقلال بلادهم ، كما تتعطل بذلك كل أعمالهم الإنشائية والتعميرية . وقد قدمنا أن الاستقرار السياسى والاجتماعى ، أساس ضرورى للتقدم الاقتصادى ، فلا شك أن استقرار الحالة الحربية – كما هى الآن – عقبة كأداء فى سبيل خطوات الدول إلى تحقيق الرخاء العالمى الشامل ، وتدعيم السلم العالمى الدائم .

كما أن هذه الفترة هى فترة الانتقال ، وفترة الجهاد بالنسبة للشعب الإندونيسى ، فهى أيضاً فترة الامتحان بالنسبة لشعوب العالم عامة ، ولشعوب الدول الصناعية خاصة ، لأنها تمتحن جميعاً خلال هذه الفترة فى صحة نيتها ، وفى ثبوت رغبتها فى تحقيق الرخاء الشامل ، وفى تدعيم السلم العالمى الدائم ، تلك الرغبة التى عبّرت عنها ورسمتها هيئتها العالمية ، وهى « هيئة الأمم المتحدة » .

ثم أن هذه الفترة هى فترة يمتحن فيها أيضاً كل شعب من شعوب العالم ، وبالأخص شعوب الدول الكبرى ، فى مدى إدراك كل منها لما ينبغى أن تكون عليه علاقات الدول بعضها مع بعض ، وما ينبغى أن تكون عليه حياة المجتمع البشرى فى هذا العالم .

وأخيراً – لئن انتهت الحرب العالمية الثانية ، ورجعت الحقوق إلى أصحابها ، فاستقلت اندونيسيا ، وقامت جمهوريتها الديمقراطية ، وثار الإندونيسيون ثورتهم الحديثة ، دفاعاً عن حريتهم وعن استقلال بلادهم ضد المستعمرين الذين اعتدوا على حقوقهم وعلى حرية بلادهم ، ولئن انتهت المفاوضات أو تكررت ، وأسفرت عن اعتراف الدول باستقلال اندونيسيا وبحكومتها الجمهورية ...... (وتلك خطوات مرتقبة) ...... فإن آثار المواد الأولية

فى مستقبل اندو نيسيا السياسى » لم تنته بعد ، وإنما بدأت دورها الجديد ، لأن استقلال البلاد لا يكمل ولا يكون له معنى ، إلا باستقلالها الاقتصادى(١) .

وإذا كانت آثار المواد الأولية في الماضى على حالة الإندونيسيين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية سيئة جداً ، فلنا أن نستبشر بآثارها الحسنة فى مستقبل اندونيسيا ، بل أنها ستكون عاملا فعالا لتحقيق الرخاء العالمى الشامل ، ولتدعيم السلم العالمى الدائم ، الذى يتمناه كل شعب متحضر ، وكل إنسان راق متنور .

الخاتمـــة : الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله : ومن الله عز وجل ندعو المزيد من الهداية والتوفيق فى الحصول على طرق فعالة مجدية ، لتحقيق ماتتمناه من السلم العالمى الدائم ، والرخاء الشامل لجميع الأمم ، بل وللعمل بما فيه خير للجميع ؟

---

(١) تذييل : التبس على البعض معنى ,, الاستقلال الاقتصادى ،، بمعنى ,, الاكتفاء الاقتصادى ,, فقال : إن الدول مهما عظم شأنها ومهما توافرت مصادر ثروتها ، كانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية مثلا — لايمكنها أن تستغنى عن العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ، سواء كانت هـذه العلاقات استيراد بعض المحاصيل منها ، أو تصدير بعض محاصيلها ومنتجاتها إليها .... ، وإذاً فالاستقلال الاقتصادى قول لا معنى له ولا يمكن تحقيقه .

وإزالة لهذا اللبس أرى ضرورة وضع الاصطلاح العلمى فى هـذا الصدد ، وليكن كالآتى : إن المقصود ,, بالاستقلال الاقتصادى ،، هو التخلص من نفوذ الأجانب وسيطرتهم على مرافق حياة البلاد الاقتصادية ، سواء كانت من الناحية المالية أو الادارية ، والتحرر من القيود المصطنعة التى وضعتها الدول الأخرى للانتقاص من حرية الأهالى فى استغلال مصادر ثروتهم . وهذا المعنى هو ما تتوق إليه الشعوب ، وتسعى فى تحقيقه كل دولة .

وأما ما جاء على لسان ذلك الذى التبس عليه الأمر فيعبر عنه ,, بالاكتفاء الاقتصادى ،، وهو ما لا يمكن حدوثه فى حياة دولة ما ، وبالأخص فى عصرنا الحاضر ، عصر يرتبط فيه أقطار العالم بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، فلا يمكن لأية دولة أن تكتفى بمصادر ثروتها ، وبما تنتجه وتصنعه من المنتجات مستغنية عن الاستيراد والتصدير .

وإذاً ، فما هى الوسائل الفعالة لتحقيق الاستقلال الاقتصادى لأمة ما أو لشعب ما ؟ وما هى الطرق الموصلة إلى تلك الغاية المنشودة ؟ بل كيف ندعم الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادى ؟ وما مدى ما نرمى إليه من المبدأ الجديد ، الذى أشرت إليه فى هذه الرسالة ، وهو أن يكون ,, كل قطر من أقطار العالم وطن الحرية لسكانه ، وموطن الخير للجميع ،، ! ؟

والاجابة على كل هذه الأسئلة ، وشرح ذلك المبدأ بالتفصيل ، ستوفيه رسالتنا المقبلة إن شاء الله ؟

فهرس مفصل

يحتوى الاشارة إلى مباحث الكتاب والأعلام وأسماء البلدان

(د ــ ر)

(س)

(ش)

(ص ــ ض)

(ن)

أهم المراجع المشار إليها فى هذه الرسالة

١ — «أصول الجغرافية الاقتصادية» للأستاذين محمد سيد نصر ، والدكتور عز الدين أحمد فريد .

٢ — « أصول القانون التجارى » للمرحوم الدكتور على إبراهيم الزينى بك ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٥ .

٣ — «اقتصاديات السكون والحركة» للأستاد وهيب مسيحة ، طبع سنة ١٩٤١ بالقاهرة .

٤ — « الإصلاح الزراعى » للأستاذ مريت غالى بك ، طبع سنة ١٩٤٥ بالقاهرة .

٥ — « الاقتصاد السياسى » للدكتور أحمد محمد إبراهيم ، طبع سنة ١٩٣٥ .

٦ — « تاريخ أوربا الاقتصادى » للأستاذ حسين كامل سليم بك .

٧ — « التعاون الزراعى » للدكتور ابراهيم رشاد .

٨ — « الجغرافية التجارية الاقتصادية » للأستاذ محمد حمدى بك ، مطبعة مصر بالقاهرة .

٩ — « حاضر العالم الإسلامى » للأمير شكيب ارسلان (تعليقه فيه) .

١٠ — « رحلة سمو الأمير محمد على إلى جاوة » عنى بترتيبها وتبويبها الأستاذ محمود محمد فرغلى .

١١ — « الزراعية الاشتراكية السوفيتية » للدكتور حسن اسماعيل ، طبع بالقاهرة سنة ١٩٤٦ .

١٢ — « القانون الدولى العام » للأستاذ على ماهر بك (باشا) ، طبع بالقاهرة سنة ١٩٢٤

١٣ — « النظرية والسياسات النقدية » للدكتور أحمد محمد ابراهيم ، طبع بالقاهرة سنة ١٩٣٦

١٤ — « الملايو » للأستاذ صالح جودت ، طبع سنة ١٩٠٨ .

١٥ — «وجهة الإسلام» تعريب الأستاذ محمد عبد الهادى أبو ريدة ، طبع بالقاهرة سنة ١٩٣٣ .

المراجع الأفرنجية

16 — P. H. Asher . National Self-Sufficiency 1939.

17 — Armstrong : Light from the East, for a fuller discusion of Japanese Confucianism.

18 — Jean Devaux : Traité Elementaire de Droit International (Droit des Gens).

19 — Departement of Economic Affairs : The Statistical Abstract of the Netherlands Indies, Batavia 1940.

20 — Encyclopadia Britannica, 14 th. edition 1920, vol : XII, at the University press, Cambridge, England.

21 — Edgar : The Expansion of Europe.

22 — M. Epstein M. A., Ph. D. : The Statesman's yearbook, Statistical & Historical annual of the States of the World for the year 1942.

23 — Fairfield Osborn : The Pacific World, published by W. W. Norton & Co., N. Y. 1944.

24 — W. Fruin Mees : Sejarah Tanah Java (Di Indonesiakan oléh S. M. Latif).

25 — Paul Fauchille : Traité de Droit International Public.

26 — K. C. Gandar Dower : Into Madagascar, 1943.

27 — Paul Mc. Guire : Westward the Course the New World of Occeania, 1943.

28 — J. W. Gregory : Geography.

29 — Dr. C. Snouck Hurgronje : The Achehnese.

30 — M. Emile Hovelague : Les Peoples d'extrème Orient-Japon.

---

31 — G. H. C. Hart : Towards Economic Democracy in the Netherlands Indies.

32 — W. K. Hancock : Argument of Empire.

33 -- W. K. Hancock : Empire in the Changing World.

34 — League of Nations : The Cours & Control of Inflation, Geneve 1946.

35 — Leagne of Nations : World Economic Survey 1938/39.

36 — William Montgomery Govern : Modern Japan.

37 — Sobei Mogi & H. Verre Redman : The Problem of the Far East. 1935.

38 — Van Mook (H. J.) : The Netherlands Indies and Japan, New York 1944.

39 — Henry Peyret : La Guerre des Matières Premières, presses Universitaires de France.

40 — H. W. Ponder : Java Pageant, 1941.

41 — „ „ : Java Panorama, 1942.

42 — J. Frema : The Philippine Islands, London, 1906.

43 — Ir (Dr.) Sukarno : Partindo, Jacarta, June 1933.

44 — Société des Nations : Problèmes et Politiques des Matières Premières, Geneve 1946.

45 — Ernest Sykes, B. A. : Banking and Currency.

46 — P. H. Spencer : Industry and Society, How we work and how we are governed.

47 — Hugh J. Schonfield : The Suiz Canal.

48 Bernard H. M. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies.

49 — D. E. Willington : The Economic Geography.

50 — Dorothy Woodman : An A. B. C. of the Pacific, Penguin books, 1942.

